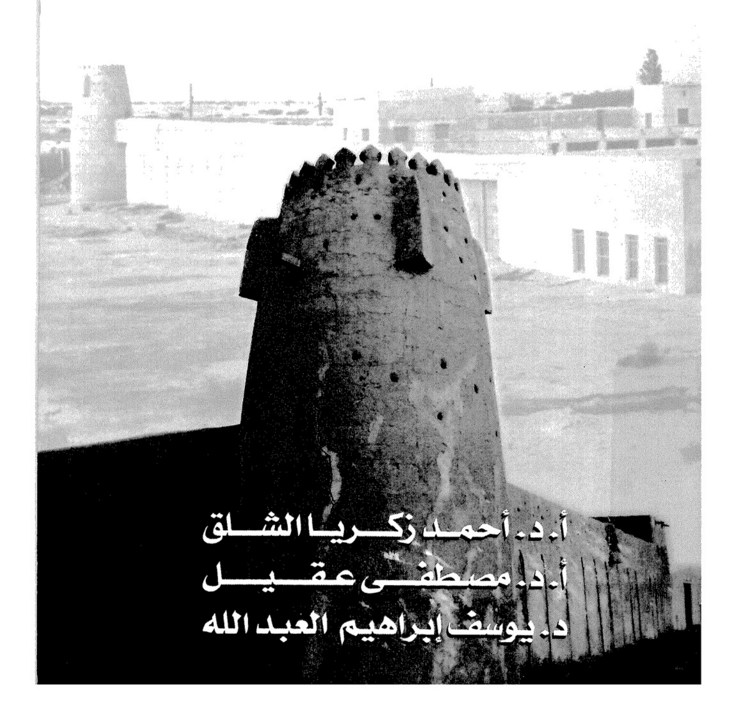
تطور قطر السياسي

من نشأة الإمارة إلى استقلال الدولة



أ. د. أحمد زكريا الشلق
أ. د. مصطفى عقيل
د. يوسف إبراهيم العبد الله

تطور قطر السياسي

من نشأة الإمارة حتى استقلال الدولة

دكتور أحمد زكريا الشلق

دكتور مصطفى عقيل الخطيب

دكتور يوسف إبراهيم العبدالله

الدوحة ٢٠٠٦م

الطبعة الثالثة

الدوحة، قطر ٢٠٠٦م

مطابع مطابع رينودا الحديثة


بسم الله الرحمن الرحيم

تطـور قطـر السياسـي

من نشأة الإمارة حتى استقلال الدولة

تقديم

يعالج هذا الكتاب موضوعات مهمة في مسيرة التاريخ السياسي الحديث والمعاصر لقطر ، وتبدأ فصوله منذ نشأة الإمارة وبروزها ككيان سياسي مستقل عام ١٨٦٨، وتتوقف عند حصول قطر على استقلالها عن النفوذ البريطاني وظهورها كدولة مستقلة ذات سيادة عام ١٩٧١. وليس من المتوقع بطبيعة الحال أن يتضمن هذا الكتاب كل ما يتعلق بالتطور السياسي لقطر، وإنما حسبه أن يعالج الموضوعات الرئيسية في سياق زمني طويل يبدأ من مطلع العصر الحديث، تفاعلت فيه الأحداث المحلية مع القوى الإقليمية، بالإضافة للقوى الدولية.

وقد تناول الفصل الأول دراسة لمصادر التاريخ القطري الحديث والمعاصر، كتمهيد للموضوعات التالية، وإن اتخذ طابعاً تعليمياً يفيد المتخصصين والباحثين المهتمين بتقصي مصادر التاريخ بشكل علمي. أما الفصل الثاني فقد اختص بدراسة نشأة «إمارة» قطر العربية والتطورات التي أحاطت بمولدها كإمارة تتمتع باستقلال خاص عن جيرانها منذ عام ١٨٦٨. أما الفصل الثالث فقد عالج تطور قطر السياسي منذ الحملة العثمانية التي استقرت بها عام ١٨٧١ وصراع العثمانيين مع الإنجليز للانفراد بالسيطرة على قطر، وحتى زوال الوجود العثماني من قطر نهائياً منذ عام ١٩١٣.

وقد درس الفصلان الرابع والخامس تطور قطر السياسي منذ توقيعها معاهدة الحماية البريطانية عليها عام ١٩١٦ وحتى استقلالها وزوال النفوذ البريطاني منها عام ١٩٧١، .. مع التركيز خلالهما على طبيعة النفوذ البريطاني، وعلى وضع أسس بناء «الدولة» الحديثة في قطر، في أبنيتها السياسية والإدارية، حتى تبلور كيان الدولة وأخذها بأسباب الاستقلال في نظمها ومؤسساتها وتشريعاتها.

أما الفصل السادس فقد درس دور قطر المهم في مشروع دولة «اتحاد الإمارات العربية» في الخليج، الذي جرت مباحثاته بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧١ لتكوين دولة تضم إمارات الخليج العربية التسع (إمارات ساحل عُمان السبع وقطر والبحرين)، ذلك المشروع الذي وضع أسس دولة لم يقدر لها أن تخرج إلى حيز الوجود، لتبقى التجربة التاريخية، التي لعبت فيها قطر دوراً كبيراً، جديرة بالفهم والتقييم. أما الفصل السابع والأخير فقد اختص بدراسة التاريخ السياسي للنفط في قطر، وما ارتبط بذلك من صراع سياسي للحصول على امتيازات التنقيب والاكتشاف والإنتاج. وإن اهتم الفصل بالجانب السياسي والقانوني وما أحاط به من ملابسات ووقائع تاريخية، وهو ما يتفق وطبيعة هذا الكتاب.

وتقتضي الأمانة الإشارة إلى أنه بالرغم من ندرة المؤلفات العلمية عن تاريخ قطر، فثمة كتابات سبقت في هذا المجال يأتي في مقدمتها كتاب الدكتور عبدالعزيز المنصور عن تطور قطر السياسي بجزأيه، وإن جاء خلواً من توثيق معلوماته عن مصادرها، وكذلك كتاب روزماري زحلان الذي صدر باللغة الإنجليزية عن نشأة قطر، والذي تضمن آراء تحتاج إلى مراجعة، فضلاً عن دراسات جزئية هنا وهناك تناولت جوانب من تاريخ قطر. وقد اقتضى الأمر أن نضع هذا الكتاب ليكون مرجعاً علمياً موثقاً، يضم بين دفتيه حقائق ووقائع التطور السياسي لقطر في سياقها التاريخي وتفاعلاتها داخلياً وإقليمياً وعالمياً.

ولا يدعي المؤلفون أنهم وضعوا بذلك تاريخاً شاملاً، بدقائقه وتفصيلاته، فثمة موضوعات لم يتناولها هذا الكتاب، كقضايا الحدود، وعلاقات قطر مع جيرانها، وسياستها الخارجية وفترة ما بعد الاستقلال... الخ، مما نأمل أن تتناوله طبعة لاحقة بإذن الله، كما نأمل أن نفيد من مراجعات المتخصصين والمهتمين، مما يصب في النهاية في خدمة تاريخ قطر الحديث والمعاصر ومعالجته معالجة علمية موثقة تفيد الأجيال الشابة في التعرف على تاريخ وطنها.

وأخيراً فإنه يسعدنا أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا للهيئات العلمية والعاملين فيها، لمعاونتنا عند دراسة موضوعات هذا الكتاب، وعلى رأسها مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، ومكتبتي البنين والبنات بجامعة قطر، ومكتبة التراث العربي والإسلامي بالدوحة، ومؤسسها الشيخ حسن بن محمد آل ثاني، وكذلك دار الكتب القطرية، كما نشكر الأديب المحقق الأستاذ محمد همام فكري لإمدادنا بعدد من المصادر والمراجع، كما نشكر الأستاذ سامي حنفي كماله لحرصه وإخلاصه في طباعة هذا الكتاب. وإننا نتقبل كل مراجعة نقدية تساهم في تصحيح بعض المعلومات أو تسديد بعض الآراء والاجتهادات، التي وردت في هذا الكتاب الذي لا نبغي منه سوى خدمة هذا الوطن العزيز وتاريخه المجيد.

ونسأل الله دائماً التوفيق والسداد ..

المؤلفون

الدوحة، قطر ٢٠٠٦ م



الفصل الأول

مصادر التاريخ القطري(*)

(*) كتب هذا الفصل الدكتور أحمد زكريا الشلّق.

الفصل الأول

مصادر التاريخ القطري (*)

ليس ثمة شك في أن الدراسة العلمية لتاريخ دولة من الدول ، تقتضي في البداية التعرف على المصادر التي يستقي منها المؤرخ أحداث هذا التاريخ ووقائعه ، وتبيّن طبيعة هذه المصادر وأهميتها ، فعلى أساس تلك الأهمية ، تكمن قيمة الدراسة ومصداقيتها ، كما أن التعرف على المصادر يمثل خطوة أولية هامة تتلوها خطوات البحث العلمي المعروفة ، من جمع للمادة العلمية من هذه المصادر ، ونقد هذه المادة نقداً تاريخياً له مقاييسه ومعاييره التي يعرفها المشتغلون بالبحث التاريخي ، ثم تحليل هذه المادة وإعادة تركيب الوقائع وعرضها .. الخ .

ومصادر التاريخ الحديث والمعاصر تتركز بشكل أساسي في الآثار المخطوطة أو المطبوعة ، المنشورة وغير المنشورة ، المسموعة والمرئية ، والتي تتضمن الوثائق والأصول التاريخية التي كتبت لأغراض سياسية أو دبلوماسية أو اقتصادية ، ليس بالضرورة بهدف التأريخ ، مثل نصوص المعاهدات والاتفاقيات والمراسلات السياسية ومحاضر المفاوضات ، والأوامر والمراسم والقوانين ، والمذكرات ، والإحصائيات .. كما تضم كذلك

(*) قدم المؤلف عرضاً مبسطاً لموضوع هذا الفصل في ندوة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية بجامعة قطر في مارس ١٩٨٨ ، قبل كتابته وإعداده للنشر .

التراث الشعبي ، المحقق والمنسوب ، بشعره وأغانيه وقصصه وأمثاله .. يضاف إلى ما سبق مذكرات أو يوميات القادة ، وكتابات الرحالة والمستكشفين ، كما تكتسب الدوريات ، من صحف ومجلات بشتى أنواعها ، أهمية خاصة إذا ارتبط صدورها بنفس الفترة التاريخية المراد بحثها .

وفي الغالب تتوفر هذه المصادر في دواوين الحكام ، وأرشيفات الوزارات ومحفوظات الدواوين والإدارات والمصالح الحكومية ، وعند رجال الدين وفي دور العبادة ، كما توجد لدى الزعماء السياسيين والقادة العسكريين ، أو حتى كبار الكتاب والصحافيين ، كذلك فإن جمع الوثائق وتصنيفها أصبح علماً أساسياً من العلوم المرتبطة بدراسة التاريخ (علم الوثائق Diplomatics) يتعامل مع الأصول التاريخية ، رسمية وغير رسمية ... وقد اتسع نطاق هذا العلم باتساع مفهوم التاريخ ، الذي تجاوز المفهوم السياسي ، ليشمل المعنى الحضارى الذي يرصد ويسجل النشاط الإنساني عامة ...

ومن المفيد أن نوضح هنا أن كلمة «مصادر» نعنى بها المصادر الأصلية، التي تمثل مادة تاريخية من الدرجة الممتازة أو الأولى للبحث التاريخى ، وهي تختلف بطبيعة الحال عن الدراسات العلمية أو الكتابات والمؤلفات العامة ، التي وضعها مؤلفوها خدمة للتاريخ ، فهذه المادة تعتبر «مراجع» وتأتى في المرتبة الثانية أو الثانوية بعد المصادر من حيث أهميتها للبحث التاريخى الأكاديمى ..

أما ما نقصد به زمنياً باصطلاح «**تاريخ قطر الحديث والمعاصر**» فنعني به تاريخها منذ أواسط القرن التاسع عشر ، ذلك أن تاريخ شبه جزيرتها ، أو قبائلها ، أو حتى منطقتها ، يدخل ضمناً قبل هذه الفترة ، في تاريخ الجزيرة العربية من جهة ، وتاريخ الخليج العربي من جهة أخرى .. أى أن المصطلح هنا ينصرف إلى تكوّن الإمارة ككيان سياسي محدد ، تحت زعامة آل ثاني ، وهو ما تشير إليه المصادر التاريخية ابتداء من القرن التاسع عشر .

فالقبائل التي استقرت في شبه الجزيرة القطرية ، بعد أن هاجرت إليها ضمن هجرات «العتوب» من الجزيرة العربية في أواخر القرن الثامن عشر ، تمركزت في الدوحة ، ولم تكن حتى أواسط القرن التاسع عشر تتميز بوضع سياسي مستقل يجعل منها إمارة ، فلم يحدث ذلك إلا بعد نمو قوة آل ثاني وثروتهم ، وتزعمهم لهذه القبائل ، في ظل ظروف أحاطت بنشأة الإمارة ، ووسط مخاضٍ شاق من صراعات القوى وتوازناتها، وكذلك أطماع القوى السياسية في المنطقة ، اقليمية أو خارجية ... وحتى تم توقيع أول اتفاقية بريطانية - قطرية عام ١٨٦٨م ، التي وقعها الشيخ محمد بن ثاني باعتباره «حاكماً لقطر» والتي اعترفت فيها بريطانيا بآل ثاني حكاماً على الإمارة ، التي برزت ككيان مستقل ذى سيادة على شبه الجزيرة القطرية وقبائلها ، وفي ظل قيادة موحدة ، وقد برر ذلك للمؤرخين اتخاذ عام ١٨٦٨م بداية لميلاد الإمارة ونشأتها ، بمفهومها التاريخى الحديث ، واعتبار الفترة منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وحتى عام ١٨٦٨م مرحلة تمهيدية لتاريخ قطر الحديث .

وسوف نستعرض هنا ما أمكن حصره من «المصادر» التي استفادت بها الدراسات التاريخية التي تناولت قطر في عصرها الحديث ، وطبقاً للتصنيف المتعارف عليه تأتى الوثائق في المرتبة الأولى ، غير المنشورة أولاً ثم المنشورة ، سواء في لغاتها العربية أو البرتغالية أو التركية أو الإنجليزية، يليها كتابات الرحالة والمستكشفين والمغامرين ، التي كتبها الأوروبيون أثناء سياحاتهم السياسية أو التجارية في الجزيرة العربية والخليج ... وتأتي الدوريات ، بأنواعها وتوقيتات صدورها لتشكل مصدراً هاماً من مصادر التاريخ المعاصر ... ويعتبر التراث الشعبي ، بقصصه وأمثاله وأشعاره مصدراً هاماً من مصادر التاريخ الاجتماعي .

ولا يستطيع المؤرخ أن يغفل بعض «المؤلفات التاريخية» الهامة التي تقترب قيمتها من المصادر الأصلية ، وتعلو على المادة الثانوية ، فتستمد أهميتها من كتابتها في عصر سابق ، وهو ما يقتضي الحذر والتدقيق في الأخذ برواياتها ... كما يستطيع الباحث باجتهاده أن يستكشف ما إذا كانت هناك بعض المذكرات أو اليوميات التي دونها بعض الحكام أو السياسيين [1] ، مما قد يشكل مصدراً هاماً من مصادر التاريخ المعاصر .. وثمة فرص أخرى حيث يستطيع الباحث أن يستعين ببعض الشخصيات العامة ، التي لعبت دوراً في صنع الأحداث أو كانت قريبة منها ، ممن لاتزال على قيد الحياة ، فتشكل المقابلات معها وتسجيل أحاديثها ، مصدراً هاماً من مصادر التاريخ المعاصر أيضاً .

وسوف نتناول خلال الصفحات التالية أهم هذه المصادر التي توافرت لنا خلال إعداد هذه الدراسة .

أولاً : الوثائـــق :

(أ) غيـر المنشــورة :

- **الوثائق المدونة باللغة العربية** : ومنها المجموعات الوثائقية المودعة بقسم الوثائق بالديوان الأميرى (قسم الأبحاث والوثائق) ، ونعتقد أنها تضم أصول القرارات والمراسيم والمراسلات الأميرية ، كما توجد سجلات وأوراق تتعلق بواردات الجمارك وغيرها منذ مطلع القرن العشرين ، وبالذات خلال فترة حكم الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني (١٩١٣ - ١٩٤٩م) حيث لم تكن هناك دواوين للحكومة وإدارات ووزارات على نحو ما هو قائم الآن . كما تضم الوثائق مجموعات تتعلق بالنفط ، عقود التنقيب وامتيازات استخراجه خلال الفترة السابقة على الأربعينيات وما بعدها . كذلك فإن هناك مجموعات تضم وثائق تتعلق بفترات أبعد من ذلك ، وبالذات منذ فترة حكم الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني (١٨٧٨ - ١٩١٣م) ، ورسائل مساعديه ومفوضيه إليه ، كما توجد كذلك مجموعة أوراق صالح سليمان المانع ، ونصوص التحريرات الواردة من متصرفيه نجد والبصرة حول قائمقامية قطر ، مما يمتد إلى فترة علاقات الوهابيين بالبلاد . وتمتد وثائق القسم إلى فترة معاصرة جداً فتضم مثلاً وثائق مشروع الاتحاد «التساعي» بين إمارات الخليج (١٩٦٨ - ١٩٧٠م) ، والذي لعبت قطر في سبيل إقامته دوراً رائداً ، وإن لم يقدر له أن يتم .

ونلاحظ أن الوثائق أو المجموعات السابقة قد استفاد منها على نطاق واسع مؤلف كتاب «قطر وثروتها النفطية» . الصادر عن دار العهد بالدوحة

عام ١٩٨٤م ، كما استعان بها على نطاق ضيق مؤلف كتاب «تطور قطر السياسي والاجتماعي في عهد الشيخ قاسم بن محمد» ، الصادر بالقاهرة عام ١٩٨٠م ، وكذلك الدراسة التي أعدت عن «التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر ١٩٠٠ - ١٩٧٣م» [٢] .

أما عن المظان التي تضم مصادر وثائقية أصلية ، وخاصة خلال فترة التاريخ المعاصر ، فهي سخية ووفيرة ، وتوجد في أرشيفات وسجلات الإدارات الحكومية والوزارات ومجلس الوزراء ، ومجلس الشورى . ومن أهمها - مثلاً - أوراق وسجلات إدارة المستشار الحكومي للدولة والذي كان بريطانيا هو وجهازه في البداية ثم استبدل بمنصب مدير عام الحكومة فمستشار الحكومة بعد ذلك ..

وهناك أيضاً وثائق إنشاء الإدارات الأولى للدولة وسجلاتها ، وهي إدارات الصحة ، والجمارك والموانى ، والهندسة والمياه ، والعمل والعمال والبلدية ، والشئون الخارجية . وكلها تأسست خلال الخمسينيات والستينيات من هذا القرن ، وكانت نويات للوزارات الحالية ، التي ضمها أول مجلس للوزراء في تاريخ قطر عام ١٩٧٠م .

ويضاف إلى ما سبق أرشيفا أول وزارتين عرفتهما قطر ، وهما وزارة المعارف (١٩٥٧م) ووزارة المالية (١٩٦٠م) ، ويمكن الإستفادة من وثائق وزارة المالية والبترول وأرشيفها الخاص في هذا المجال ، ، وقد استفاد منها على نطاق كبير مؤلف كتابي «تطور اقتصاد النفط في قطر» و «الطاقة والتطور في قطر» [٣] .

وعلى نفس الأهمية توجد محفوظات وسجلات الجهاز القضائي للدولة، بمحاكمه العدلية ، الشرعية والمدنية ، وهي غنية ولاشك للباحث في التطور الاجتماعي ، الذي يفيد من أوراق وقضايا العمل والعمال ، والتعاقدات ، والأحوال الشخصية والأحكام الشرعية ... الخ . كما يستطيع الباحث أن يستفيد من الوثائق المتعلقة بالنشاط الدبلوماسي ، سواء المودعة بوزارة الخارجية القطرية ، أو السفارات والقنصليات القطرية ، والهيئات الدولية العربية والخليجية التي تمثل فيها الدولة .

- الوثائق غير المنشورة المدونة باللغة الإنجليزية :

١ - سجلات بومبي الحكومية Bombay Government Records التي تضم مجموعات ضخمة من وثائق المنطقة الخليجية بشكل عام ، وهذه السجلات في أساسها هي وثائق وسجلات شركة الهند الشرقية البريطانية، التي تغطى الفترة منذ بداية القرن السابع عشر (١٦٠٢م) وكذلك وثائق وسجلات السلطات البريطانية التي ورثت الشركة منذ عام ١٨١٣م ، عندما أصبح التاج البريطاني هو السيد الفعلي للهند بعد أن ضمت ممتلكات الشركة للتاج ، حيث عينت الحكومة البريطانية وزيراً للدولة لشئون الهند ، يعاونه «مجلس الهند» أو حكومة الهند [٤] .

وهذه الوثائق ماتزال بكراً حتى الآن بالنسبة للباحثين والمؤرخين العرب ، حيث لم تستخدم بشكل فعال ، وخاصة ما يتعلق منها بالفترة قبل عام ١٨٢٠م ، رغم أهميتها الشديدة ، لكونها تقدم معلومات وفيرة عن الأوضاع المحلية في الخليج خلال تلك الفترة .

وتضم هذه السجلات أوراق القسم السياسي والسري البريطانية بعد عام ١٨٢٠م والتي تروي تفاصيل النشاط البريطاني في الخليج ، وخاصة ما يتصل منه بموضوع تجارة الرقيق وتجارة السلاح ، والسلام البحري ، وما ترتب على ذلك من علاقات بريطانية - خليجية ، مما يكشف نشاط القناصل والدبلوماسيين البريطانيين لربط المنطقة بعجلة السياسة البريطانية، وتمتد هذه الوثائق حتى عام ١٨٨٠م فتغطي بتقاريرها كل أوجه النشاط السياسي والإداري والاقتصادي على سواحل الخليج ، ومن بينها سواحل قطر بطبيعة الحال .

وبالرغم من أنها غير منشورة إلا أن هـ . توماس Hughes Thomas قد جمع مختارات منها ونشرها في كتاب ضخم له بعنوان : Persian Gulf ونشر في بومباي عام ١٨٥٦م ، ضمنه معلومات وفيرة وقيّمة عن الخليج وإماراته أورد به قوائم بالأحداث والنشاطات البحرية والقبلية ، ويحتوي كذلك على معلومات وفيرة عن البدع والوكرة ، خاصة عندما تناول موضوعات صيد وتجارة اللؤلؤ وقد أعطى وصفاً لكثير من بلدان قطر ومنها خور حسان والزبارة التي وصفها بشكل مفصل وذكر أنها تضم نحو ربعمائة منزل [٥] .

٢ - وبالإضافة إلى سجلات بومباي الحكومية توجد محفوظات دار الوثائق الوطنية الهندية في نيودلهي National Archive of India التي تأسست عام ١٨٩١م وكانت تحمل إسم «قسم السجلات الامبراطوري» The Imperial Record Department وهذه تضم جزءاً من أوراق وسجلات

حكومة الهند البريطانية والتي كانت منطقة الخليج تقع ضمن دائرة اختصاصها ، وتحتوي على تفاصيل دقيقة عن النشاط البريطاني في المنطقة، وفيما يتعلق بقطر فإنها تحتوي معلومات وفيرة تتناول بدايات اتصال البريطانيين بشبه جزيرتها ، ومنها نعلم - على سبيل المثال - تفاصيل أول زيارة قام بها المقيم السياسي البريطاني في الخليج لقطر عام ١٨٢٣م حين أجرى رجاله مسحاً بحرياً شاملاً لسواحل قطر ومياهها الشرقية ..

وهناك أيضاً مجموعة سجلات الشئون السياسية والخارجية Foregin and Political Department التي يستفاد منها فيما يتعلق بالشئون القطرية حتى بدايات القرن العشرين [٦] .

٣ - أما سجلات حكومة الهند البريطانية India Office Records والمودعة بمكتبة الهند في العاصمة البريطانية ، فأهم ما تحتويه سجلات المقيمية السياسية البريطانية Persian Gulf Residency في بوشهر على الساحل الشرقي للخليج ، والتي تأسست عام ١٧٦٣م ، وتضم سجلات ومراسلات المقيم السياسي البريطاني وجهاز المقيمية المرافق له ، وكذلك تقارير المعتمدين والوكلاء السياسيين لبريطانيا في حواضر المنطقة ، كما تحتوي على تقارير مسلسلة عن أحوال الخليج عن الفترة (١٧٦٣ - ١٩٥٠م) ، تضم تقارير شهرية وسنوية تتابع بدأب الشئون القطرية بشكل منتظم ، وتغطي تطور علاقات الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني بكل من بريطانيا والدولة العثمانية ، كما تتابع في القرن العشرين محاولات

اكتشاف النفط وامتيازاته خلال العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن .
وتحمل سجلات هذه الوثائق رقماً وعنواناً رئيسياً هو Persian Gulf ثم أرقام وعناوين جزئية ، وربما كان أهمها فيما يخص موضوعنا تقارير الوكالة السياسية البريطانية في البحرين Political Agency of Bahrain وتكمن أهميتها في متابعتها للشئون القطرية التي كانت من اختصاص المعتمد البريطاني في البحرين ، الذي كان يشرف على مصالح بلاده في قطر ، قبل أن يكون هناك معتمد سياسي بريطاني بها ، أي قبل عام ١٩٤٩م ، وقد استفاد من هذه الوثائق على نطاق واسع مؤلف كتاب «العلاقات القطرية – البريطانية (١٩١٤ – ١٩٤٥م)» [٧] .

وقد ساهمت بنيلوب طوسن Penelope Tuson بنشر قوائم هامة خاصة بسجلات المقيمية ووكالاتها في الخليج تحت عنوان «سجلات المقيمية البريطانية ووكالاتها في الخليج الفارسي» وأصدرتها بكتاب في لندن عام ١٩٧٩م [٨] . ويحتوى هذا الكتاب على دراسة تمهيدية ذكرت فيها أن شئون قطر ظلت خلال القرن التاسع عشر ، شأنها شأن إمارات الساحل المهادن تحت إشراف المقيمية البريطانية في بوشهر ، حيث كان المقيم يزور قطر بشكل منتظم ويكتب تقارير مفصلة عن أحوالها ، يرسلها إلى حكومة الهند في بومباي ، وسجلت أنه كان واضحاً أن الشئون القطرية متصلة مع شئون البحرين ، حتى لقد قرر المقيم السياسي وضعها تحت مسئولية معتمد البحرين بشكل رسمي ، وكان هذا الأخير يقوم بزيارات دورية للدوحة حتى بداية الحرب العالمية الثانية . وترجع أهمية هذه التقارير إلى أنها تزودنا بمعلومات مفصلة وهامة عن شئون قطر وخاصة ما يتصل منها بقضايا

الحدود بين قطر وجيرانها ، والمراسلات الخاصة بامتيازات النفط ، وتسليح قطر وإجراءات الدفاع عنها ، وإقامة مستشفى وهيئة للبريد والبرق .. الخ. وقبل ذلك كله المراسلات والمحادثات التي تمت بين الشيخ عبد الله آل ثاني والكولونيل جراي - معتمد بريطانيا في الكويت - بشأن معاهدة عام ١٩١٦م الشهيرة بين قطر وبريطانيا .

وتضم سجلات حكومة الهند البريطانية I.O.R في لندن كذلك مجموعة أخرى تحمل رمزاً رئيسياً هو L/P. and S. وعنوانها : Political and Secret Department Liberary وهي تحتوي على المذكرات السياسية السرية والملفات المصنفة تحت رؤوس موضوعات معينة ، التي كانت تقدم لوزير الهند من هيئة مكتبه حين يطلب الإلمام بأطراف قضية معينة ، أو حين تقوم حكومة الهند بدراسة موضوع معين ، فتعدها تحت عنوان «مذكرة سياسية سرية» .

وتضم نفس المجموعة كذلك تحت نفس الرمز السابق ، رسائل ومذكرات عنوانها : Departmental Parpers, Political and Secret Annaul Files وهي تغطي الفترة من ١٧٨١ - ١٩٥٠م ، وذات أرقام فرعية يغطي كل منها مجموعة من السنوات . ويلاحظ أن هذه السجلات تحتوي على معلومات وفيرة عن القرصنة والرقيق والأسلحة ، وتكشف دور بريطانيا في مراقبة شيوخ المنطقة وتزكية الخلافات بينهم ، ودور المقيم السياسي باعتباره حكماً في هذه الخلافات ! وبالنسبة لقطر على وجه الخصوص فإن بها معلومات وفيرة من وجهة النظر البريطانية ، حول الادعاءات العثمانية فيها ، وكذلك نشاط الحامية العثمانية التي كانت تقيم في منطقة البدع .

وعلى سبيل المثال فهناك ملف يروي حوادث نتجت عن ادعاءات الدولة العثمانية في قطر ، كما أن منها ما يتناول مسألة طرد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني للرعايا البريطانيين (البنيان) من الدوحة عام ١٨٨٢م ، وتوصية المقيم البريطاني باستعمال القوة ضد الشيخ ، وتردد السلطات البريطانية في قبول هذه التوصية ، وتهديد الشيخ بأنهم لو حاولوا فإنه سيجند عشرة آلاف رجل يقتل بهم البنيان والبريطانيين جميعاً ، الأمر الذي جعل المبعوث البريطاني للدوحة يصفه بأنه يحلم بأن يكون «عرابياً» آخر ، كعرابي مصر [٩] .

وتضم نفس المجموعة ملفاً آخر عن قطر عام ١٩٤٩م بعنوان : Affairs of Qatar, 1949 تحت رقم 3963 ويتناول مراسلات المقيم البريطاني مع وزارة الخارجية البريطانية حول زيارته لقطر وإجرائه مفاوضات مع الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني الذي كان بصدد التنازل عن الحكم لابنه الشيخ علي ، كما يحتوي على تفاصيل ملابسات إنشاء الوكالة السياسية البريطانية في الدوحة عام ١٩٤٩م .

وقد نشر ملخص لنحو مائة وثلاثين وثيقة من هذه المجموعة (I.O. L/P. and S) تبدأ بعام ١٨٦٨م وتنتهى عام ١٩١٦م في كتاب صدر بعنوان «مصادر تاريخ قطر [١٠]» ولعله كان من الأفضل علمياً لو نشرت نصوص هذه الوثائق كاملة – أو بعضها إن لم يتيسر – مع إعداد دراسة تقدمها وتمهد لها ، لأن «تلخيص» الوثائق على هذا النحو لن يغني الباحث المتخصص عن الحاجة للاطلاع على أصولها كاملة ، وإن كان مؤلف كتابي

«التطور السياسي لقطر ١٨٦٨-١٩١٦ والفترة من ١٩١٦-١٩٤٩م»(١١) قد استفاد فائدة جمة من السجلات الوثائقية السابقة رغم أن الدراستين جاءتا خاليتين من الهوامش .

٤ - وهناك أيضاً من الوثائق البريطانية غير المنشورة ، مجموعة وزارة الخارجية البريطانية Foregin Office المودعة في الأرشيف البريطاني العام Public Record Office والمسماه British Foregin Correspondence والتي يقع بعضها تحت عنوان Eastern Affairs وهي تكمل سجلات ووثائق حكومة الهند من الناحية الزمنية ، وتبدأ الاستفادة منها بالنسبة لقطر والخليج منذ أوائل هذا القرن ، وبشكل أساسي بعد عام ١٩٤٧م عندما انتقلت اختصاصات حكومة الهند إلى الخارجية البريطانية بعد استقلال الهند وباكستان ، وهي تحت رقم F.O. 371 وتضم مراسلات وتقارير نصف شهرية وسنوية عن الخليج ، كما تضم خلاصات تقارير الاستخبارات البريطانية في المنطقة ، وهي مصنفة تحت أسماء دول المنطقة وتحمل عنواناً واحداً «قطر» في كل التقارير .

وفي هذه المجموعة نجد تقارير أول معتمد بريطاني في قطر وهو الضابط جون ويلتون John Wilton التي يسجل فيها الأوضاع في قطر ، وسياسة انتاج النفط ، ويرصد تطور الأوضاع الاقتصادية للبلاد بشكل عام، مع متابعة لمؤسسات التحديث الإداري والاجتماعي ، التي بدأت تظهر بعد تدفق عائدات النفط وتوالي قدوم الأجانب إلى قطر . وتضم هذه المجموعة أيضاً ملخصات أعدها المستشار الحكومي البريطاني لقطر ،

فيليب بلانت Philip Plant ، ويتوالى الافراج عن هذه الوثائق سنوياً ، بعد أن يكون قد مر عليها ثلاثين عاماً حسب القانون البريطاني .

ومن المهم أن نشير إلى أن وثائق هذه المجموعة ، رغم أهميتها القصوى إلا أنها لم تستخدم في كتابة تاريخ قطر عن الفترة التالية لعام ١٩٤٩م (فدراسة تطور قطر السياسي توقفت عند عام ١٩٤٩م ، ودراسة العلاقات القطرية - البريطانية توقفت عند عام ١٩٤٥م) . الأمر الذي يشكل مادة بكراً تتكشف عاماً بعد عام مما سوف يفيد الباحثين والدارسين.

ويضم الأرشيف البريطاني P R O ملفات بعنوان C A B وهي أوراق مجلس الوزراء البريطاني Cabinet Conclusions وتحتوي فيما يختص بقطر على أربعة ملفات تتناول الفترة التي تولت فيها وزارة المستعمرات البريطانية شئون الخليج المتصلة بالسياسة العالمية ، وقد استفادت من هذه الملفات دراسة وثائقية تحت عنوان «حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي» ، كما استفادت منها على نطاق واسع مؤلفة كتاب «نشأة قطر» المنشور في لندن عام ١٩٧٩م [١٢] .

الوثائق المدونة باللغة التركية

وتكمن أهميتها بشكل خاص خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، فلم يعرف شرق الجزيرة العربية والخليج العربي سيطرة عثمانية حقيقية قبل ذلك ، برغم ضم العثمانيين للإحساء منذ أواخر القرن السادس عشر ، فقد ظل حكمهم لها إسمياً حتى إنهار على أيدي بني خالد ، الذين

حكموها حتى أوائل القرن التاسع عشر ، عندما استولى عليها السعوديون، كما لم تظهر السيادة العثمانية على البحرين إلا في فترات متقطعة وقصيرة إبان فترات التفكك الذي عانت منه ، وكان شيوخها يعلنون بين الحين والآخر تبعيتهم للدولة العثمانية تخلصاً من الضغوط الإيرانية والبريطانية ، وغني عن القول أن قطر ، التي كانت حتى عام ١٨٦٨م داخلة بشكل أو بآخر في دائرة هذا الصراع ، قد تأثرت به بحكم صلتها بالبحرين ، وبعد عام ١٨٦٨م تأثرت علاقاتها بشكل خاص مع الدولة العثمانية على نحو جديد.

وفي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ركز العثمانيون اهتمامهم بالمنطقة وساهموا بشكل أساسي في الصراع على الخليج واستمر ذلك بطبيعة الحال حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م ، حيث اعتبرت الدولة العثمانية أن الخليج يمثل منطقة نفوذ لها ، وبدأت منذ عام ١٨٦٩م تبدي اهتماماً جدياً ببسط سيادة حقيقية عليه ، وبالتحديد منذ تولي واليها القوي «مدحت باشا» ولاية بغداد (١٨٦٩ - ١٨٧٢م) ومنذ أن افتتحت قناة السويس للملاحة الدولية لتزيد من أهمية الخليج الاستراتيجية .

وتشرح الوثائق الأحداث التي وقعت بين أبناء البيت السعودي (عبدالله وسعود) واستعانة عبد الله بن فيصل بمدحت باشا ، الذي سيّر حملة الإحساء الشهيرة لنصرته ضد أخيه ، وبسط سيادة الدولة العثمانية عليها، وعلى الخليج وجزره ، من الكويت إلى مسقط . وارسالها حملة يقودها «نافذ باشا» متصرف البصرة ، الذي أنجز مهمته بنجاح ، وامتد ببصره إلى الساحل الغربي للخليج ، وبدأ بقطر ، فأرسل حملة إليها عام ١٨٧١م

يقودها شيخ الكويت (عبد الله الصباح) ملبياً دعوة الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني ، الذي كان قد سارع برفع العلم العثماني على قصره ، متحدياً الانجليز ، ومنذ مجيء الحملة إلى قطر ونفوذ العثمانيين يزداد ويتضاءل ، بتناسب عكسي مع النفوذ البريطاني ، إلى أن اقتنع شيوخ قطر بضرورة إبعادهم عن البلاد ، فتمردوا على الوجود العثماني منذ عام ١٨٩٣م ، وشهدت الفترة التالية ، حتى عام ١٩١٣م ، تدهوراً واضحاً للوجود العثماني في قطر ، حتى ارتحلت الحامية العسكرية العثمانية عن البدع على سفن بريطانية عام ١٩١٥م .

وتغطي هذه التطورات (١٨٧١ - ١٩١٣م) وثائق عربية وانجليزية على نحو ما أشرنا ، أما الوثائق التركية فتضيف أبعاد وحقائق الجانب التركي ذاته من الصراع ، وهي مودعة بالمديرية العامة لمحفوظات رئاسة الوزارة التركية المعروفة باسم «الباشبكنلك» ، وكذلك في أرشيف وزارة الخارجية التركية ، الذي يضم ملفاً خاصاً عن قطر وشئونها ... بالإضافة إلى الوثائق المكتوبة باللغة التركية ، التي كانت ترد إلى شيوخ قطر ، والمودعة بقسم الوثائق والأبحاث بالديوان الأميري [١٣] . وقد نشر في كتاب «مصادر تاريخ قطر» جدول يضم مجموعة أخرى من الوثائق العثمانية ، يحدد أرقامها وتواريخها ، مع ملخص لمحتوى بعضها . وعموماً فإن هذه المجموعات تضم مادة غنية حول موقف العثمانيين من حكام قطر ، ومن الإنجليز ، وتوضح حقيقة حجم النفوذ العثماني في البلاد ، كما تناقش قضايا الحدود ومشكلات تخطيطها ، وإعمار مدينتي الزبارة والعديد ومشكلات الأمن ، ومعركة «الوجبة» بين القطريين والعثمانيين

... الخ . وهي بطبيعة الحال تمثل وجهة النظر العثمانية إزاء هذه المسائل جميعاً .

كما نشرت كذلك بعض من وثائق هذه المجموعات في المجلد الثاني من «وثائق التاريخ القطري ١٨٦٨ - ١٩٤٩م» وإن كانت تدخل في حيز الوثائق المنشورة إلا أنها هامة باعتبارها تتابع تطور الصراع العثماني - البريطاني حول قطر ، خاصة خلال فترة حكم الشيخ قاسم ، كما تتناول تقارير التنظيمات الإدارية التي حاول العثمانيون تطبيقها في قطر (أو قضاء قطر) وإنشاء مديريات في الوكرة والزبارة والعديد وغيرها [١٤] .

الوثائق البرتغالية

وهي تغطي تاريخ النفوذ البرتغالي في الخليج منذ بداية القرن السادس عشر (١٥٠٧م) وحتى أواسط القرن السابع عشر ، وتتمثل في مراسلات مساعد نائب الملك في هرمز مع الحكومة في جوا Goa بالهند، وبين نائب الملك في جوا ولشبونة ، وبين القيادة البحرية في هرمز ، بالإضافة إلى بعض مذكرات ضباط البحرية ، وسجلات الحكم البرتغالي في جزيرة جوا ، وسجلات الجمارك ، ورسائل جوا دي سوزا ، المودعة بمركز الوثائق البرتغالية في «توري دي تومبو» بلشبونة التي تضم بعض النصوص العربية من سلاطين زنجبار وغيرها . وهناك بعض الوثائق البرتغالية مودعة بالأرشيف العثماني يتحدث بعضها عن وجود قبلي نشيط في ساحل قطر ، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر [١٥] .

وهناك مجموعة من الوثائق البرتغالية «المنشورة» نرى أن نشير إليها هنا لقلة معلوماتنا عن هذا النوع من المصادر في تلك الفترة المبكرة ، وهي مودعة بالأرشيف البرتغالي تحت عنواين : الوثائق الشرقية - مكاتبات نواب السلطنة في الهند - وثائق صومعة جراسا Garaca ثم وثائق عربية لتاريخ البرتغال (١٦) ، وقد استفاد منها مؤلف «التنافس الدولي في الخليج العربي ١٦٢٢ - ١٧٦٣م» حيث ذكر أنها رسائل متبادلة بين حكام المنطقة وملك البرتغال ونوابه في الهند في القرن السادس عشر وتضم ١٥٠ رسالة باللغات العربية والفارسية والتركية . نشرها أحد المتخصصين الإيرانيين في تاريخ المنطقة وهو الدكتور جوانكير قائم مقامي ، وإن كانت قيمتها تتحدد بالنسبة لموضوعنا من مدى اهتمامها بساحل قطر باعتباره جزءاً من الخليج بشكل عام ، مما يحتاج إلى مزيد من البحث والتقصي .

وهناك مصادر **هولندية** معظمها يتعلق بشركة الهند الشرقية الهولندية والتي استفاد منها على نطاق واسع (ب . ج . سلوت) في كتابه الهام «عرب الخليج ١٦٠٢ - ١٧٨٤م» الذي اعتمد فيه على الأرشيف الهولندي، وفيه تبرز ولادة الكيانات السياسية العربية الحديثة ، ومن بينها قطر بطبيعة الحال ، مما يفيد أن الأرشيف الهولندي لايزال بكراً فيما يتعلق بتاريخ الخليج على وجه العموم (١٧) .

(ب) الوثائق المنشورة

ونقصد بها الوثائق التي نشرت في شكل كتب أو كتيبات أو نشرات مطبوعة ، سواء كانت وثائق مجمعة ومعدة للنشر خدمة للمؤرخين ، أو

وثائق سياسية واقتصادية طبعت ونشرت ، على أي نطاق ، وكان الهدف منها خدمة المجال الذي أعدت من أجله وتوثيقاً له ، كالمضابط وكتب الاحصاءات السنوية أو مجموعات القوانين ... الخ . ومنها ما هو عربي أو أجنبي الأصل ، ومنها ما هو مترجم إلى العربية . وبالنسبة لتاريخ قطر الحديث والمعاصر فتوجد منها مجموعات كثيرة وسجلات غنية ، توفر للباحث مادة هامة في موضوع دراسته ، وخاصة من ذلك النوع الثاني ، وسنكتفي بذكر أهم ما نشر منها :

هناك «مجموعة قوانين قطر» التي تنشر بالدوحة تباعاً منذ عام ١٩٦١م ، لتضم نصوص المراسيم والقوانين والأوامر الرسمية ، بلوائحها التفسيرية ، وهي مبوبة حسب موضوعاتها وفقاً لترتيب أبجدي ، كما تضم المادة التي نشرت في الجريدة الرسمية للدولة ، كالنظام الأساسي المؤقت الصادر عام ١٩٧٠م ، ثم النظام الأساسي المؤقت المعدل ومذكرته التفسيرية والصادر عام ١٩٧٢م .

وهذه المجلدات هامة لدراسة تطور نظام الحكم والإدارة وتوزيع السلطات والاختصاصات وأسلوب ممارستها ، خاصة وأن نشرها قد تضمن وثائق بدايات إنشاء إدارات ووزارات الدولة ، وارساء هياكلها الإدارية وأسسها الأولى ، وكذلك نصوص قوانينها ونظمها وتشريعاتها . فنجد على سبيل الأمثلة نص أول قانون للجنسية في البلاد عام ١٩٦١م ، والقوانين المنظمة للسياسة المالية للدولة ، وقانون إنشاء الجريدة الرسمية لقطر عام ١٩٦١م ، وقانون تنظيم البلدية عام ١٩٦٣م ، وقانون إنشاء

مجلس الشورى عام ١٩٦٤م ، وهناك أيضاً نص القانون العام الذي صدر عام ١٩٦٢م لتنظيم الإدارة العليا للأداة الحكومية ، وقانون العمل الصادر في نفس العام [١٨] ، وهذه النصوص الوثائقية كما هو واضح من عناوينها ، غنية بالمادة العلمية التي تهم المؤرخ الذي يتناول نظم البلاد وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة خلال الفترة المعاصرة .

وفي نفس المجال توجد «مضابط مجلس الشورى» وسجلاته التي تتابع نشر الجلسات ، وهي هامة ليس فقط لدراسة تطور البلاد التشريعي ، ولكن لدراسة كافة التطورات الأخرى ، والتي تتضح من مضمون الموضوعات التي طرحت على المجلس خلال دورات انعقاده ، سواء في المجالات الإدارية والسياسية أو الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام ، وما دار حولها من مناقشات ومقترحات وتوصيات ، كما يمكن متابعة مشروعات القوانين المقدمة لمجلس الشورى من جانب الحكومة ، وما انتهى إليه رأي المجلس بشأنها ، بالإضافة لتضمنها خطب أمير البلاد الافتتاحية، وما تتضمنه من توجهات تتعلق بسياسة الدولة . كما تفيد هذه المضابط كذلك عند دراسة تكوين مجلس الشورى ونظامه واختصاصاته ولائحته الداخلية والتعديلات الدستورية ونحو ذلك [١٩] .

وتدخل في إطار هذا النوع من الوثائق المنشورة «مجموعة خطب وبيانات حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني عن الفترة ١٩٧١ - ١٩٨١م» التي أصدرتها وزارة الاعلام القطرية في فبراير عام ١٩٨٢م . وكذلك مجموعة «الأحاديث الصحفية لحضرة صاحب السمو

الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني» والمنشورة عام ١٩٧٦م ، وتمثل هذه المجموعة ، بالإضافة إلى الخطب والبيانات ، وثائق على جانب من الأهمية خاصة لمن يتصدى لدراسة أحدث الفترات في تاريخ قطر .

وهناك كتاب«وثائق الخليج العربي ١٩٦٨ - ١٩٧١م ، طموحات الوحدة وهموم الاستقلال» [٢٠] الذي تضم نصوص محاضر مؤتمر مشروع الاتحاد «التساعي» بين دول الخليج العربية عقب قرار بريطانيا بالإنسحاب من المنطقة ، وفيها يتضح دور قطر الهام داخل جلسات المؤتمر ونصوص المذكرات التي قدمتها ودور رئيس المجلس الاتحادي المؤقت ، الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ، الذي كان نائباً لحاكم قطر ووليا للعهد آنئذ .

وتدخل ضمن هذا النوع من الوثائق المنشورة الكتب الرسمية والبيانات والإحصاءات ، المسجلة في شكل كتب أو كتيبات مطبوعة ومنشورة عن الهيئات والمؤسسات والوزارات ، كالكتب السنوية ، والتقارير الإدارية والفنية ، كتقارير إنتاج شركة قطر للحديد والصلب (١٩٧٧ - ١٩٨٠م) ، وتقارير المركز الفني للتنمية الصناعية السنوية ، والتقارير الشهرية للمؤسسة القطرية العامة للبترول ، والكتب السنوية الصادرة عن وزارة الاعلام ، والعرض الاقتصادي لوزارة الاقتصاد والتجارة (١٩٦٩ - ١٩٨٠م) ، والتقارير السنوية لوزارة التربية والتعليم (١٩٧٤ - ١٩٨١م)... الخ [٢١] . وبشكل عام لا يمكن حصر هذا النوع من الوثائق هنا، ولكن يمكن للباحث ، في هذا الموضوع أو ذاك ، أن يحددها بالرجوع إلى المظان التي يعتقد وجودها فيها ، طبقاً لطبيعة موضوعه .

أما الوثائق المترجمة إلى اللغة العربية ، فيوجد منها مجلدان صدرا عن لجنة تدوين تاريخ قطر ، أولهما ترجمة لتقرير «سالدانا» ,Saldanha The Persian Gulf "Precis of Qatar Affairs" والذي نشر بعنوان «الشئون القطرية ١٨٧٣ - ١٩٠٤م» ، ويضم هذا المجلد تبويباً وتلخيصاً لأهم المراسلات السياسية التي تمت بشأن قطر ، بين المقيمين السياسيين البريطانيين في الخليج وكلاً من وزارتي الخارجية وشئون الهند في لندن ، وحكومة الهند البريطانية في بومباي ، علاوة على المراسلات التي كانت تدور بين الحكومة العثمانية والحكومة البريطانية ، ومراسلات الأخيرة مع شيوخ الساحل العربي . وهذه المراسلات تغطي فترة حرجة وحساسة من حكم الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني ، والصراعات التي خاضها مع القوى المحدقة ببلاده ، كما تضم وثائق أصول نزاع الحدود بين قطر وأبو ظبي قبل تسويته نهائياً [٢٢] .

وثاني هذين المجلدين صدر بعنوان «وثائق التاريخ القطري ، من الوثائق البريطانية والعثمانية ١٨٦٨ - ١٩٤٩م» [٢٣] ، وهو يضم مجموعة مختارة ومترجمة ، يدور معظمها حول الصراع العثماني - البريطاني بشأن قطر ، خاصة خلال عهدي الشيخ قاسم بن محمد ، والشيخ عبد الله بن قاسم ، كما يضم نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها قطر ، خلال فترة السيطرة البريطانية على الخليج ، قبل مرحلة الاستقلال ، وتكمن أهمية هذا المجلد في أنه يضم مجموعة من الوثائق العثمانية ، التي جمعت من اسطنبول ، أو كانت ضمن أرشيف الديوان الأميري .

وفي نطاق الوثائق المنشورة المترجمة يمكننا إضافة ترجمة كتاب لوريمر Lorimer, J. G. المعروف باسم Gazeteer of the Persian Gulf والذي نشرت ترجمته في قطر تحت عنوان «دليل الخليج» بقسميه التاريخي والجغرافي وكانت حكومة الهند البريطانية قد نشرته في مجلدين كبيرين ١٩٠٨ - ١٩١٥م [٢٤] ، بعد أن أعد في بداية أمره كتقرير سري لا يجوز الاطلاع عليه ، باعتباره مرجعاً لمعتمدي وقناصل بريطانيا في الخليج ، حتى يكونوا على دراية دقيقة وشاملة بالمنطقة وهذا ما يجعله على جانب كبير من الأهمية . وقد استعان لوريمر في إعداد كتابه بسجلات حكومة الهند ، ومختارات بومباي (مجلد ١٨٥٦) ، وتلخيص المراسلات التي تناولت شئون الخليج (١٨٠١ - ١٨٥٣م) ثم كتاب «سالدانا» السابق الإشارة إليه، وكذلك التقارير الإدارية للمقيمين البريطانيين في الخليج ، وكتاب «بلجريف» : «وسط وشرق الجزيرة العربية» .

ويضم الكتاب في مجلده الثالث - القسم التاريخي - متابعة دقيقة ومركزة لتاريخ قطر منذ بدايات وجود العتوب وآل خليفة في «الزبارة» عام ١٧٦٦م ، ويستمر العرض التاريخي حتى عام ١٩٠٧م ، متناولاً الأوضاع السياسية والاستراتيجية بتتابع زمني ، مزود بعناوين جانبية تسهل الرجوع إليه، وإن كان هذا المصدر العام لا يغني عن الإطلاع على الوثائق الأصلية التي اعتمد عليها لوريمر . وثمة أهمية واضحة للقسم الجغرافي منه ، لدارس التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لقطر ، حيث يعطينا الكتاب تفصيلات دقيقة وجداول هامة عن مدن وقرى وخلجان وتلال وجزر قطر ،

وكذلك سكانها وأصولهم وطوائفهم ، إلى جانب الموارد والطرق ... الخ . مما يكشف عن مدى إلمام البريطانيين الدقيق والشامل بواقع الخليج عامة وقطر على وجه الخصوص .

أما الوثائق البريطانية المجموعة والمنشورة في كتب أو مجلدات ، تضم الوثائق والتقارير والمراسلات والخرائط التي تناولت قطر ، فينبغي الاشارة إلى أنه صدرت في السنوات الأخيرة ، منذ بداية التسعينات ، مجموعات وثائقية تناولت شبه الجزيرة العربية وبلدان الخليج وقضاياه الأساسية وهي التي تسمى «طبعات الأرشيف ، Archive Editions » والتي تم «اختيار» وثائقها من قبل باحثين ودارسين متخصصين في المنطقة وتاريخها ، استخرجوها من أوراق التاج البريطاني المودعة بدار السجلات العامة بلندن (PRO.) ومن المستندات المحفوظة ضمن المجموعة الشرقية ، ومجموعة مكتب (وزارة) الهند (IO.) في المكتبة البريطانية (B.L.) . ويتوالى نشر مجموعات هذه الوثائق سنوياً في سلاسل مصنفة على أساس البلدان أو القضايا أو الموضوعات ، يضاف إليها ما تم الكشف عنه من وثائق كل عام، طبقاً للنظام البريطاني ، مما يكون قد مرّ عليه ثلاثون سنة.

ومن أهم سلاسل هذه الطبعات الأرشيفية المصورة عن الوثائق الأصلية، والمتعلقة بموضوعنا سلسلة «سجلات قطر ، وثائق أساسية Records of Qatar, Primary Documents ونشر منها - حتى عام ١٩٩٨م - ١٣ مجلداً تتناول الفترة ١٨٢٠ - ١٩٦٥م ، وتقع في ٧٦٠٠ صفحة وقد صنفت ونشرت الأجزاء الثمانية الأولى منها(١٨٢٠-١٩٦٠) بنيلوب طوسن

Tuson, p.، أما بقيـة المجلدات (١٩٦١ - ١٩٦٥) فاسـتكملها بوردت Burdett, A.L.B. ولاتزال المجلدات تطبع تباعاً كلما كشفت وثائق بريطانية جديدة بعد عام ١٩٦٥م كما هو متوقع ..

وتتضمن هذه السلسلة «المختارة» صور الوثائق الأصلية والخرائط التي تتناول أوضاع قطر في التاريخ الحديث والمعاصر ، بعد نقلها عن الأرشيف البريطاني ، بخطة معينة لتكون في خدمة الباحثين ، حيث تضع في متناول أيديهم ، في بلدانهم ، دونما حاجة للسفر إلى الأرشيفات البريطانية ، مجلدات تضم صوراً من الوثائق الأصلية للتقارير والمراسلات والمذكرات التي كتبها الممثلون البريطانيون في المنطقة وقت وقوع الأحداث التي شاركوا فيها ، كما تضم صوراً لأصول خطابات ومراسلات الشيوخ العرب مع السلطات البريطانية ، والمجموعة القطرية تناولت الفترة التاريخية منذ وصول العتوب إلى قطر - والتي أرختها بعام ١٧١٦م - وحتى نمو وتطور الدولة الحديثة مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين .

وتتناول هذه السجلات وثائق عن السكان والموارد ، والعلاقات الاقليمية مع البحرين وأبو ظبي ونجد ، والعلاقات الدولية والتنافس البريطاني - العثماني ، والنفوذ البريطاني ومعاهدة ١٩١٦م ، وامتيازات النفط ، وقضايا الحدود ، والأوضاع الداخلية والأسرة الحاكمة ، والاصلاحات المالية والإدارية ، وبناء النظام السياسي ، فضلاً عن الخرائط ومسح السواحل ... الخ . وينبغي ملاحظة أن هذه المجموعات الوثائقية المصورة «مختارة» أي أنها ليست «كل» الوثائق ، رغم أهميتها الشديدة

باعتبارها صوراً من الأصول ، التي لا تتاح إلا لمن يقيم بجوار الأرشيفات البريطانية ولفترات طويلة بحثاً عما يريد وسط ملايين إن لم يكن بلايين الوثائق ، وباعتبار أن القائمين على اختيارها وتصنيفها نفر من الباحثين والدارسين المعروفين والمتخصصين في وثائق وتاريخ المنطقة [٢٥] .

وفي «طبعات الأرشيف» التي تناولت سجلات وبلدان المنطقة الأخرى ، وقضاياها الأساسية ، توجد مجموعات تتناول قطر في تاريخها الحديث والمعاصر ، ولا يتسع المجال هنا لحصرها ، وإنما نكتفي بالإشارة إلى أهمها... وعلى رأسها مجموعة «الأسر الحاكمة في الجزيرة العربية والخليج Ruling Families of Arabia » ، التي تضم مجلداً عن أسرة آل ثاني الحاكمة في قطر عنوانه "Qatar : The Ruling Family of AL- Thani" الذي جمعه وصنفه روش (Rush, A. de L) ونشره عام ١٩٩١م ، وبدأ فيه بحكم الشيخ محمد بن ثاني (١٨٦٠ - ١٨٧٨م) واختتمه بنهاية حكم الشيخ علي بن عبد الله (١٩٤٩ - ١٩٦٠م) .

وهناك سلسلة «الحدود العربية Arabian Boundaries » التي تجاوزت العشرين مجلداً ، بدأ بجمعها وتصنيفها ونشرها ريتشارد سكوفيلد وجيرالد بليك منذ عام ١٩٨٨م ، أما قضايا قطر الحدودية فقد تناولها على وجه التحديد المجلدان العاشر ، الذي تضمن معظمه قضايا الحدود مع البحرين ، ثم المجلد التاسع عشر ، الذي بلغت قضايا الحدود القطرية مع أبو ظبي والسعودية أكثر من نصف المجلد تقريباً ، فضلاً عن سلسلة أخرى بعنوان «النزاعات الحدودية العربية Arabian Boundary Disputes » ورغم

أنها تضم وثائق مكررة من المجموعة السابقة. إلا أن الجديد الهام فيها أنها شملت مجموعة من المواد المعاصرة (حتى عام ١٩٩٢م) لتغطية آخر التطورات في أكثر النزاعات الحدودية أهمية ، كما أضيفت إليها وثائق من الأمم المتحدة والأرشيفات الأمريكية ، والمجلدات ١٣ - ١٥ تتناول البحرين وقطر (١٨١٨ - ١٩٩٢م) أما قضايا السعودية والامارات مع قطر فقد تناولها المجلدان ١٦ ، ١٧، وقد أعد المجلدات السابقة سكوفيلد وصدرت عام ١٩٩٢م .

كما نشرت في هذه الطبعات سلاسل «تقارير الإدارة في الخليج العربي ١٨٧٣ - ١٩٥٧م» ، و«اليوميات السياسية في الخليج العربي ١٩٠٤ - ١٩٥٨م» وهذه الأخيرة تقارير الإستخبارات الأسبوعية أو نصف الشهرية أو الشهرية المرسلة من المسئولين البريطانيين في بلدان الخليج ، وتقع في أكثر من ٢٠ مجلداً ، تناولت ، ضمن موضوعاتها ، التقارير المتعلقة بقطر ، وكذلك سلسلة «الامتيازات النفطية في الخليج العربي ١٩١١ - ١٩٥٣م» وتتناول أدلة تفصيلية لعمليات التفاوض السرية والخلافات والشخصيات والاعتبارات التجارية والدبلوماسية ، والتحول الاقتصادي والسياسي في دول الخليج ، وتغطى شئون قطر ثلاثة مجلدات عن الفترة (١٩١٦ - ١٩٣٧م) وقد صدرت السلسلة عام ١٩٨٩م . ومنها كذلك «السجلات السنوية للخليج» وتتناول الأوضاع منذ عام ١٩٦١م وتصدر ٦ مجلدات كل عام تغطى دول الخليج ومن بينها قطر ، وتتناول الشئون الأميرية والدفاع والشئون الداخلية ، والشئون النفطية والتعليم والصحة ... الخ . كما أن مجلدات سلسلة «الجزر والحدود البحرية في الخليج ١٧٩٨ - ١٩٦٠م» التي جمعها ونشرها سكوفيلد عام ١٩٩٠م ، فتضم

المستندات المتعلقة بمياه الخليج والجزر وتطور حدود الرصيف القارى والنزاعات البحرية المعاصرة في الخليج ، وتضم وثائق تتناول بطبيعة الحال الجزر القطرية .

ومن الكتب والمصنفات التي نشرت الوثائق يأتى كذلك كتاب أتشيسون Aitchison, C.U. الذي يضم مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات والسندات Sanads الخاصة بالهند وجيرانها ، وترجع أهميتها إلى كون مصنفها قد جمعها عندما كان وكيلاً لوزارة الخارجية لحكومة الهند ، وضمنها ١٢ مجلداً ، نشرها في كلكتا عام ١٨٩٢م ، وقد ورد بها - على سبيل المثال- النص الأصلي لاتفاقية سنة ١٨٦٨م بين بريطانيا وقطر ، بالمجلد الحادي عشر [٢٦] .



ثانياً : كتب الرحالة والمستكشفين

تكتسب هذه الكتب أهميتها التاريخية من أزمنة تأليفها ، ومن كون أصحابها جابوا تلك المناطق التي كتبوا عنها وارتادوها ، وكان منهم شهود عيان على أحداثها ، أو وصفوها وصفاً جغرافياً واجتماعياً ، ومن ثم تصبح المعلومات الواردة بها على جانب كبير من الفائدة والأهمية ، ولكن بعد تحقيقها ونقدها .

وخلال الفترة المبكرة من تاريخ المنطقة ، وبالذات في عصر الوجود

البرتغالي في الخليج يمكن الاستفادة ببعض كتابات الرحالة المسلمين المشهورين ، الذين عاصروا فجر التاريخ الحديث بعد قدوم البرتغاليين ، وعلى رأس هؤلاء تأتي كتابات البحار العربي الشهير «شهاب الدين أحمد بن ماجد» الذي يضم كتابه «ثلاثة أزهار في معرفة البحار» [٢٧] معلومات عن نشاط البرتغاليين في المحيط الهندي والأحوال السائدة في البحرين وعمان وهرمز وغيرها ، وقد التقى بفاسكو دي جاما أثناء رحلاته الاستكشافية ، وأفاد البرتغاليون من مؤلفاته وخبراته الملاحية في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي عندما قدموا إلى المنطقة .

أما بالنسبة للرحالة الأوروبيين فقد جاء أول ذكر لقطر في كتاب الرحالة البرتغالي «بيدرو تيكسيرا» وعنوانه "The Travels of Perdo Texeira" الذي ترجمه للإنجليزية وليام سنكلير ونشره عام ١٩٠٢م ، وكانت هذه الرحلات قد تمت خلال الفترة ١٥٦٨ - ١٦٠٥م التي جاب خلالها الخليج ، وقدم وصفاً ممتازاً لسواحل قطر وموانيها ونعتها ببلاد صيد اللؤلؤ ، وكان يعتبرها في ذلك الوقت من موانئ الجزيرة العربية [٢٨] .

وهناك أيضاً رحلة وليام جيفورد بلجريف Palgrave, W.G. التي تحمل عنوان : Narrative of a Year's Journy through Central and Eastern Arabia 1862 - 63 وقد طبعت هذه الرحلة في مجلدين نشرا بلندن عام ١٨٦٥م ثم أعيد طبعهما سنة ١٩٦٩م . أما ذكر قطر فقد ورد في الفصل الرابع عشر بالتحديد ، بعد أن وصلها بلجريف عبر رحلته من وسط إلى

شرق الجزيرة العربية ، وقد ذكر أنه أقام فترة في البدع ، ووصفها بأنها عاصمة متواضعة لامارة Province بسيطة ، كما أبدى ملاحظات حول القلاع التي أحاطت بالثغور ، وأفاد بأنها بنيت لحماية الثروة التي تجنى من صيد اللؤلؤ .

وثمة رحلة أخرى قام بها وسجلها «برترام توماس» .Thomas, B والتي نشرت تحت عنوان : « رحلة على ظهر جمل عبر صحراء الربع الخالي A Camel Journey Across The Rub'al Khali » وقد بدأ هذه الرحلة من صلالة في ظفار عام ١٩٣٠م وانتهى إلى الدوحة بقطر في فبراير ١٩٣١م ، وقدم وصفاً دقيقاً للكثبان الرملية وآبار المياه ، وجمع عينات من التكوينات الطبيعية سواء من الربع الخالي أو من قطر ، وقد نشر تقرير رحلته في مجلة جغرافية نظراً لطبيعة المعالجة والتخصص وتعتبر معلومات هذه الرحلة مفيدة في دراسة البيئة القطرية[٢٩] .

وكذلك توجد الرحلات التي قام بها «آلان فيليرز Alan Villiers» ونشرها بعنوان « أبناء السندباد Sons of Sindbad » وهي عن قصة الملاحة العربية في المحيط الهندي ، وقد قدم خلالها وصفاً تفصيلياً لتلك الرحلات على سفن عربية بين البصرة وزنجبار [٣٠] ، وجاء ذكر قطر فيها عند حديثه عن موانيء الخليج ، حيث وصفها بأنها محاطة بمياه مضطربة ، ووصف «الزبارة» بأنها مدينة مهجورة ، ومن الواضح أن وصفه هذا قد جاء بعد رؤية المدينة مدمرة عقب حرب الزبارة عام ١٩٣٧م .

ثالثاً : الدوريات

والدوريات بمعناها العام تشمل كل ما يصدر بصفة دورية من صحف ومجلات وحوليات وملاحق موسوعات ... الخ . ومنها دوريات متخصصة في فرع من فروع المعرفة أو النشاط الإنساني ، مما يقدم متابعة لأحدث ما وصل إليه العلم في هذا الفرع أو ذاك ، ومنها كذلك الدوريات العامة من صحف ومجلات يومية وأسبوعية ونصف شهرية وشهرية وفصلية وسنوية ونحو ذلك ، مما لا غنى عنه للباحث المؤرخ ، خاصة إذا كانت هذه الدوريات تصدر خلال الفترة التي يعد عنها المؤرخ بحثه . وتكمن أهميتها في أنها تقدم متابعة يومية مباشرة للأحداث والوقائع ، سواء من خلال التغطية الاخبارية أو المتابعة التحليلية .

ومن المهم أن نشير إلى أن الذي نقصده بالدوريات في هذه الدراسة هو الصحف والمجلات غير المتخصصة علمياً ، فتلك تضم دراسات ومقالات علمية اعتدنا في التصنيف الببليوجرافي للأبحاث التاريخية أن نصنّفها في القسم الخاص بالدراسات والمؤلفات - وليس بالقسم الخاص بالدوريات - تحت أسماء كتابها ومؤلفيها .

وفيما يتعلق بالتاريخ القطري المعاصر فنلاحظ أن صلته بالدوريات حديثة عهد ، حيث تبدأ منذ ظهور أول صحيفة قطرية رسمية ، كانت تنشر القوانين والمراسيم الأميرية ، منذ الثاني من يناير عام ١٩٦١م [٣١] ، ثم تلتها صحف ومجلات أخرى بعد ذلك ، وغني عن القول أن نشير إلى أن

الجريدة الرسمية للدولة إنما تمثل سجلاً هاماً للباحث ، وخاصة في الموضوعات المتعلقة بتطور الإدارة السياسية ، وخطوات تحديث الدولة بأنظمتها ومؤسساتها وتشريعاتها ونموها الاقتصادي ومن ثم لا غنى للباحث في تاريخ قطر المعاصر عن الاستفادة منها كمصدر هام .

وقد تلت الجريدة الرسمية «مجلة الدوحة» التي صدرت في نوفمبر ١٩٦٩م عن إدارة الاعلام القطرية - قبل أن تصبح وزارة - (توقفت في أغسطس ١٩٨٦م) ، وهي مجلة غنية بمتابعاتها الثقافية والفكرية ، للمجتمع القطري على وجه الخصوص ، مما يتيح الفرصة للباحث في التاريخ الاجتماعي والثقافي أن يفيد من مادتها ، عند معالجة موضوعات التغير والتحديث والتطور ، فضلاً عن احتضانها للأقلام القطرية الناشئة .

وفي فبراير عام ١٩٧٠م صدرت أول مجلة أهلية قطرية تحت إسم «العروبة» عن دار العروبة التي أصدرت أيضاً صحيفة «العرب» اليومية في مارس ١٩٧٢م . وفي يوليو عام ١٩٧٤م صدرت مجلة «العهد» [٣٢] وهي أسبوعية سياسية ، لتغذي المجتمع بمتابعاتها وتحليلاتها للأحداث المحلية والعالمية ، وفي يناير ١٩٧٥م صدرت مجلة أخرى أسبوعية تحت اسم «الفجر» عن مؤسسة قطر الوطنية للصحافة والطباعة [٣٣] . وفي ديسمبر ١٩٧٨م صدرت أول صحيفة قطرية ناطقة بالإنجليزية «الجلف تايمز» ، وبعدها بعدة أشهر صدرت صحيفة «الراية» في مايو ١٩٧٩م بدأت أسبوعية ثم أصبحت يومية بعد ذلك . كما أن هناك «مجلة الخليج

الجديد» السياسية التي صدرت عن وزارة الاعلام في مارس ١٩٧٦م ثم توقفت في فبراير ١٩٨٣م ، بالإضافة إلى صحيفة الخليج اليوم التي صدرت في ديسمبر ١٩٨٥م ثم توقفت في يوليو ١٩٨٧م ، لتصدر تحت اسم «الشرق» في سبتمبر ١٩٨٧م .

وهناك مجلات متخصصة أو ذات طبيعة خاصة يستطيع الباحث في التاريخ القطري المعاصر أن يفيد منها في هذا المجال أو ذاك ، حسب طبيعة موضوعاتها كمجلة «التربية» التي بدأت في الظهور عن وزارة التربية والتعليم منذ ديسمبر ١٩٧٠م ، وموضوعها واضح من عنوانها . وهناك مجلة «الجوهرة» النسائية والتي صدرت في يناير ١٩٧٧م لتكون مجالاً لموضوعات المرأة وميداناً لنشر أعمالها ونشاطاتها ، وهناك من المجلات الاقتصادية مثل «أسواق الخليج» (في يناير ١٩٨٠م) ، و «ديارنا والعالم» (يناير ١٩٧٦م) ، وهما تعنيان بشئون النفط والمال والاقتصاد . وهناك أيضاً مجلة «الأمة» الإسلامية الشهرية التي صدرت عن رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية ، وقد بدأ ظهورها في نوفمبر ١٩٨٠م[٣٤] ثم توقفت في أغسطس ١٩٨٦م .

هذه الصحف والمجلات وغيرها مما يصدر الآن في قطر ، سواء كانت أهلية أم حكومية ، تنطوي على مادة غنية للباحث في مختلف جوانب التاريخ القطري ، ولكونها حديثة النشأة فإنها - خاصة خلال الثمانينات - ستشكل مصدراً هاماً لمن يتولى كتابة تاريخ هذه المرحلة - فيما بعد - من

مراحل تطور المجتمع والسياسة في قطر . ولايستطيع الباحث أن يستغنى بما سبق عن الإفادة من الصحف والمجلات غير القطرية ، التي صدرت قبل ذلك أي قبل مولد الصحافة القطرية سواء في الصحافة العربية الأخرى أو العالمية ، خاصة في تناولها لأحداث قطر ومتابعاتها وتحليلاتها حسبما وقعت في حينها .

رابعاً : التراث الشعبي :

يشكل التراث الشعبي مصدراً هاماً من مصادر التاريخ الاجتماعي ، بما يضمه من أغان وقصص وأشعار وحكم وأمثال ، سواء كانت بحرية أو صحراوية ، وكلها تعكس جوانب اجتماعية مختلفة من حياة القطريين ، كما تعبر عن ملامح وقسمات الشخصية القطرية وتعكس تطورها . وبطبيعة الحال ليست مهمة المؤرخ البحث عن هذا التراث وتحقيقه ونشره[٣٥] ، وإنما عليه أن يستفيد من الجهود المبذولة من جانب المتخصصين في هذه المجالات، وخاصة ممن جمعوا ونسبوا وحققوا ونشروا في هذا الصدد .

وتشكل حياة البحر وأغاني الغوص ملاحم في زمن صعب ، كما تمثل أغاني الميلاد والختان والزواج ، وأغاني العمل والرعي ، تعبيراً صادقاً عن أفراح الناس وأحزانهم ، سواء كانت باللغة العربية الفصحى ، أو باللغة الشعرية المحلية (النبطية) ولسنا بحاجة لكي نوضح ارتباط الأغنية الشعبية بالمناسبات العامة للمجتمع ، ومسايرتها لتطور حياة الفرد ، لتؤدي

بذلك وظيفة اجتماعية سواء بوجهها الترفيهي أو التشجيعي . فتمثل أغاني البحر والسمر البحري - على سبيل المثال - كالصوت واللعبونيات والمواويل الزهيرية وغيرها ، جزءاً أساسياً من عملية الغوص ، مثلما كان «النّهام» أو مغني السفينة أحد رجالها المعدودين .

ويمكن الاستفادة في هذا المجال بكتاب «الأغنية الشعبية في قطر» وفيه جهد محمود في جمع جزء من هذا التراث وما أحاط به من زاويته الفولكلورية أو الأدبية ، مما يحتاج من الباحث في التاريخ الاجتماعي أن يحلل وأن يضع ذلك في نسيج التطور الاجتماعي ، ليستخرج منه روح التطور وملامحه [٣٦] . والباحث في وظيفة « الحكاية الشعبية» يستطيع من خلال النصوص أن يتبين بعض صور الحياة وأنماطها ، حتى ولو كانت للتسلية والترويح ، كما أنها تعبر عن القيم الثقافية والأخلاقية . ومن خلالها يستطيع المؤرخ التعرف على تقاليد الزواج في المدن والبادية ، ومكانة المرأة وعلاقة الآباء بالأبناء ، ونمط الحياة ، إلى كونها توضح الكثير عن الحرف البسيطة التي يحترفها الناس [٣٧] .

أما الأمثال الشعبية فهي تعبر عن حكمة الشعب وقيمه ، سواء ما كان منها إيجابياً أو سلبياً ، ويمكن للباحث الاستفادة من كتاب نشر بعنوان: «التحفة البهية في الآداب والعادات القطرية» حيث يقدم مؤلفه بعضاً من العادات والتقاليد القطرية المتعلقة بالزواج والأفراح والأعياد وتدارس القرآن، والألعاب المتداولة والعملات والمقاييس والمكاييل

والموازين ... الخ، كما يجمع لنا جزءاً من الأمثال المتداولة في قطر [٣٨].
وفي نفس المجال يمكن الاستفادة من القاموس الذي وضعه أحد المهتمين ، بعنوان «الأمثال الشعبية في البيئة القطرية» [٣٩] ، الذي قدم فيه تصنيفاً أبجدياً ، قائماً على الانتقاء ، في أول قاموس من نوعه في قطر ، كما قدم فيه شروحاً للمفردات والمعاني ، بعد أن جمع مادته من المؤلفات والروايات الشفوية لكبار السن .

خامساً : الكتب المعاصرة :

ونعني بكلمة المعاصرة هنا التي كتبها «معاصرون» للأحداث ، بهدف التأريخ أو التمجيد لأحداث أو عهود عاشوها ، وقد تكتسب هذه الكتابات أحياناً قيمة المصدر التاريخي أو تقترب منه ، لكونها ليست دراسة تاريخية علمية ، وفي الغالب تنفد طبعاتها ولا يعاد نشرها نظراً لتغير ظروف المسرح السياسي . وتكتسب هذه المؤلفات أهميتها لدى الباحث المعاصر في التاريخ القطري ، بعد إخضاع مادتها للمقارنة والتدقيق والنقد. وسوف نختار من هذه المؤلفات ثلاثة باللغة العربية ومثلها بالإنجليزية .

فهذا كتاب مصطفى مراد الدباغ «قطر ، ماضيها وحاضرها» الذي صدر عام ١٩٦١م ، ويكتسب هذا الكتاب أهميته من كون مؤلفه كان مديراً للمعارف في قطر ١٩٥٩ - ١٩٦١م ، وفي اعتماده على أحاديث

المعمرين والنسّابين القطريين ، ويتناول في القسم التاريخي تاريخ قطر منذ فجر التاريخ حتى ظهور الدولة العثمانية ، وقيام الدولة السعودية الأولى، لينتقل بعد ذلك إلى فترة حكم بني خالد وآل خليفة ، ثم يؤرخ لحكم آل ثاني لقطر ، من خلال أسلوب التراجم وسير الأمراء في تعاقبهم على الحكم، جرياً على سنة المؤرخين القدماء ، ليصل إلى بداية عهد الشيخ أحمد بن علي آل ثاني (١٩٦٠م) . وقد سجل المؤلف أحداث الفترة الأخيرة التي عاصرها وشهدها بنفسه في قطر ، وسجل مصادره عنها في بعض هوامشه ، وإن خلت معلوماته من حقائق جديدة على المؤرخين بنسبة كبيرة ، إلى جانب أسلوب التمجيد والدعاية ، الذي يبدو بشكل واضح ليغلب على طابع الكتاب ، مما يقلل من قيمته كمصدر تاريخي .

وعلى نفس المستوى من الكتابات يأتي كتاب محمد شريف الشيباني «إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر» الذي صدر عام ١٩٦٢م ، وهو في مجمله جهد تجميعي للمعلومات يفتقر إلى التحقيق والضبط والتوثيق، والكتاب يؤرخ لقطر منذ فجر الإمارة حتى نهاية عهد الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني . كما يتضمن الكتاب جزءاً من مذكرات سياسية وتاريخية كتبها الشيخ محمد بن أحمد آل ثاني ، أملاها علي الشيباني ، بالإضافة إلى رصد المؤلف لكثير من أوجه النهضة الحديثة في قطر في نواحي التعليم والتقنين ونظم الحكم ... الخ . مما يعتبر على جانب من الأهمية بحكم معاصرة الكاتب لذلك وتسجيله في حينه .

وثالث هذه المؤلفات كتاب محمود بهجت سنان «تاريخ قطر العام» الذي صدر عام ١٩٦٦م في بغداد ، وقد استن فيه المؤلف سنة المؤرخين القدماء أيضاً ، حيث بدأ يسجل التاريخ القطري من العصر القديم ، ثم الفتح الإسلامي ، ليصل إلى الغزو البرتغالي فالإنجليزي للخليج بشكل عام، حتى يصل إلى مرحلة حكم آل ثاني في أواسط القرن التاسع عشر . ونلاحظ أن عرضه التاريخي الذي جاء بالباب الأول مختصر بشكل كبير وغير موثق . غير أن المؤلف خلال البابين الثاني والثالث قد تعرض للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لقطر في فترة ما قبل النفط ، فتناول الاقتصاد ومؤسساته حتى أوائل الستينيات اعتماداً على ما رآه بنفسه أو على ما نقله من الجريدة الرسمية ، ثم أفرد الباب الرابع لسرد زمني تقليدي لوقائع قطر الحربية من القرن التاسع عشر ، حتى وصل إلى القوات المسلحة القطرية وتنظيماتها بالإضافة إلى جهاز الشرطة والحرس الأميري .

أما المؤلفات الأوروبية التي تدخل ضمن هذه الفئة فمنها كتاب تشارلز بلجريف Belgrave, Charles وعنوانه «ساحل القرصنة» The Pirate Coast الذي نشر بالإنجليزية في بيروت عام ١٩٦٠م [٤٠] وتحدث فيه مؤلفه عن الخليج وإماراته اعتماداً على يوميات كتبها أمير البحر البريطاني فرانسيس لوخ F. Loch في الفترة ١٨١٨ - ١٨٢٠م ، عندما كان قائداً للبحرية البريطانية في الخليج ، وإن كان لم يتحدث عن سواحل قطر بشكل واضح إلا من خلال دراسته التمهيدية منذ أواخر القرن الثامن عشر عندما تحدث عن آل خليفة في الزبارة وإن افتقرت كتابته إلى التوثيق خلال تلك الفترة .

وهناك أيضاً كتاب جورج كيرزن Curzon, G. «فارس والمسألة الفارسية» المطبوع في لندن عام ١٨٩٢م [٤١] في مجلدين ، ويضم عرضاً تحليلياً لموقف بريطانيا من المسألة الفارسية في نهاية القرن التاسع عشر ، وجاء ذكر قطر ومشكلاتها عندما تحدث عن التنافس البريطاني - العثماني في الخليج خلال فترة حكم الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني الذي وصفه كيرزن بأنه متمرد وغير مطيع وأنه على استعداد للتعاون مع أية قوة تساعده على تحقيق طموحه بالنسبة لبلاده ، ومن الواضح أن كيرزن يمثل وجهة النظر البريطانية ويكشف الكثير عن مواقف بلاده تجاه قطر وحاكمها.

وأخيراً هناك كتاب جون مارلو Marlowe, J. «الخليج الفارسي في القرن العشرين» The Persian Gulf in the Twentieth Century الذي نشر في لندن عام ١٩٦٢م [٤٢] ، وفيه يركز المؤلف على معاهدة عام ١٩١٦م البريطانية - القطرية من حيث أهدافها والظروف التي أدت إليها ، والنتائج التي ترتبت عليها ، كما عالج موضوع امتيازات النفط الأولى التي منحت للشركة الإنجليزية - الفارسية عام ١٩٣٥م ، ثم قدم دراسات عن الصناعات النفطية خلال الخمسينيات وبداية الستينيات ، كما تناول موضوع تنازل الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني عن الحكم عام ١٩٥٩-١٩٦٠م وموقف المعتمد البريطاني من ذلك . وتكمن أهمية الكتاب في استفادته على نطاق واسع من المصادر البريطانية غير المتاحة للباحث العربي خلال تلك الفترة .

* * *

هوامش الفصل الأول

(١) هناك إشارة إلى مذكرات كتبها المرحوم الشيخ محمد بن أحمد آل ثاني بعنوان «وقائع قطر التاريخية» ذكرت في محمد شريف الشيباني : إمارة قطر العربية ، ص ٣١ - ١٦٨ ، كما أفاد منها يوسف عبيدان في كتابه : المؤسسات السياسية في دولة قطر ، هوامش ص ٣٠ ، ص ٤٦ ، وقائمة مصادره ، ص ٤٢٢ حيث ذكر أنه مخطوط غير منشور لدى لجنة تاريخ قطر.

(٢) راجع مجموعة قوانين قطر ، المجلد الثاني ، ص ٨٣٤ وما بعدها ، وانظر قائمة مصادر ومراجع بحثي محمود الصراف وموزة سلطان الجابر المشار إليهما في قائمة المصادر والمراجع .

(٣) El-Mallakh, R., Qatar : Development of an Oil Economy New York 1979 . and Qatar: Energy and Development, London, 1985.

(٤) عبد الأمير محمد ومصطفى النجار : دور السجلات الهندية ومحفوظاتها ، ص ٣٩ - ٤٢ .

(٥) Thomas, R.H., The Persian Gulf, Bombay, 1952 .

(٦) هذه السجلات لها فهارس مطبوعة ومفهرسة ابتداء من أواخر القرن التاسع عشر ، وتحمل ترتيباً أبجدياً لأسماء المدن الخليجية يسهل على الباحثين الاستفادة من وثائقها .

(٧) Al - Abdulla, Y, I., A study of Qatari - British Relations 1914 - 1945, pp. 111 - 112 .

(٨) Tuson, Penelope, The Records of bhe British Residency and Agencies in the Persian Gulf .

(٩) I.O. L/P. and S/18/B. 19, Turkish Jurisdiction Part 111 .

(١٠) فتوح الخترش وعبد العزيز المنصور : مصادر تاريخ قطر ، ص ٧ - ١٠ .

(١١) عبد العزيز المنصور : التطور السياسي لقطر ١٨٦٨ - ١٩١٩م ، الطبعة الأولى ، الكويت، ١٩٧٥م ، التطور السياسي لقطر ١٩١٦-١٩٤٩م ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٧٩م.

(١٢) Zahlan, R.S., The Creation of Qatar, London, 1979 .

ومؤلف كتاب «حكومة الهند» عبد العزيز عبد الغني ، الرياض ١٩٨١م .

(١٣) راجع أحمد العناني في مقدمته لكتاب وثائق التاريخ القطري ، الجزء الثاني ، ص ٤ ، عبدالعزيز المنصور ، مصادر .تاريخ قطر ، ص ١٣٩ - ١٦١ .

(١٤) هناك أيضاً أرشيف قصر طوب قابو الذي يضم الوثائق المتصلة بأشخاص السلاطين في فترة ما قبل التنظيمات (١٨٣٩م) ، وهناك محفوظات ديوان همايون مهمة دفتري وقانونامة والسجلات الشرعية والوقفيات ... الخ ، راجع مصطفى فايد : أهمية المصادر التاريخية التركية لتاريخ الشعوب العربية ، مقال بكتاب مؤتمر دراسات شرق الجزيرة العربية ، ج ٢ ، ص ٩٤٤ - ٩٤٥ .

(١٥) أحمد العناني : مصادر تاريخ الخليج ، محاضرة بكتاب ثمار الفكر، الموسم الثقافي العاشر ، ص ١١١ - ١١٢ .

(١٦) مصطفى عقيل الخطيب: التنافس الدولي في الخليج العربي ١٦٢٢-١٧٦٣م ، ص٩- ١٠.

(١٧) صدرت ترجمة لهذا الكتاب الهام عن المجمع الثقافي بأبو ظبي ١٩٩٣م ، ترجمة عايدة خورى ومراجعة محمد مرسى عبد الله ، وقد قدمت له عرضاً وتحليلاً بمجلة التنوير الثقافي ، الدوحة، العدد الأول، ديسمبر ١٩٩٨م .

(١٨) مجموعة قوانين قطر في طبعتها الأولى الصادرة عن إدارة الشئون القانونية بوزارة العدل ، وتضم القوانين التي صدرت حتى عام ١٩٦٦م ، وهي النسخة التي استعنا بها ، وهناك طبعة جديدة مجلدة ومصنفة في عدة مجلدات تمتد إلى ما بعد عام ١٩٧٥م ، وراجع كذلك : قانون الجنسية ، ص ٢٢٩ ، السياسة المالية ، ص ٢٥٩ ، الجريدة الرسمية ص ٢١٥ ، تنظيم البلدية ص ١٠٢ ، إنشاء مجلس الشورى ص ٥٦١ ، قانون تنظيم الإدارة العليا للأداة الحكومية ص٣٦ وما بعدها ، نصوص القوانين والمراسيم المكملة لها حتى ص٤٨ ، وقانون العمل ص ٤٠٧ ، قانون تأسيس بنك قطر الوطني ص ١٢٥... الخ .

(١٩) استفاد الدكتور يوسف عبيدان من هذه المضابط كثيراً في دراستيه المنشورتين بعنوان : المؤسسات السياسية في دولة قطر (بيروت ١٩٧٩م) معالم التنظيم السياسي المعاصر في قطر (بيروت ١٩٨٤م)

(٢٠) رياض نجيس الريس : وثائق الخليج العربي ١٩٦٨ - ١٩٧١م ، طموحات الوحدة وهموم الاستقلال ، دار رياض الريس للكتب والنشر، لندن ١٩٨٧م وهو ملف توثيقي يقع في ٧١٢ صفحة .

(٢١) وقد استفاد من هذه الكتب الرسمية الدورية ، محمد علي الكبيسي في دراسته عن «التنمية الصناعية في دولة قطر ١٩٥٠ - ١٩٨٠م» والمنشورة بالدوحة ١٩٨٦م ، وكذلك محمد أحمد عبد الرازق غنيم في كتابه «التحضر في المجتمع القطري ، دراسة أنثروبولوجية لمدينة الدوحة» الصادر بالاسكندرية ١٩٨٣م . وأيضاً جهينة سلطان العيسى في كتابها ، التحديث في المجتمع القطري ، الكويت ، ١٩٧٩م .

(٢٢) صدرت ترجمة كتاب سالدانا في الدوحة عام ١٩٧٦م قام بها أحمد العناني ، أما طبعته الإنجليزية الأولى فقد صدرت في كلكتا بين عام ١٩٠٣ ، ١٩٠٨م في ١٨ مجلداً ثم أعيد طبعه في ٨ مجلدات بلندن عام ١٩٨٦م .

(٢٣) اختار هذه المجموعة من الوثائق وقدم لها أحمد العناني أيضاً وصدرت عن قسم الوثائق والأبحاث بالديوان الأميري عام ١٩٧٩م .

(٢٤) Lorimer, J.G., Gazeteer of the Persian Gulf, Oman and Centeral Arabia, 2 vols. Calcuctta, 1908 - 15 .

والطبعة المترجمة التي استعنا بها تضم جزئها الثالث تاريخ قطر ، ص ١١٩٥- ١٢٦٦، وهي طبعة معدلة ومنقحة أعدها قسم الترجمة بالديوان الأميري بقطر عام ١٩٧٥م ، وتقع الطبعة كلها في ١٤ مجلد ، ٧ لقسم التاريخ ومثلها للجغرافي .

(٢٥) توجد مجموعات من الطبعات الأرشيفية هذه بمكتبة جامعة قطر وكذلك مكتبة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية أحد مراكز الجامعة البحثية .

(٢٦) Aitchison, C.U., A Collection of Treaties, Engagements and Sanads, Vol. XI, p. 260 .

وتحتوى طبعة دلهي هذه عام ١٩٣٣م (في المجلدين العاشر والحادي عشر بالذات على معاهدات واتفاقيات بريطانيا مع الخليج والجزيرة العربية ومسقط وعدن والساحل المهادن وزنزبار) .

- ويمكن كذلك مراجعة كتاب هيرويتز «الدبلوماسية في الشرقين الأدنى والأوسط ، سجل توثيقي» .

Heurwitz, J.C., Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record, 2 Vols. Princeton 1956

وتوجد نسخ أصلية من هذه المجموعات بمكتبة التراث العربي والإسلامي بالدوحة ، لمؤسسها وصاحبها الشيخ حسن بن محمد آل ثاني.

(٢٧) أحمد بن ماجد : ثلاث أزهار في معرفة البحار ، تحقيق : د.و.ر. شوموفسكي ، ترجمة محمد منير مرسي ، عالم النشر ، طبعة لننجراد عام ١٩٦١م .

(٢٨) Unwin, T., Qatar, World Bibliographical Series Vol. 36. p. 27 .
وعنوان الكتاب الأصلي المشار إليه بالمادة (١١٦) :

"The Travels of Perdo Teixeira with his, "King of Harmuz', and Extracts from his, 'Kings of Persia' London 1902" .

(٢٩) Ibid. pp. 24 - 25 .

(٣٠) Villiers, Alan, Sons of Sindbad, London 1940 .
وقدم ترجم نايف خرما هذا الكتاب إلى اللغة العربية وصدر بالكويت ١٩٨٢م.

(٣١) هناك مجلة اسمها «المشعل» صدرت عام ١٩٦١ عن دائرة العلاقات العامة بشركة نفط قطر ، احتوت على أخبار الشركة ونشاطاتها .

(٣٢) ومؤسس دار العروبة وصاحبها عبد الله حسين نعمة ، أما مؤسسة العهد فصاحبها عبد الله الحسيني .

(٣٣) صدرت مجلة الفجر في ٢٥ يناير ١٩٧٥م وكان رئيس تحريرها هو صاحب مؤسسة قطر الوطنية للطباعة والنشر التي أصدرتها وهو سلطان خالد السويدي ومدير تحريرها حلمي سلام وتوقفت في ٦ ديسمبر ١٩٧٦م (٩٧عدداً) .

(٣٤) عن هذه المجلات راجع : حسين أحمد محمد وأسامة سيف الدين : الصحافة القطرية ، نشأتها وتطورها ، ص ١٣٦ - ١٧٣ . ويشير المؤلفان إلى أن مجلة «الخليج الجديد» السياسية الجامعة توقفت في فبراير ١٩٨٣م . وراجع عاصم الدسوقى وآخرون : الصحافة القطرية والقضايا العربية ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر، ١٩٨٤م .

(٣٥) راجع ، مصطفى مبارك : دليل الباحث القطري لجمع الفولكلور .

(٣٦) محمد طالب الدويك : الأغنية الشعبية في قطر ، ص ٧ ، ص ١٤ -١٥ من الجزء الأول .

(٣٧) محمد طالب الدويك : القصص الشعبي في قطر ، الجزء الأول ، ص٨٣-٨٤ ، ص ١٨٩-٢٠٢ .

(٣٨) يوسف عبد الرحمن الخليفي : التحفة البهية في الآداب والعادات القطرية ، ص ٨٥ - ٩١ ، والأمثال ص ١٢٥ - ١٤٥ .

(٣٩) محمد عبد الله المري : الأمثال الشعبية في البيئة القطرية ، انظر ص٩ من المقدمة حول منهجه في جمع هذه الأمثال .

(٤٠) Unwin, T., Qatar, World Bibliographical Series, p. 36 .

(٤١) Ibid., p. 38 .

(٤٢) Marlowe, J., The Persian Gulf in the Twentieth Century, London 1962 .





الفصل الثاني

نشأة قطر وتطورها
حتى عام ١٨٦٨ (*)

(*) كتب هذا الفصل الدكتور يوسف إبراهيم العبدالله .



الفصل الثاني
نشأة قطر وتطورها
حتى عام ١٨٦٨

في البداية ينبغي الإشارة إلى أن تاريخ قطر منذ مطلع العصر الحديث، وحتى أواسط القرن التاسع عشر، قبل انفراد آل ثاني بالسلطة فيها وبروزها كإمارة مستقلة، كان جزءاً من تاريخ منطقة الأحساء، أو المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة العربية، ومن ثم خضعت قطر لكل ما خضعت له هذه المنطقة من تطورات وأحداث، ويترتب على ذلك أن قطر - بل وبقية إمارات الخليج العربي - لم يكن لها تاريخ مستقل كوحدة سياسية خاصة، وإنما كانت، رغم تميزها الجغرافي، داخلة ضمن إقليم الأحساء، الذي كان يشكل الجزء الأكبر من إقليم ممتد على الساحل الغربي للخليج العربي، يمتد من البصرة شمالاً حتى عُمان جنوباً، كما كان يطلق على هذا الإقليم اسم «بلاد البحرين» لفترة طويلة من الزمن مع بداية الفتح الإسلامي[1].

وربما لعدم وجود فاصل جغرافي واضح يفصل شبه جزيرة قطر عن شبه الجزيرة العربية، فإنها مع جزر البحرين وساحل الأحساء، كانت قطر تشكل جزءاً متكاملاً من الكيان السياسي القائم حولها لفترات كثيرة، وعموماً ظلت المنطقة كلها تتبع مقر الخلافة الإسلامية، سواء في الحجاز أو في الشام أو بغداد، إلى أن تمكّن القرامطة من تخريب عاصمتها «هجر» عندما استولوا عليها، وبنوا مدينة «الأحساء» التي جعلوها عاصمة جديدة للمنطقة. ومن مدينة الأحساء اتخذ الإقليم اسمه فيما بعد.

وقد تتابع على حكم الأحساء كل من العيونيين وآل زامل الجبري وآل مغامس، إلى أن جاء البرتغاليون فاحتلوها حوالي عام ١٥١٧، وظلوا يسيطرون عليها حتى جاء الأتراك العثمانيون وطردوهم منها في أواسط القرن السادس عشر، ومنذ سيطر العثمانيون على المنطقة، ارتبطت الأحساء مع شقيقتها القطيف بتاريخ سياسي واحد، ثم انفصلت عنها جزيرة «أوال» التي استقلت باسم «البحرين»[٢].

والمعروف أنه عندما وصل الأتراك العثمانيون إلى البصرة على الخليج العربي في موجة زحفهم لضم العالم العربي منذ أوائل القرن السادس عشر، لم يستطيعوا أن يؤسسوا لهم قاعدة بحرية قوية في البصرة، ويبسطوا من خلالها سيطرتهم على الخليج، حيث لم تكن ملائمة لذلك آنذاك، كما أنهم ووجهوا بالعصبيات القبلية البدوية ومشاكلها، فضلاً عن مواجهتهم للدولة الصفوية في إيران، التي كانت تؤكد وجودها وطموحها في المنطقة. ولذلك يجمع المؤرخون على أن الخليج العربي لم يشهد سيطرة عثمانية فعّالة حتى الثُلث الأخير من القرن التاسع عشر.

ومع ذلك استطاع العثمانيون غزو الأحساء والاستيلاء عليها خلال العقد الأخير من القرن السادس، وعينوا عليها «فاتح باشا» أول والٍ عليها بعد إخضاع عشيرة «أجود بن زامل الجبري»، وبالرغم من ذلك فإن سلطة الأتراك في المنطقة كانت ضعيفة، ثم ما لثبت أن انهارت نحو عام ١٦٧٠ على يد قبيلة آل حميد من بني خالد، التي ظلت تناضل الأتراك نضالاً مريراً طوال ثمانين عاماً تقريباً، تداول حكم الأحساء خلالها أربعة من الباشوات العثمانيين، كان آخرهم «عمر باشا» الذي استسلم لـ «براك بن عرير» من آل حميد من بني خالد[٣].

وهكذا انهار سلطان الأتراك في شرق شبه الجزيرة العربية منذ عام ١٦٧٠، لينفرد بنو خالد بحكم المنطقة، حيث استطاعوا تأسيس سلطة قوية في إقليم الأحساء، امتدت من حدود ولاية البصرة شمالاً، وضمت مناطق الكويت والأحساء وقطر والبحرين، وبالرغم من ذلك فضّل حكام بني خالد إعلان ولائهم للدولة العثمانية من خلال محافظتهم على علاقة طيبة بولاة البصرة العثمانيين. وقد استمر هذا الوضع حتى أواخر القرن الثامن عشر، عندما نجحت الدولة السعودية الأولى، التي أسسها محمد بن سعود، مستنداً إلى مبادئ الدعوة السلفية (الوهابية)، في ضم الأحساء والقضاء على سلطة بني خالد منذ عام ١٧٩٣، في الوقت الذي كانت الدولة العثمانية غارقة في مشاكلها في أوربا والبلقان.

وبدا واضحاً أن انصراف الدولة العثمانية عن الخليج أتاح الفرصة لحكومة الهند البريطانية، لتبسط نفوذها على المنطقة، في ظل غياب أي قوة محلية أو عربية مؤثرة، باستثناء قوة القواسم الذين تصدت لهم السلطات البريطانية بقوة وحزم، لذلك عندما فكرت الدولة العثمانية، في أن تحوّل وجودها الاسمي في الخليج إلى وجود فعلي، عسكري وسياسي، منذ عام ١٨٦٩، وجدت أن بريطانيا قد سبقتها وثبتت أقدامها في الخليج وعلى سواحله من خلال القوة العسكرية، وبالمعاهدات التي قيدت بها شيوخ المنطقة تحت اسم إقرار السلم العام أو الهدنة البحرية ... الخ، كما أنها حصّنت وجودها باتفاقيات مقاومة «القرصنة» وتجارة الرقيق وتجارة السلاح وغير ذلك من الذرائع التي أباحت بها لنفسها التدخل في المنطقة وفرض هيمنتها عليها.

ويتفق المؤرخون على أنه لم تكن هناك إدارة عثمانية حقيقية للدولة العثمانية خارج ولاية البصرة، حتى لقد أصبح الوجود العثماني على الساحل الغربي للخليج مجرد وجود اسمي لا تأثير له، كما أن سيادة الدولة العثمانية الاسمية لم تتعد الكويت، التي كانت تكتفي بمجرد رفع الراية العثمانية على قصر شيخها دونما سلطة حقيقية للدولة، في الوقت الذي أصبح فيه الساحل الجنوبي للخليج العربي منطقة نفوذ بريطانية صرفة، أما البحرين فلم يمانع شيوخها من الارتباط بالدولة العثمانية كذريعة لمواجهة الأطماع الإنجليزية أو الفارسية، وعندما رفعوا راية الدولة أنزلها الإنجليز، أما قطر فلم تكن قد برزت ككيان سياسي مستقل مثلما حدث بعد ذلك عام ١٨٦٨.

وقد خضعت شبه جزيرة قطر بطبيعة الحال لحكم بني خالد حتى أواخر القرن الثامن عشر، قبل أن يقضي السعوديون على سلطتهم، ولم يكن بنو خالد يمارسون سلطة مباشرة على قطر وقبائلها، وإنما كانوا يعتمدون على أصهارهم من أسرة «آل مُسلَّم» التي كانت تتخذ الحويلة مركزاً لها آنئذ، فقد عهد إليهم أمير الأحساء بجمع الخراج السنوي من أهالي قطر لإرساله إلى الأحساء، مما اقتضى قيامهم بتصريف شؤون قطر، فاكتسبوا بذلك نفوذاً على الأهالي لفترة من الزمن[٤]. وإن لم يكن هذا النفوذ شاملاً، فالمعروف أن الشيوخ المحليون في المناطق التي تخضع لسلطة بني خالد كانوا يمارسون نوعاً من الاستقلال الذاتي في أعقاب وفاة سليمان بن محمد زعيم بني خالد عام ١٧٥٢.



ومنذ أواسط القرن الثامن عشر بدأ حكم بني خالد للمنطقة يضعف، وبدا عجزهم واضحاً في التصدي للقوة السعودية المكتسحة للمنطقة، التي شهدت في نفس الفترة تقريباً انتقال آل خليفة، أحد فروع تجمع العتوب، بعد ابتعادهم عن هذا التجمع القبلي، وهجرتهم للإقامة في الزبارة على ساحل قطر الغربي منذ عام ١٧٦٦.

وكانت قبائل العتوب والمعاضيد وغيرها من التجمعات القبلية قد هاجرت من أواسط شبه الجزيرة العربية ومن قلب نجد بين أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر بسبب القحط الشديد، وبسبب تفشي الصراعات القبلية، واتجهت نحو الساحل الغربي للخليج، سعياً وراء الرزق الذي قد يأتي به الساحل، فاستقر العتوب بفروعهم الثلاثة المعروفة (آل خليفة يقودهم الشيخ خليفة بن محمد، وآل صباح يقودهم الشيخ سليمان بن أحمد، ثم آل الجلاهمة يقودهم الشيخ جابر بن عتبة) [٥] في ساحل قطر عند الزبارة في ظل رعاية آل مُسلَّم وضيافتهم، وإذا كانوا قد وفدوا إلى الزبارة في أواخر القرن السابع عشر، ثم هاجروا إلى الكويت عن طريق البحر حوالي عام ١٧١٦، فمعنى ذلك أنهم قضوا في الزبارة نحو نيف وعشرين عاماً تقريباً. ويبدو أن القبائل الثلاث قد اختلفوا مع آل مُسلَّم، الذين أوجسوا منهم خيفة، فضيَّقوا عليهم، بل قد اشتبك الفريقان في معركة عند رأس التنورة انتصر فيها العتوب، لكنهم اضطروا إلي أن يضربوا بسفنهم في الخليج حتى تجمعوا عند ساحل الكويت ليستقروا فيها نحو خمسين عاماً (١٧١٦-١٧٦٦).

وقد ازدهرت الكويت بفضل نشاطهم التجاري وبلغت درجة عالية من الرخاء، مما قاد في النهاية إلى اختلاف آل خليفة مع حلفائهم وإيثارهم

الهجرة عن الكويت فاتجهوا بسفنهم نحو البحرين ولكنهم مُنعوا من النزول، فاستأنفوا السير إلى الزبارة ونزلوا بها عام ١٧٦٦، وكانوا على خبرة بالمكان منذ هجرتهم الأولى إليه، كما كانوا يدركون أهميته لموقعه التجاري ولقربه من مغاصات اللؤلؤ الغنية. وعند وصول آل خليفة إلى المنطقة لم يلقوا أي معارضة، كما لم يحدث أي صدام بينهم وبين أهالي قطر لكثرة ترددهم على المنطقة، ونجح شيخهم محمد بن خليفة في أن يجمع الناس حوله وذلك بإقراضهم المال مقابل شراء محصول اللؤلؤ، كما اتجه إلى الإصهار إلى آل بن علي من قبائل قطر لتزداد روابط المودة معهم.. ولم ينظر آل مُسلَّم إلى نجاح آل خليفة وتفوقهم التجاري بعين الرضا، ورغم اعتراف آل خليفة بسلطة آل مُسلَّم باعتبارهم نواباً عن بني خالد كما كانوا يدفعون نصيبهم من الخراج شأن القبائل القطرية، إلا أن الشيخ محمد بن خليفة جعل يحصن نفسه في الزبارة، ويحصن المدينة، التي بني فيها قلعة «المرير» عام ١٧٦٨، استعداداً لحماية الزبارة إذا ما هاجمها آل مسلم.

وعندما نمت ثروة آل خليفة وقوي مركزهم، خاصة وأن الزبارة شهدت ازدهاراً تجارياً كبيراً بفضل نشاطهم وبسبب هجرة تجار البصرة الأثرياء إليها فراراً من احتلال الفُرس لبلدهم (١٧٧٥-١٧٧٩) وكذلك ازدهار نشاط الغوص وتجارة اللؤلؤ، وبسبب ذلك كله ونتيجة إحساس آل خليفة بالغنى والقوة بدأوا يتوقفون عن دفع حصتهم من الخراج، وتحصنوا بقلعتهم التي اتخذوها فيما بعد نقطة الوثوب على البحرين[٦].

ومن الملاحظ أن إقامة آل خليفة في قطر لم تتعد ميناء الزبارة، أما بقية شبة الجزيرة فكانت تقطنه مجموعات قبلية بعضها حضري أهمها المعاضيد،

الذين تنتمي إليهم أسرة آل ثاني، والبوعينين والسودان وآل بن علي والقبيسات والخليفات والبوكوارة والسلطة والمنانعة والمهاندة، فضلاً عن الهولة، والبعض الآخر بدوي مثل المناصير وبني مُرّة والهواجر والكعبان وبعض من النعيم وغيرهم.. وكانت معظم هذه القبائل تمارس نوعاً من الحكم الخاص بها .. ويتركز معظمها في البدع والوكرة والحويلة والفويرط وخور حسان.(٧)

لقد كانت عيون آل خليفة تتطلع إلى البحرين، خاصة بعد أن تحولوا من مجتمع بدوي إلى مجتمع شبه رأسمالي، وبات يشكل خطراً على حكام البحرين من الفُرس، الذين أثارهم ازدهار الزبارة ونشاط آل خليفة، حتى لقد حاول حاكم البحرين «نصر آل مذكور» احتلال الزبارة بين عامي ١٧٧٧، ١٧٨١ لكنه فشل، وبدا واضحاً أن خصومه من آل خليفة صاروا أقوياء وأنهم باتوا يتطلعون إلى التوسع في البحرين بعد أن رأوا أن الزبارة رغم ازدهارها ونموها لم تعد تكفي طموحهم الكبير، كما أن توسعهم في بر قطر سيقودهم إلى الصدام مع قبائل قطر وآل مُسلَّم وبني خالد بطبيعة الحال.. المهم أن سوء العلاقات بين آل خليفة وحكام البحرين ومحاولات هؤلاء إخضاع الزبارة، قد دفع بالفريقين إلى صراع حاسم.(٨)

واستطاع آل خليفة حشد معاونين لهم من عتوب آل صباح والجلاهمة، وكذلك الحصول على معونة القبائل القطرية وعلى رأسها آل مُسلَّم من الحويلة وآل بن علي من الفويرط والسودان وآل سليط من الدوحة، والبوعينين من الوكرة والقبيسات من خور حسان والمنانعة من أبو الظلوف والسادة من داخل قطر، حسب رواية «لوريمر»، ليشارك هؤلاء جميعاً برجالهم وسلاحهم في فتح البحرين والقضاء على الحامية الفارسية في المنامة بعد حصارها.(٩)

وهكذا استطاع آل خليفة بمعونة حلفائهم السابقين والجدد الاستيلاء على جزر البحرين في يوليو ١٧٨٣ ليستقروا فيها بشكل أساسي وليتخذوها مقراً لحكمهم، محققين بذلك أحلامهم، ومستقلين بهذه الجزر، مبتعدين عن أخطار أي توسع سعودي محتمل يأتي من البر. وقد آثر الشيخ أحمد بن خليفة الذي قاد العملية والذي لُقِبَ «بالفاتح» أن يقضي سنواته التالية بين مملكاته في الزبارة، تاركاً حكم البحرين لولديه، حتى انتقل مقر الأسرة جميعاً إلى البحرين نهائياً بعد وفاة الفاتح عام ١٧٩٤.(١٠)

وتحولت البحرين منذ ذلك التاريخ إلى إمارة عربية يحكمها فرع العتوب من آل خليفة، وكان أول شيخ منهم يحكم البحرين هو الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة (١٧٨٣-١٧٩٤) كما أصبحت البحرين - لا الزبارة- هي مقر الأسرة الحاكمة. ولما كان فرع العتوب من آل صباح قد انفردوا بحكم الكويت، فإن الفرع الآخر من الجلاهمة الذين كانوا يأملون في أن مشاركتهم في فتح البحرين ستعود عليهم بفوائد تتيح لهم بناء سلطة مستقرة، لكنهم لم يكافأوا بما يليق بجهودهم، بل لقد بدأوا يحسون أن بقية أهل البحرين يسيئون معاملتهم، لذلك اتجهوا بأشرعتهم، تحت قيادة رحمة بن جابر، صوب جزيرة خرج وبوشهر، ثم لم يلبثوا أن عادوا إلى شبه جزيرة قطر، حيث استقروا في خور حسان، وسرعان ما بدأ رحمة في الانتقام من حلفاء الأمس، ومنذ عام ١٨٠٩ بدأت عملياته البحرية واعتداءاته ضد سفن العتوب الآخرين وكذلك الإيرانيين، وكانت هذه العمليات، على ما في بعضها من طابع «القرصنة»، تتخفى دائماً تحت ستار الحرب المشروعة، وإن ظل مسلكه تجاه السفن والرعايا البريطانيين يتسم بالحذر والدهاء.

وينبغي التأكيد على أن سلطة رحمة بن جابر لم تتعد خور حسان، بل إنها لم تمتد إلى الزبارة التي كانت تقع إلى جوار مقره مباشرة، ورغم أنه أثبت لنفسه مكانة ودوراً واستطاع بواسطته إقامة علاقة وثيقة مع السعوديين حتى عاونهم في إخضاع قطر لسيادتهم، كما عاون مبعوثهم في حكم المنطقة حتى الزبارة. (١١)



كان ظهور الدعوة السلفية في نجد على يد الشيخ محمد بن عبدالوهاب، واقتناع الأمير محمد بن سعود أمير الدرعية بها منذ عام ١٧٤٥، وتحالف الشيخ مع الأمير، قد أدى إلى قيام الدولة السعودية الأولى، التي استطاعت بعد معارك طاحنة أن تثبت دعائمها في نجد، وأن تواجه تحدياً خطيراً من قوة بني خالد في الأحساء، الذين قادهم «عريعر بن دجين» هم وغيرهم من قبائل الأحساء، وزحف بهم إلى الدرعية عاصمة السعوديين عام ١٧٥٨، لكنه فشل في هذا الهجوم، ليظل بنو خالد يناصبون الدولة السعودية العداء خلال الفترة التالية، حتى سير السعوديون جيوشهم إلى الأحساء التي سقطت في أيديهم عام ١٧٩٣ بعد معارك عنيفة، ثم اتخذوها قاعدة تنطلق منها جحافلهم نحو عُمان والبريمي وقطر والبحرين، وبقية بلدان الخليج العربي (١٢)، حتى قضوا على حكم بني خالد في المنطقة بأسرها.

وفيما يتعلق بقطر فقد بدأت علاقة السعوديين بها منذ عام ١٧٨٨ عندما أعد سليمان بن عفيصان أمير الخرج حملة عبر بها الأحساء للإغارة على قطر، وهناك فاجأ رجالاً من قبيلة آل بورميح فهزمهم ثم انسحب إلى

نجد. وبين عامي ١٧٩٣-١٧٩٤ تولى إبراهيم بن عفيصان قيادة حملة لبسط سيادة السعوديين علي قطر، ووصلت جيوشه إلى الحويلة على الساحل الشمالي الشرقي لقطر وإن لم تستقر فيها [١٣]. وفي عام ١٧٩٨ شن إبراهيم هجوماً كبيراً على الزبارة، وعهد إلى رجاله بمهمة عزل المدينة عن البر ومحاصرتها تمهيداً للاستيلاء عليها دون قتال، ولكن الحصار فشل، مما اضطره إلى الهجوم على قلعتها التي سقطت في يده بعد خسائر فادحة في الأرواح، ثم شرعت القوات السعودية في احتلال مدن قطر الأخرى مثل الحويلة والفريحية واليوسفية والرويضة، وقد استعان السعوديون بسفن الأهالي ضد سفن العتوب، الذين أدركوا مدى قوة السعوديين، فاضطروا إلى مغادرة الزبارة، التي باتت خاوية، واستطاع السعوديون بعد ذلك بسط سيطرتهم على شبه جزيرة قطر.

وقد خضعت البحرين كذلك لحكم السعوديين، حتى استطاع الأمير سعود بن عبدالعزيز أن يؤلف ولاية تضم كلاً من القطيف وقطر والبحرين، وأن يجعل من الأخيرة مقراً لها. بعد أن عهد إلى عبدالله بن عفيصان بحكمها [١٤]، وقد دخلت المنطقة طواعية في المذهب السلفي كما هو معروف، وكانت أموال الزكاة أو الخراج تجمع من قطر والأحساء لترسل إلى مقر الولاية في البحرين ليتم إرسالها إلى عاصمة الدولة السعودية. ومضى آل خليفة يصرفون شؤون إدارة الولاية في ظل السيادة السعودية.

غير أن النفوذ السعودي على الولاية المثلثة لم يستمر طويلاً، فلم يلبث سوى أعوام قليلة، فقد شكلت الدولة السعودية خطراً على سيادة الدولة العثمانية في شبه الجزيرة العربية، خاصة بعد أن ضمت الجيوش السعودية

الحجاز، لذلك لجأ السلطان العثماني إلى واليه في مصر «محمد علي باشا» الذي أرسل عدة حملات خلال الفترة (١٨١٢-١٨١٨) استطاعت أن تقوِّض سلطة الدولة السعودية وأن تدمر عاصمتها الدرعية، وأن تتقدم قوات محمد علي لتُنهي نفوذها على الأحساء والخليج بشكل عام، وخلال نفس الفترة تقريباً تعرَّض السعوديون لمتاعب جاءت من حدودهم الغربية تمثلت في هجمات قام بها سلطان مسقط، الذي شن حملة بحرية على قطر وطرد الحاميات السعودية من الزبارة وخور حسان، بل وأحرق الزبارة ودمرها تماماً، فضلاً عن مهاجمة السلطان جزر البحرين واحتلالها فترة من الزمن. [١٥]

وكانت النتيجة هي إجلاء الحاميات السعودية عن قطر والبحرين، حيث تم أسر الحاكم السعودي لولاية «القطيف - قطر - البحرين» وعادت البحرين إلى سيطرة آل خليفة، بل أكثر من هذا فإن طبيعة تلك التطورات جعلتهم يتولون تسيير الأمور في المناطق الثلاثة كما استمروا يجمعون الزكاة التي كانت تحُصَّل من قبل لصالح السعوديين. [١٦]

ويلاحظ أنه قبل انتهاء النفوذ السعودي من المنطقة، كان السعوديون قد بسطوا حمايتهم على رحمة بن جابر، الذي صارت تربطه بهم علاقات وثيقة، حتى لقد ذكر «لوريمر» أنه صار يحكم بالاشتراك مع مبعوثهم حتى مدينة الزبارة ولم يكف رحمة عن توجيه هجماته على سفن أعدائه في الخليج من قاعدته التي اتخذها في خور حسان[١٧] ، غير أن سقوط حلفائه جعله يتخبط في قتال يائس ضد سفن العتوب، حتى لقد اضطر إلى نقل مقره من قطر إلى الدمام على ساحل الأحساء، ثم ما لبث أن انقلب على

السعوديين، الذين آسخطهم ذلك فدمروا عام ١٨١٦ قلعة كان قد شيدها بالدمام وإن تمكّن بجهد خارق من إنقاذ أسرته وممتلكاته وإعادتها إلى خور حسان، ثم لم يلبث أن رحل إلى بوشهر، ليعود مرة أخرى إلى الدمام عام ١٨١٩، ولم يعد يلعب دوراً في تاريخ قطر، وعموماً لم تنته المتاعب التي أثارها رحمة ضد آل خليفة إلا بعد أن لقي حتفه في إحدى المعارك البحرية عام ١٨٢٨.[١٨]

* * *

وحتى حدوث التطورات السابقة لم تكن بريطانيا قد اتصلت بقطر اتصالاً مباشراً، أو أدخلتها في دائرة اهتمامها، باستثناء يقظتها وتصديها لنشاط رحمة بن جابر. وعموماً صارت علاقة بريطانيا، فيما بعد، بقطر تشكل فصلاً هاماً من فصول تطور قطر السياسي، يمتد من الربع الأول من القرن التاسع عشر وحتى استقلالها عام ١٩٧١. والواقع أن صلة بريطانيا بقطر تمثل حلقة من حلقات نفوذها في الخليج العربي ككل، ذلك النفوذ الذي بدأ مع تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية، ثم ضم الشركة إلى التاج البريطاني وتأسيس حكومة الهند البريطانية، التي نشطت لإخضاع الخليج لسيطرة بريطانيا، التي بررت ذلك بالقضاء على «القرصنة» وعلى تجارتي السلاح والرقيق، أو باسم تأمين الملاحة وتحقيق السلام العام في البحر. وقد لجأت بريطانيا لتنفيذ سياستها عبر مرحلة طويلة، وبأساليب مختلفة، نتج عنها فرض الاتفاقيات والمعاهدات أو التعهدات التي يلتزم فيها الحكام بتنفيذ السياسة البريطانية التي تمليها القوة وحدها. وقد بدأت هذه التعهدات منذ عام ١٨٢٠، وانتهت بمعاهدة الحماية البريطانية على

قطر عام ١٩١٦، ومروراً باتفاقيات الهدنة البحرية، المؤقتة والدائمة، ثم الاتفاقيات الانفرادية أو المانعة، التي طالت كل إمارات الخليج العربي.

وقد نجحت بريطانيا من خلال التهديد باستعمال القوة، واستعمالها أحياناً، في أن تجعل من نفسها حكماً وجلاداً في كل الصراعات المحلية والإقليمية في المنطقة، وخلقت بذلك مشكلات حدودية لا تزال المنطقة تعاني من آثارها حتى وقتنا هذا.

وفيما يتعلق بشبه جزيرة قطر فيلاحظ أن علاقة قبائلها وشيوخها ببريطانيا تأخرت نسبياً عن غيرها من الكيانات السياسية والقبلية في الخليج، فلم يحدث ذلك إلا مع بداية العشرينيات من القرن التاسع عشر، فليس ثمة معلومات موثّقة عن اتصال الإنجليز بساحل قطر قبل عام ١٨٢١. فبعد إقرار بريطانيا لمعاهدات السلام العامة (السلم البحري) عام ١٨٢٠، كانت السلطات البريطانية في الخليج وعلى رأسها المقيم السياسي البريطاني (مقره في بوشهر) تعتقد أن امتداد السواحل القطرية يدخل في إطار تلك المعاهدات.

ونتيجة للمتاعب والقلق الذي سببه نشاط رحمة بن جابر ضد سفن آل خليفة، وانحيازه إلى حاكم فارس في محاولة غزو البحرين - التي لم يقدر لها أن تتم - ثم رفضه طلب المقيم السياسي لأن يكون طرفاً في معاهدات السلام العامة عام ١٨٢٠، ونتيجة حدوث بعض أعمال «القرصنة» على ساحل قطر، أرسلت شركة الهند الشرقية البريطانية المدمرة «فستال» عام ١٨٢١ لتطلق مدافعها على طول ساحل المنطقة لإرهاب الشيوخ والأهالي وإثبات قوة بريطانيا. وكان من نصيب «البدع» أن قصفت بالمدافع لإرهاب القبائل القطرية، مما نتج عنه تدمير المدينة وهجرة

المئات من سكانها إلى الجزر الممتدة بين قطر والساحل العُماني. وكان هذا القصف البريطاني لسواحل قطر أول «اتصال» لبريطانيا بالمنطقة !.

وبعد ذلك بنحو عامين قام المقيم السياسي البريطاني في الخليج «ماكلويد» في يناير ١٨٢٣ بأول زيارة له للدوحة، خلال قيامه بجولته على طول ساحل الخليج العربي، ووجد أن كبار رجال البوعينين يتمتعون بنفوذ كبير في الدوحة، كما كان يعتقد بتبعية المنطقة للبحرين، وبالتالي فإنها تخضع لمعاهدة السلم العامة التي وقعّها شيوخ البحرين مع بلاده في فبراير ١٨٢٠، لكنه أبدى ملاحظة هامة مؤداها أنه وجد السفن التجارية للأهالي في الميناء لا ترفع الأعلام المنصوص عليها في المعاهدة أو تحمل التراخيص المتعلقة بذلك، مما يعني أن القطريين لا يعرفون شيئاً عن هذه المعاهدة[١٩]، وقد يفهم من ذلك أن الأهالي لم يكونوا خاضعين لسلطة آل خليفة في البحرين، الذين دخلوا في المعاهدة، ولذلك أمر المقيم البريطاني بحصر جميع السفن ومنحها التراخيص اللازمة، وبأن ترفع أعلام المعاهدة، كما أمر بإجراء مسح شامل لسواحل قطر ومياهها الشرقية، وقد نفذت هذه الأوامر بالفعل.

ومنذ زيارة المقيم لقطر عام ١٨٢٣ وحتى انسحاب الجيوش المصرية من الأحساء والجزيرة العربية بموجب معاهدة لندن عام ١٨٤٠ لم تبد السلطات البريطانية اهتماماً كبيراً بتطور الأحداث في شبه جزيرة قطر، ومن ثم لم يكن لها علاقة واضحة بالمنطقة، وكل ما ورد بتقارير البريطانيين هو ما لا حظوه من وجود سلطة لشيخ البحرين على المنطقة الساحلية من قطر، ومع ذلك لم تكن سلطة وحيدة، أو أنها لم تجد من ينازعها وينافسها[٢٠].

❋ ❋ ❋

ويلاحظ أنه خلال فترة انحسار النفوذ السعودي عن المنطقة وتقدم قوات محمد علي، أنه قد نتج عن ذلك تطور هام تمثل في بدء ظهور نفوذ القبائل المحلية القطرية فبرزت قوة قبيلة البوعينين، بدا هذا واضحاً عندما قتل شيخهم رجلاً من البحرين في الدوحة عام ١٨٢٨، فأمر شيخ البحرين (عبدالله بن أحمد) بالقبض عليه وسجنه، لكن قبيلته رفضت أن تسلمه وتمردت، عندئذ أمر شيخ البحرين بتدمير حصن البوعينين بالدوحة ونقلهم منها إلى الرويس والفويرط[٢١].

ونتيجة لاستئناف السعوديين لنشاطهم منذ بداية الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، وخشية شيخ البحرين من تحركاتهم، رأى أن ينتقل مع ولديه (مبارك وناصر) ليقيم على ساحل قطر لمراقبة هذه التحركات، حيث لم تكن علاقته بالسعوديين طيبة آنذاك، وأراد الشيخ أن يمارس نفوذه على أهالي الحويلة، لكن هؤلاء تمردوا ضده عام ١٨٣٥، ولم ينته تمردهم إلا بعد توسط سلطان مسقط، كما شهدت نفس الفترة خلافات حادة بين شيخ البحرين وبين قبيلتي آل بن علي وشيخها عيسى بن طريف، الذي اضطر إلى الانسحاب بجزء كبير من قبيلته إلى أبوظبي، وفعلت أعداد كبيرة من قبيلة البوعينين نفس الشيء، وقد حاول عيسى بن طريف اتخاذ أبوظبي قاعدة لعملياته ضد آل خليفة ولكن السلطات البريطانية حالت دون ذلك.. وثبت من التطورات السابقة أن القبائل القطرية رفضت الخضوع لسلطة آل خليفة[٢٢].

غير أن الخلافات والمتاعب السابقة كانت أقل بكثير من الصراعات العائلية التي كان الشيخ عبد الله بن أحمد يعاني منها في البحرين، الأمر الذي جعله يفكر في تركها واتخاذ مقر هادئ له في خور حسان على

الساحل القطري، ورغم أنه اتخذ الترتيبات فعلاً لهذا الأمر، إلا أنه لم ينفذه إلا بعد فترة طويلة[٢٣]، وعموماً ساهمت الصراعات بين القبائل القطرية وآل خلفية، ثم بين آل خليفة وبعضهم البعض، في بلورة القوى المحلية القطرية، مما نتج عنه التطورات التي أبرزت شبه جزيرة قطر كوحدة سياسية بعيدة عن أي سلطة لآل خليفة وبروزها كإمارة مستقلة فيما بعد.

وعندما لاحظت السلطات البريطانية في الخليج تزايد عمليات الاعتداء على السفن في الخليج بين عامي ١٨٣٥ و١٨٣٦ والتي يقوم بها المهاجرون من ساحل عُمان إلى الساحل القطري، حيث استقر جزء منهم في خور العديد هرباً من دفع غرامات فرضت عليهم من قِبَل الإنجليز نتيجة عمليات سابقة، اتهمت السلطات البريطانية أهالي قطر بأنهم يتعاطفون معهم ولا يردعونهم، لذلك أرسلت قوة بحرية إلى ساحل قطر لتذكير الأهالي بمسؤلياتهم تجاه هذه الأعمال، ونجحت القوة في فرض تعهدات على شيوخ الدوحة والوكرة والعديد، بالاستيلاء على قوارب «القراصنة» أو دفع الغرامات، وفي سبتمبر ١٨٣٦ قدمت السلطات البريطانية إنذاراً شخصياً لشيخ الدوحة، الذي كانت تظن أن له علاقة بأحد زعماء القراصنة، بأن يمتنع عن إيوائه فيما بعد .. ثم قررت إدخال قطر منذ ذلك العام ضمن اتفاقيات الهدنة البحرية التي أبرمت قبل عام .. ومع هذا لم تكف العمليات العدائية في البحر تماماً، حتى أن السلطات البريطانية ألقت بالمسؤولية على شيخ الدوحة، وقصفت المدينة بأحد مدافعها عام ١٨٤١ وطالبت الشيخ بالتعويضات[٢٤].

وهكذا شهدت فترة العشرينيات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر في شبه جزيرة قطر اضطرابات ومتاعب بدأت بمحاولة عتوب البحرين ملء الفراغ الناتج عن سقوط الدولة السعودية الأولي، وصراع رحمة بن جابر المتواصل معهم، خاصة واتخاذه من ساحل قطر قاعدة لعملياته، ثم محاولات شيوخ البحرين فرض سيطرتهم على القبائل القطرية وما نتج عن ذلك من تحديات وحركات تمرد قامت بها هذه القبائل، وتزايد الاعتداءات البحرية التي قام بها اللاجئون من ساحل عُمان إلى ساحل قطر وتصدي الإنجليز لذلك.

وقد انشغل شيوخ البحرين بالتصدي لتهديدات السعوديين، بعد أن تطلع هؤلاء لبسط سيادتهم على البحرين مرة أخرى، خاصة وقد نجح الأمير تركي آل سعود في توطيد سلطته في الأحساء وشرع يطالب آل خليفة بدفع الزكاة منذ عام ١٨٣١ ، وإن كان انشغال السعوديين بتجدد الصراع مع القوات المصرية في نجد قد عطل ذلك إلى حين، حيث نجحت القوات المصرية في الإطاحة بالأمير فيصل الذي كان قد استرد عرش والده (١٨٣٤-١٨٣٨) غير أن فيصل تمكّن من الوصول إلى الحكم مرة أخرى عام ١٨٤٣، واستمراره فيه بعد توطيد دعائم الدولة السعودية الثانية ونجاحها في تأمين سيطرتها على الجزيرة العربية والخليج العربي خلال السنوات التي أعقبت انسحاب القوات المصرية، إذ حقق فيصل نجاحاً كبيراً في استعادة جميع الممتلكات التي فقدها السعوديون، كما أخضع الأحساء، ونجح في كسر شوكة القبائل المتنازعة كالمناصير وآل مُرّة والعجمان ...



وقد حملت الأربعينيات والخمسينيات في طياتها تطورات مهمة وخطيرة في شبه جزيرة قطر كان أبرزها انعكاس أحداث ووقائع الحرب الأهلية في البحرين على شبه الجزيرة التي اتخذت ميداناً لذلك الصراع، ومعاودة الدولة السعودية بسط نفوذها على كلٍ من البحرين وقطر، واصطدامها بسلطة آل خليفة في البحرين، ودخول أبوظبي حلبة هذا الصراع، والأهم من ذلك كله، وما نتج عنه، من نمو قوة القبائل المحلية القطرية، وظهور أسرة آل ثاني، لتلعب بعد ذلك دوراً مصيرياً في شبه جزيرة قطر، حيث استطاعت توفير الزعامة المحلية المطلوبة، لتخلص قطر وقبائلها من أي سيطرة فرضت عليها.

وفيما يتعلق بالحرب الأهلية في البحرين (١٨٤٠-١٨٤٣)، فقد نازع الشيخ محمد بن خليفة جده (أو عم أبيه) الشيخ عبدالله بن أحمد السلطة في أعقاب انسحاب القوات المصرية من الأحساء عام ١٨٤٠، واضطر محمد بن خليفة أن يهاجر إلى قطر وأن يتودد إلى أهلها، ليستطيع تشكيل معارضة قوية وقوة حربية يغزو بها البحرين، في الوقت الذي كان الشيخ عبدالله يلقى معارضة أبنائه الذين تمردوا على سلطته، مما أدى إلى اضطراب الأوضاع في البحرين، ورغم تسوية الأزمة بين الشيخين المتنافسين لفترة قصيرة، عاد بعدها محمد بن خليفة إلى البحرين، بينما أقام الشيخ عبدالله في خور حسان بقطر، إلا أن الصراع لم يلبث أن تجدد عام ١٨٤٢، وانتقل إلى شبه جزيرة قطر.[٢٦]

ولاشك أن الحرب الأهلية في البحرين قد أمدت القوى المحلية في قطر بدم جديد حين استعان أحد طرفي الصراع وهو الشيخ محمد بن خليفة بها،

ففي غمرة استعداده لغزو البحرين للتخلص من شيخها المسن، بدأت تظهر بعض القوى المحلية القطرية لتلعب دورها، فبدأ يظهر الشيخ محمد بن ثاني الذي كان يقيم في الفويرط، حيث طلب محمد بن خليفة مساعدته في البداية عام ١٨٤٢ لكنه لم يستجب - ولعلها كانت أول مرة يبرز فيها اسم محمد بن ثاني - فطلب محمد بن خليفة مساعدة أهل قطر الشرقيين المقيمين في الدوحة والخور، الذين تعاطفوا معه، عندئذ وافق محمد بن ثاني والمعاضيد على مساعدته، كما لقي محمد بن خليفة دعماً ومساعدة من عيسى بن طريف وآل بن علي الذين كانوا قد عادوا إلى الدوحة، فضلاً عن معاونة نفر من الجلاهمة وشيخهم بشير بن رحمة بن جابر. وهكذا حشد محمد بن خليفة من قبائل قطر قوة كبيرة اتخذت من الفويرط قاعدة للانطلاق نحو البحرين، وفي أبريل ١٨٤٣ استطاع احتلالها، بينما خرج الشيخ عبدالله بن أحمد ليقيم بعائلته في الدمام. ويبدو واضحاً أن القوى القطرية المحلية قد شعرت بقوتها الذاتية وقدرتها خلال تجربتها في هذا الصراع، وبدورها في إيصال محمد بن خليفة إلى مركز السلطة في البحرين.(٢٧)

ونتيجة لدور عيسى بن طريف شيخ آل بن علي في معاونة محمد بن خليفة، صار رجله المهم في قطر، وحدث أن ضجر أولاد الشيخ عبدالله بن أحمد من العيش في الدمام فطلبوا من عيسى بن طريف أن يتوسط لهم لدى الشيخ محمد بن خليفة ليعودوا إلى البحرين وأن ترد إليهم أملاكهم، فأسخط قبول عيسى هذه الوساطة شيخ البحرين محمد بن خليفة، وتفاقم الخلاف بينهما في الوقت الذي كان خصوم الشيخ محمد بن خليفة من العتوب الساخطين عليه يتجمعون في جزيرة قيس لاتخاذ موقف ضده ،

فلحق بهم عيسى بن طريف ورجاله يساندهم حشد من المناصير والهواجر وأبناء الشيخ عبدالله، وكانت كراهية عيسى لمسلك محمد بن خليفة وصلفه قد فاقت كراهيته للحاكم السابق عبدالله بن أحمد، واستعد الحلفاء بقواتهم ثم اشتبكوا مع قوات حاكم البحرين في معركة برية عام ١٨٤٧ قرب الفويرط في موقع يُسمى «أم سوية» كان النصر فيها في البداية حليف عيسى وحلفائه، ولكنه لم يدم، إذ لم يلبث أن سقط عيسى قتيلاً ودارت الدائرة على جموعه وحلفائه الذين لقوا هزيمة منكرة، اضطرت معها قبيلة آل بن علي أن ترحل عن قطر، كما تبخرت آمال شيخ البحرين السابق في العودة إلى سلطته[٢٨].

ونتيجة لذلك ركز أبناء الشيخ عبدالله بن أحمد جهودهم على طلب معونة الأمير فيصل بن تركي آل سعود. الذي كان في حالة عداء مع الشيخ محمد بن خليفة، منذ استطاع أسطول البحرين محاصرة ساحل الأحساء في العام السابق (١٨٤٦) وجرت تسوية بين الجانبين عام ١٨٤٧ تعهد فيها الأمير فيصل بعدم معاونة شيخ البحرين السابق، كما تعهد محمد بن خليفة بأن يدفع زكاة سنوية للسعوديين مقدارها ٨٤ ألف روبية، غير أنه لم تلبث أن ظهرت بوادر الخلاف بين الجانبين مرة أخرى عام ١٨٥٠ في ظل استمرار مشكلة حاكم البحرين السابق وأبنائه وتهديدهم للبحرين.

ولم يلبث الأمير فيصل بن تركي أن تقدم بقواته في عام ١٨٥٠ نحو قطر في جولة يتفقد فيها أقاليم حكمه، وعندما وصل قرب الدوحة، هرع إليه الأهالي وكذلك أهالي الوكرة والفويرط ليعلنوا عن عدم ولائهم لشيخ البحرين، ويرحبون بارتباطهم بالدولة السعودية، وبات واضحاً أن تسوية عام ١٨٤٧ قد تم تجاهلها، وعموماً تصدت لقوة الأمير فيصل قوة من

البحرين يقودها الشيخ علي بن خليفة، كان يعاونها في البداية قوة قطرية يقودها جاسم بن محمد آل ثاني، في مكان يُسمى «المسيمير» غير أن فيصل آثر الانسحاب بقواته مؤقتاً، فخشيت القوة القطرية أن يعود فيصل بحملة قوية لا يستطيعون لها رداً في ظل غياب الرجال في موسم الغوص، وبينما رجع الجيش البحريني إلى بلاده، اقترح محمد بن ثاني مصالحة الأمير فيصل، فاتهمه الشيخ علي بالخيانة، لكن محمد بن ثاني اتصل بالأمير فيصل وأجرى معه تفاهماً وصلحاً لحقن دماء قبائله مبتعداً بذلك عن آل خليفة.

وقد عزم فيصل على أن يؤدب آل خليفة فطلب من الشيخ محمد بن ثاني الذي أصبح زعيماً للقبائل القطرية، وصار هو ومعظم المعاضيد من قبيلته يقيمون في الدوحة، أن يستعد بسفن مجهزة بالمؤن والمياه، كما كتب إلى بشر بن رحمة شيخ الجلاهمة أن يتقدم بجماعته إلى «البدع» فعلم أهل البحرين بهذه الاستعدادات، واستعدوا للقاء خصومهم المتحالفين الذين توجهوا إلى البحرين ليتلقوا هزيمة في معركة سميت «نهاية معركة المسيمير» التي انتصر فيها آل خليفة.

ونتيجة لإحساس آل خليفة بأن القوة القطرية التي يقودها محمد بن ثاني وابنه جاسم تولت حركة التمرد والعصيان متعاونة مع الأمير فيصل، جهز آل خليفة جيشاً لتأديبهم، وطلبوا أن يعاونهم الشيخ سعيد بن طحنون حاكم أبوظبي، الذي استجاب وتوجه بجيشه مع جيش البحرين وحاصروا الدوحة من البحر، ومنعوا أي سفينة من الوصول إليها فأصبح القطريون يعتمدون في مؤنهم على ما يأتيهم من الأحساء، وطالت المناوشات ولم يجرؤ المحاصرون على اقتحام الدوحة لمرابطة جيش سعودي مساند بها. ولم

تنته المسألة إلاّ بالصلح الذي قبل فيه السعوديون خراجاً سنوياً من حاكم البحرين قدره أربعة آلاف ريال فرنسي مقابل بسط نفوذه على قطر.[٢٩]

ورغم ذلك ظل التوتر قائماً، ففي عام ١٨٥٩ بدأ الحاكم السعودي للأحساء - بمعاونة الشيخ محمد بن عبدالله نجل الحاكم السابق للبحرين - يستعد لمحاولة جديدة لغزو البحرين وتولية الشيخ محمد بن عبدالله حكمها، وكانت الحجة الظاهرة هي أن شيخ البحرين قد حرّض بعض القبائل القطرية على مهاجمة رعايا الأمير السعودي، غير أن تدخل الأسطول الإنجليزي أوقف المحاولة تماماً، وأعقب ذلك توقيع السلطات البريطانية اتفاقية مع الشيخ محمد بن خليفة في مايو ١٨٦١، اعترف فيها بصحة وسريان الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدها أسلافه مع الحكومة البريطانية، كما تعهد فيها بالامتناع عن الحرب «والقرصنة» وتجارة الرقيق في مقابل حماية الحكومة البريطانية للبحرين ضد أي اعتداءات.[٣٠]

وفي تقرير للمقيم السياسي البريطاني «بيللي» عام ١٨٦٦ ورد أن ولاء شيخ البحرين للسعوديين كان مقصوداً منه المحافظة على أملاكه في قطر، وأنه يعتبر نفسه مستقلاً فيما يتعلق بجزر البحرين، أما الخراج الذي يدفعه للسعوديين كل عام وقدره أربعة آلاف ريال، فيدفعها لحساب ممتلكاته في قطر والهدف منها تأمين ممتلكاته القطرية من أي هجوم عليها من قِبَل القبائل العربية من ناحية البر. وورد بالتقرير أيضاً أنه خلال الفترة بين سنتي ١٨٥٢ و١٨٦٦ يبدو أنه كان للسعوديين وكيل في الدوحة، وأن من المحتمل أن هذا الوكيل كان شيخاً من شيوخ قطر.[٣١]



لاحظنا خلال الصفحات السابقة أن القبائل المحلية القطرية لم تكن تقبل الخضوع لسلطة حكام البحرين، غير أن خلافاتها وتفككها هو الذي سهل على آل خليفة بسط نوع من النفوذ عليها، عادة ما كان يواجه دائماً بأحداث تمرد واضطرابات، ومنذ الأربعينيات بدأت تبرز شخصية محمد بن ثاني ثم ولده قاسم لتوفر تدريجياً الزعامة المطلوبة لحفز القبائل القطرية للسعي نحو الاستقلال وحكم نفسها في شبه جزيرتها.

وينتمي آل ثاني إلى المعاضيد وهم فرع من قبيلة الوهبة الذين يعودون إلى تميم، وقد هاجروا من شبه الجزيرة العربية في أواخر القرن السابع عشر، وفي بعض الروايات أنهم وصلوا إلى شبه جزيرة قطر في أوائل القرن الثامن عشر، وأن هجرتهم ترجع إلى صراعات قبلية تفشت في قلب الجزيرة العربية الذي كان يمر بسنوات قحط شديد، حولته إلى بيئة طاردة، دفعت بموجبات هجرات نحو الساحل، وقد هاجرت أسرة آل ثاني من بلدة «أشيقر» حيث حطت رحالها في واحة «جبرين» في جنوب شرق شبه جزيرة قطر ثم غادروها ليقيموا في «اسكاك» ثم «الرويس» فالزبارة، إلى أن استقروا في الدوحة، بعد مصرع شيخ آل بن علي (عيسى بن طريف).

ويجمع المؤرخون على أن آل ثاني نجحوا في زعامة القبائل القطرية نتيجة مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية، مع أنهم لم يكونوا أكبر القبائل عدداً، وأن جدهم الأكبر «ثاني» الذي ولد في الزبارة وأصبح من تجار اللؤلؤ المشهورين قد نجح في تكوين ثروة كبيرة وأحرز مكانة اجتماعية مرموقة، جعلته يأتلف القبائل القطرية، خاصة وأن أسرته عرفت بالتحضر والتطور الذي اشتهر به المعاضيد ولابد أن «ثاني» قد ظفر لنفسه

وللمعاضيد ببعض السلطة في المنطقة المجاورة للبدع[٣٢] ، وقد أوصلت هذه المكانة ابنه «محمد بن ثاني» الذي كان قد ولد في الفويرط، وخلفه في زعامة آل ثاني والمعاضيد، لكي يبرز اسمه في قيادة بعض القبائل القطرية التي عاونت محمد بن خليفة في انتزاع السلطة في البحرين (١٨٤٢-١٨٤٣) وليبرز نفوذه ومكانته بين القبائل القطرية بشكل أكبر في أعقاب مقتل عيسى بن طريف وتشتت آل بن علي، ثم ها هو يكشف عن مهارة سياسية عام ١٨٥٠ عندما فاوض الأمير فيصل بن تركي لينجو بالقبائل القطرية من هزيمة مؤكدة، ويتحالف مع السعوديين، بل يصبح وكيلاً لهم في قطر، يأخذ على عاتقه جمع الزكاة والخراج من القبائل القطرية حتى وفاة الأمير فيصل (١٨٦٥) ، ثم ها هو يتولى زعامة القبائل القطرية في التصدي لانتقام آل خليفة، وليحظى بمكانة مرموقة باعتباره شيخاً للبدع، وإن بسلطة غير كاملة، يحد منها نفوذ آل خليفة، الذين كان يمثل القبائل القطرية أمامهم.

وعندما زار الرّحالة «بلجريف» قطر في يناير ١٨٦٣ ذكر أنه التقى بمحمد بن ثاني «حاكم البدع، الذي يعترف به الجميع رئيساً للمنطقة كلها، مع أنه لا يملك سلطة كبيرة على القرى الأخرى التي يقوم سكانها بتدبير أمورهم مع رؤسائهم المحليين» وقد وصفه بأنه «داهية عجوز وبدين إلى حد ما، يشتهر بالحكمة وبساطة السلوك الذي يدل على خفة ظله، وإن كان عنيداً عند المساومة، وهو رجل عملي في المقام الأول، استطاع عن طريق الدراسة أن يحوز معرفة أدبية وشعرية، وقدراً من المعرفة بالطب .. كما أنه رجل متدين جداً يؤم الناس في الصلاة في المسجد الكبير في معظم الأحوال..» وقد زار بلجريف كذلك ولده وولي عهده قاسم، ووصفه بأنه

«شخصية مندفعة أكثر من والده، وأن قصره يشبه القلعة...» وانتقل الرحالة بعد ذلك إلى زيارة الدوحة التي وصفها بأنها «قرية شمال مدينة البدع، وتقع في نصف حجمها، ورئيسها ليس إلا جابياً لحساب محمد بن ثاني..»[٣٣].

وعموماً استمرت حالة العداء والاستعداد بين القبائل القطرية وآل خليفة الذين اعتقدوا أن سلطتهم على قطر قد استمدوها بالشراء من السعوديين، وأن القطريين ممثلين في آل ثاني أصبحوا في جانب السعوديين، وقد عين آل خليفة ممثلاً لهم على قطر هو (أحمد بن محمد آل خليفة) الذي حاول أن يتقرب من القطريين فأصهر إلى زعيمهم محمد بن ثاني، ومع ذلك فإن شراسة طباعه جعلته يعامل القطريين بالاستهانة والغلظة حتى كرهوه.

وفي عام ١٨٦٦ اعتدى رجاله على قافلة للنعيم كانت في سوق الوكرة تتجهز لرحلة الغوص واستولوا على أمتعتها، وعندما قاومت سجن ممثل آل خليفة رئيسهم (علي بن ثامر) فاهتاج النعيم وطلبوا إلى قاسم بن محمد آل ثاني، الذي كان يقيم بالدوحة آنئذ، أن يتدخل لكف الأذى عنهم، فما كان منه إلا أن قاد القطريين وحاصر ممثل آل خليفة بقلعة الوكرة، لكنه استطاع الهروب بليل إلى البحرين، واستطاع الثائرون إطلاق سراح السجين، وتوالت بعد ذلك الأحداث التي زادت من حالة العداء، والتي بدأ القطريون خلالها يستعدون لإنهاء أي سلطة لآل خليفة على بلادهم .. في الوقت الذي كاد فيه أن ينتهي نفوذ السعوديين في أعقاب وفاة الأمير فيصل بن تركي.

أعقب ما سبق أن كتب قاسم بن محمد رسالة إلى الشيخ محمد بن خليفة يشرح له فيها الموقف وسوء تصرف عامله الهارب وعدم كفاءته في

تصريف الأمور في قطر، وأشار عليه بعزله، وطلب بصراحة ووضوح منح قطر استقلالاً شبه ذاتي في إدارة شؤونها، وإلا فإنهم سيخلعون طاعته ويطلبون المساعدة من أي حاكم يعاونهم في الحصول على استقلالهم إن لم تتحقق مطالبهم، وفي رواية أخرى أنه قد يلتجئون إلى طلب الحماية من السعوديين.(٣٤)

وبطبيعة الحال لم تكن التطورات السابقة في صالح آل خليفة أو تتفق مع رغبتهم الانفراد بقطر، لذلك دعا آل خليفة زعماء النعيم إلى زيارة البحرين، وأكرموا وفادتهم، حتى ينقلوا ذلك لجماعتهم في قطر، لتهدأ النفوس، في الوقت الذي خططوا فيه للتخلص من قاسم بن محمد آل ثاني، لذا أرسلوا إليه رسالة ودية لدعوته لأن يستأنف زياراته المعتادة للبحرين، وعبروا فيها عن استيائهم من سوء تصرف عاملهم مع النعيم في الوكرة، وحثوه على المجيء «للتشاور وتجديد الصحبة وإزالة الشبهة ..» وتقدم قاسم بجرأة، وما كاد يصل إلى المنامة حتى ألقى به في السجن!.

وكانت هذه الواقعة بداية لسلسلة من المعارك البرية والبحرية، دارت بين شيوخ البحرين، وبين القبائل القطرية، التي تولى قيادتها محمد بن ثاني وابنه قاسم.. ويلاحظ المؤرخون أن شخصية قاسم بدأت تبرز على نحو كبير باعتباره زعيماً وطنياً خلال هذه المعارك، وكان الرجل بالفعل تتوفر فيه عناصر الزعامة من الذكاء والجرأة وحسن السياسة، واستطاع أن يعبر عن شعور القبائل القطرية ورغبتها في التخلص من أي نفوذ أو سلطة عليها من خارج شبه الجزيرة القطرية.

وقد استعد آل خليفة في البحرين بقوة بحرية هائلة استهدفت شن حملة على قطر، وقد عاونهم حاكم أبوظبي بقوة كبيرة، وبدأ الهجوم على الوكرة والدوحة في أكتوبر ١٨٦٧، حيث دخلت القوات المتحاربة الدوحة وخرّبوها وشرّدوا أهلها. كما نهبوا ما تبقى في المدينة بعد رحيل الكثير من سكانها تاركين بيوتهم وأموالهم «وتفرقوا شذراً وخربت تلك البلدة وكانت هي قصبة قطر» كما يقول «النبهاني»، أما رواية «لوريمر» فتذكر أن «مدينتي الدوحة والوكرة كانتا في نهاية عام ١٨٦٧ قد أزيلتا تماماً من الوجود».

غير أن القطريين لم يلبثوا أن جمعوا صفوفهم، واستعدوا بعد انتهاء موسم الغوص، للانتقام وإطلاق سراح زعيمهم قاسم بن محمد، وبالفعل بدأوا هجوماً كبيراً على البحرين في يونيو ١٨٦٨، حيث التقى جيشهم بجيش آل خليفة في معركة «أحمر وجه البحر منها» كما يقول النبهاني، في موقع من جزر البحرين اسمه «دامسه» ولم يستطع القطريون التقدم، بل إنهم آثروا التقهقر إلى قطر في خطة لاستدراج أسطول آل خليفة للانقضاض عليهم وقطع سبل العودة إلى سفنهم، وبالفعل نجحت خطة القطريين بعد أن باغتوا خصومهم بهجوم كبير قبل أن يستقروا في المدينة، ونجحوا في أسر الشيخ إبراهيم بن عيسى آل خليفة وكذلك الشيخ حمود بن سلمان آل خليفة، حيث ساوموا آل خليفة بهما لإطلاق سراح قاسم بن محمد آل ثاني.

ولما كان آل خليفة قد تعهدوا لبريطانيا عام ١٨٦١ بالحفاظ على السلام في البحر، لذلك فإن هجومهم البحري على قطر، وبمساعدة أبوظبي، اعتبر في نظر السلطات البريطانية في الخليج خرقاً للمعاهدة وتحدياً لهيبة

ونفوذ بريطانيا، لذلك طلب المقيم السياسي «لويس بيللي» قوة من حكومة الهند مع تفويض كامل باتخاذ الإجراءات الكفيلة بردع حاكمي البحرين وأبوظبي، وتقرر فرض عقوبة مالية على شيخ أبوظبي تعويضاً عن الخسائر التي لحقت بقطر والاعتذار عن عمله هذا والتعهد بمسلك أفضل في المستقبل.. أما البحرين فقد كان موقف المقيم منها أكثر تشدداً، باعتبارها مصدر هذه المشاكل، ولما كان الشيخ محمد بن خليفة قد فرَّ خارج البحرين على إثر التحرك البريطاني، فقد وقَّع «بيللي» مع شقيقه الشيخ علي بن خليفة تعهداً بدفع غرامة كبيرة وأن يحافظ على السلم في البحر، كما تقرر أن يتولى السلطة في البحرين، بدلاً من أخيه الذي لم يعد أهلاً للحكم، وتعهد الشيخ علي كذلك بتسليمه إلى السلطات البريطانية، كما تقرر تسليم السفن الحربية التي يملكها آل خليفة للقائد البريطاني الذي تولى إحراقها، وكذلك جرى تدمير قلعة أبو ماهر في المحرَّق، ووزع الجزء الذي تم جمعه من الغرامة على المتضررين من أهالي قطر ممن أصابهم العدوان.

وتقدم بيللي بسفن الأسطول البريطاني إلى سواحل قطر فوصل إلى الوكرة في أوائل سبتمبر ١٨٦٨ واجتمع هناك بكبار شيوخ قطر وعلى رأسهم الشيخ محمد بن ثاني، وأظهر استياءه من حملتهم التي شنوها على جزر البحرين، وذكر أن حكومة بلاده تتفهم حجتهم في أنها لم تكن سوى حملة انتقامية، وأنها تعتبر ذلك سبباً يهدئ الاضطراب، ثم وقَّع بيللي معاهدة مع الشيخ محمد بن ثاني في ١٢ سبتمبر ١٨٦٨، نصت على أن يقيم محمد بن ثاني في سلام في الدوحة (التي كان قد غادرها إلى داخل شبه الجزيرة القطرية خلال المعارك) وأن لا يقوم بأي أعمال عدوانية في البحر، وأن يحتكم إلى المقيم في أي نزاع، وأن يقوم بتسليم محمد بن

خليفة للسلطات البريطانية إذا وقع في يده، وأن يكون على علاقة طيبة مع الشيخ علي بن خليفة، وإذا ما اختلفا بأي شأن يتعلق بدفع الأموال أو غيرها، فإنه لابد أن يحتكم إلى المقيم السياسي البريطاني بهذا الشأن.[٣٥]

وهكذا أدخلت معاهدة ١٢ سبتمبر ١٨٦٨ قطر ضمن سلسلة اتفاقيات السلام العام والهدنة البحرية التي وقعتها إمارات الخليج العربي مع الحكومة البريطانية، مما يعني اعتبارها مشيخة أو إمارة مستقلة، غير خاضعة لأي سلطة من جانب جيرانها، كما وقّعها محمد بن ثاني باعتباره «شيخاً لقطر»، لذلك اعتبر المؤرخون أن قطر منذ هذه الفترة ظهرت ككيان سياسي مستقل، كإحدى إمارات الخليج العربي، وأن ذلك سجل تاريخياً بداية حكم أسرة آل ثاني باعتبارهم حكاماً على قطر، وبداية مرحلة تاريخية جديدة .



هوامش الفصل الثاني

(١) راجع ياقوت الحموي: معجم البلدان، المجلد الثاني، ط (١) القاهرة ١٩٠٦، ص ٧٢.

(٢) في سنة ٣١٧هـ /٩٢٩م بنى أبو طاهر (من القرامطة) مدينة بجانب هجر سماها «الأحساء» وهي التي نمت وأصبحت قاعدة للبلاد. راجع محمد عرابي نخلة: تاريخ الأحساء السياسي ١٨١٨-١٩١٣، دار السلاسل بالكويت ١٩٨٠، ص ٢٥ - ٢٦.

(٣) السيد رجب حراز: الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ١٨٤٠ - ١٩٠٩، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٠، ص ١٢٨-١٢٩؛ وأحمد أبو حاكمة: تاريخ شرق شبه الجزيرة العربية في العصور الحديثة، القاهرة ١٩٦٨، ص ٤٨. .

(٤) راجع: محمد شريف الشيباني: إمارة قطر العربية، دار الثقافة، بيروت ٦١-١٩٦٢، ص ٣٩ وإن كان كيلي يرى أنه ليس ثمة ما يؤيد احتمال أن يكون بنو خالد شيوخ الأحساء قد مارسوا نوعاً من السيطرة على آل مُسلَّم حتى منتصف القرن الثامن عشر، راجع چون كيلي: بريطانيا والخليج ١٧٩٥-١٨٧٠، ترجمة محمد أمين عبدالله، الجزء الأول، القاهرة ١٩٧٩، ص ٤٧.

(٥) ذكرها فرانسيس واردن في ملاحظاته عن عرب العتوب في البحرين عام ١٨١٩، ولكن عباس الخصوصي ذكر أنه ليس بين زعماء آل صباح أحد بهذا الاسم وأن واردن اختلط عليه اسم «سليمان بن محمد آل حميد» أمير بني خالد، الذي كانت الكويت ضمن مناطق نفوذهم، وأن أول زعيم برز من آل صباح هو الشيخ صباح بن جابر أول حاكم للكويت من العتوب، راجع الخصوصي: دراسات في تاريخ الخليج العربي، جـ١، الكويت ١٩٨٤، ص ١٠٢ - ١٠٣؛ وراجع كذلك : فائق طهبوب: تاريخ البحرين السياسي ١٧٨٣-١٨٧٠، ذات السلاسل بالكويت ١٩٨٣، ص ٤٠؛ وكذلك يوسف القناعي: صفحات من تاريخ الكويت، القاهرة ١٩٤٦، ص ٨.

(٦) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٨٥، ص ٤١٧-٤١٨؛ وحول إقامة محمد بن خليفة الكبير في الزبارة راجع راشد بن فاضل البنعلي: مجموعة الفضائل في فن النسب وتاريخ القبائل، تحقيق حسن بن محمد آل ثاني، الدوحة ٢٠٠١، ص ٤٢ - ٤٤.

(٧) شركة الزيت العربية الأمريكية، عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، القاهرة ١٩٥٢، ص ٢٧٥-٢٨١؛ وكذلك جمال زكريا : المرجع السابق، ص ٤١١؛ وكذلك :

Zahlan, R. S., The Creation of Qatar, London 1979, pp. 26 - 27.

(٨) فائق طهبوب: المرجع السابق، ص ٤٦ - ٤٧.

(٩) لوريمر: دليل الخليج، ترجمة الديوان الأميري بدولة قطر، الجزء الثالث، الدوحة ١٩٧٥، ص ١٢٧٢.

(١٠) راشد بن فاضل البنعلي: مجموع الفضائل، ص ٤٨-٤٩ حول إمارة الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وفتح البحرين؛ وراجع عبدالعزيز المنصور: التطور السياسي لقطر ١٨٦٨-١٩١٦، ذات السلاسل بالكويت، ط(٢) ١٩٨٠، ص ٣٤-٣٥؛ وكذلك صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩١، ص ٥٢-٥٥؛ وجمال زكريا: المرجع السابق، ص ٤٢٠-٤٢١.

(١١) راجع لوريمر: دليل الخليج، الجزء الثالث، ص ١٢٠٠.

(١٢) محمد عرابي نخلة: تاريخ الأحساء السياسي، ص ٣١-٣٢.

(١٣) شركة الزيت العربية - الأمريكية، ص ٢٨٥-٢٨٦.

(١٤) لوريمر: دليل الخليج، الجزء الثالث، ص ١٢٠٠.

(١٥) المصدر السابق، ص ١٢٠١؛ وكذلك شركة الزيت العربية الأمريكية، ص ٢٨٦.

(١٦) كتاب العهد: قطر وثروتها النفطية، الدوحة ١٩٨٤، ص ٤٨.

(١٧) حول نشاطات رحمة بن جابر البحرية ورصد السلطات البريطانية لها، راجع لوريمر: المصدر السابق، ص ١١٩٩؛ وكذلك شركة الزيت، ص ٢٨٦.

(١٨) لوريمر: المصدر السابق، ص ١٢٠٢-١٢٠٣.

(١٩) المصدر السابق، ص ١٢٠٤-١٢٠٥.

(٢٠) المصدر السابق، ص ١٢٠٦.

(٢١) سالدانها، ج. ج.: تاريخ البحرين السياسي ١٧٥٣-١٩٠٤، دراسة وترجمة فتوح الخترش، ذات السلاسل بالكويت ٢٩٩٢، ص ٣١.

(٢٢) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإماراتالعربية ١٨٤٠-١٩١٤، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٦٦، ص ٤٢٩-٤٣٠؛ وكذلك لوريمر، المصدر السابق، ص ١٢٠٦-١٢٠٧.

(٢٣) لوريمر: المصدر السابق، ص ١٢٠٧.

(٢٤) يذكر كتاب العهد: قطر وثروتها النفطية ص ٤٩ «أن زعامة البدع كانت إذ ذاك لسالمين وعلي ابني ناصر من قبيلة السودان»؛ وراجع لوريمر: المصدر السابق، ص ١٢١٠-١٢١٢.

(٢٥) عبد العزيز المنصور: التطور السياسي لقطر ١٨٦٨-١٩١٦، ص ١٩٢-١٩٣.

(٢٦) لوريمر: دليل الخليج، الجزء الثالث، ص ١٣١٠-١٣١٥.

(٢٧) عبدالعزيز المنصور: المرجع السابق، ص ٣٨.

(٢٨) حول دور عيسى بن طريف في قطر وعلاقته بآل خليفة في البحرين راجع :
Zahlan, R. S., The Creation of Qatar, pp. 36-40.
وعبدالعزيز المنصور، المرجع السابق، ص ٣٩ ؛ لوريمر: المصدر السابق، ص ١٣٢٠-١٣٢٨.

(٢٩) محمد شريف الشيباني: إمارة قطر العربية، ص ٦٥-٦٨؛ وعبدالعزيز المنصور، المرجع السابق، ص ٤٠؛ وراجع كذلك محمود بهجت سنان: تاريخ قطر العام، ط(١) بغداد ١٩٦٦، ص ٧٠-٧١.

(٣٠) سالدانها، ج. ج.: تاريخ البحرين الساسي، ص ٦٠ ؛ وكذلك لوريمر: المصدر السابق، ص ١٣٣٩-١٣٤٣.

(٣١) راجع لوريمر: المصدر السابق، ص ١٢١٤؛ وأيضاً ص ١٣٤٦-١٣٤٧.

(٣٢) شركة الزيت العربية - الأمريكية، ص ٢٩٣ ؛ وكذلك الشيباني: المرجع السابق، ص ٢٩-٣٠؛ والدباغ : المرجع السابق، ص ١٧٥-١٧٦؛ وكذلك سنان: المرجع السابق، ص ٨٦-٨٩؛ وراجع إبراهيم جار الله التميمي:المعاضيد وقطر، الكويت ١٩٩٩، ص ١٤٤-١٤٥.

(٣٣) وليم جيفور بالجريف، وسط الجزيرة العربية وشرقها، ترجمة صبري محمد حسن، الجزء الثاني، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠١، ص ٢٧٠-٢٧٨.

(٣٤) Zahlan, R. S., The Creation of Qatar, p. 41.
وعبدالعزيز المنصور، المرجع السابق، ص ٤١.

(٣٥) راجع نص المعاهدة بكتاب وثائق التاريخ القطري، (٢) من الوثائق (البريطانية والعثمانية ١٨٦٨-١٩٤٩، تقديم أحمد العناني، (الدوحة ١٩٧٩، ص ١٠-١١، وتعليقات المنصور، المرجع السابق، ص ٤١؛ وجمال زكريا، المرجع السابق، ص ١٥٨.



الفصل الثالث

التنافس العثماني - البريطاني حول قطر [*]

(١٨٧١ - ١٩١٣)

(*) كتب هذا الفصل الدكتور مصطفى عقيل الخطيب.

الفصل الثالث

التنافس العثماني - البريطاني حول قطر
(١٨٧١ - ١٩١٣)

فيما يتعلق بصلة الدولة العثمانية بالخليج ككل وبالجزيرة العربية، هناك ثمة حقائق تاريخية لابد من إبرازها أولاً، لأنها تشكل الأساس التاريخي لإدعاء العثمانيين السيادة على الخليج العربي وعلى قطر بطبيعة الحال .. ومن هذه الحقائق أن العثمانيين رغم وصولهم إلى البصرة عام ١٥٤١، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يسيطروا سيطرة حقيقية وفعلية على المنطقة، ربما بسبب عوامل جغرافية وانثوجرافية، وعوامل تتصل بضعف البحرية العثمانية وعدم قدرتها على منافسة القوى الأخرى، وكذلك مواجهة فارس وبريطانيا للتوسع العثماني.. ومن هذه الحقائق أيضاً أنه رغم غزو العثمانيين للأحساء في أواخر القرن السادس عشر، ونجاحهم نجاحاً محدوداً في إقامة سلطة فيها، إلا أن هذه السلطة لم يقدر لها أن تستمر طويلاً، فقد انهارت على يد بني خالد الذين استولوا على حكم الأحساء منذ عام ١٦٧٠، وإن اعترفوا بولاء شكلي للدولة من خلال صلتهم بولاة البصرة العثمانيين، بينما كانت الدولة العثمانية غارقة في مشاكلها بالبلقان.

وفي مقابل انصراف الدولة العثمانية عن الاحساء والخليج العربي، كان نفوذ بريطانيا ومصالحها في المنطقة يتزايدان بشكل خطير، فاستطاعت

بسط هيمنتها على الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، كما هو معروف، حتى لقد صار الساحل الجنوبي للخليج منطقة نفوذ بريطانية، سواء من خلال الوجود العسكري، أو من خلال المعاهدات والاتفاقيات التي كبلت بها بريطانيا شيوخ المنطقة، تحت حجج معروفة وهي الحفاظ على المصالح التجارية ووقف القرصنة وتجارة الرقيق [1]، حتى أنه يمكن القول إن بريطانيا سبقت الدولة العثمانية إلى الخليج العربي، من خلال فرض وجود فعلي لها، سواء في مياهه أو على سواحله.. ومن الثابت أن الدولة العثمانية لم تنجح إلا في رفع علمها على الكويت، لبسط نوع من السيادة الاسمية التي لا تأثير لها. كما أن نفوذ الدولة في البحرين كان مؤقتاً، ومتقطعاً، ومحكوماً بتحدي الإنجليز والفرس .. أما منطقة الساحل العُماني، فقد تحولت إلى منطقة نفوذ بريطاني صرف بعد أن دخلت مع الإنجليز في اتفاقيات الهدنة، التي حولتها إلى «إمارات الساحل المهادن» وبذلك لم تستطع الدولة العثمانية إليها سبيلاً .

ورغم هذا النفوذ المحدود والاسمي للدولة العثمانية في الخليج العربي، إلا أنها كانت تعتبر نفسها صاحبة سيادة حقيقية ونفوذ فعلي في المنطقة، بحكم كونها أكبر دولة إسلامية، تحتضن الخلافة، وترتبط بها شعوب الخليج وحكامه بصلة روحية عميقة من جهة، وبحكم احتياج بعض حكام المنطقة لقوتها، واعترافهم بسيادتها لمدافعة النفوذ البريطاني، والفارسي، من جهة أخرى، ولذلك عندما تهيأت الظروف الداخلية والخارجية للدولة، لتحول هذه السيادة الاسمية إلى وجود فعلي، عسكري وسياسي، في الجزيرة العربية والخليج، فإن الدولة العثمانية لم تتوان عن تحقيق ذلك.

وقد تهيأت لها بالفعل من الظروف في بداية العقد السابع من القرن التاسع عشر، ما جعلها تقدم على ذلك، عندما تولى ولاية بغداد أحد زعماء الإصلاح في الدولة وهو مدحت باشا (١٨٦٩ - ١٨٧٢) حيث استطاع إقناع السلطان العثماني بضرورة التصدي للنفوذ البريطاني في الخليج، والقيام بدور هام وضروري يرفع هيبة الدولة، وقدر مدحت باشا استجابة سكان الخليج وشيوخه، المسلمين، الذين سيرحبون بالدولة، وجاء افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية عام ١٨٦٠ ليشكل عاملاً هاماً يتيح للأسطول العثماني حركة أسرع ويزيد من أهمية الخليج، وأخيراً، كان الخلاف بين أبناء البيت السعودي، واستنجاد الأمير عبد الله بن الفيصل بوالي بغداد القوي والطموح، ضد أخيه سعود، عاملاً مشجعاً للدولة وذريعة مباشرة، لكي ترسل حملتها العسكرية المشهورة باسم «حملة مدحت باشا» أو «حملة الاحساء» إلى نجد والخليج العربي، مستهدفة بسط سلطة الدولة الفعلية على ساحل الخليج العربي، من الكويت حتى مسقط[٢].

تولى «نافذ باشا» متصرف البصرة قيادة الحملة في ابريل ١٨٧١، واستطاعت الاستيلاء على مقاطعات الاحساء، وتعيين حكام لها من قِبَل الدولة العثمانية، وتفيد المصادر بأن الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني الذي كان يعاون والده في حكم قطر، توجه إلى الاحساء مبدياً رغبة في الخضوع للحكومة العثمانية [٣]، وأنه طلب أن تمده الدولة من الاحساء بقوة عسكرية لتأييده ودعمه في مواجهة الضغوط البريطانية، التي شكلت قيداً على والده. منذ توقيعه مع الإنجليز إتفاقية ١٨٦٨، وأنه وصلت حملة

عثمانية يقودها عبد الله آل صباح إلى الدوحة في يوليو ١٨٧١، حيث أحسن جاسم استقبالها، وعلق الراية العثمانية على قصره، بينما كانت بريطانيا تتابع هذه التطورات بقلق بالغ [٤]، ومن المهم ملاحظة أن الشيخ محمد بن ثاني حاكم قطر، لم يعترض على تصرفات ابنه جاسم ولم يمنعه، وإن كان هو شخصياً لم يرفع الراية على قصره هو، كما أن السلطات البريطانية قد احتجت على مسلك الدولة العثمانية، التي أبقت لها حامية عسكرية دائمة في البدع، وقد استندت بريطانيا في احتجاجها إلى أن شيخ قطر يرتبط معها باتفاقية منذ عام ١٨٦٨، وبالرغم من طمأنة الدولة العثمانية للسلطات البريطانية، بأنها لن تمد نفوذها إلى بقية السواحل العربية، إلا أن الدولة لم تلبث في يناير عام ١٨٧٢، أن دفعت بقوة عثمانية جديدة إلى قطر، مزودة بمدافع، لدعم حاميتها فيها، وأكثر من ذلك أعلن قائد الحامية أن قطر صارت «قائمقامية عثمانية» تتبع متصرفيه الاحساء إدارياً، وأن جاسم بن محمد آل ثاني صار «قائمقام» على قطر، وجعلت له راتباً سنوياً، وصار للدولة حق تعيين قضاة وإداريين لمختلف نواحي قطر [٥]، ولكن على الرغم من ذلك كله بقي جاسم بن محمد سيد البلاد بلا منازع تقريباً، يتصرف بمقدراتها بحرية، وهو المعروف عنه حدة طبعه، ولا يدفع أية اتاوات، وأنه كان ينظر بغطرسة إلى الموظفين الأتراك[٦].

ويمكن تفسير موقف الشيخ جاسم وترحيبه بالعثمانيين، خلال هذه المرحلة برغبته في التخلص من قيود تعهدات والده للإنجليز، والتخلص من

دفع الضريبة المفروضة على قبائل قطر للبحرين، مما يعني التخلص نهائياً من أي علاقة لآل خليفة بقطر، وكان تبرير جاسم لموقفه في قبول رفع الراية العثمانية، بما يعنيه من قبول نفوذ الدولة العثمانية في البدع، بأن الإنجليز لم يوفروا لقطر حماية تامة، وأنهم فشلوا في تحقيق العدل لرعايا بلاده في بعض حالات «القرصنة»، وأنه يعيش في البر وأن الدولة العثمانية دولة برية كبيرة، والواقع أن جاسم كان طموحاً في التحرر، كما كان راغباً في الاستفادة من التنافس بين الدولتين الكبريين في الحفاظ على استقلال قطر وحرية حركتها، وكذلك يمكن القول أنه خلال هذه المرحلة، كان مقتنعاً بأن هذا الوجود العثماني «المحدود» لا يشكل خطورة أكثر من الإنجليز، وأنه لن يشكل قيداً على زعامته وتحقيق طموحاته.

وبالرغم من التطورات السابقة، إلا أن سيطرة العثمانيين على الاحساء ونجد، لم تكون قوية، خاصة بعد أن عزلت الدولة مدحت باشا عن ولاية بغداد، وانتشار الفكر السلفي الوهابي في أنحاء الاحساء، وثورات السعوديين، ومع ذلك تبقى ملاحظة الدكتور جمال زكريا مهمة وهي أن الحملة تركت أساساً ارتكزت عليه الدولة العثمانية في تأكيد سيادتها على الخليج فيما بعد، حيث اتخذت من هذا الوجود، حجة لادعائها حكم بعض مناطق الخليج، في مواجهة الإنجليز، فضلاً عن أن ترحيب بعض الشيوخ بذلك، مثل جاسم آل ثاني والقبائل القطرية، قد قوى من هذه الحجة، بيد أن ذلك أدى، من ناحية أخرى، إلى نتيجة عكسية، تمثلت في دفع بريطانيا إلى تعزيز وجودها ونفوذها في الخليج العربي، وتأكيد وتقوية علاقاتها

بحكامه[٧]، ومن ثم الاستعداد الدائم للتصدي للوجود العثماني ومحاولات تدعيمه، وإن اضطرت بريطانيا إلى الاعتراف بسيادة الدولة على المنطقة الممتدة من البصرة حتى العقير، أما فيما دون ذلك، فليس ثمة اعتراف أو إقرار بأي سلطة أو سيادة للدولة العثمانية، باستثناء هذا الوجود المحدود في البدع والوكرة، الذي، رغم أن الدولة تستند فيه إلى قوة الحامية، إلا أن السلطة الحقيقية للحكم والإدارة ظلت في أيدي آل ثاني.

وكان من أهم نتائج التنافس العثماني - البريطاني حول قطر، خلال السنوات التي أعقبت الوجود العثماني في قطر عام ١٨٧١، ومحاولات الإنجليز تقليص هذا الوجود وتحجيمه وحصره على ساحل قطر وحدها، كان من أهم نتائج ذلك إثارة مشكلتين هامتين أثرتا في تطور الأوضاع، وصراع قطر مع جارتيها، أبو ظبي والبحرين، أولهما «مشكلة العديد» التي اعتبرت فيها بريطانيا أن حدود قطر تقف دون العديد، بينما أصرت الدولة العثمانية على اعتبار المنطقة ضمن حدود قطر، وبالتالي تخضع للنفوذ العثماني، وكانت هذه المشكلة أولى حلقات التنافس، الذي تحول إلى صراع، بين الدولتين الكُبريين. لقد كانت بريطانيا تستهدف منع النفوذ العثماني من الاقتراب من مشيخات الساحل العُماني، الواقعة ضمن دائرة نفوذها وحدها [٨]، فبرزت المشكلة منذ عام ١٨٧٣، وتطورت إلى هجمات متبادلة بين كل من قطر وأبوظبي عام ١٨٨٠، واستعدي الشيخ جاسم الدولة العثمانية ضد الإنجليز، بل طلب مساعدتها له عسكرياً دون جدوى[٩]، بينما أيَّدَ الإنجليز خصمه الشيخ زايد بن خليفة، وبدورهم

مارس الإنجليز ضغوطهم على جاسم، واحتجوا عام ١٨٩٢ على ما تقوم به الدولة العثمانية في الخليج، وعلى محاولات زيادة نفوذها في قطر، من خلال تعيين مديرين أتراك للعديد والوكرة والزبارة ... الخ[١٠].

وثانيهما إثارة «مشكلة الزبارة» حين حاولت الدولة العثمانية عام ١٨٧٤ إعادة بناء ميناء الزبارة وإعماره، مما أثار احتجاج السلطات البريطانية في الخليج، على اعتبار أن هذا الميناء سيشكل نقطة ارتكاز معادية للإنجليز ونفوذهم في البحرين، خاصة وأن شيوخ البحرين لهم ادعاءات قديمة في الزبارة، وقد نتج عن إثارة هذه المشكلة، كما هو معروف، تبادل الهجمات بين كل من قطر البحرين، خاصة بعد أن أقام ناصر بن مبارك، ومعه جاسم آل ثاني، بالاستيلاء على المدينة عام ١٨٧٥، حينئذ تدخل الأسطول البريطاني وبدأ في قصف الميناء، مما أثار احتجاج الدولة العثمانية، وقد تكرر نفس الموقف تقريباً عام ١٨٧٨ من جانب الإنجليز، عندما كررت الدولة العثمانية مرة أخرى محاولتها لزيادة نفوذها في الخليج، مما جعل الإنجليز يؤيدون ادعاءات آل خليفة في الزبارة، كمبرر لمقاومة العثمانيين [١١].

وقد انتهزت السلطات البريطانية في الخليج هذه التطورات، وراحت تسعى لفرض نفوذها على الشيخ جاسم، ففي أكتوبر عام ١٨٨٨ سافر المقيم السياسي البريطاني من بوشهر إلى البدع، والتقى بجاسم ورأى أن جل همّه الثأر من أبوظبي «إلا أنه وعدني باحترام السلام في البحر والحياد» وبدا واضحاً أن البريطانيين ميالون إلى إنكار حق الحكومة

التركية في السيطرة على شبه جزيرة قطر، ومن ثم فإن تعيين موظفين لإرسالهم إليها، يشكل أساساً كافياً لجعل الاحتلال أمراً واقعاً، مما يعطي الحكومة التركية حقوقاً ستعيق إحكام الإنجليز سيطرتهم على الساحل العربي للخليج [١٢].

* * *

لقد كان الشيخ جاسم آل ثاني في موقف لا يُحسد عليه من جراء التنافس البريطاني - العثماني، خاصة وأن قطر لم تزل إمارة وليدة، استقلت حديثاً عن نفوذ جيرانها، وكان عليها أن تحافظ على كيانها من خلال توازن دقيق، فرغم ترحيب جاسم بالسيادة العثمانية لأسباب بدت بالنسبة له منطقية آنئذ، إلا أنه لم يقدر في البداية أن هذه السيادة ستتحول إلى عبء على سلطته وعلى بلاده، وهو أمر جعله، حال إدراكه، يتردد في استمرار قبول هذه السيادة والاعتراف بها، بل أكثر من هذا صار يفكر في الاعتماد على بريطانيا، للتخلص من تدخل العثمانيين المتزايد في شئونه.

فبعد سنوات قليلة من إقراره بهذه السيادة، بدا واضحاً أن العثمانيين يتخذون من الإجراءات ما سوف يسلبه سلطته ونفوذه، خاصة عندما أراد العثمانيون تأسيس دائرة لتحصيل الجمارك في قطر عام ١٨٨٧، مما اضطره للتصدي لذلك، متبعاً خطة تنطوي على قدر من الحنكة، فابتعد عن الدوحة، مؤقتاً، مقيماً في داخل البلاد، ومعلناً عدم مسئوليته عن ما سيقع من اضطرابات ومشاكل من التجار الفرس والهنود، وأعلن في ذات الوقت

تنازله عن لقب «قائمقام قطر»، وطلب من السلطات البريطانية حمايته، غير أن هذه لم تستجب له، بل حملته مسئولية ما يحدث من مشاكل للتجار في الدوحة، ويبدو أن عدم استجابتها له راجع لتخوفها منه وعدم ثقتها به حينذاك، وربما لعدم الدخول في مشاكل مع الدولة العثمانية آنئذ، ومن الواضح أن السلطات البريطانية تمادت في موقفها من جاسم، واتهمته بأنه السبب فيما يحدث للتجار الهنود في الدوحة من متاعب، ونتيجة لذلك لجأت إلى مصادرة ممتلكاته الخاصة في البحرين وبومباي، لتعويضهم عن الاضرار التي لحقت بهم، عند ذاك اضطر جاسم إلى مراجعة موقفه من الدولة العثمانية، فطلب إلى سلطاتها أن تحتج لدى الحكومة البريطانية على ذلك، وأن تسعى لاسترداد ممتلكاته، بعد أن عبّر عن إخلاصه وولائه للدولة.

وبطبيعة الحال رحبت الدولة العثمانية بموقف الشيخ جاسم الأخير، وانتهزت الفرصة عام ١٨٨٨، لتقوية مركزها في قطر، فأرسلت كتيبة جديدة من جنودها (٢٥٠ جندي)، لدعم قوتها العسكرية، بعد أن قام والي البصرة (نصيف باشا) بزيارة الدوحة، ووعد الشيخ جاسم بلقب ووسام، وأمر بإنشاء مستودع للفحم، ووضع لنش بخاري حربي دائم في مياه قطر. ومن الواضح أن الدولة العثمانية، بهذه الإجراءات الجديدة، أرادت إيقاف احتجاجات الإنجليز بشأن الاضطرابات الحادثة في أسواق الدوحة فأرادت الدولة إثبات قدرتها على ضبط الأمن وإقرار الأمور ... «ولكن يبدو أن جاسم الذي لم يكن راضياً عن هذه الأمور، قد استفزته هذه الإجراءات حتى

أن رجاله قتلوا بضعة جنود، فيما فر الباقون، وهذا ما اضطر السلطات العثمانية إذ عرفت بالأمر إلى إرسال قوات مساندة» [١٣].

ولم يكتف العثمانيون بذلك، فخلال الفترة التالية (١٨٨٩ - ١٨٩١) رسموا خطة جديدة تؤدي إلى مزيد من إحكام قبضتهم على قطر، فزار متصرف الاحساء (عاكف باشا) الدوحة في يوليو ١٨٨٩، لتأسيس إدارة عثمانية مباشرة في قطر، فقدم للشيخ جاسم مقترحات تتضمن تعيين وكيل عثماني للقائمقام، أي للشيخ نفسه، لكثرة تغيبه عن الدوحة داخل البلاد، وإقامة مبنى إداري حكومي لهذا الغرض، وأن تقيم بقطر قوتان من الفرسان والمشاه، وتعيين مدير عثماني لميناء الدوحة، يكون مسئولاً عن تحصيل العوائد من السفن القطرية، كما تضمنت المقترحات كذلك فتح مكتبين للبريد في كل من الزبارة والعديد، وكذلك تسيير سفينتين بُخاريتين بشكل منتظم بين الدوحة والعقير والقطيف، فضلاً عن مشروعات أخرى لإعادة بناء وإعمار الزبارة والعديد [١٤]

* * *

أثارت التطورات السابقة والمقترحات غضب الشيخ جاسم آل ثاني، ليس فقط لأنها ستضعف هيبته وتقلص من سلطته، وإنما لأنها ستؤدي إلى حرمانه من مصدر هام من مصادر دخله وهو الرسوم الجمركية، وكان يرى أن فرض الدولة لرسوم على التجار والسفن وعلى دخل اللؤلؤ سوف يسبب هجرة السكان عن البلاد، كما أن تعيين وكيل له سوف يتيح للدولة

العثمانية التدخل في كل شئونها، فضلاً عن ذلك فإن الشيخ حمل مرارة من العثمانيين عندما تقاعسوا عن مساعدته في صراعه الطويل مع حاكم أبوظبي بشأن العديد، فلم يلبوا طلبه بمعاونته عسكرياً، مما أوغر صدره وجعله يتشكك في قدرتهم على الدفاع عن مصالحه وبلاده، لذلك بدأ في اتخاذ موقف معارض معلناً عدم اعترافه بالسيادة العثمانية، وشرع في التحريض على مقاومة الإجراءات العثمانية في الدوحة، فأعاق تأسيس الدائرة الجمركية، وتوقف عن دفع الضريبة للدولة، مما أثار المسئولين العثمانيين في البصرة والاحساء واستانبول، وبدأت العلاقات بين الجانبين تتدهور بسرعة، حتى وصلت إلى مرحلة خطيرة في فبراير ١٨٩٣.

ومن الثابت أن الدولة العثمانية بدأت تستعد بالفعل منذ مارس من العام السابق (١٨٩٢) لفرض سيطرتها الكاملة بالقوة على قطر بعد إخضاعها، فجهزت جيشاً من الفرسان والمشاه لإرساله إلى البصرة ومنها إلى الاحساء، ثم إلى الدوحة، وعندما وصل (محمد حافظ باشا) والي البصرة حينئذ، إلى الدوحة في فبراير ١٨٩٣، صحب معه قوة عسكرية قوامها ثلاثمائة فارس وفرقة مشاه، كما كانت الدولة العثمانية، قد طلبت دعماً عسكرياً من حاكم الكويت (الشيخ محمد آل صباح) لمعاونتها في غزو قطر، فاستجاب الشيخ وأعد جيشاً عهد بقيادته إلى أخيه مبارك، الذي سار به صوب الاحساء في مارس من نفس العام .. ومن جانبه شرع الشيخ جاسم آل ثاني في الاستعداد، بعد أن علم بتجهيزات الحملة عن طريق وكيله في البصرة، ثم اتبع خطة اتسمت بالحنكة والمهارة، أذاع بموجبها أنه سيترك الدوحة، ويستقر بعيداً عنها، متخذاً من منطقة الوجبة،

التي تبعد ١٢ ميلاً غربي الدوحة، مستقراً له، وأنه استقال من منصبه كقائمقام، الذي سيتولاه شقيقه الشيخ أحمد بن محمد آل ثاني، مدعياً أن ذلك بسبب مرضه وشيخوخته .. [١٥] .

وعندما وصل محمد حافظ باشا إلى الدوحة، استقبله الشيخ أحمد آل ثاني، لكنه طلب استدعاء الشيخ جاسم واعداً إياه بالأمان، غير أن جاسماً لم يأمن، فاعتذر عن عدم قدرته المثول أمام الوالي بضعفه وشيخوخته، فاقترح الوالي، حفاظاً على هيبته، أن يلتقيا في الصحراء ومع كل منهما جماعة قليلة من الرجال، ومع ذلك تعذر الوصول إلى حل، واستمرت المفاوضات نحو شهر، كان الشيخ أحمد هو الوسيط فيها، وقد طلب الوالي خلالها أن يدفع جاسم ضريبة الدولة (الميري) عن الفترة السابقة وهي خمسة عشر عاماً، غير أن جاسم رد بأنهم ليس لديهم نخيل أو ممتلكات تدر أموالاً، وأنهم يبقون ثمانية أشهر من العام في البر للرعي، ويذهبون للغوص خلال ما تبقى من العام، ومع ذلك عرض جاسم دفع مبلغ خمسين ألف ريال فرنسي، وكذلك أربعمائة بندقية، غير أن والي البصرة رفض هذا العرض، وبينما أعلن الوالي أن قطر لم تدفع ضريبة الدولة منذ مدة طويلة، فإن وزير الخارجية العثماني صرح في يوليو ١٨٩٣ للسفير البريطاني في استانبول، عندما استفسر عن أمر هذه الحملة، بأن قطر تدفع خراجها سنوياً للسلطان ! [١٦] .

تعثرت المفاوضات، ورفض جاسم مغادرة الوجبة، فأرسل إليه الوالي قائد مشاته للاجتماع به في قصره فاعتبر جاسم ذلك إهانة له، ولم يكن

ثمة مفر من استخدام القوة، بعد أن نفد صبر الوالي ... وتوالت الأحداث سراعاً، ففي ٢٥ مارس قام الوالي باعتقال الشيخ أحمد آل ثاني، شقيق جاسم، ومعه اثنى عشر رجلاً من أعيان الدوحة، مما أثار حفيظة القطريين [١٧]، ثم لم يلبث أن حاصر المدينة براً وبحراً، وعندما بلغت جاسم هذه الأنباء، أوهم العثمانيين بأنه ترك قطر وسرّح قواته، في حين أنه كان قد وزعها على عدة نقاط رئيسية، بخطة محكمة، وعند ذاك أرسل الوالي قوة قوامها ١٥٠ جندي إلى الوجبة، وهناك وقعت في كمين أعد لها في ٣ أبريل، فانقضت عليها القوات القطرية من كل جانب عند منطقة «المسيمير» حيث كبدتها خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، مما اضطرها إلى الانسحاب والاحتماء بأحد قصور الشيخ في «الشقب» وهناك حاصرتها القوات القطرية، وهاجمتها بقصف القصر بعد أن استولت على عدد من المدافع العثمانية، وقبيل المساء كانت فلول القوات العثمانية المنهزمة تفر راجعة إلى الدوحة لتتحصن بها، بعد أن أطلقت السفينة العثمانية مدافعها لتغطية عملية الانسحاب، بينما نقل والي البصرة مقره إلى ظهر السفينة، ربما استعداداً للهرب، ونتيجة لاستيلاء القوات القطرية على آبار المياه القريبة من الدوحة، أرغم الوالي على اطلاق سراح الشيخ أحمد والأعيان الذين كانوا رهائن لدى القوات العثمانية، بعد أن رفض الشيخ جاسم اجراء أية مفاوضات قبل أن يتم ذلك، وظل جاسم يعيش هادئاً في الوجبة، بينما ظلت السفينة العثمانية راسية في ميناء الدوحة وعلى متنها الوالي[١٨].

ويبدو أن السلطات العثمانية في بغداد، وقد أقضت هذه الأحداث مضجعها وأدركت خطورة العواقب السيئة التي قد تنجم عنها، لذلك أعطت أمراً على الفور لأربع كتائب مرابطة في مكان قريب أن تستعد للهجوم، وقيل أنها استدعت أربع كتائب أخرى من قطاع الموصل غير أنه لم يتم إرسالها فعلاً، وإنما تقرر ارسال حمدي باشا - أحد قادة الأسطول العثماني - مع خمس سفن لمعالجة الوضع[١٩].

وقد وصفت روزماري زحلان بطولة جاسم خلال معركة الوجبة (١٨٩٣) فذكرت أنه رغم كبر سنه، باعتباره قارب الثمانين، إلا أنه لايزال قوياً شديد المراس، وأن قواته حاربت ببسالة وقوة وعزيمة، واستطاعت حسم المعركة في يوم واحد، بينما انشغل الوالي العثماني بأمر تدبير عودة فرسانه إلى الأحساء، في ظروف قطع امدادات المياه عنها، وأصبحت معركة الوجبة علامة بارزة في تاريخ قطر الحديث، بسبب الشجاعة التي واجه بها جاسم قوات والي البصرة العثماني، مما زاد من شعبيته وبروزه كقائد قوي في قطر، ولم يجد العثمانيون في النهاية سوى منحه عفواً عاماً[٢٠].

وتعلق الوثائق التاريخية على معركة الوجبة ونتائجها على وضع الدولة العثمانية فتذكر أن هزيمة هذا الفصيل التركي والخسائر التي تكبدها، لا يمكن أن ينظر إليها بمفردها باعتبارها حدثاً عادياً، ولكن بالنظر إليها على خلفية الوضع بمجمله في بلاد العرب الخاضعة لتركيا، فإنها خطيرة للغاية، سواء على الصعيد الإداري، أو على الصعيد السياسي ... فالوجود

العثماني في هذه البلاد والذي لم يأت على الأهالي إلا بالتضييقات والتجاوزات، لا يمكنه أن يرضي العرب المعتادين على نمط معيشة مستقل، مما أثار في أوساطهم الريبة والسخط، وبديهي أن يكون من شأن هزيمة فصيل تركي كبير في قطر، في ظل ظروف كهذه، أن يحط من هيبة الحكومة التركية في أعين القبائل العربية الخاضعة لها، بل حتى المتعاطفة معها، وهذا الأمر يتعارض مع مشروع الاصلاحات الواسعة التي تستهدف تدعيم سلطة وهيبة الحكومة التركية في بلاد العرب، لمواجهة النفوذ البريطاني [٢١] .

نتج عن التطورات السابقة أن الشيخ جاسم أراد أن يستفيد سياسياً من انتصاره العسكري وأن يقلص الوجود العثماني في قطر إلى أدنى حد ممكن، فطلب إلى الوالي العثماني، الذي كان مايزال على ظهر سفينته، إبعاد جميع الجنود الذين أتى بهم من الأحساء، بحيث لا يبقى في البدع سوى الفرقة العثمانية، التي كانت ترابط فيها سابقاً، كما أرسل شكوى إلى السلطان عبد الحميد الثاني، يلقي فيها بمسئولية ما حدث على الوالي وسوء تصرفه، وقد نجحت شكواه بالفعل في عزل الوالي عن ولاية البصرة[٢٢] .

أما فيما يتعلق بمعالجة الأتراك للأزمة الناتجة عن هزيمة الوجبة، فقد تشكك المراقبون في مدى جدية الاستعدادات التركية لمعاقبة القبائل المتمردة والقادرة في أي وقت على أن تتراجع إلى صحراء الدهناء القاحلة حيث يصعب ملاحقتها، وبدا واضحاً أن الأتراك سيلجأون، مثلما حدث في

حالات آخرى مشابهة، إلى اجراءات جزئية فيسوون الأمور بالحسنى والتفاوض [٢٣] .

وقد حاولت بريطانيا التوسط لتسوية الأزمة، عندما اقترح «اللورد روزبري» وزير الخارجية، ارسال المقيم السياسي البريطاني «تالبوت» إلى قطر للقيام بالوساطة، ووصل فعلاً إلى البدع في ٥ مايو ١٨٩٣، غير أن الوالي رفض بحث الموضوع معه، قبل أن تصله تعليمات من الباب العالي بذلك، بل لقد احتج على قدوم المقيم، الذي قرر بدوره دعم موقف الشيخ جاسم، فالتقى به في الوكرة، فوجده قد فوض أخاه الشيخ أحمد لاجراء التسوية، نيابة عنه، مع موافقته على اجراء أي ترتيبات عادلة من قبل الانجليز، وطلب تجديد اتفاقية عام ١٨٦٨ معهم، أو يتعهد بقبول نفس التزامات شيوخ الساحل العماني المتصالحين، وطلب الشيخان جاسم وأحمد الاسراع في تسوية المسألة، حتى لا يضيع موسم الغوص الذي تعطل بسبب هجرة كثير من الأهالي خوفاً من العثمانيين .

ومن جانبه أوصى المقيم تالبوت بلاده ببذل الجهود لتأمين انسحاب العثمانيين، ودعم استقلال شيوخ قطر على نفس مستوى الشيوخ المتصالحين، وأبدى اعتقاده بأن العثمانيين سوف يصفحون عن جاسم تجنباً لوساطة الانجليز، وأنهم ربما يطلبون مبلغاً سنوياً بسيطاً نظير ما يعتبرونه حقوقاً لهم في البدع قبل انسحابهم من قطر، واقترح أن تتعهد حكومة الهند بضمان دفع الأقساط لتغطية التعويض [٢٤] .

ومما هو جدير بالملاحظة أن أحد التقارير ذكر «أن الحكومة التركية ألقت بتبعة ثورة القبائل القطرية ضد النفوذ التركي في قطر، على تشجيع الانجليز، لأن هؤلاء القطريين ماكانوا يجرؤن على الثورة لولا وجود السفن الانجليزية الدائم بوجه خاص قرب البحرين، كما أثيرت شكوك بشأن تحريض الانجليز لهم تحريضاً مباشراً، وبتزويدهم بالسلاح السريع الرمي بزعم أنه يباع في جزيرة البحرين علناً ... وليس مستبعداً البتة أن يكون الانجليز قد استغلوا الفرصة لتحريض القطريين غير الراضين أصلاً، عن مسلك الموظفين الحكوميين الأتراك، وعن تصرفات والي البصرة» [٢٥] .

* * *

ويبدو أن الحكومة التركية، رغم الكدر الشديد الذي ألحقته هذه الهزيمة بها، إلا أنها اضطرت على مايبدو إلى العدول عن عزمها القيام بحملة جديدة، أو اتخاذ اجراءات شديدة لمعاقبة الشيخ جاسم آل ثاني، فالحقيقة أن القطريين كان بمقدورهم، لو اضطروا، الانسحاب إلى الفيافي المقفرة في الصحراء، حيث يتعذر على أي فصيل عسكري جاهل بخاصيات المكان، ملاحقتهم، لاسيما خلال شهور الصيف القائظة، كما أن من شأن بُعد قطر عن البصرة وبغداد وشبه الغياب التام لوسائل الاتصال السريع مع هاتين المدينتين، أن يضطر الفصيل التركي إلى الاعتماد على قواه وأسلحته الذاتية، إلا أن السفن الحربية الاثنتين أو الثلاث المتواجدة في البصرة، ما كانت لتستطيع، بسبب قدمها، أن تنفذ الهدف بنجاح [٢٦] ، لذلك كله فضلت الحكومة التركية تسوية القضية، بالمفاوضات، ثم اتخاذ اجراءات

آكثر شدة على أساس نتائج التحقيق، لذلك سحبت والي البصرة، وأرسلت مكانه أحد رجال الأسطول وهو حمدي باشا، وأرسلت برفقته المقدم فضلي بك [٢٧] .

وقبيل هذه التطورات سلم السفير التركي مذكرة إلى وزير الخارجية البريطاني في ١٥ أبريل ١٨٩٣، أشار فيها إلى قطر باعتبارها «قضاء تركيا تابعاً لسنجق نجد» غير أن حكومة الهند، وبناء على نصيحة تالبوت، أبرقت للخارجية البريطانية في ١٨ مايو ١٨٩٣، ببيان «أهمية الوصول إلى تسوية سلمية بين جاسم والباب العالي، الذي يجب أن يتعهد بقبول ذلك، من أجل مستقبل السلام على الساحل القطري، أما إذا رفض الأتراك قبول ذلك والتعهد به، وهددوا بارسال حملة إلى قطر، فإنني أقترح أن ننذر الباب العالي بأننا سوف نحمي جاسماً ...».

ولم تلبث الخارجية البريطانية أن راحت تستفسر من سفيرها في استانبول عن نية الحكومة التركية ارسال مثل هذه الحملة إلى قطر، إلا أنها علمت بأن التفكير في هذا ليس وارداً، ومع ذلك راحت الخارجية البريطانية تذكر السفير التركي في لندن باعلان اللورد جرانفيل في ٧ مايو ١٨٨٣، الذي رفض فيه الاعتراف بدعاوي الأتراك في ساحل قطر ... وقد أصرت الخارجية البريطانية على التمسك بهذه السياسة، وإن كانت قد لاحظت «أن السلطات التركية، وإن كانت تستبقى حامية لها في البدع، إلا أنها لا تسيطر عملياً على قطر، وأنه مادام الأتراك لا يتحركون عملياً خارج حدود

تلك البلدة (البدع) فإننا معترفون بسيادة اسمية للباب العالي، لكن القيام بأية محاولة لتوسيع هذه السيادة سوف يواجه بالمقاومة»[٢٨] .

وهكذا يمكن القول أنه رغم وساطة بريطانيا، من خلال مقيمها في الخليج، إلا أن المراسلات المتبادلة بين كل من حكومة الهند ودار المقيمية والخارجية البريطانية، قد أظهرت عزم بريطانيا على التدخل وحماية قطر، والتصدى لأية حملة عسكرية قد تفكر تركيا في ارسالها، كما أظهرت نيتها على منع الأتراك من زيادة وجودهم خارج البدع، أو القيام بأية محاولة لزيادة نفوذهم المتدهور في قطر، في الوقت الذي دأب فيه الأسطول البريطاني على القيام بتدريبات قبالة الساحل القطري .

وحيث أن الحكومة التركية، كانت تعلم بنوايا بريطانيا وتحفزها، وغير راغبة في تدخلها ووساطتها، خشية استناد شيخ قطر إلى قوة هذه الوساطة، لذلك آثرت أن تدخل في مفاوضات مباشرة مع الشيخ، وبالفعل أرسلت نقيب الاشراف في البصرة إلى الدوحة في يونيو ١٨٩٣، حيث نجح في التوصل إلى تسوية بين الحكومة التركية وجاسم آل ثاني، وافق خلالها الشيخ على التنازل عن منصبه كقائمقام لصالح أخيه الشيخ أحمد، وأن تعاد الأسلحة والمدافع التي استولى عليها القطريون من الجيش التركي، وأن تصدر الحكومة التركية عفواً شاملاً عن الشيخ جاسم[٢٩] .

وتعلق إحدى الوثائق على ذلك بأن الأتراك حلوا المسألة بصورة سطحية «تهدئة لخواطر الأهالي، وطي المسألة، أما المحققون المرسلون إلى قطر، فلم

يضيعوا فرصة استلام الهدايا من الشيخ الثري جاسم آل ثاني» ووصفت نقيب البصرة بأنه «خاضع لنفوذ الانجليز إلى حد ما، دون أن يكون ذلك النفوذ بارزاً بصراحة ... كما أنه - أي النقيب - أقام منذ زمن بعيد في نفس الوقت علاقات ودية قوية مع جاسم ... وهكذا بقي جاسم آل ثاني دون عقاب على ذنبه الرئيسي وهو ضرب فصيل عسكري بأكمله [٣٠] .

ومن اللافت للنظر أنه رغم هذه التسوية، وعزوف جاسم عن التعاون مع الأتراك أو خدمتهم، إلا أن هؤلاء ظلوا يعتبرونه رجل قطر القوي، وأنه من الناحية الفعلية قائمقامهم، وظلوا يعاملونه على هذا الأساس، وتراجعوا عن قبول استعفائه، حيث أدركوا أنه «في هذا المنصب سيكون أقل خطورة منه فيما لو ترك حراً غير مقيد به» ويذكر لوريمر أن الأتراك أرسلوا مسئولاً ليعمل كمساعد للقائمقام في الدوحة في نفس العام، إلا أن الجنود الأتراك ضاقوا به، وضيقوا عليه حتى هرب وزوجته إلى الوكرة، ثم قتلوهما بعد ذلك ![٣١] .

ويبدو أن الحكومة التركية عولت باجراءاتها السابقة على إمكان استمالة الشيخ جاسم آل ثاني إليها شيئاً فشيئاً من جديد، وبالتالي استعادة مواقعها الوطيدة سلمياً في قطر، حتى أن السلطان العثماني خصص لهذا الغرض، حسبما قيل، مبلغاً من المال لبناء مسجد صغير في قطر، ولانشاء مدرسة ابتدائية تابعة له بعد ذلك .. غير أن الإنجليز المتمتعين بنفوذ قوي في الخليج، لن يفوتوا فرصة مواتية للتقرب أكثر من شيخ قطر[٣٢] .

ومع ذلك فإن استانبول اقتنعت بضرورة تقوية وجودها العسكري في الخليج من خلال ظهور السفن التركية فيه، فأرسلت في أواخر عام ١٨٩٤ ثلاث سفن حملت كتائب عسكرية لتوزع على القطيف والهفوف وقطر، لضرورة تقوية الحاميات العسكرية فيها [٣٣]، حيث آمنت بضرورة الحفاظ على نفوذها في الجزيرة العربية والخليج ومواجهة هيمنة بريطانيا، وتحريضها العرب باستمرار على تركيا وامدادها اياهم بالسلاح [٣٤]، فضلاً عن أن انعدام وجود أي تنافس هناك، قد منح البريطانيين حرية حركة واسعة للاستفادة من الأوضاع لتحقيق أغراضهم، لذلك اقتنعت السلطات التركية المركزية بوجوب اخضاع الشاطئ العربي للمراقبة، ومن هنا وقعت اتفاقية مع شركة الملاحة التركية لعمل خط ملاحي ما بين البصرة وبور سعيد، مروراً بمرافئ شبه الجزيرة العربية كمرحلة أولى، مما يعني بداية ملاحة تركية جديدة في الخليج، ومع ذلك فإن الإنجليز سوف يتخذون من الإجراءات ما يقضي عليه في المهد [٣٥] .

ولما كان أحد أسباب جاسم للترحيب بالعثمانيين في البداية، التخلص من دفع الضريبة التي التزم والده بها لحكام البحرين، فإنه سرعان ما ثبت له أنه يدفع للسلطات العثمانية في البصرة، أكثر مما كان يدفعه والده، ثم جاءت محاولات الدولة العثمانية المتكررة لتشديد قبضتها على قطر، خشية وقوعها تحت السيطرة البريطانية تماماً، كما هو الحال في البحرين[٣٦]، جاءت هذه المحاولات على حساب سلطة الشيخ جاسم وزعامته للقبائل القطرية، حتى لقد اقتنع في النهاية بضرورة التصدي

للدولة العثمانية، حتى لو اقترب من الانجليز، وطلب حمايتهم، ومن ثم كانت الخلافات التي أدت في النهاية إلى معركة الوجبة عام ١٨٩٣، التي وضعت حداً للنفوذ العثماني في قطر، وسجلت فشلاً ذريعاً للوجود العسكري والسياسي للدولة العثمانية في قطر، ومن ثم تدهور العلاقات تدهوراً سوف تؤكده السنوات التالية، بشكل لا رجعة فيه، ويؤكده دخول قطر في فلك السياسة البريطانية بشكل واضح .



وهكذا فشل حافظ باشا والي البصرة في إعادة السيطرة العثمانية على قطر، كما عجز عن إرغام الشيخ جاسم على الخضوع للحكومة العثمانية، وساهم ذلك كله في النهاية في ازدياد تقارب شيخ قطر نحو الإنجليز وطلبه الدخول تحت الحماية البريطانية على غرار شيوخ عُمان المتصالحين .

ومن الطريف أن الدولة نتيجة ضياع هيبتها بين القبائل أعلنت أن ما فعله والي البصرة لم يكن بعلمها، وتفاوضت مع الشيخ جاسم الذي قبل أن يتنازل لها عن إدارة ميناء الزبارة تعويضاً عما لحق بكرامتها. وعندما حاولت الدولة تعيين مدير لها في الميناء وأرسلته في جماعة من الجنود لاستلامه ورفع راية الدولة عليه، وكانت تسكنه جماعة من آل بن علي ، المنشقين على حاكم البحرين ، عارضت بريطانيا ذلك وطالبت بإنزال الراية وسحب الموظف وبررت ذلك بأن سكان الزبارة، ومعظمهم من المشتغلين باللؤلؤ، مدينون لتجار البحرين.

ورفضت الدولة العثمانية الاحتجاج البريطاني، فوصل المقيم السياسي البريطاني إلى الزبارة في سبتمبر ١٨٩٥ وحجز السفن الراسية للتجار الذين رفعوا الراية العثمانية لتكون رهناً لديه ، ثم وصل القائد الأعلى للبحرية البريطانية في الخليج حيث قام بتحطيم ما فيه من السفن التي قُدِرت بنحو ٤٤ سفينة مسلحة كانت على استعداد للقتال. فأسرع المدير العثماني بالفرار تاركاً راية الدولة تحت الأنقاض !

ولم تفعل الدولة العثمانية شيئاً سوى الاحتجاج لدى الخارجية البريطانية لموقف بحريتها من تهديد البحارنة الخاضعين للشيخ جاسم الذين استقروا في الزبارة ورفعوا عليها الراية العثمانية، فردت حكومة الهند البريطانية بأن المتصرف العثماني لم يفعل شيئاً إزاء تعدي القبائل على البحرين والرعايا البريطانيين، وبالرغم من أن الدولة العثمانية لم تسلِّم تماماً بضياع نفوذها في الزبارة وغيرها من سواحل قطر، فقد كان تدمير الميناء بمثابة قضاء على النفوذ العثماني في سواحل قطر بشكل نهائي.

ونتج عن ذلك أن وجد الشيخ جاسم نفسه وحيداً، في مواجهة الإنجليز، وأعلن إزاء هذا العجز العثماني الواضح استعفاءه من منصبه كقائمقام عثماني، وسارع للاتصال بالمقيم البريطاني مُعلناً عدم مسؤوليته عن معاونة العثمانيين في تدبير استيلائهم على الزبارة، وألقى التبعة على العثمانيين وحدهم وأضاف أن وصوله إلى الزبارة توافق مع هجومهم عليها.

وقد طلب المقيم السياسي من الشيخ جاسم أن يتولى تنفيذ ما يلي :

- أن يستخدم نفوذه لإجلاء آل بن علي عن الزبارة وأن يعمل لإعادتهم لتبعية شيخ البحرين .
- أن يبعد البدو المتجمعين حول الزبارة .
- أن يعيد بعض سفن البحرين التي استولى عليها رجاله خلال الأزمة.
- أن يُسلِّم قواربه للمقيم كضمان لدفع التعويضات اللازمة.

وقد وافق الشيخ على تنفيذ هذه الطلبات جميعا .

وفي عام ١٨٩٨ زار أحد ضباط البحرية البريطانية وهو الملازم «روبنسون» الدوحة، بتكليف من حكومة الهند، وكتب تقريراً تحدث فيه عن التدمير الذي لحق بالمدينة من جراء حرب عام ١٨٩٣ وما أعقبها، وكذلك عن الدمار الاقتصادي الذي أصاب الكثير من الأسر بسبب مصادرة الأتراك لممتلكاتها، كما وصف الوجود التركي بأنه ضعيف وأنه مجرد «قوة دفاعية» لا تستند إلا إلى قارب مسلح. فضلاً عن أن الأتراك يعتمدون في احتياجاتهم على البصرة، نتيجة نفور الأهالي منهم، وعدم اختلاطهم بهم، ورأى التقرير أن بوسع القطريين إزاحة هذا الوجود التركي تماماً بحركة تمرد، وقد طلب الشيخ أحمد بن محمد آل ثاني - شقيق جاسم الذي كان ينوب عنه في الدوحة أثناء غيابه بعيداً عنها - أن ترتبط قطر ببريطانيا من خلال اتفاقية على غرار اتفاقياتها مع شيوخ ساحل عُمان (المتصالحين)، لكن لم يُستجب لطلبه .

ويبدو أن شيوخ قطر قد كرروا نفس الطلب خلال السنوات التالية، خاصة عام ١٩٠٢، نتيجة اتجاه الحكومة التركية إلى تشديد قبضتها من

جديد على قطر، ورغبتها في تأسيس مديريات عسكرية في كل من الوكرة والزبارة والعديد عام ١٩٠٢ وهو ما قوبل بالرفض من شيوخ قطر، وبالاحتجاج من السفير البريطاني لدى الحكومة التركية، مما اضطرها في النهاية التخلي عن قرارها بتأسيس تلك المديريات عام ١٩٠٣.

ومن الثابت في الوثائق البريطانية أن المقيم السياسي البريطاني «كامبل» كتب إلى حكومته يطلب تخويله السلطة لعقد اتفاقية مع شيخ قطر، على أساس اعترافها باستقلاله، ووعده بالحماية من تدخل أي دولة أخرى، مقابل أن يكون مسئولاً عن حفظ الأمن والنظام داخل قطر، ومقاومة «القرصنة» على السواحل، واقترح كذلك عدم السماح للأتراك بمد سلطتهم إلى أي مكان في قطر خلاف البدع، وأضاف أن السيطرة التركية لم تكن ذات تأثير فعّال، لضمان السلام في البحر، واقترح اتخاذ ترتيبات للحصول على موافقة الحكومة التركية لسحب حاميتها من البدع باعتبارها تشكل مصدراً للمتاعب .. غير أن الخارجية البريطانية، طلبت دراسة الموضوع برمته، والتحري عن حدود سلطة وقوة الشيخ جاسم آل ثاني، ومسألة استخلافه في حالة وفاته، وأخيراً رأت حكومة الهند عدم الاستجابة لذلك، حتى لا تدخل في مشاكل جديدة مع الأتراك، خاصة بعد تخليهم عن مشروع تأسيس الإدارات العسكرية عام ١٩٠٣.. ما أتاح الفرصة لفترة من العلاقات الطيبة بين قطر وبريطانيا استمرت حتى عام ١٩١٣ [٣٧].

وقد انتهى التنافس بين الدولة العثمانية وبريطانيا حول قطر بتوقيع اتفاقية يوليو ١٩١٣، بين الدولة العثمانية وبريطانيا، وإجلاء ما تبقى من سفن الحامية العثمانية عن سواحل قطر عام ١٩١٥. وفيما يتعلق بوضع قطر في الاتفاقية العثمانية - البريطانية لعام ١٩١٣، فقد عولج في الجزء الثاني من الاتفاقية، وفيه أعلنت الدولة تنازلها عن حقوقها في السيادة على قطر ونصت على أن يحكم الإمارة شيخ مستقل من آل ثاني، على أن يتوارث خلفاؤه الحكم، كما نص في مادة أخرى على أن تتعهد الدولة العثمانية بعدم السيطرة على قطر، وفي نظير ذلك تتعهد الحكومة البريطانية بأن لا تؤيد شيخ البحرين إذا ما حاول الاستيلاء على قطر .

ولعل مما سهّل للحكومة البريطانية عقد هذه الاتفاقية والنص فيها على ضرورة خروج الأتراك، أن الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني أخذ يتصرف في الفترة السابقة لتوقيع الاتفاقية باعتباره مستقلاً عن الدولة العثمانية، استقلالاً يكاد يكون تاماً، رغم أن الحامية العثمانية كانت لا تزال مرابطة في بلده، ورغماً عما كانت تشير فيه المطبوعات الرسمية العثمانية إلى جاسم باعتباره «قائمقام قطر في سنجق نجد العثماني». فمن الواضح أن الحكومة البريطانية لم تكن تسلّم للعثمانيين بهذه المنزلة في قطر، ولذلك أصرت عند توقيع الاتفاقية على أنه من الأمور المهمة لتسوية مشاكل الخليج إخراج الأتراك نهائياً منه.

والواقع أن مرحلة جديدة من العلاقات بين قطر وبريطانيا بدأت بتوقيع هذه الاتفاقية، فعندما قامت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ أسرعت

السفن البريطانية بإجلاء ما بقي من فلول القوات العثمانية عن الدوحة ووقّع الإنجليز مع عبد العزيز آل سعود، بوصفه وريثاً لأشلاء الدولة العثمانية في الخليج، معاهدة «دارين» أو «القطيف» عام ١٩١٥ التي نصت على تعهد ابن سعود بالامتناع عن أي تدخل أو تجاوز في أراضي الكويت والبحرين، وأراضي شيوخ قطر وعُمان وسواحلها، وكل الشيوخ المشمولين بالحماية البريطانية، والذين يرتبطون معهما بمعاهدات .. وهكذا كانت بريطانيا تنظر إلى قطر باعتبارها تحت حمايتها من الناحية الفعلية، قبل أن ترتبط معها بمعاهدة من الناحية الرسمية، وهو ما فعلته عام ١٩١٦، في عهد الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني الذي خلف أباه في حكم قطر منذ عام ١٩١٣ .



هوامش الفصل الثالث

(١) الوثائق الروسية، القنصلية الامبراطورية الروسية في بغداد، وثيقة رقم ٤٢٦ في ٢٦ أكتوبر ١٨٩٢ (نبذة مختصرة عن محلة قطر، من أ . كروغلوف إلى أ . نليدوف) وتضيف الوثيقة أن شيوخ رأس الخيمة، وأم القيوين وعجمان والشارقة ودبي وأبو ظبي خضعوا للنفوذ البريطاني ولا قوة لهم على التخلص منه بعد ذلك، وأن شيخ قطر وحده محمد بن ثاني بقي خارج نطاق النفوذ المذكور ولم يستطع المندوبون البريطانيون في الخليج «الفارسي» جره إلى عقد معاهدة مؤقتة منفردة معهم إلا عام ١٨٦٨ .

(٢) راجع حول هذه التطورات، عبد العزيز المنصور : التطور السياسي لقطر (١٨٦٨ - ١٩١٦) ذات السلاسل، الكويت، ١٩٧٥م، ص ١٣٣ - ١٤٢ . جمال زكريا قاسم : الخليج العربي، دراسة لتاريخ الامارات العربية (١٨٤٠ - ١٨١٤) جامعة عين شمس، ١٩٦٦، ص ١٧١ وما بعدها .

(٣) الوثائق الروسية، نفس الوثيقة السابقة، ص ٨ . وتصف الوثائق جاسم بأنه شيخ بني هاجر وهذا ليس صحيحاً كما تصفه بأنه شخص عملي استفاد من الغوص وتسويق اللؤلؤ في بومباي والبحرين وأنه أثرى ثراء لا بأس به .

(٤) R/15/2/29, Report by Major Sidny Smith to the Assistant of Political Resident in the Gulf, 20-7-1871, No. E 6 .

(٥) المنصور، نفس المكان، جمال زكريا، نفس المرجع، ص ١٧٢، وكذلك :

- Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, Part 1, pp. 14 - 16 .

- Zahlan, R.S., The Creation of Qatar, London 1979, p, 46 .

(٦) الوثائق الروسية، وثيقة رقم ٤٢٦ في ٢٦ أكتوبر ١٨٩٢، ص ٩ .

(٧) انظر، جمال زكريا، المرجع السابق، ص ٢٠٣ - ٢٠٤، Zahlan, loc. cit.,

(٨) سالدانها، جي، أي : الشئون القطرية (١٨٧٣ - ١٩٠٤) تعريب أحمد العناني، وثائق التاريخ القطري، الدوحة، دون تاريخ، ص ١٤١ وما بعدها .

(٩) الوثائق الروسية، وثيقة رقم ٤٢٦ في ٢٦ أكتوبر ١٨٩٢، ص ٩ .

(١٠) المصدر السابق، ص ١٥٣، ١٦٢ - ١٦٤، ٢١٥ .

(١١) حول مشكلة الزبارة واتخاذها مجالاً للتنافس البريطاني العثماني، انظر : إبراهيم عبد العال: قطر ودورها في احداث منطقة الخليج العربي (القرنان الثامن عشر والتاسع عشر) القاهرة ١٩٩٢، ص ٨١ - ٨٨، وكذلك، جمال زكريا، المرجع السابق، ص ٢٣٤. Zahlan, op, cit. pp. 47 - 48 .

(١٢) الوثائق الروسية، وثيقة رقم ٤٢٦ ، ص ١٠ .

(١٣) نفس المصدر السابق .

(١٤) سالدانها ، جي، أي : الشئون القطرية (١٨٧٣ - ١٩٠٤) ص ١٦٢ - ١٦٤، كذلك المنصور، نفس المرجع، ص ١٤٩ - ١٥٠ .

(١٥) Zahlan, R.S, op. cit. p. 51- 53 . وكذلك المنصور . نفس المرجع، ص ١٠١، ويذكر عن الشيباني أن مبارك آل صباح تباطأ مظهراً الامتثال لكنه كان لاينوى الاشتباك مع شيخ قطر.

(١٦) المنصور، نفس المرجع، ص ١٥٢ .

(١٧) الوثائق الروسية، وثيقة رقم ١١٧ في ١٤ أبريل ١٨٩٣ (تقرير من أ. كروغلوف إلى ايفانوفيتش) .

(١٨) لوريمر، قطر في دليل الخليج، الطبعة الأولى، قسم الوثائق بمكتب الأمير بالدوحة، ص ٧٩ - ٨٠ .

(١٩) الوثائق الروسية، وثيقة رقم ١١٧ في ١٤ أبريل ١٨٩٣ .

(٢٠) Zahlan, R.S, op. cit. pp. 53- 54 .

(٢١) الوثائق الروسية، وثيقة رقم ١١٧ في ١٤ أبريل ١٨٩٣ .

(٢٢) المنصور، المرجع السابق، ص ١٥٣ .

(٢٣) الوثائق الروسية، وثيقة رقم ١١٧ في ١٤ أبريل ١٨٩٣ .

(٢٤) سالدانها ، نفس المصدر، ص ١٧١ - ١٧٤ .

(٢٥) الوثائق الروسية، وثيقة رقم ١١٧ في ١٤ أبريل ١٨٩٣ .

(٢٦) المصدر السابق، وثيقة رقم ١٣٦ في ١٧ أبريل ١٨٩٣ .

(٢٧) المصدر السابق، وثيقة رقم ١١٧ في ١٤ أبريل ١٨٩٣ .

(٢٨) سالدانها، نفس المصدر، ص ١٧٥ - ١٧٩ .

(٢٩) لوريمر، قطر في دليل الخليج، ص ٨١ .

(٣٠) الوثائق الروسية، وثيقة رقم ١١٧ في ١٤ أبريل ١٨٩٣ .

(٣١) لوريمر، المصدر السابق، ص ٨١ - ٨٢ .

(٣٢) الوثائق الروسية، وثيقة رقم ١٢٦ في ١٦ مايو ١٨٩٤.

(٣٣) نفس المصدر، وثيقة رقم ٣٨٦ في ١٢ ديسمبر ١٨٩٤ .

(٣٤) نفس المصدر، تقرير كروغلوف تحت رقمي ٣٨٧، ٤٠٠ في ١٢ - ١٤ ديسمبر ١٨٩٤ .

(٣٥) نفس المصدر، نسخة من التقرير السري لمدير القنصلية إلى السفير فوق العادة بالقسطنطينية رقم ٣٩٩ في ١٤ ديسمبر ١٨٩٤ .

(٣٦) راجع تحليل لأسباب تحول الشيخ جاسم عن الدولة العثمانية واتجاهه نحو بريطانيا في كتاب جمال زكريا، المرجع السابق، ص ٢٤٥-٢٤٦، وكذلك المنصور، المرجع السابق، ص ١٥٥ .

(٣٧) راجع : المنصور، المرجع السابق ، ص ١٠٠ - ١٠٧، ١٥٤ - ١٥٦.

* * *

الفصل الرابع

التطور السياسي لقطر(*)

١٩١٦ - ١٩٤٩

(*) كتب هذا الفصل الدكتور أحمد زكريا الشلّق.



الفصل الرابع

التطور السياسي لقطر

١٩١٦ - ١٩٤٩

معاهدة عام ١٩١٦

ليس بوسعنا أن نتفهم طبيعة التطور السياسي للمجتمع القطري، دون تفهم العناصر الأساسية التي أدت إلى نشأته، كمجتمع سياسي، وكإمارة، ثم دولة، فيما بعد، ومن بين هذه العناصر هجرة القبائل العربية من جزيرة العرب وغيرها، واستقرارها في شبه جزيرة قطر، وتجمعها في ظل زعامة واحدة وقوية لأسرة آل ثاني، ومن بينها كذلك ما خاضته هذه القبائل من صراع مع القوى المحلية، لكي يبرز كيانها كإمارة، منذ أواسط القرن التاسع عشر، ومن هذه العناصر أيضاً العلاقات التي ارتبطت بها قطر، أو الصراعات التي خاضتها مع القوى الخارجية المتواجدة في المنطقة كالدولة العثمانية وبريطانيا، اللتان يشكل الصراع بينهما بشأن قطر، فصلاً هاماً من فصول التطور السياسي لقطر.

وحتى السنوات الأولى من القرن العشرين حافظت قطر على صلاتها بدولة الخلافة الإسلامية، واعترافها بسيادتها الاسمية عليها، بالرغم من أن النفوذ العثماني في الخليج والجزيرة العربية كان يواصل انحساره بغير توقف، وفي تلك الظروف تغاضت قطر عن طلبها الارتباط ببريطانيا أو طلب حمايتها، مكتفية بالاستناد إلى إتفاقية ١٨٦٨ التي وقعها الشيخ محمد بن ثاني مع بريطانيا.

ومع تزايد ضعف الدولة العثمانية، ازداد نشاط بريطانيا لتطويق الوجود العثماني في الخليج توطئة للتخلص منه نهائياً، وخلال عامي ١٩١١، ١٩١٢ كانت حروب البلقان قد أنهكت الدولة العثمانية وأضعفتها، مما جعل القوميين الأتراك يقدمون على التفاوض مع بريطانيا، لإنهاء المشاكل المعلقة بين الدولتين في الخليج. واستمرت هذه المفاوضات بين عامي ١٩١١، ١٩١٣ وكانت شاقة وعسيرة في كثير من مراحلها نتيجة الجدل الذي ثار بين الساسة البريطانيين حول تحديد مناطق النفوذ العثماني، حتى تم أخيراً التوصل إلى مشروع ميثاق أنجلو - تركي، وقعه وزير الخارجية التركي (إبراهيم حقي باشا) والسير إدوارد جراي Grey وزير الخارجية البريطاني في ٢٩ يوليو ١٩١٣ [١].

وكان القسم الثاني من مشروع الميثاق ينص في مادته الحادية عشرة على أن «... تتنازل الدولة العثمانية عن سيادتها على قطر. ويحكمها الشيخ قاسم آل ثاني، كما كان سابقاً، على أن يتوارث خلفاؤه الحكم من بعده، كما تتعهد بريطانيا بعدم السماح لحكام البحرين بضم قطر..» وهكذا نجحت بريطانيا في فرض هيمنتها على المنطقة، وإن لم يكتب لهذا المشروع أن يدخل في حيز التنفيذ، إذ كان قد تم الاتفاق على أن تصدق عليه كل من الدولتين، وأن يتم تبادل الوثائق في ٣١ أكتوبر ١٩١٤، غير أن نذر الحرب العالمية الأولى قد حالت دون ذلك، فأوقف نشوبها تنفيذ هذا الميثاق، حتى تم إنهاء النفوذ العثماني في المنطقة بالقوة، مع إنتهاء هذه الحرب، التي خرجت منها بريطانيا منتصرة، وأصبحت لها السيادة، ليس على قطر وحدها، وإنما على منطقة الخليج، ودون منازع[٢].

كذلك أدى سقوط الاحساء في يد عبدالعزيز آل سعود في أكتوبر ١٩١٣ إلى إيجاد قوة جديدة على حدود الخليج، حاولت أن ترث مكانة العثمانيين وسيادتهم. وكان من مخططات السعوديين ضم ما أطلقوا عليه حينئذ «ملك الآباء والأجداد» أي ا لاتجاه نحو الساحل الغربي للخليج[٣]. وقد أزعجت هذه التطورات المسئولين البريطانيين في المنطقة، الذين ارتبطت دولتهم بإمارات الخليج - عدا قطر - بمعاهدات أملتها القوة، فألح المقيم البريطاني في الخليج على حكومة الهند البريطانية لتأييد الشيخ عبدالله آل ثاني - الذي خلف أباه - وتدعيم حكمه «... حتى يتيقن ابن سعود من موقفنا المتشدد تجاه أية مؤامرات تهدف إلى تقويض مركزه.. ولأنه من الأفضل في الوقت الراهن أن ندعمه دعماً قوياً، دون أن نطلب منه أي مقابل..». كما اقترح المقيم إخطار ابن سعود «... بأننا مهتمون بمسألة النزاعات بين أبناء المرحوم الشيخ قاسم آل ثاني، ونأمل ألا يشجع حدوث أية مضايقات للشيخ عبدالله، وريثه الشرعي.» [٤].

وبناء على ذلك كله خُوِّلت حكومة الهند حق إبرام معاهدة مع قطر، ورأت الأخيرة بدورها أن خروج الحامية العثمانية من الدوحة ضرورة أولية، وكان موقف هذه الحامية قد أصبح حرجاً للغاية، بعد المفاوضات الأنجلو - تركية عام ١٩١٣، فقد انقطعت عنها الامدادات، حتى لقد اضطر قائدها (شاكر أفندي) أن يرسل إلى يوسف فخرو في البحرين في يوليو ١٩١٥، يطلب مؤناً وأموالاً، لأفراد حاميته التي انقطعت بها السبل عن الدولة[٥] لذلك سهل على بريطانيا أن تتعاون مع الشيخ عبدالله بن قاسم لإقناع رجال الحامية بتسليم أنفسهم وأسلحتهم وذخائرهم، لترحيلهم عن الدوحة، على سفن بريطانية إلى البحرين في أغسطس ١٩١٥ [٦] وبذلك أسدل

الستار نهائياً عن الوجود العثماني في قطر، وانفردت بريطانيا - عملياً- بالسيطرة والنفوذ على الخليج بأكمله.

وهكذا حملت الفترة السابقة على عام ١٩١٦ عدة متغيرات في أوضاع قطر السياسية، أولها : تسليم الدولة العثمانية بزوال سيادتها على قطر، وقد أقرت ذلك رسمياً من خلال مشروع اتفاقيتها مع بريطانيا عام ١٩١٣، ثم زوال آخر رموز هذه السيادة، وهي الحامية العسكرية المقيمة في الدوحة عام ١٩١٥. وثانيها : انفراد الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني بالحكم في قطر، بعد سلسلة من المتاعب، داخل أسرته، خلال الفترة الأخيرة من حكم والده الشيخ قاسم، والتي كان الشيخ عبدالله خلالها حاكماً على مدينة الدوحة (٧) ثم استقرت الأمور له فأصبح حاكماً على قطر كلها منذ مايو ١٩١٣، وكانت ممارسته للحكم في حياة والده، قد أتاحت له التمرس بشئونه والاضطلاع بمسئولياته. وثالثها : انفراد بريطانيا بالعمل وحدها في قطر، بعد أن مهدت لها الظروف الدولية ذلك. وخاصة بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى في أواخر عام ١٩١٤ وانضمام تركيا لمعسكر أعدائها. وبذلك أحكمت بريطانيا قبضتها على الخليج بأكمله لتأمين مواصلاتها ومصالحها، في الوقت الذي لم تكن علاقاتها بقطر قد اتخذت بعد إطاراً قانونياً. وإن كان ذلك بطبيعة الحال لم يمنع بريطانيا من أن تشمل قطر بحمايتها من الناحية الفعلية، ظهر هذا واضحاً في موقفها من الوجود العثماني في قطر، ثم في إرغامها ابن سعود على التعهد بعدم التدخل في الأراضي القطرية، وذلك في معاهدة «القطيف» في ديسمبر ١٩١٥.

لقد أوجبت ظروف الحرب العالمية الأولى على بريطانيا أن تربط الخليج العربي بعجلة السياسة البريطانية، فضربت حول إماراته نطاقاً من المعاهدات، أملتها القوة، وإن بدت نظرياً تحمل طابعاً ودياً. ولم تكن قطر، نتيجة ظروفها الخاصة، قد دخلت في نطاق تلك المعاهدات، برغم مسلك بريطانيا العملي تجاهها. وما أن نجحت في عقد معاهدتها مع قطر عام ١٩١٦، حتى أصبح الخليج، حسب تعبير كيرزن Curzon، «بحيرة بريطانية». وكانت الأسباب التي عللت بها بريطانيا إقدامها على توقيع هذه المعاهدة هي ازدهار تجارة السلاح في قطر، وانتشار القرصنة في مياهها، وتهيئة بريطانيا في محاربة لتجارة الرقيق، وأخيراً دخول تركيا الحرب إلى جانب أعدائها، ألمانيا ودول الوسط، وقد رأت بريطانيا أن هذه الأمور جميعاً تهدد المصالح البريطانية وخطوط مواصلاتها الامبراطورية.

وقد ورد في تقرير للميجور كنوكس Knox نائب المقيم السياسي البريطاني في أول سبتمبر ١٩١٤ أن ابن سعود يتطلع إلى زيادة حدود بلاده، وفرض نفوذه على قطر، ما لم تتخذ الترتيبات والإجراءات الضرورية لتدعيم سلطات حاكمها.. وأن الأتراك سوف يصطادون في الماء العكر بطبيعة الحال، بالإضافة إلى أن ذلك سيهدد أوضاع شيوخ الساحل المهادن. وكان التفكير في البداية أن تكون مثل هذه المعاهدة سرية، خشية تعرض الشيخ عبدالله لمتاعب داخلية [٨].

أما عن الاجراءات التي تمت، فقد استغرقت مباحثات المعاهدة أكثر من عام (سبتمبر ١٩١٥ - نوفمبر ١٩١٦) وتم التصديق النهائي عليها في مارس ١٩١٨، وتبادل الجانبان القطري والبريطاني خلال هذه الفترة

المقترحات، وقدمت بريطانيا بواسطة مقيمها السياسي في الخليج (السير برسي كوكس Percy Z. Cox) ومعتمداها في الكويت (جراي W.G. Grey) والبحرين (كيز T.H. Keyes)، مشروعاً للمعاهدة في ١٦ سبتمبر ١٩١٥، ناقشه الشيخ عبدالله في ٢١، ٢٢ أكتوبر، وأبدى اعتراضات حول وجود معتمد بريطاني في قطر وحول فتح البلاد للتجار البريطانيين، كما رفض إقامة مكتب للبريد والبرق في بلاده. وانقطعت المباحثات حيناً، وإن استمرت المشاورات دائرة بين الخارجية البريطانية وحكومة الهند، والمقيم السياسي السير كوكس، إلى أن استؤنفت في أوائل يوليو ١٩١٦، حيث تم التوصل إلى المسودة النهائية، التي أرسلها كوكس إلى حكومة الهند في ٤ نوفمبر مرفقاً بها إعلان من الشيخ عبدالله بحظر تجاره السلاح، ثم وثيقة قبول ممثل بريطانيا تحفظات الشيخ، ثم التقرير التفصيلي للمباحثات. وفي ١٠ يناير ١٩١٧ فوَّضت الحكومة البريطانية حكومة الهند في التصديق على المعاهدة، فأبرقت هذه بإقرارها في ١٣ نوفمبر، وتم التصديق النهائي عليها في ٢٣ مارس ١٩١٨، بعد أن وقع الشيخ عبدالله آل ثاني على النسخ والترجمة [٩].

وبخصوص مضمون هذه المعاهدة فمن الضروري أن نشير إلى أن الجانب البريطاني قد قدم في البداية نص معاهدات بريطانيا السابقة مع شيوخ الخليج، ليوقع عليها شيخ قطر، لكنه أبدى عدة تحفظات واعتراضات على بعض بنودها، فقبلت بريطانيا ذلك بوثيقة تعهد فيها ممثلها بقبول وقف العمل بهذه البنود، وهذه البنود خاصة بإنشاء معتمدية بريطانية في قطر، وبدخول التجار والرعايا البريطانيين إلى البلاد، وإنشاء مكتب للبريد والبرق (وهي المواد أرقام ٧ ، ٨ ، ٩) .

أما ما عدا هذه المواد المعطلة، فقد تضمنت المعاهدة النص على معاونة الشيخ لبريطانيا في القضاء على تجارة الرقيق، وعلى القرصنة وتجارة السلاح، والمحافظة على السلم البحري (المادتان ١، ٣)، كذلك فقد تعهد الشيخ بأن لا يقيم علاقات مع أية دولة، وألا يتنازل عن أي جزء من أراضي قطر، بأية صورة، أو يقدم تنازلات أو امتيازات لأي دولة (المادتان ٤، ٥) دون موافقة بريطانيا. وفي المقابل تعهدت بريطانيا بحماية الشيخ ورعاياه وأراضيه ضد أي اعتداء من ناحية البحر، مع بذل مساعيها الحميدة (فقط)، إذا جاء الاعتداء من ناحية البر [١٠] (يلاحظ أن هذه النقطة المتعلقة بالبر لم يسبق لبريطانيا أن تعهدت بها لشيوخ الخليج الآخرين). وباختصار شديد يمكن القول بأن هذه المعاهدة جعلت من بريطانيا قيِّماً على شئون الدفاع عن قطر، وكذلك على شئونها الخارجية، بينما تركت الشئون الداخلية المتعلقة بالحكم والإدارة والقضاء للشيخ، مع ضمان استقلال البلاد، استقلالاً مكفولاً بالحماية البريطانية.

* * *

المعاهدة في التطبيق

وبالرغم من قبول قطر للمعاهدة بمحض إرادتها، وإقرار بريطانيا فيها بأنها ستفي بالتزاماتها الواردة بها، إلا أن السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، وما صاحبها من تطورات، جعلت بريطانيا تتجاهل، فيما يخصها، روح المعاهدة، وتفسرها، شأن الأقوياء، وفق مصالحها. وقد بدا هذا واضحاً عند أول محك تعرضت له المعاهدة، عندما أثيرت مسألة تسليح قطر والدفاع عنها، من جراء ما أشيع حول احتمال تعرض حدودها

للخطر من ناحية شبه الجزيرة العربية، بعد تعاظم قوة عبدالعزيز آل سعود، ذلك الذي أزعج الشيخ عبدالله وأثار قلقه ودفعه لاختبار نوايا بريطانيا فطلب إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج (المستر تريفور A.P. Trevor) [١١] أن يزور قطر، فوافق بالفعل، ووصل إلى الدوحة في مايو ١٩٢١ وعندئذ سأله الشيخ عبدالله : هل ستساعد الحكومة البريطانية بلاده عندما تتعرض للفتن في الداخل، أو عندما تثور ضد سلطته بعض المناطق، أو إذا ما ثار ضده أحد من اخوته ؟ وهل ستمنحه بريطانيا قروضاً إذا ما طلب ذلك ؟ ثم تساءل هل ستساعده بريطانيا بمدفعين صغيرين ؟ وأضاف أنه لا يخشى الآن أي اعتداء من جانب ابن سعود، ولكن قد يخشى ذلك من أحد خلفائه، وكان رد المقيم السياسي أن بلاده سوف تسعى بالطرق الدبلوماسية، لتأمين مصالح قطر، وأنها ستتوصل إلى تسوية مرضية طبقاً لنصوص معاهدة عام ١٩١٦ [١٢] ومنذ ذلك الوقت فطن الشيخ عبدالله إلى أن سياسة بريطانيا هي ألا تتدخل بقدر الإمكان في الشئون الداخلية لقطر [١٣].

ويبدو أن الشيخ عبدالله قد أزمع التقرب إلى ابن سعود وزيارته، عندما قوبل بهذا الرد البريطاني البارد، الأمر الذي جعل المسئولين البريطانيين يطلبون من معتمدهم السياسي في البحرين أن يبادر بلقاء الشيخ قبل زيارته لابن سعود [١٤]. وبالفعل جرت الاتصالات وأبدى الشيخ خلالها رغبته في أن يزوره المعتمد في الدوحة، كما وافق كذلك على أن يزور المعتمد البريطاني بالبحرين، وفي ٢ و ٣ نوفمبر ١٩٢٢ تحددت مطالب الشيخ في عدة تساؤلات ومطالب للحكومة البريطانية تتمثل فيما يلي :

- أن تسمح له باستخدام سفنه لتأديب قريتين متمردتين على الساحل حيث أن لديه القدرة على ذلك.

- تساءل هل ستعاونه الحكومة البريطانية بسفينة إذا ما تمردت عليه أية مناطق أخرى نتيجة لذلك ؟

- استحث الحكومة البريطانية أن تعترف بابنه (حمد) خليفة له، وطلب موافقتها على تدعيم حكمه وتأييده ليخلفه إذا ما حدث له شيء، واقترح أن تصدر إعلاناً بذلك يستند إليه ابنه في مواجهة أية متاعب داخل الأسرة.

- أن تتعهد الحكومة البريطانية بمعاونته ضد أي مؤامرة من جانب أحد من أقربائه بتحريض وحماية ابن سعود، كما تساءل عما يمكن أن يتخذه من اجراءات في هذه الحالة.

وقد أوصى المعتمد السياسي بتقدير هذه المطالب معللاً ذلك بضرورة معاونة الشيخ وتأييده، حيث أن سلطته قد بدأت تضعف على كثير من المناطق [١٥] ولكن المقيم السياسي البريطاني بالخليج رد بأن بلاده لا تتورط في شئون قطر الداخلية، وأنها سوف تتدخل فقط طبقاً لمعاهدة ١٩١٦، لحماية قطر إذا ما هوجمت من ناحية البحر، حيث ستعاونها بالسفن في هذه الحالة، كما أن حكومته لاتوافق على مطلبه المتعلق بولاية العهد لابنه[١٦].

لقد كان واضحاً أن بريطانيا لن تستجيب لمطالب قطر، وذلك بهدف الضغط على الشيخ عبدالله آل ثاني للموافقة على تطبيق البنود المعلقة في معاهدة عام ١٩١٦، والتي تحفظ الشيخ على تنفيذها في بلاده، اتضح هذا

جيداً خلال السنوات التالية، عندما استمرت أزمة تسليح قطر، مع تزايد تهديد حدود البلاد، الأمر الذي اعتقدت معه بريطانيا أن الشيخ قد أصبح مستعداً للموافقة على أية مطالب بريطانية في مقابل دعمها له، ويؤيد ما ذهبنا إليه أنها فكرت في الضغط على الشيخ ثانية، وطلبت من معتمدها في البحرين أن يرسل صورة من خطاب السير برسي كوكس الذي وافق فيه على تعطيل البنود التي تحفظ الشيخ عليها في معاهدة نوفمبر ١٩١٦ [١٧] لاستخدامه في الضغط على الشيخ من جديد.



لقد استمرت أزمة تطبيق نصوص معاهدة ١٩١٦ المتعلقة بتسليح قطر وحمايتها لبضع سنوات تالية، مع استمرار التهديد السعودي لأراضي قطر، بينما اكتفت الحكومة البريطانية بتذكير ابن سعود بأن قطر إحدى الدول التي ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة حماية، وأن ابن سعود قد سبق وتعهد لبريطانيا في معاهدة «دارين» بعدم المساس بأراضي قطر.

وقد تجددت الأزمة في يناير عام ١٩٢٦ عندما أعاد الشيخ عبدالله طلبه من المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل بريدوكس (Prideaux) تزويد قطر بنحو خمسمائة بندقية كل سنة، طبقاً لما ورد في اتفاقية عام ١٩١٦ وملحقاتها، فأعاد المقيم النظر في نصوص الاتفاقية المذكورة، وعلق في تقريره لوزارة الهند بأن الشيخ ذكر له بأن قطر تحتاج إلى هذا القدر في زمن السلم لإقرار الأمن، أما عندما تتعرض بلاده للخطر فسوف يطلب أكثر من ذلك، بالإضافة إلى مواجهته للقبائل البدوية المسلحة، كبني هاجر والنعيم والمناصير، الذين يتنقلون بين بلاده وحدود الساحل العماني

المتصالح، وأن عليه أن يقدم لهم الأسلحة كهدايا من حين لآخر. وقد أفاد المقيم السياسي في نفس التقرير أن المسودة التي أعدها السير برسي كوكس خلال مفاوضاته عام ١٩١٦ قد ورد بها على لسان الشيخ «أن الحجم السنوي لاحتياجاتي سيكون ٥٠٠ قطعة سلاح». أما في النسخة المكتوبة على الآلة الكاتبة بالملحق الأول لخطاب كوكس رقم (ت ١٥) المؤرخ في ٤ نوفمبر ١٩١٦ فقد استبدلت كلمة Early «مبكراً» بكلمة Yearly «سنوياً»، ويؤيد ذلك ما جاء بالترجمة العربية بالنص على كلمة «سنوياً» [١٨].

ورأي بريدوكس أن هذا اللبس الذي وقع فيه السير كوكس عام ١٩١٦، هو الذي ألغى كلمة سنوياً، ومن ثم اقترح على حكومة الهند أن تعيد النظر في موقفها نتيجة لذلك، بالإضافة إلى أن الشيخ طلب ٥٠٠ بندقية مع ٧٥ ألف طلقة ذخيرة، واقترح الاستجابة لمطالب الشيخ مضيفاً أنه عندما ناقش ذلك مع الشيخ عبدالله، أبدى سروره واستعداده لاستقبال جيولوجيين من الشركة الأنجلو فارسية، وتقديم كل المساعدات الضرورية لهم، وان كان يرى أن نقص الأسلحة حالياً يجعله غير قادر على حمايتهم بشكل كاف هذا الربيع، ومن ثم يقترح أن ينتظروا حتى الخريف التالي[١٩].
ويتضح من العبارات الأخيرة أن الشيخ أكد بذكاء على ضرورة تسليح بلاده، قبل أن يوافق على استقبال الجيولوجيين الإنجليز للبحث عن النفط، كما يتضح أن بريطانيا كانت تراوغ في الوفاء بالتزاماتها نحو قطر متجاهلة معاهدة ١٩١٦.

وقد حاول المقيم السياسي البريطاني أن يثني الشيخ عن مطالبه حين ذكر له أن ثمن الأسلحة والذخائر التي يطلبها باهظ ويقدر بنحو ٢٥٫٥٠٠

روبية وتساءل عن كيفية ومواعيد تسديده للمبلغ أولاً، واقترح أن يتم ذلك عن طريق المعتمد البريطاني في البحرين [٢٠] وقد وافق الشيخ على ذلك مبدئياً وطلب أن ترسل إليه عينة من البنادق من نوع جديد جيد بدلاً من النوع القديم الذي يفسد بسرعة، وبالفعل وصلت عينات الأسلحة للشيخ في ٢٣ أكتوبر ١٩٢٦[٢١] فطلب ٢٥٠ بندقية من العينة المرسلة إليه، بالإضافة إلى ٢٥٠ أخرى من النوع الذي سبق لبريطانيا إعطاءه لقطر عام ١٩١٨، فاعتذرت له حكومة الهند عن عدم توافر النوع الأخير، فطلب أن تكون الخمسمائة قطعة من العينة التي أرسلت إليه [٢٢] ويبدو أن بريطانيا استجابت لمطلب الشيخ بعد لأيّ شديد وأرسلت له الأسلحة المطلوبة بالفعل، ويؤكد هذا ما ذكره (الكابتن بريور Prior) المعتمد السياسي في البحرين، بناء على مصادر موثوقة، في رسالة للمقيم السياسي في بوشهر من أن بعض الأسلحة التي كانت قد أرسلت للشيخ لاستعماله الشخصي قد أعطيت لبعض الرجال من إقليم فارس [٢٣].

وفي غضون الفترة السابقة انتهت الأزمة مؤقتاً بتوقيع معاهدة جدة الإنجليزية - السعودية في مايو ١٩٢٧، التي تعهد فيها ابن سعود بالمحافظة على علاقات الصداقة والسلام مع شيوخ قطر، ومن ثم توقف الخطر السعودي خلال الأعوام التالية. وبذلك لم يقدر للمعاهدة الإنجليزية القطرية أن توضع موضع التنفيذ الفعلي، وذلك للاختلاف في مفهومها ودوافعها لدى كل من بريطانيا وقطر، فقد كان مفهوم الشيخ أن تعاونه بريطانيا بالأسلحة للدفاع عن بلاده في الداخل والخارج، وأن تنتصر له ضد خصومه المحليين والخارجيين على السواء، عند أي صراع، وأن تترك له شئون الحكم المحلي لبلاده. وكان مفهوم بريطانيا للحماية هو عدم إخلال أية

قوة خارجية. من وجهة نظرها، بمصالحها في قطر، وفي المنطقة بأسرها. ونتيجة لاختلاف المفاهيم والنوايا فقدت المعاهدة فعاليتها.

* * *

ومع بداية الثلاثينيات نشأت لدى بريطانيا ضرورة ملحة لإنشاء مطار لهبوط طائراتها اضطرارياً في أراضي قطر، ولتغطي بذلك المجال الجوي لإمارات الساحل جميعاً، واتفق ذلك مع حدوث بعض المتاعب الداخلية في الأسرة الحاكمة، وأشيع أن ثمة اتصالات قد حدثت بين الشيخ علي بن أحمد وأبنائه - وهو ابن عم الشيخ عبدالله - وبين ابن سعود، وكذلك ابن جلوي - أمير الاحساء - وأنهم طلبوا تعضيدهم ضد الشيخ عبدالله، الذي ذكر أن بوسعه تأديبهم، ولكنه يخشى تدخل ابن سعود مؤيداً أبناء عمه، مما سيُعقد الأمور، كما عاد وكرر طلبه اعتراف بريطانيا بابنه ولياً للعهد[٢٤]. وحتى ديسمبر عام ١٩٣٠ كان الشيخ عبدالله مايزال يلح على طلب التأييد والمعاونة البريطانية ضد أقاربه الرافضين لسلطته، ولكن المقيم السياسي لم يكن قد توصل إلى قرار بهذا الشأن [٢٥].

اجتمعت بذلك الأسباب لضرورة تطبيق الحماية البريطانية على قطر بشكل فعلي، فاقترح المقيم السياسي البريطاني في الخليج (اللفتنانت بسكو H.V. Bisco) على حكومته تطبيق الحماية على قطر، لضمان سلامة أراضيها، وتدعيم سلطة شيخها في الداخل، وزار المعتمد البريطاني في البحرين (بريور Prior) الدوحة في ٢ أغسطس ١٩٣٠ واقترح مشروعاً للحماية يقتصر على مدينة الدوحة وحدها، على اعتبار أنها تسهل حمايتها براً وبحراً وجواً دون تكاليف باهظة.

وفي يونيو ١٩٣٢ طلب المقيم السياسي من حكومة الهند تقديم ضمانات للشيخ عبدالله قبل مباحثته في مسألة إنشاء المطار، حتى لا يتشدد إذا ما أحس بحاجة بريطانيا له [٢٦]. وكانت فكرة الشيخ أن تفسير المعاهدة أو تعديلها، إنما يتم التوصل إليه من خلال تبادل المراسلات بينه وبين الحكومة البريطانية، ثم يحضر المقيم السياسي إلى الدوحة للتفاوض عن كثب، ويحدد المساعدات التي ستقدمها بريطانيا لبلاده، ثم يعتمدها من نائب الملك، وإلا فإنه لن يوافق على إنشاء المطار. وفي أكتوبر ١٩٣٢ أبلغ الشيخ برفض الحكومة البريطانية للاقتراح، لربطه بمسألة إنشاء المطار، بعد أن تخلت وزارة الطيران عن الفكرة، مكتفية بإنشاء «مهبط» بالريان، باستخدام أكياس الجير الملقاه من الجو، وأنذرت الشيخ بعدم التعرض للطائرات البريطانية، التي ستضع العلامات في الريان[٢٧].

وهكذا بدا واضحاً أن بريطانيا كانت قادرة على إلزام الشيخ بعدم التعرض لما تريد تنفيذه بالقوة القاهرة، وأنها - كما سبق القول - تطبق معاهدة ١٩١٦ وفقاً لمصالحها وحدها. وكان على الشيخ أن ينتظر فترة أخرى قبل أن يجد سبيلاً لتحقيق مطالبه [٢٨]. ولكن الأمور تطورت في أواخر عام ١٩٣٣ مما جعل بريطانيا تتخلى - مرغمة - عن سياستها هذه، بظهور عامل جديد في أفق السياسة في المنطقة، ممثلاً في علو شأن الولايات المتحدة الأمريكية فيما عُرف بالتسابق أو الصراع حول امتيازات النفط في شبه الجزيرة العربية، وخشية انتقال نشاط شركة «ستاندرد أويل أوف كلفورنيا» إلى الأراضي القطرية، وهذا يفسر لماذا استحثت بريطانيا الشركة الأنجلو فارسية من جديد للحصول على امتياز التنقيب عن النفط في الأراضي القطرية، ووافق الشيخ عبدالله مبدئياً على أن تعيد بريطانيا

النظر في التدابير التي تنوي اتخاذها بشأن الحماية وإعادة النظر في معاهدة ١٩١٦ من جديد. وأثناء اجتماعات وزارة الهند لوضع مسودة مشروع «امتياز الشركة الأنجلو فارسية للنفط بالأراضي القطرية» أكد ممثل وزارة الخارجية الذي كان حاضراً للاجتماع في ١٤ ديسمبر ١٩٣٣، أن وزارة الخارجية تعلق أهمية قصوى على هذه المسألة، وعلى ضرورة تحديد الحدود القطرية - السعودية بدقة، تجنباً لأية متاعب حول الحدود (المادة ١)، مع اتخاذ التدابير بأقصى سرعة للاتفاق على شروط هذا الامتياز، حيث أن أي تأخير بهذا الشأن سيزيد من مخاطر احتمال تغلغل الامتيازات الأمريكية في قطر (مادة ٤) [٢٩]. وجاء ضمن مسودة المشروع ضرورة أن تسجل الشركة في بريطانيا، وأن يدير بريطاني مكتبها في لندن، وأن يكون لها ممثل محلي توافق الحكومة البريطانية عليه، بالإضافة إلى توظيف أكبر عدد ممكن من الموظفين البريطانيين في الشركة[٣٠].

وكان لابد لبريطانيا أن تعيد حساباتها بشأن مستقبل العلاقات البريطانية - القطرية، وأن تراجع آخر تطورات هذه العلاقات. وفي مذكرة أعدتها وزارة الخارجية البريطانية في ١٥ ديسمبر ١٩٣٣ بهذا الصدد «تبين أنه حتى عام ١٩٣٢ لم يحدث ما يؤثر على طبيعة العلاقات بين الدولتين، وأنه بعد ذلك حدثت مفاوضات غير موفقة مع الشيخ لرفضه إعطاءنا تسهيلات لإنشاء مطار بالأراضي القطرية، وأنها فشلت، لرفضنا إعطاء الشيخ ضمانات رسمية بحماية بلاده في جميع الظروف، مثلما كان يطلب، ولذلك قمنا برسم مهبط باستخدام أكياس الجير، وحذرناه من التعرض للطائرات البريطانية التي ستستخدمه... وأنه عندما جرت المفاوضات بين الشيخ والشركة الأنجلو فارسية للحصول على امتياز النفط،

كان موقف الشيخ مراوغاً... وأنه سأل السلطات البريطانية في الخليج إمداد بلاده بالأسلحة» [٣١].

* * *

تجديد الحماية:

وانتهت الخارجية البريطانية إلى أنه من الضروري بحث الخطوات التي يجب اتخاذها لتقوية علاقاتها برمتها مع قطر «على أن يمتد ذلك إلى شئون القضاء، والبنود المعلقة من معاهدة عام ١٩١٦، وتحقيق رغبة وزارة الطيران بشأن إنشاء المطار... وقد لا يكون مهماً الآن تعيين ضابط (معتمد) سياسي بريطاني في قطر، لأنها لا تغري الأوروبيين بالإقامة فيها، لافتقارها لمرافق الحضارة الحديثة، ولكن الأمر سيختلف إذا ما حدثت تطورات بترولية، وتوافدت العمالة الأجنبية من كل الجنسيات، فسيكون أمراً ضرورياً للغاية تعيين هذا الضابط السياسي... وقد يكون من المحتم علينا مستقبلاً أن نمارس الضغوط على الشيخ لتحقيق مطالبنا...» [٣٢].

وعندما عرف أن الشيخ عبدالله وأبناءه زاروا الرياض، وأنه تعهد بالعمل على عرقلة المصالح والامتيازات النفطية الإنجليزية في قطر، وألا يتعدى ما يمنحه من امتيازات مدينة الدوحة والمناطق المجاورة لها، ورغم إنكار الشيخ لمثل هذا التعهد، راحت الحكومة البريطانية تدرس مسألة التعجيل للتوصل إلى تسوية لعلاقاتها مع قطر [٣٣] وراح المعتمد السياسي البريطاني في البحرين لوخ (P.G. Loch) يستعجل حكومته لذلك، فذكر

في مذكرته لها في ١٠ يناير ١٩٣٤ «أن الأحداث تتحرك بسرعة، وأنه أصبح مستحيلاً علينا، شئنا أو أبينا، تجنب التدخل في قطر، علناً أو من وراء ستار، لتولي مسئولية الدفاع عنها، خاصة وقد رأت حكومة جلالة الملك إمكانية تعيين ضابط سياسي لها في قطر، ولذلك لابد من قبول المسئولية، لأننا إذا حصلنا على موافقة رسمية لحماية هذه المنطقة، فلن يكون ثمة تهديد لها من أي جانب... »[٣٤].

ونتيجة لذلك كله اتفقت وجهات النظر البريطانية، من جانب المقيم السياسي وحكومة الهند ووزارة الطيران، والمعتمد السياسي في البحرين، على ضرورة تجديد الحماية البريطاية على قطر وإكسابها مضموناً جديداً، لإقناع الشيخ بمنح امتياز النفط للشركة الأنجلو فارسية، ولإبعاد المصالح السعودية والأمريكية عن قطر.

ودارت المفاوضات الجديدة في الفترة من ١٧ ابريل حتى ١٤ مايو ١٩٣٥، وسبقتها رسالة من المقيم السياسي البريطاني في الخليج الكولونيل فاول Fowel في ١٦ أبريل للشيخ عبدالله يذكره فيها بأن الحكومة البريطانية، استناداً إلى المادة الخامسة من معاهدة ١٩١٦، لا توافق على السماح للشيخ بمنح امتيازات النفط لأية شركة غير بريطانية، أو ليس للبريطانيين فيها الجزء الأكبر من ملكيتها [٣٥].

وزار المقيم الدوحة من ١٦ - ١٨ أبريل ١٩٣٥، ودارت المفاوضات بينه وبين الشيخ عبدالله، وأعلن خلالها أن بلاده «توافق على تقديم الحماية لقطر، بشرط أن تمنحوا امتياز النفط الذي تفاوضكم بشأنه شركة النفط الأنجلو فارسية، لتلك الشركة» [٣٦]. وقد تركزت تساؤلات الشيخ حول

توضيح نوع الحماية المقترح تقديمها لبلاده، وأسلوبها، وأثار أهمية اعتراف بريطانيا بولي عهده وتأييده عندما يخلفه، وكلها تقريباً نفس الموضوعات التي كانت تؤرق الشيخ منذ عام ١٩١٦، والتي كانت بريطانيا تراوغ في تحديدها وتحمل تبعاتها.

أما مطالب بريطانيا، فكان على رأسها الحصول على امتياز النفط، ثم تحديد الاختصاصات القضائية في النزاعات التي ستنشأ بين الرعايا البريطانيين والأجانب غير المسلمين، وطلبت أن يتولاها بريطاني، أما التي تنشأ بين الرعايا البريطانيين وغير المسلمين، وبين رعايا قطر والدول الإسلامية، فتتولاها محكمة مشتركة قطرية - بريطانية. وقد وافق الشيخ على ذلك، وأضاف تحديداً لمكان المحكمة المشتركة بأن تكون في مدينة الدوحة [٣٧].

وطلب الشيخ تحديد نوع الحماية المقترح تقديمها لبلاده، إذا ما تعرضت لاعتداء من ناحية حدودها البرية، والوسيلة التي ستتبعها لضمان الأمن والحماية. وأجاب المقيم السياسي ذلك بأن الحماية ستكون ضد «الهجمات الخطيرة التي قد تشن - بدون سبب لها - على بلادكم من خارج حدودكم.. وان الحماية تتعلق بالغزوات الخطيرة لقطر، وليس الغارات الصغيرة.. على أن يتخذ الشيخ الاجراءات الداخلية المناسبة للدفاع عن بلاده وحفظ الأمن فيها.. وأن الأسلوب الذي ستتبعه بريطانيا لتنفيذ حمايتها سيكون باستخدام القوة الجوية الملكية.. التي ستعوزها بالضرورة تسهيلات لاسلكية، ومواقع للهبوط، وأماكن لتخزين البترول ومهمات الطائرات، وأن يسمح لطائرات سلاح الجو الملكي وضباطه بزيارة قطر من وقت لآخر لبحث ترتيبات وخطط وسائل الدفاع...» [٣٨].

كما وافقت بريطانيا على الاعتراف بولي العهد، واشترطت أن يلتزم الشيخ بنصوص معاهدة عام ١٩١٦، وأن يقر كذلك بأن المعاهدة الجديدة تنسحب على ورثة حكمه وخلفائهم. ووقعت الأسس الجديدة للمعاهدة في ٢٤ مايو ١٩٣٥، بعد أن سبقها بأيام في ١٧ مايو ١٩٣٥ توقيع عقد امتياز النفط الأول لصالح الشركة الأنجلو فارسية.



لعلنا لاحظنا كيف وجهت المصالح النفطية لبريطانيا العلاقات السياسية بينها وبين قطر وجهة جديدة، وأدخلتها بعد عام ١٩٣٥ في طور جديد، أكثر تحديداً وأقوى ارتباطاً. فألقت التعديلات الجديدة للمعاهدة على بريطانيا مسئولية الدفاع عن الأراضي القطرية بشكل محدد وواضح، وشملت الدفاع عن الأراضي القطرية من جهة البر أيضاً، وليس فقط من جهة البحر، وأوضحت، لأول مرة أسلوب هذا الدفاع، كما حددت المسئوليات القضائية التي ستترتب على تدفق العمالة الأجنبية على البلاد، بالإضافة إلى إقرارها بتأييد مطلب الشيخ القديم، المتعلق بالاعتراف بولاية العهد لابنه الشيخ حمد بن عبدالله، مع ما يحمله ذلك من تعضيده ومساندته عند أية متاعب قد تحدث له عند استخلافه، سواء من الخارج أو الداخل.

وأرجأت المعاهدة الجديدة مطالب الشيخ بشأن تسليح بلاده، وأخرجت علاقات البلدين من حالة «الإبهام» التي أحاطت بها منذ نوفمبر ١٩١٦ فيما يتعلق بمفهوم «الدفاع» عن قطر. لقد كانت معاهدة ١٩١٦ معاهدة أملتها ضرورة ربط قطر - مثل بقية إمارات الخليج العربية - بعجلة

السياسة البريطانية، وانتزاعها جميعاً من قبضة السيادة العثمانية إلى الأبد، ومنعها من الارتباط بأية قوة دولية بشكل من الأشكال، وكان يكفي بريطانيا خلال هذه المرحلة مجرد هذه النصوص. ولكنها في المعاهدة المعدلة انتقلت إلى مرحلة جديدة، تمثل مرحلة «التواجد» الفعلي في قطر، وضمنت بذلك إلغاء «النصوص المجمدة» في المعاهدة القديمة، المتعلقة بالتمثيل السياسي البريطاني في قطر، والسماح للرعايا البريطانيين بالإقامة فيها، وإنشاء مكتبين للبريد والبرق، وإنشاء المطارات.. إلخ. وبالرغم من أن معتمداً سياسياً بريطانياً لم يأت للدوحة إلا عام ١٩٤٩، إلا أن بريطانيا لم تر ضرورة ملحة لإرساله منذ تجديد المعاهدة عام ١٩٣٥.

لقد باتت البلاد على أعتاب مرحلة هامة خلال الثلاثينات بسبب النفط، الذي سوف يتعاظم تأثيره بعد ذلك ليتجاوز «توجيه» العلاقات السياسية بين بريطانيا وقطر، ليشمل كيان الدولة السياسي وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بشكل جوهري، خاصة مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين. وقصة النفط، اكتشافه وإنتاجه، في قطر، موضوع دراسة أخرى، وإن كنا نرى هنا ضرورة بلورة حقائق أحاطت بهذا التطور.

أولها : أن محاولات بريطانيا الحصول على امتياز التنقيب على النفط في الأراضي القطرية، قد سبقت توقيع عقد الامتياز الأول بنحو عشر سنين، عندما وافق الشيخ على طلب الشركة الأنجلو فارسية في أكتوبر ١٩٢٥ بإجراء مسح جيولوجي لأراضي قطر، وانتهى أجل التنقيب دون نتائج ذات قيمة. ونتيجة لبعض العوامل على رأسها الخوف من تغلغل الامتيازات النفطية الأمريكية إلى قطر، مارست بريطانيا ضغوطها، المشار إليها،

لمنح الشركة الأنجلو فارسية، امتياز النفط في قطر، حيث توالت الاتصالات والاجتماعات في لندن والدوحة، وتبودلت المقترحات والمسودات والخرائط، حتى حصلت الشركة على الامتياز في ١٧ مايو ١٩٣٥، والذي وقعه مع الشيخ عبدالله آل ثاني المستر تشارلز كلارك نائباً عن الشركة، والذي نص على حق الشركة المذكورة في التنقيب والحفر والاستخراج والشحن والتكرير والبيع، للنفط والغازات الطبيعية[٣٩]، وحددت مدة الامتياز بخمسة وسبعين عاماً كان من المقرر أن تنتهي عام ٢٠١٠ تؤول بعدها الشركة إلى قطر.

وثانيها : أنه مع منح امتياز التنقيب على النفط للشركة الأنجلو فارسية، وما أرفق به من خرائط تتعلق بالأوضاع الجيوبولتيكية للبلاد، تفجرت بعض قضايا الحدود بين قطر وجيرانها، وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية، فنشأت معها أزمة عام ١٩٣٤، استمرت لفترة مجالاً للنزاع حول بعض مناطق الحدود السعودية- القطرية، تولت بريطانيا - نيابة عن قطر - معالجتها، كما نشأت أزمة بين قطر والبحرين عام ١٩٣٧، حول الزبارة وجزر حوار، وتحديد الجرف القاري، وجعلت بريطانيا من نفسها، بحكم مصالحها ونفوذها في البلدين، حكماً سيئاً عقّد الأمور وأطال أمد المتاعب.

وثالثها : بالرغم من أن عمليات الكشف قد استغرقت نحو أربعة عشر سنة (١٩٣٥ - ١٩٤٩)، وبالرغم من أن بشائر الزيت بدأت تتدفق من حقل دخان في نهاية عام ١٩٣٩، توقفت خلالها

عمليات البحث سنوات أربع (١٩٤٢ - ١٩٤٦) بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها، إلا أن تدفق النفط بكميات تجارية لم يبدأ إلا عام ١٩٤٩، حين أبحرت أول باخرة تحمل نفط قطر إلى أسواق العالم، في ديسمبر من نفس العام. ومنذ ذلك العام بدأت البلاد تستفيد بشكل فعلي منه، الأمر الذي يجعل عام ١٩٤٩ عام تحول هام وخطير في حياة قطر والقطريين، ويمثل مرحلة جديدة من مراحل تطور البلاد السياسي والاقتصادي، ثبتت خلالها سلطة الحاكم وأسرته، وأصبح مركزه أكثر استقراراً وتوطداً، وانفتحت البلاد على معطيات الحضارة التقنية الحديثة، نتيجة تدفق الخبراء والفنيين الأوروبيين وغيرهم.

ورابعها : إن النجاحات المتوالية للشركة، التي أصبحت تحمل اسم «شركة نفط قطر» قد شجعت الشيخ عبدالله على منح امتياز التنقيب عن النفط في مياه قطر المغمورة لشركة «سوبيريور أويل» الأمريكية، مما فجر أزمة بين الشيخ وشركة نفط قطر، انتهت إلى قبول الطرفين التحكيم حسب نصوص المادة ١٦، وبالفعل اجتمع المحكمون في نوفمبر عام ١٩٥٠، وأصدروا حكماً مؤداه أن الامتياز الممنوح لشركة نفط قطر لا يشمل أي جزء من قاع مياه الخليج المحاذية للمياه الإقليمية [٤٠]، وبالتالي أصبح هذا القاع، وما تحته، مجالاً لامتياز ونشاط الشركة الجديدة. وكسبت البلاد القضية، وتوالت بعد ذلك عمليات تعديل وتطوير الاتفاقيات، فعقدت اتفاقية في سبتمبر ١٩٥٢ حصلت قطر بموجبها على نسبة ٥٠٪ من الأرباح، ثم عقدت اتفاقية جديدة

مع شركة «شل فيما وراء البحار» التي حلت محل شركة «سوبيريور أويل»، وقد روعيت مصلحة البلاد وتحقيق سيطرتها الوطنية بشكل تدريجي، خلال التعديلات والاتفاقيات الجديدة التالية.



سنوات الحرب العالمية الثانية وأعقابها

لقد سبقت عمليات اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية، سنوات عشر عجاف (٣٩ - ١٩٤٩) في قطر، حملت في طياتها تأثيرات وانعكاسات الحرب العالمية الثانية (٣٩ - ١٩٤٥) السلبية على المجتمع القطري، شأنه في ذلك شأن مناطق الهيمنة البريطانية، وبلغت الأوضاع الاقتصادية حداً خطيراً من التدهور، حيث توقفت عمليات التنقيب عن النفط عام ١٩٤٢، بعد أن رأت السلطات البريطانية المسئولة، ضرورة ذلك، نتيجة لتجنيد كل رعايا الامبراطورية البريطانية لخدمة المجهود الحربي البريطاني بسبب الحرب.

وأغلقت الشركة الأنجلو فارسية للنفط أبوابها، فسدت أبواب الرزق أمام أعداد كبيرة من أبناء البلاد، الذين سرِّحوا من العمل بالشركة دون ضمان أو تعويض، بالإضافة إلى أن خزانة الدولة قد حرمت مما كان يرد إليها من مبالغ سنوية، مقابل عمليات البحث والتنقيب، حسب نصوص الامتياز الأول. ولم يكن هذا وحده هو الذي دفع بالبلاد إلى هذا الوضع المتدهور، وإنما سبقه تدهور صناعة الغوص، وبوار أسواق اللؤلؤ وكساد

تجارته، حيث عجز أرباب الحرفة عن تجهيز سفن الغوص بالمؤن الضرورية، التي اختفت من الأسواق، وارتفعت أسعار الموجود منها، بالإضافة إلى إغلاق أسواق باريس أمام تصريف اللؤلؤ، وكانت المستورد الرئيسي له، خاصة بعد أن سقطت باريس في يد الألمان عام ١٩٤٠. وهكذا بدا أمراً طبيعياً أن ينشغل العالم عن سلع الرفاهية، بحربه الضروس، التي لم يكن أحد يعلم مداها.

وقد نتج عن ذلك كله أن ساءت أوضاع البلاد التموينية، فعم الغلاء، وانتشرت الأوبئة نتيجة لانعدام الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، كما نهشت المجاعات الكثير من المناطق النائية في البلاد. وزاد من خطورة الأوضاع تفاقم حالة العداء بين قطر والبحرين في تلك الفترة، بعد أحداث حرب الزبارة عام ١٩٣٧. فقاطعت البحرين التجارة مع قطر، بل وفرضت حصاراً على ما يرد إليها من الهند من المواد الغذائية، واختلت حركة النقل البحري، مما أعاق عمليات نقل هذه المواد إلى قطر عن طريق دبي، إلى جانب أن تأثيرات الحرب ذاتها قد انعكست بشكل مخيف على البلاد المنتجة للمواد الغذائية، وعلى رأسها الهند، التي كان عليها العبء الأكبر في توفير هذه المواد لمنطقة الخليج.

وقد لجأ الشيخ عبدالله آل ثاني إلى السلطات البريطانية في البحرين، يطلب إليها الترخيص لبلاده بالاستيراد مباشرة من الهند، بينما قامت السلطات البريطانية بإنشاء «مركز تموين الشرق الأوسط» بالقاهرة، لينهض بعبء توفير المواد الغذائية للخليج والجزيرة العربية، تنظم من خلاله عمليات استيراد هذه المواد من الكونغو وزنجبار وغيرهما. وكان أمراً

طبيعياً أن تنشأ، في ظل هذه الأزمات فئات من المهربين، الذين استفادوا من هذه الأوضاع، ومن عمليات الاتجار بالمواد المهربة من البحرين ودبي، فظهرت السوق السوداء، وتاجر الناس بالمواد الممنوعة كالأسلحة والذخائر وغيرها، بينما مارس البعض الآخر عمليات نقل وتهريب الرقيق [٤١].

وكان الشيخ عبدالله قد أعرب عام ١٩٣٨ عن حاجة بلاده إلى الأسلحة وبصفة خاصة بعض السيارات المصفحة، طبقاً لما وعدت به بريطانيا عام ١٩٣٥، عند تجديد الحماية على قطر، وقد علل الشيخ طلبه بتزايد مسئولياته الإدارية، وباختلال الأمن، نتيجة الوضع الناشيء عن النزاع مع البحرين وبعض فروع قبيلة النعيم، وذكّر السلطات البريطانية بأنها قد تعهدت بتقديم العون له ضد أي اعتداء خارجي، وأن «على البريطانيين أن يتوقعوا منه أن يتعاون معهم باستخدام المصفحات أو السيارات المصفحة». ولكن المقيم السياسي البريطاني رفض طلب الشيخ مؤكداً أن «هذا النوع من السيارات المصفحة الثقيلة ليست بالطراز الصالح للعمل في بلاده...» [٤٢].

وهكذا رفضت السلطات البريطانية، كعادتها، الوفاء بما التزمت به في المعاهدة المجددة، وظلت مشكلة حاجة البلاد إلى الأسلحة قائمة بغير حل، رغم تكرار طلب الشيخ وإلحاحه على ذلك خلال عام ١٩٤٢، والسبب في ذلك بطبيعة الحال أن بريطانيا كانت تريد الاحتفاظ لنفسها بحق الدفاع عن قطر، بشكل مباشر، ووفق ما ترى أن ذلك يقتضيه، وربما حتى يوافق الشيخ على تعيين معتمد سياسي بريطاني في بلاده.

ومن المسلم به أن بريطانيا خرجت من الحرب العالمية الثانية بسياسة أكثر دهاء وحذراً في علاقاتها بالمنطقة، خاصة وقد أيقنت أن هناك قوى أعظم منها، وبعد أن ثارت الهند ضدها وانتزعت استقلالها عام ١٩٤٧، الأمر الذي اضطرها في النهاية، بعد تصفية حكومة الهند، إلى نقل اختصاصاتها إلى المقيمية السياسية البريطانية ووكلاتها في الخليج، ثم إلى الحكومة في لندن بشكل أساسي، فأصبحت تعتمد بشكل خاص على مهارة موظفيها السياسيين، أكثر من اعتمادها على المعاهدات.

وعندما ظل الشيخ عبدالله آل ثاني حاكم قطر متمسكاً بمعارضته تعيين ضابط أو معتمد سياسي بريطاني في بلاده، لجأت السلطات البريطانية في المنطقة إلى أسلوب آخر، فانتهزت فرصة تأسيس «مستشفى الرميلة» عام ١٩٤٦ وجعلت من طبيب المستشفى وكيلاً سياسياً مستتراً، يؤدي مع وظيفته، دور المعتمد السياسي البريطاني في قطر، بشكل غير رسمي[٤٣]!.

وفي مايو عام ١٩٤٨ توفي ولي العهد، الشيخ حمد بن عبدالله، الابن الثاني للشيخ، في مستشفى شركة النفط بدخان، بعد فترة من المرض، فأصبح على والده الذي يعاني من المرض أيضاً، وقد تجاوز السبعين، أن يباشر شئون الدولة كلها بنفسه من جديد، فقضي عدة شهور – قبل أن يتنازل عن الحكم – في حالة من القلق والمتاعب، وقد عين ابنه الأكبر، الشيخ علي بن عبدالله ولياً للعهد، ولم يكن، كشقيقه الراحل، يتمتع بنفس شخصيته الطموحة للحكم، ولم يترتب على ذلك تغييرات إدارية، وإن كان الشيخ نتيجة حرصه على المحافظة على استتباب الأمن والنظام، قد طلب

أن تمده السلطات البريطانية بنحو ١٦٠٠ بندقية لهذا الغرض، واستند في طلبه الجديد إلى شروط معاهدة الحماية لعام ١٩١٦[٤٤].

كذلك طلب الشيخ إلى السلطات البريطانية أن تعترف بولاية العهد لابنه علي، فانتهزت تلك السلطات هذه المطالب، للضغط على الشيخ لتطبيق البنود الثلاثة المعلقة من معاهدة عام ١٩١٦ (٧، ٨، ٩)، وأهم نقطة فيها كانت تعيين ضابط سياسي بريطاني في قطر.

وحدث أن جمع الشيخ كبار رجال أسرته والقبائل القطرية، ورشح أمامهم ابنه علياً ولياً للعهد، وزكّاه، وطلب رأيهم، ثم أعدوا محضراً بوقائع الترشيح، وقعه الحاضرون بالموافقة [٤٥]، وفاجأ الشيخ السلطات البريطانية بذلك، فلم تر بداً من مواصلة ضغطها عليه، بكثرة التدخل في شئون البلاد، وبتوالي اتهاماتها للشيخ بعدم القدرة على حفظ الأمن، وبترك تجارة الرقيق «دون أن يتصرف إزاءها بشكل مقنع» [٤٦].

وبينما أزمع الشيخ عبدالله في ٢٠ أغسطس ١٩٤٩ التنازل عن الحكم نهائياً لولي عهده الجديد، في ظروف اشتد فيها عليه المرض، وكثرت عليه المتاعب من جانب بعض أفراد أسرته، بشأن مخصصاتهم مما كان يدفع للحاكم من جانب شركة النفط [٤٧]. وربما كانت هناك متاعب وظروف داخلية صعبة تضافرت لاتخاذه هذا القرار، منها إلى جانب الاتهامات البريطانية السابقة، حدوث بعض الاضطرابات في سوق الدوحة، أسفرت عن إصابة بعض العناصر الهندية والباكستانية، بالغت السلطات البريطانية في تضخيمها وإشاعتها، فلم ير القائم بعمل المقيم السياسي البريطاني في الخليج الكولونيل وليم هاي W. Hay بُداً من التوجه إلى الدوحة في ١٦

أغسطس ١٩٤٩، والحصول على موافقة خطية من الشيخ عبدالله بتنفيذ البنود الثلاثة المعلقة من معاهدة الحماية عام ١٩١٦ المشار إليها، وذلك قبل موافقة بلاده على تسلُّم الشيخ علي بن عبدالله - ولي العهد - مقاليد الحكم.

وفي ٢٠ أغسطس ١٩٤٩ تبودلت الرسائل بين الشيخ والسلطات البريطانية، بصدد تنازله عن الحكم لولي عهده، واعترف القائم بعمل المقيم السياسي بالشيخ علي بن عبدالله آل ثاني حاكماً على قطر. وقد طلب الحاكم الجديد على الفور تعيين ضابط سياسي بريطاني في قطر، ثم وقَّع على صلاحية كافة الاتفاقيات التي عقدها والده مع الحكومة البريطانية، كما وقَّع كذلك على خطاب يطلب فيه تعيين مستشار بريطاني له [٤٨].

وقد عيَّنت السلطات البريطانية المستر كوكرين Cochrane مسئولاً عن الأمن في قطر، وأبلغته بأن يتلقى تعليماته بهذا الخصوص من السلطات البريطانية في البحرين، ريثما تُعيِّن الضابط السياسي البريطاني لقطر، وطلبت كذلك من كوكرين أن يعمل على تنظيم قوة بوليس محلية تتولى مسئولية صيانة الأمن. وحتى نهاية عام ١٩٤٩ لم توفق السلطات البريطانية في العثور على شخصية مناسبة لتتولى وظيفة مستشار حاكم قطر، وكانت ترى - كما تذكر التقارير البريطانية - أن الوقت على كل حال لازال مبكراً للبدء في تأسيس إدارة حقيقية في قطر [٤٩]. وفي ٢٣ أغسطس ١٩٤٩ عيَّنت بريطانيا الضابط جون ويلتون John Wilton معتمداً سياسياً لها في قطر British Political Agent، كما اتخذت داراً للوكالة البريطانية فيها [٥٠].

وفي تقديرنا أن بريطانيا، وقد تأخرت في تعيين معتمد سياسي لها في قطر إلى هذا العام - رغم وجود معتمدين لها في كافة الإمارات العربية الخليجية منذ أمد بعيد - أنها لم تكن في حاجة مُلحَّة لذلك منذ عام ١٩١٦، ولعلها لم تفكر في فرض ذلك بالقوة، وإنما أرادت أن يتم ذلك بموافقة الحاكم ورضائه، ذلك أنها كانت تكتفي بأن يباشر معتمدها السياسي في البحرين إدارة مهامها في قطر دون متاعب. ولكن الأمر عام ١٩٤٩ بالنسبة لبريطانيا بات يختلف عن ذي قبل تماماً، فقطر عام ١٩٤٩ لم تعد هي قطر عام ١٩١٦، وذلك أنها مقبلة على مرحلة تحول جديدة وهامة، منذ دلَّت اكتشافات النفط في أعقاب الحرب العالمية الثانية على مؤشرات إمكانية استخراجه وتصديره بكميات تجارية ضخمة، ومن ثم رأت السلطات البريطانية ضرورة تعزيز سيطرتها على البلاد. وكان الأمر يقتضي، أول ما يقتضي، تعيين معتمد سياسي بريطاني يقيم في الدوحة. وقد واتتها الظروف الداخلية التي انتقلت خلالها السلطة إلى الشيخ علي بن عبدالله، لتحقيق هدفها بسهولة ويسر.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل اتبعت ويلتون، بمستشار بريطاني «حكومي» للحاكم الجديد، وجاء هذا الأخير وفي ركابه جهاز من المعاونين البريطانيين، لينتشروا جميعاً في شتى المصالح والإدارات الحكومية القطرية، كالبوليس والجمارك والجوازات، وتخطيط وتسجيل الأراضي، والبريد والبرق، والمياه والكهرباء... الخ وجاء ذلك كله بطبيعة الحال كخطوة تمهيدية لتوسيع نطاق العلاقات بين قطر وبريطانيا، أو على الأدق، لإحكام ربط البلاد بعجلة السياسة البريطانية.

* * *

هوامش الفصل الرابع

(١) انظر نصوص الميثاق في :

Hurewitz, J. C., Diplomacy in the Near and Middle East, Documentary Record, Vol. I. pp. 269 - 273.

(٢) فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج، ١٨٥٣ - ١٩١٤، جـ ٢، ص٢٥٥ - ٢٦٢.

(٣) عبدالعزيز المنصور، التطور السياسي لقطر ١٩١٦ - ١٩٤٩، ص ٤٣.

(٤) فتوح الخترش وعبدالعزيز المنصور، مصادر تاريخ قطر، ص ٥٤، ٥٥. الوثائق أرقام ١٠٨-١١١.

(٥) IOR. R/15/2/30, Letter from Sayed Shaker Effendi to Yousf Fakhru, p. 125.

(٦) فتوح الخترش، المصدر السابق، وثيقتان ١١٣، ١١٩، ص ٥٧ - ٥٨.

(٧) تقرير يوسف كانو في ٢ أغسطس ١٩١٤ :

IOR. R/15/2/30, Report from Yousef Kanoo.

(٨) IOR. R/15/2/30, No. CF 302, from Knox to P.Cox, 1st Sept. 1914.

(٩) انظر : Al - Abdulla, Y. I., A Study of Qatari - British Realations 1914 - 1945, pp. 30 - 35.

- وكذلك المنصور، نشوء قطر، ص ٧١ - ٧٦.
- وكتاب العهد، قطر وثروتها النفطية، ص ٧٠.

(١٠) نصوص المعاهدة بكتاب وثائق التاريخ القطري، جـ ٢، من الوثائق البريطانية والعثمانية، ص ١٢ - ١٧.

انظر : تقييماً آخر لأهمية هذه المعاهدة بدراسة موزة سلطان الجابر، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في قطر من عام ١٩٠٠ - ١٩٣٠، ماجستير غير منشورة بجامعة عين شمس، ص ٣٩.

(١١)،(١٢) IOR. R.15/2/79, Letter No. 104 - S dated 13 May 1921, from the Political Resident to the Forgin Secretary.

- سنان، تاريخ قطر، ص ٩٥.

(١٣) Zahlan, R.S., The Creation of Qatar, p. 62.

(١٤) IOR. R/15/2/79, Telegram, File 1/4 from Trevor to Political Agent, Bahrain No. 206, 3rd Feb 1922.

(١٥) IOR. R/15/2/79, from the Agency, Bahrain to the Political Resident, Bushire, 3rd Nov. 1922.

(١٦) IOR. R/15/2/79, No. 844, from British Residency, Bushire to the Political Agency, Bahrain, 11th Nov. 1922.

(١٧) IOR. R/15/2/79, D.O.No. 155/1/4, July 7 1924 and No. 447 - S 8th Agu. 1924.

(١٨) IOR. R/15/2/79, No. 38 - S. Bushire, 30th January 1926, pp. 47-48

(١٩) Ibid, p. 49.

(٢٠) IOR. R/15/2/79, 9th Sept. 1920, to Shaikh Abdullah

(٢١) Ibid., No. 12, from Political Agency, Bahrain to Yousef Kanoo, 23nd Oct. 1926.

(٢٢) نص رسالة الشيخ عبدالله بن ثاني إلى المعتمد البريطاني في البحرين، مصدر سابق، ص٧٢.

(٢٣) IOR. R/15/2/79, No. C. 76, from Prior to the Political Resident, Bushire, 30 May 1929.

(٢٤) IOR. R/15/2/79, No. 179 from Captain Prior to the Political Resident, 2nd Aug. 1930.

(٢٥) IOR. R/15/2/79, "Protection Accorded to the Shaikh of Qatar", p. 128.

(٢٦) راجع : عبدالعزيز المنصور، التطور السياسي لقطر ١٩١٦ - ١٩٤٩، ص ٢٦ - ٦٠.

(٢٧) المرجع السابق، ص ٦٥.

(٢٨) Zahlan, R.S. The Creation of Qatar, p. 65.

(٢٩) IOR. R/15/1/627, Qatar Oil, F. 83 India Office 14 Dec. 1933. pp. 7 - 9.

(٣٠) Ibid., pp. 13 - 14.

(٣١) IOR. R/15/1/627, India Office P.Z. 133, 16 Dex. 1933, p. 69.

(٣٢) نفس المذكرة السابقة حول «سياسة المستقبل في قطر» وهي بتوقيع :
J.G. Laithwaite , India Office P.Z. 82/5/33 , Dex. 1933, pp. 62-64, 70 - 71.

(٣٣) عبدالعزيز المنصور، التطور السياسي لقطر ١٩١٦-١٩٤٩،ص ٦٨.

(٣٤) IOR. R/15/1/627, Note from Lieut-Colonel, Political Agent, Bahrain, 10th Jan. 1934. p. 85.

(٣٥) وثائق التاريخ القطري، من الوثائق البريطانية والعثمانية، جـ ٢، قسم الوثائق بمكتب أمير قطر، نفس الرسالة في ١٩٣٥/٤/١٧، ص ٢١، ٢٢.

(٣٦) المصدر السابق، رسالة فاول للشيخ وهي مؤرخة في ١١ مايو ١٩٣٥، ص ٢٥، ٢٦.

(٣٧) عبدالعزيز المنصور، التطور السياسي لقطر ١٩١٦ - ١٩٤٩، ص ٦٩ ؛ كتاب العهد : قطر وثرواتها النفطية، ص ١٠٠ - ١١٢.

(٣٨) وثائق التاريخ القطري، مصدر سابق، ص ٢٦، ٢٧.

(٣٩) انظر تفصيلات المفاوضات وخطواتها في مجموعة الوثائق البريطانية في أرشيف وزارة الهند المجلد الثاني بعنوان India Office Recond R/15/1/627, 82/27 Qatar Oil, 1934.

- وكذلك كتاب إبراهيم شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية، ص ١٤١ ومابعدها.
- كتاب العهد، قطر وثروتها النفطية، ص ١٢٣ ومابعدها.
- ناصر العثمان، السواعد السمر، قصة النفط في قطر، ص ٨١ - ٨٣، ٢٢٣.

(٤٠) انظر تفصيلات حول هذا التطورات الجديدة بكتاب عبدالعزيز المنصور، تطور قطر السياسي ١٩١٦ - ١٩٤٩، ص ٢٠٦ ؛ ناصر العثمان، السواعد السمر ص ٨١ - ٨٣، ص ٢٢٣.

(٤١) FO. 371/74935, Political Review of Events in the Persian Gulf during the year 1948, 21th Jan. 1949.

حيث يتحدث التقرير عن تسرب تجارة الرقيق إلى قطر خلال هذه السنوات ويذكر «أن إجراءات الحاكم بخصوصها ليست كافية تماماً». راجع كذلك حول هذه التطورات كتاب قطر وثروتها النفطية من ١٦٥- ١٧٦، كتاب المنصور : التطور السياسي لقطر ١٩١٦ - ١٩٤٩، ص ٧٣.

(٤٢) مذكرة الوكيل السياسي البريطاني وايتمان H. Weightman في ٢١ أكتوبر ١٩٣٨، أوراق مكتبة حكومة الهند البريطانية (عن قطر وثروتها النفطية، ص ١٧٩).

(٤٣) أوراق حكومة الهند (المرجع السابق، ص ١٨٤).

(٤٤) FO. 371/74935, Political Review, Year 1948, 21 Jan. 1949.

(٤٥) نص محضر موجز للقرار، محرر في ٢٤ شعبان ١٣٦٧هـ (قطر وثروتها النفطية ص. ٢٠٠).

(٤٦) FO. 371/74935, Political Review, Year 1948, 21 Jan. 1949.

(٤٧) FO. 371/82003, Persian Gulf Residency, 31st Sept. 1950.

(٤٨) FO. 371/82003, Persian Gulf Residency, 31st Sept. 1950.

(٤٩) FO. 371/82003, loc. cit.

(٥٠) FO. 371/82003, Secret, Persian Gulf Residency, 29 July 1950.

انظر نص أول تقرير أعده ويلتون عن الإدارة في قطر (أغسطس - ديسمبر ١٩٤٩) وقد وعده الشيخ بقطعة من الأرض لإنشاء مبنى دائم للوكالة وتم تعيين المكان الملائم لذلك.



الفصل الخامس

بناء الدولة الحديثة ومقدمات الاستقلال(*)

١٩٤٩ - ١٩٧١

(*) كتب هذا الفصل الدكتور أحمد زكريا الشلق.

الفصل الخامس

بناء الدولة الحديثة ومقدمات الاستقلال

١٩٤٩ - ١٩٧١

تزايد النفوذ البريطاني

مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، دخلت قطر طوراً جديداً من أطوار تاريخها، كما أشرنا، تدفقت خلاله الأموال، مع تزايد تدفق النفط وتصديره بكميات هائلة، وقد حكمها خلال هذه المرحلة الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني (١٩٤٩-١٩٦٠) ثم ابنه الشيخ أحمد بن علي (١٩٦٠-١٩٧٢)، ثم الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني (١٩٧٢-١٩٩٥م)، وبينما شهدت قطر خلال هذه المرحلة، ولأول مرة معتمداً أو ضابطاً سياسياً بريطانياً يقيم في عاصمتها، فإنها كذلك حصلت على استقلالها نهائياً عن النفوذ البريطاني منذ بداية سبتمبر عام ١٩٧١م .

فكانت بحق فترة تحولات عميقة في حياة قطر والقطريين، استمرت نحو عقدين من الزمان، كان من أبرز ملامحها أن المجتمع القطري لم يعد مجتمع البداوة والغوص، وإنما أضحى مجتمعاً مختلفاً، شرع ينفتح على معطيات الحضارة الحديثة، في شتى نواحيها السياسية والإدارية والإقتصادية، مع ما يصاحبها من تطورات اجتماعية في شتى المجالات، وإن كان هذا الانفتاح قد ارتبط في البداية، وبشكل محكم، بعجلة الإدارة البريطانية ومن خلالها ، تطبيقاً لمعاهدة الحماية المعقودة بين قطر وبريطانيا منذ عام ١٩١٦م، والتي جددت عام ١٩٣٥م على نحو ما رأينا.

وبعد أن كان المعتمد السياسي البريطاني في البحرين، أو حتى مساعده، يتولى مباشرة مهام ومصالح بريطانيا في قطر، من خلال زيارات هذا أو ذاك المتكررة لها، عينت بريطانيا «ويلتون» الذي شغل وظيفته في الفترة (١٩٤٩-١٩٥١) ثم أعقبه «مايكل جاكومب» (٥١- ١٩٥٣)، وتلاه موبرلي J.C. Moberly (١٩٥٣-١٩٦٠) وكان المعتمد السياسي البريطاني في قطر يتبع وزارة المستعمرات مباشرة، كما كان الممثل الأجنبي الوحيد في قطر، أما مهمته فتنحصر بشكل أساسي في تولي إدارة الشئون الخارجية لقطر، وتمثيل مصالح بلاده فيها، بالإضافة إلى مباشرة بعض المهام القضائية المتعلقة بمحاكمة الأوروبيين والهنود والباكستانيين، ورعاية المصالح التجارية للبريطانيين في قطر [١] .

وطبقاً لتنفيذ بقية البنود المعلقة من المعاهدة، تقرر إنشاء مكتبين للبريد والبرق، كما سمح بنشاط التجار البريطانيين في قطر، وبدأ توافد الإنجليز إلى الدوحة، وإن كان هؤلاء لم يشكلوا فيما بعد جالية بريطانية كبيرة، كذلك لم تعرف قطر وجود حامية عسكرية بريطانية على أراضيها، وبشكل عام كان الوجود البريطاني في قطر محدوداً وغير مثير للانتباه [٢].

وبالرغم من ذلك كله فإن تأثير بريطانيا ونفوذها السياسي والإداري في قطر قد ازداد إلى حد بعيد خلال عام ١٩٥٠م، كما تشير التقارير البريطانية، فقد «دعَّم ممثلوها موقف الشيخ، الذي أصبح مركزه أكثر قوة، وقد بدا هذا واضحاً خلال تعاملاته وعلاقاته، حتى مع أقاربه، وفي «سيطرته على جميع أنحاء بلاده». وقد أبدى جون ويلتون ملاحظة صحيحة إلى حد كبير بهذا الشأن حين ذكر «إنَّ مركز الشيخ في البلاد لم يُواجَه بأي تحدٍّ من جانب فرد أو جماعة، ولكن سيطرته أيضاً ليست فعالة تماماً»[٣].

ويبدو أن الشيخ علي كان يستشير والده في كثير من شئون الحكم، وأنه كثيراً ما يقع تحت تأثيره، متبنياً رأيه في كثير من المسائل، وقد جلب ذلك استياء السلطات البريطانية، التي سعت من جانبها لإقناع الشيخ بقبول النصائح البريطانية، ويبدو أنها حققت نجاحاً في هذا الأمر، شجعها على الاستمرار في هذا الاتجاه، الذي رأت ضرورة التركيز عليه، «حتى تقعد الشيخوخة الشيخ الوالد تماماً، الذي يبدو-رغم مرضه-صلباً وداهية، كما كان دائماً ...» [٤] .

وخلال عام ١٩٤٩م أنشيء فرع للبنك الشرقي بالدوحة، افتتحه جراي وماكنزي، كما جرت المباحثات مع المسئولين عن البرق والتليفون والبريد لافتتاح مكاتبها بالدوحة خلال مدة وجيزة. ولم يقدم الحاكم على إجراء أية تغييرات تتعلق بالمسائل الإدارية أو المالية، خاصة فيما يتصل بنظام المحاسبات، أو تحديد وتخطيط أوجه الانفاق، أو حتى إعداد ميزانية للبلاد، فقد أرجأ اتخاذ مثل هذه الإجراءات خلال ما تبقى من العام حتى يصل المستشار البريطاني[٥] .

وبطبيعة الحال سارعت السلطات البريطانية إلى الإستجابة لطلب الشيخ بتعيين المستشار البريطاني، لمعاونته في إدارة شئون دولته، فأرسلت فيليب بلانت Philip Plant ومعه جماعة من الخبراء والفنيين الإنجليز الذين انتشروا، فور وصولهم للدوحة في ٢٧ فبراير عام ١٩٥٠م، في إدارات البلاد ومرافقها، فكان منهم قائد الشرطة، ومدير إدارة مهندسي الحكومة، ومديرون لإدارة المياه والكهرباء والميكانيكا، والأشغال العامة، والصحة، ومهندسون لإدارة مرافق البريد والتليفون والبرق، وغني عن القول أن هؤلاء

جميعاً لم يكتفوا بوظائفهم، كمستشارين فنيين، وإنما عملوا كمديرين تنفيذيين لكافة الدوائر الحكومية، مبررين ذلك بقلة الكفاءات والخبرات في قطر، التي أصبحت على أعتاب مرحلة جديدة تتطلب نظماً وإدارات عصرية، تواكب تزايد النشاط الحكومي.

ومن الملفت للنظر أن تقريراً بريطانياً قد وصف بلانت بأن «خبرته السابقة في الشئون الإدارية محدودة، وأنه لذلك يحتاج إلى تدريب جيد، فقد كان قائداً سابقاً بسلاح الجو البريطاني، وأنه سوف يحرز بعض التقدم من خلال تعامله» !. وفي البداية نجح بلانت في التوصل إلى تسوية مع الشيخ بشأن توزيع عائدات النفط بينه وبين وأسرته من جانب وبين الدولة من جانب آخر [٦]، وقد تمت هذه التسوية على الأساس الذي رغبت فيه الحكومة البريطانية، والذي أعده البنك، على أساس أن تعطي نسبة ربع العائدات للحاكم، والثلاثة أرباع للحكومة، التي ستعمل بالتعاون بين الحاكم والمستشار معاً [٧].

وخلال عام ١٩٥٠م واصلت قطر مسيرة تحولها، فاختير مكان وتم تخطيطه ليكون مدرسة، كما تم إنشاء طريق جيد لكورنيش الدوحة، واختير مكان آخر لإقامة مرسى يضم مبنى للجمارك، أما البوليس الذي عهدت مهمة تكوينه لكوكرين-قائد الأمن-الذي أحرز تقدماً كبيراً في إعداده وتدريبه، فقد بلغت قوة أفراده ١٤٠ رجلاً قوياً مدرباً، وقد تم استبدال معظم الحراس المحليين في معسكرات شركة النفط، برجال من هذا البوليس [٨] .

ويبدو واضحاً أن السلطات البريطانية لم تكن ترغب في أن يغيب عنها شيء يحدث في البلاد، خاصة فيما يتعلق بأمر الأجانب الذين بدأوا يتقاطرون على البلاد سواء للعمل في شركة النفط أو في المشروعات الجديدة، وحتى تسيطر على الأمور بشكل تام أصدر بلانت منشوراً يطلب فيه إلى كل الأجانب، غير العاملين في قطر، أن يسجلوا أسماءهم في أقسام البوليس التابعين لها، والحصول على ترخيص بذلك، وقرر أن كل أجنبي لا يحصل على شهادة بهذا التسجيل قبل نهاية ديسمبر (١٩٥٠) سوف يطلب إليه مغادرة قطر فوراً [٩].

ولقد ظل الشيخ علي بن عبدالله لفترة أطول مما توقعت السلطات البريطانية، واقعاً تحت تأثير نفوذ والده المُسنّ، الذي أبدى يقظة ونشاطاً أكثر من ذي قبل. وخلال عام ١٩٥١م وافق الحاكم على استخدام مهندس وطبيب بريطانيين جديدين، كما وضعت الخطط لإقامة محطة لتوليد الكهرباء، وإنشاء مستشفى جديد، ووضعت كذلك تصميمات شبكة لتوصيل المياه، واستكمل بناء المدرسة الجديدة، بالإضافة إلى بدء العمل في إنشاء سوق للأسماك واللحوم والخضر بالدوحة. أما جهاز البوليس فقد استمر نموه ليضم أكثر من مائتي فرد مدرب، رغم استبعاد بعض العناصر الأجنبية الممتازة منه. ولم تشهد البلاد أية اضطرابات سواء في الداخل أو في الخارج، ومع ذلك تضيف التقارير البريطانية : «ولكن كما هي العادة في الخليج، فإن أكثر مشاكل الحاكم صعوبة، إنما تأتي من جانب أقاربه أنفسهم، الذين كانوا يطلبون دائماً زيادة مخصصاتهم، نتيجة لتزايد الدخل العام» [١٠].

وكان من الواضح أن المستشار البريطاني من موظفي حاكم قطر، على الأقل من الناحية الإسمية، كما هو واضح من إسم وظيفته، ولكن بلانت قد وسَّع من مهام سلطاته، وتجاوز حدود وظيفته بشكل كبير، رغم أنه كان قليل الخبرة. وقد حاول استجداء الحاكم لزيادة مرتبه، هو وكوكرين، والأهم من ذلك أنه عندما طلب إليه ويلتون أن يمده بميزانية للدولة، تجاهل الموضوع تماماً، وجعل يتحدث عن تدخل المعتمد السياسي في الشئون الداخلية، بل لقد هدد بتقديم شكوى ضده إلى وزارة الخارجية البريطانية(١١).

ولكن التعليمات التي كانت تصل من الخارجية البريطانية تشجع على التدخل في كل صغيرة وكبيرة من الشئون القطرية، «فمصالح حكومة جلالة ملك بريطانيا في قطر لاتتعلق بالشئون الخارجية وحدها، وإنما تهتم بكل شيء في المسائل الداخلية أيضاً، لأنه ليس ثمة خط فاصل بين العلاقات الخارجية والشئون الداخلية»(١٢).

وحتى نهاية عام ١٩٥٠م كان واضحاً أن المستشار البريطاني ليس كفؤاً لمنصبه، وأنه يتعثر كثيراً في آداء مهام وظيفته، نتيجة لقلة خبرته وكفاءته، وتفيد التقارير البريطانية، أنه كان دائم الاستياء من نصائح وتعليمات وزارة الخارجية البريطانية. وإن كانت الحكومة البريطانية قد أمهلته عاماً آخر، فقد كان ذلك طبقاً لنصيحة ويلتون حين ذكر «بأن مستشاراً سيئاً أفضل من عدم وجوده بالمرة ... وإنني آمل أن يقدم استقالته إن عاجلاً أو آجلاً» (١٣).

وقد سجلت عليه التقارير البريطانية عدداً من المسائل فشل في إنجازها، كانت على رأسها مسألة إعداد ميزانية للدولة. كما أنه عجز عن إحراز أي تقدم حقيقي في شئون قطر الإدارية، ومنها كذلك أن مسلكه تجاه الحاكم الشيخ علي يتسم باللين، مما ينعكس على أسلوبه غير الملائم في معالجة الموضوعات التي تعرض له [١٤].

وإزاء هذه المتاعب لم ير بلانت بداً من تقديم استقالته للشيخ علي في إبريل ١٩٥٢م، وإن كان قد سببها «باعتلال صحته». وقد قبل الشيخ الاستقالة على الفور، ورغم أن السلطات البريطانية حاولت إقناعه بعدم قبولها، أو حتى تأجيل ذلك القبول، ذلك أنها لم تكن قد عثرت بعد على الشخص الملائم الذي سيحل محله [١٥].

وحتى تتمكن السلطات البريطانية من إيجاد شخصية جديدة عهدت إلى كبير مهندسي الحكومة بقطر (هالك Halc) على الفور بأن يتولى صلاحيات المستشار البريطاني المستقيل، ويبدو أن «هالك» حاول تلافي أخطاء سلفه في كثير من الأمور، حتى لقد بدأت الأوضاع المالية والإدارية تتحسن على نحو كبير [١٦].

وخلال سبتمبر ١٩٥٢م قبل الحاكم تعيين المستر هانكوك Hancock الذي كان موظفاً بريطانياً في السودان، كمستشار حكومي له. وقد أحرز المستشار الجديد خلال العام الأول لتوليه منصبه، تقدماً ملحوظاً، وبات تطور البلاد أمراً محسوساً بدرجة كبيرة، كما تميزت سياسته بكثير من التوازن والاعتدال والتخطيط غير المتسرع [١٧]. وقد نجح في إعداد أول

ميزانية لقطر نشرت في ١٠ سبتمبر ١٩٥٣م «ورغم أن ذلك سوف يواجه ببعض العقبات، خلال الأسابيع الأولى من نشرها، ومايصاحبها من إجراءات مالية جديدة، إلا أن مميزات هذه المسألة ستكون أعظم بكثير من العقبات المتوقعة» [١٨].

ويرصد التقرير البريطاني السنوي لعام ١٩٥٣م إلى جانب مسألة الميزانية، تطورات هامة حدثت في قطر، التي شهدت خطة لتطويرها وتنميتها، كما طورت إجراءات ومهام الجهاز الحكومي على نحو كبير، وقد وضع المستشار هانكوك هيكلاً جديداً للتنظيم الإداري لقطر، وأولى عناية خاصة لتنظيم حسابات الدولة بأسلوب سليم [١٩].

ويبدو أن العلاقات البريطانية-القطرية قد مرت بفترة من الازدهار، بفضل نجاح السياسات السابقة التي روعيت فيها مصالح بريطانيا ونفوذها بشكل كبير. فأثناء زيارة الشيخ علي بن عبدالله للعاصمة البريطانية في خريف عام ١٩٥٤م، احتفت به الحكومة البريطانية على نحو لم يسبق له مثيل، ومنحته الملكة وسام الشرف البريطاني K.B.E. ولقب صاحب السمو، توثيقاً لعرى الصداقة بين البلدين [٢٠].

* * *

عندما فوجيء الشيخ عبدالله بن قاسم بوفاة ابنه وولي عهده الشيخ حمد عام ١٩٤٨م، قرر على الفور أن يكون إبنه الأكبر الشيخ علي هو ولي عهده الجديد - كما مر بنا - ولكنه قرر في نفس الوقت بأن يُسلِّم الشيخ علي كتابةً بأن يخلفه في الحكم نجل ولي العهد المتوفي وهو

(الشيخ خليفة بن حمد) -الذي كان لايزال صغيراً- لتولي أية سلطة آنئذ، ولم يكن الشيخ علي بن عبدالله، الذي كان الاختيار الثاني من جانب أبيه يمتلك المقومات السياسية للزعامة القطرية، كسابقيه من حكام أسرة آل ثاني، كما كان كبير السن نسبياً عندما تولى السلطة عام ١٩٤٩م [٢١].

ومنذ أواسط الخمسينيات بدأ الشيخ خليفة بن حمد يظهر على مسرح الحياة العامة في قطر، فيرصد تقرير بريطاني أنه راح يبدي اهتماماً ملحوظاً بقضايا العمال القطريين العاملين في شركة النفط، وأن تحركه لم يخرج عن إطار الشرعية، من خلال ولائه لعمه الحاكم. ففي عام ١٩٥٥م، ولما يبلغ الخامسة والعشرين، لجأ إليه عمال شركة نفط قطر .Q.P.C عندما أضربوا مطالبين بتحسين أجورهم وظروف عملهم. وفي ١٤ أغسطس، قدموا للشيخ خليفة-وليس الحاكم نفسه-قائمة بمطالبهم، التي كانوا قدموا بعضها لنجل الحاكم-الشيخ أحمد بن علي-الذي لم يفعل شيئاً لهم. وفي ١٢ أغسطس، عقب صلاة الجمعة، تجمع العمال المضربون ووزعوا بياناً حثوا فيه الشيخ خليفة على أن يكون نصيراً لقضيتهم، وأن يتدخل لإجابة مطالبهم، ولكن الرجل ذكر أنه سيتصرف على ضوء ولائه للحاكم، وأنه سيعمل على استبعاد تدخل المستشار البريطاني هانكوك، وقائد البوليس كوكرين، كما سيعمل على منع عودة الشيخ أحمد بن علي إلى بيروت، لكي يظل بالدوحة، قريباً من الأزمة إذا ما احتاج الأمر إليه[٢٢].

وربما كانت هذه هي المرة الأولى التي يبرز فيها الشيخ خليفة كشخصية عامة. ومنذ هذه الفترة شغل عدداً من المناصب، منها رئيس جهاز الأمن في أول مشروع بترولي في قطر، كما عمل رئيساً لمجلس القضاء في

المرافعات العامة، فوزيراً للمالية في نوفمبر عام ١٩٦٠م. وقبل وظيفته الأخيرة هذه كان عمه قد تجاوزه في تولية الحكم، بضغط من ابنه وبعض فروع الأسرة الحاكمة، فتنازل عنه لابنه الشيخ أحمد بن علي، الذي أصبح حاكماً لقطر منذ أكتوبر ١٩٦٠م، وجدد البيعة في نفس الوقت للشيخ خليفة ليكون ولياً لعهد الحاكم الجديد ونائباً له. ومنذ ذلك التاريخ وهو يلعب دوراً كبيراً في السياسة القطرية، خاصة عندما ألغي منصب المستشار البريطاني منذ عام ١٩٦٠م [٢٣].

وإذا كانت التطورات السابقة قد أوقعت قطر خلال عقد الخمسينيات بالذات، تحت الإشراف البريطاني النشط والمباشر-رغم محاولات الشيخ عبدالله بن قاسم المحافظة على حريتها واستقلال إرادتها الوطنية-فلم يكن ثمة مفر من حدوثها، سواء نظمتها معاهدة أم لا. وقد نتج عن ذلك، كما لاحظنا، أن قطر لم يكن لها سياسة خارجية مستقلة، أو حتى تمثيلاً دبلوماسياً أو قنصلياً، فلم يحدث ذلك إلا بعد أن حصلت على استقلالها عام ١٩٧١م.

وإذا كانت تلك التطورات، تتفق وجوهر معاهدة الحماية البريطانية على قطر، خاصة بعد تطبيق المواد التي كانت معلقة فيها منذ عام ١٩٤٩م، إلا أن تطبيقها على النحو السابق قد مسّ عملياً بسيادة الدولة واستقلال إرادتها، وإن حفظت من الناحية القانونية أو الشكلية هذه السيادة، ذلك أن الحاكم قد تنازل عن هذا الدور السياسي للسلطات البريطانية بمحض إرادته، اعتماداً على أن بلاده في ظروف داخلية وخارجية تقتضي الاعتماد على دولة كبرى، ذات صلات تاريخية ببلاده، تدعم حكمه وتعاونه، شأن إمارات

الخليج الأخرى، مكتفياً بتمتعه باستقلاله الداخلي في إدارة شئون البلاد، والتي لم يستطع فيها الاستغناء عن المستشارين البريطانيين.

وبالرغم من فقدان قطر لسيادتها الخارجية، إلا أنها حاولت منذ الستينيات الاشتراك في بعض ألوان النشاط الدولي، وذلك بالانضمام إلى منظمات فنية تابعة لهيئة الأمم المتحدة، كهيئة اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، كما اشتركت كذلك في مؤتمرات الدول المنتجة للنفط، وفي مؤتمرات مقاطعة إسرائيل، كما اشتركت في الدورة الرابعة عشرة للجنة الثقافية التابعة لجامعة الدول العربية المنعقدة في القاهرة في ٢١ يناير ١٩٦١م [٢٤].



بناء النظام السياسي والإداري

حتى السنوات الأولى من النصف الثاني للقرن العشرين، وبالذات خلال عهد الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني (١٩٤٩-١٩٦٠م) لم تعرف قطر تنظيمات الدولة الحديثة، بإداراتها وحكومتها، وإنما كانت السلطة فيها، بشكل تقليدي، تتركز في يد الشيخ الحاكم وكبار رجال أسرته. وكانت السلطة تستمد قوتها، بطبيعة الحال، من مدى قوته الشخصية ومكانته الاجتماعية، وكذلك وضعه الاقتصادي الموروث، ومن ثم كان يدير بأسرته شئون البلاد بطريقة مباشرة، وفق أعراف وتقاليد اجتماعية تكاد تكون قد استقرت.

وكان الشيخ الذي يلي الحكم بمبايعة أهل الحل والعقد، يجمع في يده كافة السلطات، وبعبارة أخرى هو الحاكم والمشرِّع والمنفذ والقاضي في آن

واحد، ولعل هذا يمثل امتداداً، بشكل أو بآخر، لمبدأ الخلافة في النظم الإسلامية، فلم يكن هناك تشريع أو قانون مكتوب، يحدد سياسة الحكم، وإنما كانت الغلبة والسيادة للعرف والتقاليد المتوارثة (٢٥) .

وقد اعتادت بريطانيا أن تعترف بالحاكم الجديد، الذي اتفق عليه من قبل رجال العائلة، وذلك في احتفال رسمي، يقام لهذا الغرض، يحضره المقيم السياسي البريطاني في الخليج، ثم المعتمد السياسي البريطاني في قطر بعد ذلك. وخلال ذلك الاحتفال يعلن الحاكم الجديد التزامه بكافة المعاهدات والاتفاقيات التي عقدها أسلافه مع الحكومة البريطانية (٢٦) .

وبالرغم من أن الحكم يقوم على أساس السلطة المطلقة للشيخ الحاكم، إلا أنه كان عادة ما يلجأ إلى عقد مجالس مؤقتة من كبار الأعيان والعلماء والتجار، ليستشيرهم في بعض الأمور المتعلقة بالإدارة كلما دعته الحاجة إلى ذلك. وكانت سلطة الحاكم شاملة، فيما يتعلق بشئون القضاء الخاص بالمواطنين القطريين، التي يديرها عن طريق القضاة الشرعيين والمدنيين، حيث يتولى بنفسه تعيينهم، كما كان يصدر القوانين والتشريعات الضرورية لإدارة شئون البلاد، ويقوم عن طريق ممثليه المدنيين بتصريف كافة الأمور المتعلقة بتحقيق العدل وحفظ الأمن والنظام، وغير ذلك من النشاطات التي تدخل في نطاق مهام الحكومات الحديثة.

ومن المعروف أن حكام قطر كانوا يعتمدون في شئون الأمن الداخلية، على حرس من رجال قبيلتي بني هاجر وبني مرة-أو الهواجر والمريين-وهما من القبائل التي كانت تعيش على الرعي في بادية قطر وعلى حدودها.

وكان الحكام يستخدمونهم كحراس أو «فداوية» من ناحية، وكقوة محاربة من ناحية أخرى، قبل وضع أسس بناء الدولة الحديثة.

أما من ناحية ولاية العهد، فقد درج الحكام على اختيار أولياء عهودهم، وتوليتهم بعض مهام الحكم خلال فترة حياتهم، لتدريبهم على ممارسة الإدارة، ولم يكن الحكام يتقيدون عند الاختيار بمعيار السن، وإنما كانوا يعتمدون على معيار الكفاءة والمقدرة، كعامل حاسم في هذا الاختيار[٢٧].

وإذا كنا قد استخدمنا اصطلاح «حكومة» خلال الصفحات السابقة، فقد كان ذلك على سبيل المجاز، فلم تشهد قطر خلال الخمسينيات تنظيماً وزارياً يقوم بمهام الحكومة، كما هو الحال الآن، وإن كنا نلمس تطوراً جديداً طرأ على الجهاز الإداري الموجود، والذي يتولى مهام الحكومة، وهذا التطور تمثل في استحداث منصبين وزاريين، أحدهما للمعارف عام ١٩٥٧م، وقد تولاه الشيخ قاسم بن حمد آل ثاني، والآخر للمالية عام ١٩٦٠م وقد تولاه الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، وكان تعيينهما في هذين المنصبين حالة خاصة، نظراً لأنه لم يكن هناك مجلس وزراء [٢٨] .



وتوالت بعد ذلك خلال فترة حكم الشيخ أحمد بن علي (١٩٦٠-١٩٧٢م) التطورات التي شملت الجهاز الإداري والتنفيذي. وكان أهم هذه التطورات إلغاء منصب المستشار الحكومي البريطاني للشيخ، الذي كان

يتولاه آنئذ هانكوك، والذي كان مهيّمناً من الناحية الفعلية على جميع دوائر الحكومة. وقد تولى صلاحيات منصبه آنذاك ولي العهد ونائب الحكم، الشيخ خليفة بن حمد، الذي أصبح بمثابة رئيس للحكومة، واستطاع من خلال منصبه، القيام بسلسلة من الإجراءات الضرورية لتطوير البلاد، وكان ذا تأثير واضح في صياغة وإصدار القرارات والقوانين التي كانت تصدر باسم الحاكم أو باسمه كنائب له، وإلقاء نظرة على مجلدات «مجموعة قوانين قطر» خلال الستينيات تؤكد هذه الحقيقة.

وقد تمكن الشيخ خليفة خلال فترة وجيزة من أن يكون مسئولاً عن خطط الحكومة وسياستها وتسيير دفتها. كما استحدث منصب المدير العام للحكومة، الذي كان يعينه نائب الحاكم، ويكون مسئولاً أمامه، وهو بمثابة وكيل وزارة يشرف على الوزارات الرئيسية، وقد تولاه شخصية مصرية معروفة وهو الدكتور حسن كامل في فبراير ١٩٦٢م [٢٩].

ومع ذلك كله بقى منصب وكيل المستشار، الذي تولاه المستر كوكرين، إلى جانب رئاسته للشرطة، كما بقى منصب المعتمد السياسي البريطاني الذي كان يتولاه آنئذ موبرلي J.C. Moberly، واستحدث منصب القنصل البريطاني العام، الذي يتولى شئون رعايا بلاده في قطر.

وقد أعقب هذه التطورات صدور سلسلة من القوانين والمراسيم المنظمة لأجهزة الدولة وإداراتها. فصدر «القانون الفاتح» رقم (١) لعام ١٩٦١م بإنشاء جريدة رسمية لحكومة قطر «ينشر فيها كل تشريع يصدر بعد تاريخ العمل بهذا القانون» [٣٠]. ثم توالى بعد ذلك في نفس العام إصدار سلسلة

من القوانين المهمة منها قانون الجنسية الذي صدر في إبريل، وفيه تحددت الجنسية القطرية وقواعد منحها، ثم صدرت قوانين تنظيم الشركات المساهمة، وقوانين مزاولة مهنة الطب والصيدلة ... الخ. وكان طبيعياً أن تتناول هذه القوانين ترتيباً للأجهزة الإدارية وكوادرها، وتحديداً لاختصاصاتها، وتعييناً لإشرافها على هذه المجالات [٣١] .

ولم تكن القوانين والمراسيم السابقة هي الأولى من نوعها في قطر خلال فترة التحول، وإنما سبقتها عدة قوانين ولوائح صدرت خلال فترة حكم الشيخ علي بن عبدالله (١٩٤٩-١٩٦٠م) أهمها قانون جوازات السفر ولائحة التمتع بالجنسية القطرية، ولائحة البلديات، وكلها صدرت بين شهري فبراير وإبريل عام ١٩٥١م. وفي العام التالي صدر مرسوم عن الرق، ثم لائحة عن الصحة العامة (يوليو ١٩٥٦م) وقانون تنظيم الجمارك (مارس ١٩٥٧م)[٣٢].

ثم توالى خلال السنوات الأولى من الستينيات إصدار العديد من القوانين واللوائح، كان أهمها وأبعدها أثراً في تطوير الإدارة العامة في قطر، القانون رقم (١) لعام ١٩٦٢م الخاص بتنظيم الإدارة العليا للأداة الحكومية. وقد تضمن هذا القانون قواعد جديدة لتنظيم هذه الإدارة في دولة قطر، حيث استحدثت ولأول مرة هيئة إدارية عليا مركزية عصرية يشرف عليها نائب الحاكم، الذي عهد إليه بإعداد سياسة عامة تقوم على أساس خطة شاملة تكفل للدولة أكبر قدر من النهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإداري، كما عهد إليه كذلك بالرقابة على سير

الجهاز الحكومي، وتعيين الموظفين وإعفائهم من مناصبهم، وفقاً لأحكام القانون، بالإضافة إلى اقتراح القوانين والمراسيم المنظمة للمباديء الرئيسية للسياسة الحكومية في كل النواحي (المادة الأولى). كذلك نص القانون على إنشاء إدارة عامة للحكومة تكوّن الهيئة المركزية لها، على أن تتألف من ثلاث إدارات رئيسية (المادة الثالثة) [٣٣] هي :

- إدارة الشئون المالية.
- إدارة الشئون الإدارية.
- إدارة شئون البترول.

ثم أضيفت للإدارات السابقة «إدارة للشئون القانونية»، وأنشيء منصب المدير العام للحكومة المشار إليه آنفاً (المادتان الخامسة والسادسة). ولما كان قانون العمل قد صدر عام ١٩٦٢م، فقد صدر القانون رقم (٨) لعام ١٩٦٣م بإنشاء «دائرة للعمل والشئون الإجتماعية»[٣٤]، التي كانت نواة لوزارة تحمل نفس الاسم فيما بعد.

وتنفيذاً لقانون تنظيم الإدارة العليا، الذي تؤرخ به الإدارة العامة في قطر، صدرت القرارات التنظيمية العامة بتحديد اختصاصات المدير العام للحكومة، وتحديد اختصاصات إدارة الشئون الإدارية، وتنظيم أقسامها، وكذلك تحديد اختصاصات إدارة الشئون المالية، وكذلك الحال بالنسبة لإدارة الشئون القانونية [٣٥].

ومن خلال التنظيمات السابقة نستطيع أن نلمس بوضوح التطور الذي شمل أجهزة الدولة، والذي أعاد بناء اختصاصات هيكلها. فعلى رأس هذا الهيكل يوجد الحاكم، الذي يعتبر إلى كونه صاحب السلطة السيادية، الرئيس الأعلى للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية جميعاً، يمارسها بنفسه، أو من خلال نائبه وولي عهده، ويصدر القوانين والمراسيم المنظمة لسياسة الحكم بعد أن تعرض عليه أمورها. وكان واضحاً أن الحكم مختلط بالإدارة، فالإدارة هي الحكم والحكم هو الإدارة [٣٦].

ويلي الحاكم، نائبه وولي عهده، الذي تناط به مسئولية وضع خطط الدولة ومشروعاتها في شتى المجالات، والتي يرفعها للحاكم لإقرارها، بالإضافة إلى دوره في اقتراح القوانين والمراسيم المنظمة لقواعد الحكومة. على نحو ما مر بنا، وإلى جانب هذا وذاك كان يصدر اللوائح والقرارات والأوامر الإدارية، في شكل نشرات دورية، تتناول خطط تنفيذ سياسة الحكومة. ونائب الحاكم بهذه الاختصاصات يضطلع بمهام رئيس الحكومة، ووزير المالية، ورئيس مجلس القضاء في المرافعات العامة [٣٧]. ولم تكن البلاد حتى هذه المرحلة تعرف دستوراً أو قانوناً أساسياً ينظم الفصل بين السلطات ويحدد علاقاتها ببعضها على نحو ما عرفت بعد ذلك.

وسنلاحظ كذلك أن الجهاز الإداري للدولة، بحكم حداثة تكوينه، قد اتسم بطابع مركزي شديد، فضم عدة مديريات أو إدارات، تعتبر بمثابة وزارات، وإن لم يحمل لقب «وزارة» منها سوى وزارة المعارف، ثم وزارة المالية.

وكان على رأس هذه المديريات مديرية دار الحكومة، ثم ضم بعد ذلك مديريات الصحة العامة، القضاء المدني والقضاء الشرعي، الجمارك، الهندسة، المياه، البلدية، وأخيراً مديرية العمل والعمال [٣٨].

وفيما يتعلق بالشئون الخارجية، والتي كان يتولاها المعتمد السياسي البريطاني بشكل عام، فقدشهدت تطوراً هاماً، خاصة بعد أن قررت بريطانياالإنسحاب من المنطقة بأسرها عام ١٩٦٨، فصدر المرسوم بقانون رقم ١١ لعام ١٩٦٩ المتعلق بإنشاء إدارة للشئون الخارجية تتبع دار الحكومة، وهي التي أصبحت نواه لوزارة الخارجية الحالية، وقد أجملت اختصاصات هذه الإدارة في اقتراح أسس السياسة الخارجية العامة للدولة، ووضع خطط تنفيذها، بالإضافة إلى متابعة أحداث السياسة الدولية والتطورات العالمية، وإعداد التقارير اللازمة عنها، وإنماء العلاقات السياسية والإقتصادية والثقافية بين قطر والإمارات والدول العربية [٣٩].

* * *

وعندما صدر أول دستور قطري في شكل « نظام أساسي مؤقت » في إبريل عام ١٩٧٠ أقر هذا النظام تشكيل أول مجلس وزراء في تارخ قطر، وبالفعل صدر المرسوم رقم ٣٥ في ٢٩ مايو ١٩٧٠ بتأليف مجلس وزراء، يتولى رئاسته نائب الحاكم وولي العهد آنذاك وهو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، ثم توالى بعد ذلك صدور العديد من القوانين التي تحدد صلاحيات الوزراء، وتعين إختصاصات الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، طبقاً لما ورد بالنظام الأساسي.

ونتيجة للصفة الإستشارية لمجلس الشورى، لم يلزم النظام الأساسي القطري الأمير بتأليف وزارة جديدة عقب نهاية كل فصل تشريعي لمجلس الشورى، كما لا يوجد هناك نص يلزم الوزارة أو رئيسهابتقديم برنامجها أمام المجلس، وإنما دعا النظام الأساسي أمير البلاد، عند إفتتاح كل دور من أدوار الانعقاد السنوية، إلى إلقاء خطاب يتضمن شرحاً لأحوال البلاد، والمبادئ التي تسير عليها. ويعتبر هذا الخطاب بمثابة برنامج للوزراة، مع عدم تأكيد الحاجة لنيل الثقة [٤٠] .

وإجتمع للمرة الأولى في تاريخ البلاد أول مجلس للوزراء في ٣ يونيو ١٩٧٠ وكان يضم عشرة مناصب وزارية هي :-

١- وزارة المالية والبترول

٢- وزارة التربية والتعليم.

٣- وزارة الداخلية.

٤- وزارة العدل .

٥- وزارة الصحة العامة.

٦- وزارة الأشغال العامة.

٧- وزارة العمل والشؤن الإجتماعية.

٨- وزارة الصناعة والزراعة.

٩- وزارة المواصلات والنقل.

١٠- وزارة الكهرباء والماء.

وقد تم بعد ذلك إستحداث وزارة جديدة للإقتصاد والتجارة، فصار عدد الوزارات أحدى عشرة وزارة، كما صدرت فيما بعد مراسيم لاحقة بإنشاء وزارات جديدة كالخارجية-في ٢١ سبتمبر ١٩٧١م-والاعلام، والشئون البلدية في عام ١٩٧٢م، كما أنشئت وزارة الدفاع، بعد تعيين ولي العهد، الذي تولى مهمة هذه الوزارة [٤١].

وهكذا تطورت الهيئة التنفيذية لتضم أربعة عشر وزارة على رأس كل منها وزير، والوزراء هم الرؤساء الفعليون للجهاز الإداري، يجتمعون في هيئة منسقة هي مجلس الوزراء، الذي يشكل الهيئة التنفيذية العليا في البلاد، المضطلعة بإدارة شئونها الداخلية والخارجية تحت إشراف الأمير ورئاسته [٤٢].

وينبغي أن نشير إلى أن الوزراء كانوا يعينون ويعزلون بواسطة الحاكم، وبناء على توصية من رئيس مجلس الوزراء-نائب الحاكم-كما يتعهد الرئيس والأعضاء بأن ينفذ كل منهم مهام وزارته على أفضل وجه يحقق مصالح البلاد. كذلك فإن قرارات المجلس تصدر عنه بتصويت الأغلبية، كما أن مداولاته سرية. ويمكن أن نعتبر أن صدور النظام الأساسي المؤقت عام ١٩٧٠م يمثل خطوة إيجابية نحو تأسيس دولة عصرية، على اعتبار أن قطر ظلت لفترة طويلة تحت وطأة حكم قبلي. ولو أن النظام قد أعطى السلطة العليا للحاكم، وجعله محور السلطات جميعاً، إلا أن الخطوة الأخيرة لتحديد السلطات والمسئوليات قد أوجدت الحاجة إلى مشاركة الشعب في شئون الحكم بمرور الزمن، مما يعد علامة صحية، فليس من المتوقع الانتقال فجأة من نظام حكم قبلي تقليدي، إلى نظام حكم حديث بشكل تام، وفي مجتمع لاتزال الروابط القبلية تؤثر فيه [٤٣].

وقبيل أن تحصل قطر على استقلالها في سبتمبر ١٩٧١م كانت السنوات القليلة قريبة العهد قد شهدت عدة تطورات هامة تمثلت في إصدار قوانين ونظم جديدة، ساعدت على بلورة الشخصية القطرية، منها انضمام قطر في يناير ١٩٦١م إلى منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) كأول دولة، بعد الدول التي تأسست منها المنظمة - في سبتمبر ١٩٦٠م - ومنها كذلك إصدار قانون الجنسية القطرية عام ١٩٦١م، والذي أدخلت عليه عدة تعديلات بين عامي ١٩٦٣م، ١٩٦٦م ساهمت في النهاية في تحديد هوية المواطن وطبيعة المواطنة [٤٤].

* * *

ويتصل بالتطورات السابقة تقليص دور المعتمد السياسي البريطاني في قطر، وحصر مهامه في المسائل القنصلية فقط، وقد طلبت قطر من الحكومة البريطانية الموافقة على ذلك، نتيجة لإعلان بريطانيا عزمها على الإنسحاب من منطقة الخليج، وبالفعل استجابت الحكومة البريطانية لذلك وحددت مهام معتمدها في قطر آنئذ وهو (ادوارد هندرسن Edward Henderson) بمباشرة الأعمال القنصلية وحدها، حتى استقلت البلاد، ليصبح آخر معتمد بريطاني هو أول سفير لبلاده يقدم أوراق اعتماده إلى حاكم قطر [٤٥].

وكان إنشاء إدارة للشئون الخارجية تتبع دار الحكومة عام ١٩٦٩م خطوة مكملة نحو مباشرة الدولة شئونها الخارجية بنفسها، بعيداً عن الوصاية البريطانية، كما انتقلت شئون الجوازات والهجرة إلى أيدى الوطنيين، بعد أن سنت القوانين المتعلقة بها عامي ١٩٦٣، ١٩٦٤م، وقد

أصبح خاضعاً لها كل من يحملون الجوازات البريطانية، الذين بات عليهم أيضاً إذا كانوا مخالفين لقوانين البلاد، أن يمثلوا أمام محكمة الهجرة القطرية أو محكمة العمل[٤٦].

وتوالت بعد ذلك خطوات تعريب الإدارة وتقطيرها، حيث تبنت الدولة خطة لذلك، وبالذات فيما يتعلق بالمراكز الإشرافية والرئاسية، وكانت أول خطوة في هذا السبيل إبعاد مستشار الحكومة البريطاني -كما رأينا- وكذلك إقصاء كوكرين عن إدارة الأمن، كما تم الاستغناء عن معظم المديرين البريطانيين، وفي المقابل تم تعيين الدكتور حسن كامل مستشاراً قانونياً للحكومة منذ عام ١٩٦٠م، ثم أصبح مستشاراً عاماً لحكومة قطر اعتباراً من عام ١٩٦٧م.

وثمة كتيب صدر في لندن عن حكومة قطر عام ١٩٦٨م يتناول الجهاز الإداري ضمن موضوعاته، يستفاد منه أن مكتب الحاكم، بما يضمه من إدارات رئيسية أربع (تختص بالشئون القانونية والمالية والإدارية والبترول) لم يعد به بريطاني واحد، وأن إدارة المعارف يتولى إدارتها مصري عربي، وأن إدارات الزراعة، والإذاعة، والتدريب المهني والفني، والشئون الاجتماعية، والجمارك، والخدمات الطبية والصحة العامة، وكذلك إدارات المواني والبريد، أصبح مديروها جميعاً من الشخصيات القطرية والعربية.

ولم يبق من البريطانيين في الإدارة القطرية حتى عام ١٩٦٨م سوى بعض المختصين في بعض الشئون الفنية والعسكرية، كإدارة الكهرباء (فيليبس)، والخدمات الهندسية (وبستر)، والأعتدة الميكانيكية (جراي) وإدارة المياه (فرومانت)، ورئيس قوة الأركان (الميجور لامب)، وضابط

بقوة البوليس (لوك) [٤٧]. وهكذا مع بداية عقد السبعينيات كانت البلاد تتخذ سبيلها بإرادة وحزم نحو تعريب إدارات ودواوين الحكومة، بما يتفق وتضاؤل وانحسار النفوذ البريطاني فيها، والذي انتهى بشكل رسمي مع إعلان الاستقلال في سبتمبر عام ١٩٧١م.

* * *

أما بالنسبة للنظام القضائي، فقد بدأ القضاء شرعياً في أول أمره، حيث تأسست في قطر أول محكمة شرعية عام ١٩٢٨م، وبدأت منذ ذلك التاريخ في تسجيل القضايا والأحكام، بعد أن كان القضاة يصدرون أحكامهم شفهياً، معتمدين على التقاليد الإسلامية، ومستمدين هذه الأحكام من الشريعة الإسلامية. ولكن مع تطور أوضاع البلاد وخاصة بعد اكتشاف النفط وتصديره، واتساع أجهزة الحكم والإدارة ونشاطاتها، وازدياد العمران البشري، وكثرة المصالح، أنشئت رئاسة للمحاكم الشرعية يرأسها قاضي القضاة.

ومع تعقد قضايا العمل والعمال وكثرتها، صدر القانون رقم (٤) في مارس ١٩٦٢م الذي يختص بإنشاء محكمة للعمل، لتختص بالفصل في جميع الدعاوي المتعلقة بتطبيق أحكام قانون العمل، وجميع المنازعات الناشئة عن تطبيق الأحكام الصادرة منها [٤٨].

وفي نوفمبر ١٩٦٩م أنشئت «محكمة لشئون بلدية قطر» تختص بالفصل في المخالفات التي تنشأ عن تطبيق القوانين المتعلقة بتنظيم المباني، ومراقبة المواد التموينية، والنظافة العامة ... الخ. ثم ألغيت هذه

المحكمة لتحل محلها «محكمة قطر الجزئية» التي أنشئت في مايو ١٩٧٠م، وهي تختص بالفصل في الدعاوي الجزائية التي تقررها جداول القوانين المرفقة بقانون إنشائها [٤٩].

وهكذا شهدت قطر قضاء مدنياً أو عدلياً إلى جانب القضاء الشرعي، ومن الملاحظ أن قوانين إنشاء هذا النوع من القضاء كانت تتم بناء على اقتراح نائب الحاكم ورئيس الوزراء، على أن أحكامها كانت تصدر باسم الحاكم.

وفي مجال التشريعات القانونية صدر القانون رقم (٣) لعام ١٩٦٢م في شأن العمل والعمال، لتنظيم هذا المجال الهام، وهو مجال العلاقة بين العمال وأرباب الأعمال، وليحدد حقوق وواجبات كل منهما، وتبع ذلك بطبيعة الحال تنظيم الهيئة القضائية المتخصصة التي ستتولى تطبيق أحكام هذه التشريعات وهي محكمة العمل المشار إليها. وتلا ذلك إصدار القانون رقم (٥) الذي يضم قانون المرافعات أمام تلك المحكمة، وبذلك تعتبر قطر ثاني دولة عربية-بعد مصر-تنشيء قضاء عمالياً متخصصاً، وهكذا ساهم التشريع في دعم التطورات الجديدة [٥٠].

أما بالنسبة لشئون القضاء المتعلقة بالأجانب فمن المعروف أنه كانت هناك محكمة داخل دار المعتمد السياسي البريطاني بالدوحة، تتولى شئون القضاء بالنسبة للأوروبيين والهنود والباكستانيين المقيمين في قطر. وكان لابد لكي تستكمل الدولة سيادتها على جميع رعاياها والمقيمين بها، أن تسعى لإنهاء هذا الوضع، وبالفعل جرى الاتفاق بين الحكومة القطرية والحكومة البريطانية بهدف إنهاء الممارسة البريطانية لهذا الجانب من

السلطات القضائية في قطر. وقبل استقلال البلاد بنحو أسبوع، صدر قانون هام يقضي بتنظيم انتقال هذه السلطات القضائية إلى المحاكم الوطنية[٥١]. وكان ذلك بمثابة الخطوة الأخيرة لاستقلال البلاد من الناحية القضائية وامتداد سيادة قوانينها على كل المقيمين على أرضها.

* * *

الأساس الدستوري لنظام الحكم

وفيما يتعلق بالمجالس التشريعية أو البرلمانية فنود الإشارة إلى أن قطر لم تعرف سوى مجالس استشارية أو شورية، بمعناها الواضح من إسمها، كما لم تعرف دستوراً أو نظاماً أساسياً ينظم السلطات ويحدد علاقاتها ببعضها البعض، وكذلك حقوق وواجبات الحكام والمحكومين على السواء، حتى عام ١٩٧٠م، فلم تتبلور معالم نظام الحكم بالمعنى الحديث إلا بعد صدور «النظام الأساسي المؤقت» في الثاني من إبريل عام ١٩٧٠م.

وغاية هذا النظام - كما جاء في ديباجته - هي أن يكون أساساً لنظام الحكم في فترة الانتقال، إرساء للقواعد الرئيسية التي تحكم تنظيم السلطات العامة واختصاصاتها، وعلاقات بعضها بالبعض الآخر، وحقوق المواطنين وواجباتهم إزاء هذه السلطات، بما يتفق مع واقع البلاد وحاجاتها وامكاناتها الحقيقية في نطاق التدرج الضروري. وقد نص كذلك على أن هذا النظام الأساسي مؤقت يطبق إلى حين إصدار نظام أساسي كامل، يعد

على ضوء نتائج هذه التجربة الأولى، خلال الفترة الانتقالية، ثم يطبق بعدها [٥٢].

ويبرز الأمير كمحور للنظام القطري، فيجمع في يديه كافة السلطات، فهو إلى كونه الحاكم، رئيس مجلس الوزراء، وصاحب السلطة التشريعية، ورئيس الجهاز القضائي، كما أنه القائد العام للجيش [٥٣].

ويلاحظ المراقب لتطور أوضاع قطر السياسية، أنها لم تعرف، شأنها شأن دول الخليج العربية، أحزاباً سياسية على آية صورة، بالإضافة إلى أن اقتصادها الحر يقوم على دعائم الأنظمة الرأسمالية [٥٤]. كما يلاحظ أيضاً أن قطر، شأنها شأن دول الخليج العربية، لايزال حجم المشاركة السياسية فيها محدوداً، وذلك لعدم وجود أحزاب، كذلك فإن الناس فيها لم يعتادوا تشكيل أية منظمات ثانوية، بحكم أن انتماءاتهم كانت تتحدد بالأسرة والقبيلة بشكل رئيسي، وبحكم وقوعهم لفترة طويلة تحت وطأة الحماية البريطانية [٥٥].

وإذا كانت قطر حتى عام ١٩٧٠م لم يصدر فيها دستور أو نظام أساسي يحدد سلطات تشريعية أو يؤسس مجالس تمثيلية، فإنه قد صدر عام ١٩٦٤م قانون بإنشاء مجلس للشورى، ذلك هو القانون رقم (٦) الصادر في ٦ مايو ١٩٦٤م. الذي أقر بتأسيس مجلس استشاري، كما هو واضح من اسمه ومادته الأولى، وربما كان الدافع وراء اصدار هذا القانون هو رغبة الحاكم في التأسي بما حدث في بعض دول الخليج العربية الأخرى، وخاصة الكويت، بالإضافة إلى تنوع وتزايد اختصاصات أجهزة الدولة، الإدارية والتنفيذية، مما أوجد الحاجة لمثل هذا المجلس لمعاونة الأمير، بإبداء

المشورة له في شئون الحكم. وقد صدر هذا القانون «بناء على ما عرضه نائب الحاكم» متضمناً تسميته بمجلس الشورى، برئاسة الحاكم نفسه، ويتألف من نائب الحاكم نائباً للرئيس، وخمسة عشر عضواً يعينون بمرسوم، على أن يكونوا من أعضاء الأسرة الحاكمة، ثم ينتخبون من بينهم وكيلاً للمجلس (المواد من ١ - ١٣) [٥٦].

وإذا نظرنا إلى اختصاصاته، كما وردت في قانونه، نجد أنها تركزت في «مناقشة المسائل المتعلقة بالسياسة العامة، التي تعرضها الحكومة للبحث في شأن أية ناحية من النواحي السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الإدارية، ودراسة الرغبات والمقترحات التي يتقدم بها أعضاء المجلس بشأن السياسة العامة للدولة، وتقديم التوصيات بشأن إصدار القوانين، أو اتخاذ أية اجراءات، يرى المجلس أنها نافعة للبلاد ...» وقد ورد بالمادة العاشرة نص هام عن ضرورة عرض الحكومة على المجلس مشروعات القوانين لاستشارته فيها قبل إصدارها [٥٧].

وقد بررت ضرورة أن يكون أعضاء المجلس من الأسرة الحاكمة في البداية، على اعتبار أن هؤلاء هم من أقدر الناس على تبين حاجات ورغبات المواطنين. وبرغم صدور قانون هذا المجلس، وتسمية أعضائه، إلا أنه لم ير النور، لأسباب غير واضحة، واستمر معطلاً حتى صدر «النظام الأساسي المؤقت للحكم» في إبريل ١٩٧٠م [٥٨].

وعقب ظروف دولية ومحلية ترتبت على إعلان بريطانيا عزمها على الإنسحاب العسكري من الخليج في يناير ١٩٦٨م، حاولت إمارات الخليج

ومشيخاته العربية التسع إقامة أول اتحاد فيما بينها لسد ما سمي حينئذ بالفراغ [٥٩]، الذي سينجم عن الانسحاب البريطاني. وقد لعب ولي عهد قطر ونائب الحاكم دوراً بارزاً في تلك الجهود التي بذلت لتأسيس الاتحاد التساعي المزمع، حتى لقد انتخب رئيساً للمجلس الاتحادي المؤقت، الذي أنشيء بقرار المجلس الأعلى للحكام عند اجتماعهم في أبو ظبي في يوليو ١٩٦٨م، بعد أن تم توقيع اتفاق دبي في فبراير من نفس العام، والذي أنشيء بموجبه «اتحاد الإمارات العربية». وقد استمرت اجتماعات الأمراء الشيوخ نحو ٣٢ شهراً سرية وعلنية دون جدوى، حيث بقيت الخلافات دائرة حول كل موضوع تقريباً [٦٠].

وكان اتفاق دبي ينص على حق كل إمارة في أن يكون لها دستور مستقل. ونتيجة لتعثر المفاوضات بدأت قطر تتخذ سبيلاً مستقلاً و ومن هنا كان صدور دستورها الذي تضمن أن قطر دولة عربية تعتبر نفسها جزءاً من اتحاد الإمارات العربية. وعندما لم يخرج الاتحاد إلى حيز التنفيذ، جاء في تعديل النظام الأساسي القطري أن شعب قطر جزء من الأمة العربية[٦١]، دون إشارة إلى صلة قطر باتحاد الإمارات العربية.

ومن المهم أن نشير إلى أن هذا النظام الأساسي يعتبر بمثابة أول دستور عرفته قطر خلال تاريخها، وقد وضع مسودته المستشار القانوني للحكومة القطرية (الدكتور حسن كامل) واحتوى سبعاً وسبعين مادة تناولت نظام الحكم، وأقرت النظام الوراثي، ونظمت السلطات وحددت اختصاصاتها، كما تضمن النظام تحديد حقوق المواطنين وواجباتهم، بالإضافة إلى تحديد المباديء الجوهرية الموجهة لسياسة الدولة.

وقد نص على قيام مجلس للشورى يساهم في العملية التشريعية، ويعين في تسديد مسار السلطة التنفيذية للدولة بقيادة الأمير، وقد رأى البعض أن هذا النظام بالقياس إلى وضع قطر يعتبر انجازاً كبيراً، بما منحه من حريات سياسية، وضمانات للمساواة والعدالة في شتى الميادين[٦٢].
وبعد أقل من شهرين من اعلان هذا النظام شكلت أول وزارة قطرية في تاريخ البلاد في ٢٩ مايو ١٩٧٠م.

ومن أهم خصائص هذا النظام أنه صدر في شكل منحة (Grant) من قبل الحاكم، وأن به مرونة تجعل تعديله لا يستوجب أية اجراءات، حيث أعطى للحاكم، بالإرادة المنفردة، حق تنقيحه وتعديله، متى رأى أن مصالح بلاده تقتضي ذلك، وعلى اعتبار أنه أول نظام أساسي مدون يصدر في قطر، فليس ثمة تجاوز في تسميته «بالدستور» وإن تفادى مشرعوه إطلاق هذه التسمية عليه. أما اعتباره «مؤقتاً»-فكما أشرنا-لأن البلاد كانت تمر بمرحلة انتقالية أو مرحلة تحول كبيرة في مراحل تطورها السياسي، وإن لم يحدد النظام مداها الزمني.

والملاحظ أيضاً أنه بالرغم من القصور الذي اعترى هذا النظام، إلا أن تطبيقه لم يتخذ صورة متكاملة نتيجة لتعطيل حكم هام من أحكامه وهو المتعلق بتشكيل مجلس الشورى [٦٣]. حتى تولى نائب الحاكم وولي العهد الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني-مقاليد الحكم-في فبراير ١٩٧٢م، ورأى ضرورة تعديل هذا النظام، وصدر بالفعل «النظام الأساسي المؤقت المعدل للحكم» في ١٩ ابريل ١٩٧٢م، وهو النظام المعمول به منذ ذلك التاريخ وحتى الآن في قطر.

* * *

نحـو الاستقـلال

لقد قطعت قطر، بما اتخذته من اجراءات وما أحرزته من تطورات خلال مرحلة التحـول السـابقة، خطوات في سبـيل التحـرر من الوجـود الأجنبي وامتـلاك الإرادة الوطنيـة، وبلورة الوعي الوطني والقـومي، ساعـدتـهـا في ذلك الظروف التاريخية والخارجية بشكل خاص، فقد تواكب ذلك مع تدهور وسقـوط امبراطورية الأسد البريطاني، الذي هرم وفـقـد عناصر قـوته شيئاً فـشيـئاً منذ الحرب العـالميـة الثـانيـة، فـانتـهى الوجـود البريطاني في الهند وباكستـان عـام ١٩٤٧م، وأجليت قـواته عن مصر وقناة السـويس بدءاً من عـام ١٩٥٤م، وصفيت قـاعدته الهامـة من عدن وجنوب البحر الأحمر منذ عام ١٩٦٧م.

ولم يعد ثمة سبيل لإعادة عجلة التاريخ إلى الوراء مرة أخرى، فجاء القرار البريطاني في مطلع عـام ١٩٦٨م بـالإنسحاب تدريجيـاً مـن منطقـة الخليج في مـوعـد ينتـهي مع نهـاية عـام ١٩٧١م، جاء ليدفـع ببلدان الخليج العـربيـة خطوة حاسـمـة نحو الاستـقـلال والفكاك مـن ربقـة مـعـاهدات الحـمـاية البريطانية، وما ارتبط بها من نفوذ سياسي وتواجد عسكري.

ساهمت الظروف الخـارجيـة هذه، إلى جانب الداخليـة، في تهيئـة سبـيل قطر للاستـقـلال، ومـا أن جـاء أول سـبـتـمـبر عـام ١٩٧١م، حـتـى كـانت محادثات ووثائق إعلان الاستقلال قد اتفق عليها، ليعلن ولي العهد ونائب الحاكم استقلال البلاد في بيـان أصدره للشعب في نفس اليـوم ذكر فيـه أنه «... تنفيذاً لقرار إعلان استقـلال بلدنا، قـررنا إنهـاء العلاقـات التعاقـدية

الخاصة، وجميع الاتفاقات والالتزامات والتنظيمات المترتبة عليها، المبرمة مع الحكومة البريطانية، وبذلك تصبح قطر دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات سيادة كاملة، تمارس مسئولياتها الدولية بنفسها، وتتولى وحدها سلطانها الكامل في الخارج والداخل على السواء، وسنبدأ فوراً باتخاذ الاجراءات اللازمة لانضمام دولتنا العربية الفتية إلى جامعة الدول العربية، وإلى هيئة الأمم المتحدة» [٦٤].

كذلك فقد أكد بيان الاستقلال على توجهات الدولة «العربية والإسلامية»، وارتباطها بجاراتها، وتأييد حقوق شعب فلسطين ودول المواجهة العربية مع اسرائيل، والتأكيد على أهمية اتحاد الإمارات، والإيمان بمبادئ وأهداف الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة [٦٥].

وقد ترتب على إعلان الاستقلال أن صدر في ٣ سبتمبر قرار بإنشاء وزارة للخارجية، تولاها-بالنيابة-ولي العهد ونائب الحاكم، كما صدر قرار بتغيير لقب رئيس الدولة من «حاكم» إلى «أمير» [٦٦]. وفي ١١ سبتمبر انضمت قطر إلى جامعة الدول العربية، وفي ١٦ سبتمبر إنضمت لهيئة الأمم المتحدة، وشرعت تمارس سياستها الخارجية بنفسها لأول مرة في تاريخها، وانطوت بذلك صفحة الحماية البريطانية، وما صاحبها من نفوذ وسيطرة، لتبدأ قطر مرحلة الإستقلال منذ عام ١٩٧١.

وقد استبدلت معاهدة الحماية بمعاهدة صداقة بين قطر وبريطانيا وقعت في ٣ سبتمبر، أي بعد يومين من إعلان الإستقلال، وقد تضمنت وثائق المعاهدة الجديدة إشارة إلى المذكرات المتبادلة بين الدولتين بشأن إنهاء

العلاقات التعاهدية الخاصة بينهما «لمنافاتها لتولي دولة قطر كامل مسئوليتها الدولية كدولة مستقلة ».

كذلك أشارت المعاهد الجديدة إلى إستمرار العلاقات بين الدولتين تسودها روح التعاون والصداقة الوثيقة، من خلال تنظيم علاقتهما في المستقبل. وقد اتفق الجانبان، خلال محادثاتهما، على أسس هذه المعاهدة، التي تضمنت أيضاً ضرورة تشاورهما معاً حول المسائل التي تهم الدولتين، وتسوية خلافاتهما بالطرق السلمية، وتشجيع التعاون بينهما من خلال المؤسسات التعليمية والميادين الثقافية، والهيئات المهنية والمعلومات الفنية، بالإضافة إلى تنمية وتقوية العلاقات التجارية بين البلدين (المواد ١، ٢، ٣).

وقد اتفق الجانبان القطري والبريطاني على أن تكون هذه المعاهدة سارية المفعول لمدة عشر سنوات من تاريخ توقيعها، ما لم ير أحد الطرفين إنهاء العمل بها، وحررت في جنيف في ٣ سبتمبر ١٩٧١، ووقعها حاكم قطر الشيخ أحمد بن علي آل ثاني، والمقيم السياسي البريطاني في الخليج السير جيفري آرثر [٦٧].

وهكذا حددت المعاهدة الجديدة أسس الصداقة والتعاون ومجالاتها بين قطر وبريطانيا في الأمور السلمية، ولم ترد بها أية التزامات عسكرية لبريطانيا نحو قطر، واتسمت بطابع التوازن والندية من حيث حق كلا الطرفين وحريته في إنهائها.

وهكذا شهدت قطر خلال عقدين هامين من الزمان في تاريخها (١٩٥٠-١٩٧٠) تغييرات جذرية، وعبرت خلالهما فترة تحول أو مفترق طرق، وبدت وكأنها مرحلة انتقالية من عصر تاريخي إلى آخر، انفتحت خلالهما على معطيات العالم الحديث ومتغيراته، وتوالت خلالهما مقدمات الإستقلال، بعد أن بدا وكأن بريطانيا قد أمسكت بخناقها، فامتلكت قطر زمام شئونها وإداراتها الداخلية جميعاً، وحصلت، بعائدات النفط، على الأساس المادي لبناء اقتصادي وتطور اجتماعي مأمول، فعرفت بدايات المؤسسات التعليمية والإجتماعية، وشهدت تبلور ملامح بناء إجتماعي جديد، بعد أن إرتفعت معدلات النمو السكاني بشكل لم يسبق له مثيل.

وظهرت بوادر طبقة عمالية، بانخراط فقراء الغوص وأبنائهم في مؤسسات النفط وصناعاته، كما تشكلت ملامح طبقة وسطى من رجال الإدارة وأرباب المهن، الذين حلوا بفضل التعليم الحديث، في إدارات الدولة وأجهزتها محل العناصر الأوروبية منذ أواخر الستينيات. وشهدت نهاية هذين العقدين تحلل قبضة الإنجليز عن البلاد، وتبلور الشخصية الوطنية والقومية والدولية لقطر. وفي ٢٢ فبراير ١٩٧٢م انفرد نائب الحاكم وولي عهده الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني بالحكم لتبدأ البلاد صفحة جديدة من تاريخها.

لعله قد اتضح لنا خلال العرض السابق أن قطر التي شهدت فترة تحول هام في تاريخها منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية، قد شرعت منذ النصف الثاني من القرن العشرين في اتخاذ خطوات واسعة وهامة لبناء نظامها

السياسي والإداري، بالتشريعات والنظم، والتي كان الهدف منها تحويل الإمارة إلى «دولة» وتحويل مجتمع ينتمي إلى قبائل إلى مجتمع ينتمي إلى دولة، الأمر الذي سيؤدي تدريجياً، بفعل نجاح النظام السياسي وكفاءته، إلى إضعاف التنظيمات القبلية السائدة. وقد تزامن ذلك مع أخذ قطر بمقدمات الاستقلال الوطني الذي حصلت عليه عام ١٩٧١م، ثم بداية مرحلة جديدة لتنمية الدولة والمجتمع خلال مرحلة الاستقلال.



هوامش الفصل الخامس

(١) مصطفى مراد الدباغ، قطر، ماضيها وحاضرها، ص ٧٣، ٧٤ .

(٢) فريد هوليداي، النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران، ص٧٠ .

(٣) Fo. 371/91258, Administration Report of the British Agency, Doha, for the year 1950 . أعده جاكومب.

(٤) Fo.371/91258, Persian Gulf. Annual Review, For 1950, Jan. 13,1951 .

(٥) Fo. 371/82003, Persian Gulf Report, 29 July 1950 .

(من تقرير أعده ويلتون عن الإدارة في قطر عن الفترة من أغسطس حتى ديسمبر ١٩٤٩).

(٦) Fo.371/91258, Persian Gulf. Annual Review 1950 .

(٧) Fo. 371/91258, Administration Report of the British Agency For the year 1950 .

وهناك رسالة من بيللي إلى الخارجية البريطانية تذكر أن هذه النسبة التي سيكتفي بها حاكم قطر تعتبر الجازاً محسوباً لبلانت إذا ما قورنت بنسبة الثلث التي يحصل عليها حاكم البحرين، انظر :

Fo. 371/82157, From Pelly, Bahrain, to Fo., 28 July 1950 .

(٨) Fo. 371/91258, Persian Gulf. Annual Review, 1950 .

كان رونالد كوكرين هذا يعمل في شرطة البحرين منذ عام ١٩٤٥م، ثم حضر إلى قطر في خريف ١٩٤٩م واعتنق الإسلام وسمى نفسه محمد مهدي، وبدأ في تكوين قوة للبوليس ضمت ٣٠ رجلاً في البداية، ثم بلغت مع نهاية عام ١٩٥٠م (١٤٠ رجلاً) ثم صارت تضم ٢٠٠ رجل. وفي عام ١٩٦٠م أصبح قائداً للأمن العام ونائباً للمستشار البريطاني في قطر.

(٩) Fo. 371/91259, From Hay, Bahrain, 5 Feb. 1951 .

(١٠) Fo. 371/98323, Persian Gulf, Annual Review, For 1951 .

From Hay to Eden, 25 Jan . 1952 .

(١١) Fo. 371/82006, British Residency, Bahrain, 14 July 1950 .

(١٢) Fo. 371/82006, Political Agency, Bahrain, 10 June 1950.

(١٣) Fo. 371/82157, Group Captain Plant, 3rd Oct. 1950 .

(١٤) Fo. 371/82157, Political Agency, Bahrain, 1 st Nov, 1950 .

(١٥) Fo. 371/98324, 9 May. 1952 .

(١٦) Fo. 371/98324, 9 Sept. 1952 .

(١٧) Fo. 371/98324, 16 Oct. 1952 .

(١٨) Fo. 371/104260, 5 Oct. 1953 .

(١٩) Fo. 371/109805, Annual Report on events in the Persian Gulf for 1953, March 12, 1954 .

(٢٠) Fo. 371/114576, Desp. 50, Annual Report on the events in the Persian Gulf for 1954, April 15, 1955 .

(٢١) Zahlan, Rosemarie, S., The Creation of Qatar, p. 97 .

ويذكر الشيباني في كتابه، إمارة قطر العربية، أنه ولد عام ١٨٩٤م أي أن عمره كان ٥٥ عاماً عندما تولى (ص ٣١٦).

(٢٢) Fo. 371/114577, Sept. 9, 1955 .

(٢٣) حول هذه الأحداث راجع : الدباغ، قطر ماضيها وحاضرها، ص ١٩٧؛ سنان، تاريخ قطر العام، ص ١٠٦. ويذكر تقرير وفد حكومة قطر إلى اللجنة الثقافية للجامعة العربية في يناير ١٩٦١م أن الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ترأس أول وزارة للمعارف في قطر عام ٥٦- ١٩٥٧م ثم تولاها من بعده أخوه الشيخ قاسم بن حمد (الدباغ، المرجع السابق، ص ٢٧٠، من نص التقرير).

(٢٤) انظر، عبدالعزيز المنصور، التطور السياسي لقطر ١٩١٦-١٩٤٩م، ص ٣٧، ٣٨، يوسف عبيدان، المؤسسات السياسية في دولة قطر، ص ٦٠، ٦١.

(٢٥) يوسف عبيدان، المؤسسات السياسية في دولة قطر، ص ٢٣٣، ٢٣٤ .

(٢٦) عبدالعزيز المنصور، تطور قطر السياسي ١٩١٦-١٩٤٩م، ص ٣٦، ٣٨ .

(٢٧) المرجع السابق، ص ٣٨. ويؤكد المعنى المشار إليه اختيار الشيخ عبدالله بن قاسم لابنه حمد ولياً لعهده، ولم يكن أكبر الأبناء سناً.

(٢٨) الدباغ، قطر، ماضيها وحاضرها، ص ٧٢؛ عبيدان، المؤسسات السياسية، ص ٢٣٢ . ٢٣٥.

(٢٩) Zahlan, Rosemarie. S., The Creation of Qatar, p. 102 .

وأيضاً سنان، تاريخ قطر العام، ص ١٠٩، ص ١١١ ؛ ومجموعة قوانين قطر، المجلد الثاني، ص ٩١٣ (القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢م) بالإضافة إلى منصبه كمستشار قانوني للحكومة.

(٣٠) مجموعة قوانين قطر، المجلد الرابع، ص ١٨٤٥.

(٣١) Zahlan, R.S., op. Cit., p. 102 .

ومجموعة قوانين قطر، المجلد الرابع، ص ١٨٤٩.

(٣٢) محمد شريف الشيباني، إمارة قطر العربية، ص ٤٦٥، ٤٦٦ .

(٣٣) مجموعة قوانين قطر، المجلد الثاني، ص ٨٣٠-٨٣٣، وكذلك حسن كامل، دور التشريع في بناء النظام الإداري بدولة قطر، ص ٤ . ٥.

(٣٤) مجموعة قوانين قطر، المجلد الثاني، القانون رقم (٨) لعام ١٩٦٣م، ص ٨٧٠.

(٣٥) حسن كامل، مرجع سابق، ص ٦.

(٣٧) سنان، تاريخ قطر العام، ص ١٠٨، ١٠٩.

(٣٨) الشيباني، إمارة قطر العربية، ص ٤٦٢، ٤٦٣.

(٣٩) مجموعة قوانين قطر، المجلد الرابع، ص ٢٠٨٧ وما بعدها وأيضاً راجع، عبيدان، المرجع السابق، ص ٣٠١، ٣٠٢ .

(٤٠) يوسف عبيدان، معالم التنظيم السياسي المعاصر في قطر، ص ٢٤٣ ومابعدها.

(٤١) قطر وثروتها النفطية، ص ٢٦٣، ٢٦٤ ؛ عبيدان، المرجع السابق، ص ٢٤٥.

(٤٢) حسن كامل، مرجع سابق، ص ١٨.

(٤٣) Sadik and Sanvely , Bahrain, Qatar and U. A. E. pp.135, 136 .

ويضيف أن أول مجلس للوزراء كان يضم تسع وزارات (والصواب عشر) منهم ستة وزراء (والصواب سبعة) من الأسر الحاكمة وثلاثة من الأهالي

- راجع أسماء التشكيل الوزاري بمجموعة قوانين قطر، المجلد الأول، ص ٣٨٠.

(٤٤) وقد حدد القانون الجنسية القطرية لفئات ثلاث من المواطنين هم :

١ - القطريون الأصليون الذين أقاموا في قطر قبل عام ١٩٣٠.

٢- الذين ولدوا لأب قطري داخل أو خارج البلاد.

٣ - الذين يكتسبون الجنسية ممن يثبتون أنهم عاشوا في قطر لمدة ١٥ سنة، ويكتفي بعشر سنوات بالنسبة للعرب، وأن يكون لهم مصدر رزق ويعرفون اللغة العربية. كذلك أعطى القانون للحكومة الحق في سحب الجنسية من الأشخاص الذين يتجنسون بجنسية أجنبية دون موافقة الحكومة، أو يتعاملون مع دولة معادية. وقد حدد القانون منح الجنسية القطرية المكتسبة لما لا يزيد عن عشرة أشخاص سنوياً.

راجع مجموعة قوانين قطر، المجلد الرابع، ص ١٨٤٩ وما بعدها (نص القانون والتعديلات التي أدخلت عليه).

وتعليق جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥-١٩٧١م، ص ١٦٤، ١٦٥.

(٤٥) كان هندرسن ثالث المعتمدين السياسيين لبريطانيا في قطر بعد ويلتون وموبرلي، وقد خلفه د. جرو فورد D. Growford في نوفمبر ١٩٧٤م كسفير لبريطانيا في قطر. راجع قطر وثروتها النفطية، ص ٢٤٩، ٢٥٠ ؛ عبيدان، المؤسسات السياسية، ص ١٤٤.

(٤٦) قطر وثروتها النفطية، ص ٢٤٩، ٢٥٠.

(٤٧) الكتيب وضعه وكلاء الحكومة القطرية السابقون في لندن وهو مستقى من المعلومات الرسمية للحكومة القطرية، انظر عرضاً له بكتاب قطر وثروتها النفطية ص٢٤٤ وما بعدها.

(٤٨) مجموعة قوانين قطر، المجلد السادس، ص ٢٩٩٥-٢٩٩٨ (نص القانون رقم (٤) في ١٩/٣/١٩٦٢).

(٤٩) المصدر السابق، مرسوم القانون رقم (١٩) لعام ١٩٦٩ بإنشاء محكمة شئون بلدية قطر في ١١/١٢/١٩٦٩، ص ٣٠٠٧ - ٣٠١٠ ؛ القانون رقم (١٢)لعام ١٩٧٠ بإنشاء محكمة قطر الجزائية في ٢٦/٥/١٩٧٠، ص ٣٠١٣، ٣٠١٤ .

(٥٠) حسن كامل، مرجع سابق، ص ٧ .

(٥١) مجموعة قوانين قطر، المجلد السادس، ص ٣٠٢٦ ؛ القانون رقم (١٨) في ٢٥/٨/١٩٧١.

(٥٢) راجع نص النظام الأساسي المؤقت في مجموعة قوانين قطر، المجلد الأول، ص ٣ ؛ حسن كامل، مرجع سابق، ص ١٢ وما بعدها .

(٥٣) يوسف عبيدان، المؤسسات السياسية في دولة قطر، ص ١٧٥، ١٧٦ .

(٥٤) زكريا نيل، بؤرة الخطر في الخليج العربي، ص ٢٦٥ .

(٥٥) Sadik and Sanvely , op . cit . pp . 126 , 127 .

(٥٦) راجع نص القانون الذي يتألف من ٣١ مادة بملاحق كتاب محود بهجت سنان، تاريخ قطر العام، ص ٢٤٥-٢٥١ .

(٥٧) المصدر السابق، المادة ٩ ببنودها الستة، وكذلك نص المادة العاشرة، ص ٢٤٧ .

(٥٨) عبيدان، المؤسسات السياسية في دولة قطر، ص ١٣٥، ١٣٦، (وبه نص أسماء الأعضاء جميعاً هـ ١٣)، قطر وثروتها النفطية، ص ٢٤١ ويذكر أنه « لأسباب لا مجال للافاضة فيها، لم يصبح هذا المجلس حقيقة واقعة ».

(٥٩) Zahlan , op . cit . p .103 .

(٦٠) محمد عبدالعزيز الحسيني، حضارة الكويت، ص ٢٠٢ ؛ إبراهيم أبو ناب، قطر قصة بناء دولة، ص ٤١، ٤٢ .

وانظر تعليق رياض نجيب الريس، صراع الواحات والنفط ص ٢١٦ وما بعدها، حيث يذكر أنه فتح الباب للمرة الأولى، أمام مشاركة أبناء الشعب مشاركة فعالة في الحكم .

(٦١) استند حاكم قطر في إعلان هذا النظام الأساسي إلى قرار المجلس الأعلى لاتحاد الإمارات العربية رقم (٣) لعام ١٩٦٩ وفقاً لاتفاق دبي، ذلك القرار الذي نص على حق كل إمارة في أن يكون لها دستور مستقل، انظر المرجعين السابقين، نفس المكان.

(٦٢) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر، ص ١٦٧.

(٦٣) يوسف عبيدان، المؤسسات السياسية في دولة قطر، ص ١٥١-١٥٦ ؛ معالم التنظيم السياسي المعاصر، ص ٥١-٥٣.

(٦٤) نص بيان استقلال قطر في «مجموعة خطب وبيانات حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ١٩٧١-١٩٨١م، ص ١٢-١٦. وكان الحاكم الشيخ أحمد بن علي يصطاف على شواطيء قصره بليمان في جنيف بسويسرا، حين حملت إليه وثائق الاستقلال لتوقيعها، ثم أذاعها نائبه وولي عهده.

(٦٥) انظر تعليق عبيدان، معالم التنظيم السياسي، ص ١٤٣، ١٤٤ ؛ جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص ١٦٩.

(٦٦) مجموعة قوانين قطر، المجلد الأول، ص ٥٥، وصار لقب نائب الحاكم أيضاً «نائب الأمير».

(٦٧) نص معاهدة الصداقة بين قطر وبريطانية في كتاب عبيدان، المرجع السابق، ص٢٧٧-٢٨٠. وراجع أيضاً رياض نجيب الريس، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

* * *

الفصل السادس

قطر : من الاتحاد «التساعي» إلى الاستقلال (*)

١٩٦٨ - ١٩٧١

(*) كتب هذا الفصل الدكتور أحمد زكريا الشلّق.



الفصل الرابع

قطر : من الاتحاد «التساعي» إلى الاستقلال[*]

١٩٦٨ - ١٩٧١

الانسحاب البريطاني من الخليج وفكرة الفراغ :

لقد حملت فترة ما بين الحربين العظميين في طياتها عوامل التغير التي أجبرت الامبراطورية البريطانية، في أعقاب الحرب الثانية، على تغيير أسس سياستها في الخليج العربي، بل والتفكير في شأن تواجدها العسكري ذاته، ذلك التفكير الذي انتهى بحكومة العمال البريطانية لأن تُعلن في ١٦ يناير ١٩٦٨ بأنها سوف تُصفِّي الوجود العسكري البريطاني في شرق السويس، ومن ثم سوف تسحب قواتها من الخليج في نهاية عام ١٩٧١.

وقد تكاتفت عوامل عدة نتج عنها هذا القرار البريطاني الخطير. **وأولها** يتصل بالصراع الدولي والتنافس حول امتيازات النفط، وما جرته هذه الامتيازات من تواجد أمريكي في المنطقة، واصرار الولايات المتحدة على أن تتبع بريطانيا سياسة الباب المفتوح فيما يتعلق بمناطق النفط، ثم محاولات التغلغل الأمريكي في المنطقة بدءاً بمشروع مارشال عام ١٩٤٧، وحتى مشروع إيزنهاور عام ١٩٥٧، ومع ذلك فقد قوبل الوجود البريطاني

(*) ألقيت أصول هذه الدراسة في ندوة «قضايا التغير في المجتمع القطري خلال القرن العشرين، بجامعة قطر في فبراير ١٩٨٩».

والأمريكي بتحديات جديدة لم تعرفها الحقبة الاستعمارية الطويلة في الخليج، تمثلت في نمو الوعي القومي العربي، والنشاط السوفيتي ووصول فكره إلى جنوب الجزيرة العربية والخليج، بالإضافة إلى انسحاب بريطانيا مجبرة من شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧، مما آذن بمؤشرات التقلص التدريجي لنفوذها السياسي والعسكري.

وثانيها : يتصل بنمو الوعي القومي العربي، الذي خلق صراعاً على نحو جديد ضد الوجود البريطاني، خاصة بعد نجاح الثورة المصرية عام ١٩٥٢، وفشل الهجوم البريطاني والفرنسي على مصر (العدوان الثلاثي) عام ١٩٥٦ ثم اندلاع الثورة ضد بريطانيا في مسقط وعُمان عامي ١٩٥٧- ١٩٥٩، وكذلك اندلاع الثورة الشعبية ضدها في الجنوب اليمني، حتى اضطرت بريطانيا إلى الانسحاب من عدن والمحميات عام ١٩٦٧، وقيام حركة تحرير ظفار، الأمر الذي أقنع بريطانيا في النهاية بحرج موقفها، ويفسر كيف أنها صرحت بتخفيض قواتها العسكرية شرق السويس عام ١٩٦٧ مقتنعة بأن الوجود العسكري التقليدي لا مبرر له.

وثالثها : يتعلق بتدهور أوضاع بريطانيا الاقتصادية بسبب الانخفاض المستمر للجنيه الاسترليني، وخاصة بعد عام ١٩٦٧ بسبب التكاليف الباهظة لاستيرادها نفط الخليج بعد إغلاق قناة السويس، وقد انعكست هذه الأوضاع في تقليص النفقات العسكرية خلال الستينيات، وساعد على الانسحاب من عدن عام ١٩٦٧ كما أن ضغط الرأي العام البريطاني بات يمارس على الحكومة من زاوية كيف أن دولة تأخذ على عاتقها وحدها

حماية المصالح النفطية للدول الأخرى وليس لبريطانيا وحدها ؟.. ومن ناحية أخرى أدركت السياسة البريطانية أن وجودها العسكري التقليدي في المنطقة لم يعد مجدياً بسبب التطور التكنولوجي في تصنيع السلاح، وإمكانية إقامة قواعد صاروخية بعيدة المدى ، فضلاً عن حاملات الطائرات، فلم يعد من الضروري الإصرار على التمسك بقواعد عسكرية تقليدية كثيرة النفقات مثيرة لمشاعر الأهالي[1].

وفي يوم الثلاثاء الأسود، كما أسمته المعارضة البريطانية، ١٦ يناير ١٩٦٨ أعلن السير هارولد ويلسون رئيس الوزراء العُمّالي أن بريطانيا سوف لا تنسحب من الشرق الأقصى فحسب، بل ومن الخليج أيضاً قبل نهاية عام ١٩٧١ بعد أن تحدث في مجلس العموم عن حجم المشكلات الاقتصادية وتكاليف الوجود العسكري[2]، وقد اتخذ القرار البريطاني طابعاً دراميا مفاجئاً بالنسبة للمنطقة، لأنه كان يعني بطبيعة الحال، انتهاء معاهدات الحماية القديمة، التي فرضتها بريطانيا على إمارات الخليج، وقد يبدو هذا الأمر منطقياً ، بعد أن ضعفت قبضة بريطانيا على المنطقة بشكل عام في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وانسحابها من شبه القارة الهندية، حين أصبحت علاقات بريطانيا مع إمارات الخليج العربي تخضع بشكل مباشر لإشراف وزارة الخارجية في لندن، بعد أن أنهيت خدمة الضباط السياسيين البريطانيين في الهند، على الرغم من بقاء المعاهدات والاتفاقيات القديمة[3].

وعموماً كان القرار البريطاني يعني أيضاً من الناحية العملية انسحاب القوات البريطانية من منطقة الخليج العربي، وانتهاء التزامات بريطانيا

العسكرية تجاه الإمارات، وبالتالي تخلي بريطانيا عن الدفاع عن الإمارات وحمايتها، ومن ثم بطلان معاهدات الحماية، بل إن بريطانيا أعلنت أنها سوف تنهي التزاماتها السياسية تجاه المنطقة، أي أنها سوف ترفع يدها عن إدارة الشئون الخارجية التي كانت تتولاها نيابة عن الإمارات.

وكان القرار البريطاني المفاجيء على كل حال فرصة تاريخية كبيرة لإمارات الخليج، لأنها تستطيع، منذ ذلك الإعلان البريطاني في يناير ١٩٦٨، أن تتولى مسئولياتها بنفسها وأن تتخذ سبيلها نحو الاستقلال وأن تستبدل معاهدات الحماية، بمعاهدات صداقة، مثلما حدث مع الكويت عام ١٩٦١.

* * *

ومنذ الإعلان البريطاني بالانسحاب من شرق السويس، والدوائر السياسية البريطانية تفكر فيما سُميَ حينئذ «بالفراغ» الذي سوف ينتج عن ذلك الانسحاب، في منطقة الخليج، وقد بدأ القلق حول ما يمكن أن ينشأ من اضطرابات في المنطقة، واحتمالات تفجر الصراعات الإقليمية فيها، أو أن تظهر قوى جديدة في المنطقة تحاول الاستفادة من الوضع الجديد. وقد برزت احتمالات لإعادة تنظيم الخليج ورسم خريطته السياسية، منها إقامة اتحاد فيدرالي يضم إمارات الخليج التسع المعنية مباشرة بقرار الانسحاب البريطاني، إمارات الساحل المتصالح السبع، وقطر والبحرين، على أن يكون هذا الاتحاد قادراً على الوقوف في وجه أي أطماع توسعية لدى الدول المجاورة، كإيران والاتحاد السوفيتي.

ومن هذه الاحتمالات أيضاً أن تعلن الإمارات الكبرى - سكاناً ودخلاً- كالبحرين وقطر وأبوظبي، استقلالها بعد أن توقع معاهدات دفاعية مع دول صديقة كبريطانيا والولايات المتحدة. تتكفل بالحفاظ على أمنها، على أن توجد صيغة اتحادية ما للإمارات الصغيرة مستقبلاً. وكان ثمة احتمال آخر بأن يملأ الفراغ الذي سيخلفه الإنجليز، بواسطة إيران... وكان من المنطقي أن تنصب الجهود كلها لتحقيق الاحتمال الأول، ورغم أن تشكيل هذا الاتحاد الفيدرالي لن يكون مهمة سهلة، إلا أن الجميع كانوا على اقتناع، ولو بصورة عفوية، بأن ذلك هو البديل الذي لابد منه[٤].

ولم تكن فكرة إقامة اتحاد بين بعض إمارات الخليج فكرة جديدة، فهي تعود إلى عام ١٩٣٧ وإن ارتبطت بالنفوذ البريطاني في المنطقة، حين بذلت جهود بريطانية لإيجاد شكل من أشكال الاتحاد أو الأنشطة الاتحادية بين الإمارات. وقد توصل المسئولون البريطانيون إلى مشروع اتحادي تتمثل خطوطه الرئيسية في توحيد الأنظمة القانونية. وكذلك مشروعات التعليم وأنظمة البريد والبرق، وإنشاء قوة عسكرية منظمة، تكون مستقلة داخل كل إمارة، على أن تخضع جميعها لقيادة واحدة، ثم تكوين مجلس أعلى لحكام الإمارات، وحكومة محلية لكل إمارة، مسئولة أمام جمعية تمثيلية..الخ[٥]. ولم يقدر لهذا المشروع أن يدخل حيز التنفيذ نتيجة للظروف الدولية التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

وقد تجددت المحاولات من جديد خلال الخمسينيات حين جعلت بريطانيا تحث حكام الإمارات العربية على إنشاء كيان موحد، فظهر عام ١٩٥٢ ما سمي « بمجلس الإمارات المتصالحة » الذي يضم حكام إمارات ساحل عُمان

السبع، الذي تقرر أن يجتمع مرتين أو ثلاث مرات في العام، برئاسة المقيم السياسي البريطاني في الخليج، لتدبير شئون وأوضاع الإمارات وتنسيق خطط تطويرها، كما أن من اختصاصاته مناقشة المسائل ذات المصلحة المشتركة لجميع الإمارات، كالهجرة والنقد والبريد والجمارك والجوازات والصحة والتعليم... الخ. ولم يحقق هذا المجلس الهدف من إنشائه، الأمر الذي جعل بريطانيا تفكر في ربط الإمارات العربية بحلف بغداد عام ١٩٥٥، وظهر الحديث عن اتحاد فيدرالي يضم الإمارات السبع مع الكويت وقطر والبحرين، على غرار الاتحاد الذي تم من بعد في إمارات عدن، ولكن هذا المشروع لقي معارضة عامة[٦].

وقد حاولت بريطانيا تطوير مجلس الإمارات المتصالحة فيما بعد، بتأليف مجلس استشاري عام ١٩٦٤، ولكن لم تفلح المحاولة إلي أن ظهر تواجد فعلي للجامعة العربية في منطقة الخليج بعد عام ١٩٦٤، وإنشاء صندوق لتنمية إماراته، الأمر الذي واجهته بريطانيا بدعوتها لعقد مؤتمر من حكام الإمارات السبع، بالإضافة إلى قطر والبحرين، لتوفير الأموال اللازمة لتنمية الإمارات تحت الإشراف البريطاني[٧]، ورغم ذلك فقد عجز مجلس الإمارات عن إنجاز شيء، وعن تطوير نفسه في شكل تنظيم اتحادي، وربما كانت الفائدة الوحيدة التي نتجت عنه، هي إتاحة الفرصة لحكام الإمارات لكي يجتمعوا ويتناقشوا في الأمور التي تهم إماراتهم.

وكما هو واضح فإن بريطانيا، التي كانت حريصة دائماً على الوضع لقائم في المنطقة، وتجميد التقسيمات القائمة فيها، لم تكن تهدف إلى تحقيق اندماج سياسي، أو خلق اتحاد حقيقي بين الإمارات العربية في

الخليج، بل كان هدفها إيجاد إطار وهمي للعمل المشترك بين الإمارات، تحت إشراف بريطانيا، يجعلها تدور في فلكها، ويوفر لها صيغة جديدة تضمن مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة، مما يحول دون تدخل قوى أخرى، عربية أو غير عربية.

ومع قرار بريطانيا عن عزمها الانسحاب عام ١٩٦٨، ومع نشوء فكرة ما سمي « بالفراغ » الذي سيخلفه الانسحاب، عادت فكرة الاتحاد بين الإمارات العربية تبرز من جديد، وبشكل مُلح ومُفاجيء، فقد كان القرار البريطاني مدعاة لإثارة وتحريك عديد من المشروعات والأطماع، وكانت كلها تدور حول البحث عن بديل للوجود البريطاني، يحفظ المصالح الاستراتيجية للغرب في المنطقة و «يملأ الفراغ»، ونتيجة لذلك ظهرت في الأفق مشروعات تسعى لإيجاد نظام جماعي للأمن الإقليمي، عن طريق عقد اتفاقات خاصة بين إمارات الخليج وبعضها البعض، تحت رعاية دولة كبرى(٨).

وقد بذلت محاولات من جانب بعض حكام الإمارات العربية، لتحمل تكاليف وأعباء بقاء القوات العسكرية البريطانية، ولكنها باءت بالفشل ومن ثم أعطى اهتمام حقيقي وجاد لفكرة إقامة اتحاد بين إمارات الخليج العربي التسع(٩)، ويضيف أحد المراقبين لتطور الأحداث أن وزير الدولة البريطاني «روبرتس» عندما طار إلى الخليج لإبلاغ حكام إمارات ساحل عُمان المتصالح السبع بالقرار البريطاني، نصحهم بإقامة اتحاد فيما بينهم لحماية أنفسهم، لاسيما وأن إمكانيات الثروة النفطية في أبوظبي سوف تمكن هذا الاتحاد من أن يصبح قوة كبيرة في المنطقة، وإن كان الوزير

البريطاني لم يأت على ذكر قطر ولا البحرين لتكونا ضمن الاتحاد الذي اقترحه[١٠]، ويمكن قبول فكرة تأييد بريطانيا للمشروع في ضوء اعتبارات منها مدى حرصها على تشجيع قيام هذا الاتحاد، ومصلحتها من قيامه، وكذلك مدى دورها في تأييده وسعيها لإنجاحه، وذلك ما سوف يتضح خلال الصفحات التالية.

وفي أعقاب القرار البريطاني صرح العديد من حكام الإمارات برغبتهم في التعاون مع بعضهم البعض، وبضرورة قيام اتحاد بين الإمارات وأن هذه مسألة قومية تقررها الإمارات بنفسها، وأن بريطانيا لم تحاول التدخل لإقامة هذا الاتحاد[١١]. وكان واضحاً من هذه التصريحات التأكيد على فكرة أن الرغبة من الاتحاد تلقائية وأنها جاءت من جانب الحكام أنفسهم.

* * *

وفي ٢٢ يناير ١٩٦٨ أصدر حاكما أبوظبي ودبي بياناً حول مناقشتهما مصالح بلديهما، ومصيرهما الواحد، وأنهما استعرضا كل الوسائل الكفيلة بدعم تعاونهما وتكاتفهما في الداخل والخارج[١٢].

ولكن قطر ذهبت إلى أبعد من ذلك، واتخذت أولى الخطوات العملية نحو تحقيق الفكرة، ولإمارات الخليج التسع، ففي ٢٤ يناير ١٩٦٨ قدم الدكتور حسن كامل، مستشار حكومة قطر، إلى الحاكم الشيخ أحمد بن علي آل ثاني مشروعاً كُلِفَ بإعداده يتعلق باتفاقية إقامة «اتحاد الإمارات العربية»[١٣] ومن تاريخ المشروع يتضح أنه عكف على إعداده عشية القرار

البريطاني بالانسحاب، وقد تضمن المشروع ٣٤ مادة، تقع في ستة أبواب تنص على إنشاء اتحاد للإمارات العربية، يضم خمس إمارات هي : دبي وقطر والبحرين وأبوظبي، ثم إمارة سميت «بإمارة الساحل العربي المتحدة» (التي ستتكوّن من اتحاد يضم الشارقة ورأس الخيمة وأم القوين وعجمان والفجيرة)[١٤].

كما نص المشروع على أن الغرض من هذا الاتحاد هو توثيق الصلات بين الإمارات الأعضاء، وتقوية التعاون بينها، ودعم احترام كل منها لاستقلال الأخرى وسيادتها، ووضع نظام لتسوية الخلافات بينها، وتوحيد سياستها الخارجية وتنظيم الدفاع عنها.. أما تنظيمات هذا الاتحاد فتتمثل في مجلس أعلى، ومجلس اتحادي، ومحكمة اتحادية عليا.. الخ، وتقرر كذلك أن يُعمل بهذه الاتفاقية وفقاً للأنظمة المرعية في كل إمارة عضو إلى حين وضع ميثاق كامل ودائم للاتحاد.

وسوف يكون هذا المشروع القطري المبكر، الذي سوف يتضمن توقيعات الحكام التسعة، أساساً للمشروع الذي قدمته حكومة قطر فيما بعد - بعد تنقيحه - إلى أول اجتماع لحكام الإمارات التسعة في دبي في ٢٥ فبراير ١٩٦٨، والذي سوف تنبني على أساسه اتفاقية دبي بإقامة «اتحاد الإمارات العربية» التي وقعها الحكام، وأصبحت أساس مفاوضات الاتحاد كلها بين عامي ١٩٦٨-١٩٧١، مما يشير إلى أهمية دور قطر ونشاطها في إقامة هذا الاتحاد.

وكما هو واضح من نصوص الوثائق فإن المشاورات بين الحكام بدأت بشكل مكثف عشية القرار البريطاني، وأنها نجحت في تحديد موعد

اجتماع الحكام في دبي في ٢٥ فبراير، حسبما تؤرخ وثائق المشروعين القطريين، المقدمين للاجتماع، ولكن فجأة وقبيل انعقاد الاجتماع بنحو أسبوع، استكملت المفاوضات بين أبوظبي ودبي، وصدر عنها اتفاق بإقامة اتحاد بين الإمارتين، ثم دعوة حكام الإمارات الأخرى «لمناقشة هذا الاتفاق والاشتراك فيه، ودعوة حاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة والاتفاق فيما بينهم على عمل موحد لتأمين ذلك»[١٥].

وقد تشككت قطر في إعلان هذا الاتفاق، قبل أسبوع واحد من اجتماع الحكام المتفق عليه، وعلى الصيغة الخاصة بقطر والبحرين في الاتفاق، ولكن نتيجة لعدة اتصالات سويت المسألة وانتهت الحساسيات التي أثارتها بعد اجتماع حاكم قطر بحاكمي دبي وأبوظبي وتأكيدهما على أن هذا الاتفاق ليس بديلاً عن الاتحاد التساعي.

مباحثات اتحاد الإمارات العربية «التسع» :

انعقد المؤتمر التاريخي للحكام التسعة في دبي في ٢٥ فبراير ١٩٦٨ واستمرت الاجتماعات ثلاثة أيام، قدم الوفد القطري المشروع الذي كان قد أعده، وهو المشروع الوحيد الذي قدم للمؤتمر، واستمرت مناقشته ست عشرة ساعة، صدر بعدها في صياغة جديدة عرفت باسم «اتحاد الإمارات العربية» ممهورة بتوقيعات الحكام ومرفق بها بيان مشترك صيغ في عبارات عامة حول تدارس الحكام خير الوسائل لتوحيد الكلمة وتحقيق التعاون الوثيق، والإشادة بهذه الخطوة لجمع شمل العرب في الخليج تدعيماً لعروبتهم[١٦]...، كما تقرر تشكيل لجنة تحضيرية من المستشارين والخبراء لإعداد جدول أعمال الدورة الأولى للمجلس الأعلى للحكام.

ونلاحظ أن ثمة تغييرات أدخلت على المشروع القطري تمثلت في عدة نقاط نرى أن نجمل أهمها فيما يلي :

١ - أن المشروع القطري كان ينص على أن يكون لرئيس المجلس الأعلى للاتحاد نائب من بين حكام الإمارات، بينما تجاهلت الاتفاقية هذا الأمر.

٢ - أن المشروع القطري نص على أن يعين المجلس الأعلى قائداً عاماً للقوات المسلحة للاتحاد، بعد إنشاء مجلس أعلى للدفاع المشترك، تحدد اختصاصاته بجميع الشئون الدفاعية المتعلقة بالاتحاد (المادتان ١٣، ١٨)، لكن الاتفاقية صاغت مسألة الدفاع صياغة عامة حول تعاون الإمارات فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية.. وتهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية... الخ، بينما يعتبر النص القطري خطوة متقدمة، إذا أخذنا في الاعتبار أن مهمة الدفاع عن الإمارات وحمايتها لم تعد موكولة لبريطانيا.

٣ - أنه قد ورد بالمشروع القطري تحديد واضح لاختصاص المحكمة الاتحادية العليا ومن بينها «الفصل في أي خلاف حول تفسير الاتفاقية أو تطبيقها، وفي التنازع بين القوانين الاتحادية والمحلية، ومنازعات الحدود » بينما جاءت الاتفاقية خلوا من ذلك، وبالذات فيما يتعلق بتسوية منازعات الحدود بين الإمارات، وهو أمر له مغزاه وأهميته، من حيث الاحتكام إلى سلطة قضائية اتحادية عليا لحسم منازعات الحدود والتي مايزال بعضها معلقاً حتى اليوم !

وباستثناء هذه التعديلات، فإن بقية نصوص الاتفاقية، هي عينها نصوص المشروع القطري، وبنفس صياغاته[١٧]. وقد عكست الاتفاقية اتجاه موقعيها نحو تعزيز الكيان الخاص لكل إمارة داخل الاتحاد، ومن ثم فهو اتحاد «إمارات» إلى جانب مسألة التأكيد على النص باحترام كل إمارة لاستقلال الأخرى وسيادتها، بينما تنص الاتفاقية على قيام «اتحاد» بين الإمارات.. وقد انعكست هذه النصوص، بشكل سلبي، عند وضع الدستور المؤقت على ما سوف نرى.

وأياً كانت الانتقادات التي وجهت إلى الاتفاقية [١٨] فإنها تمثل أول اتفاق جماعي بين حكام الإمارات حول تكوين كيان سياسي واحد (تعاهدي) يهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية والخارجية، ويرسم خطط التقدم والرخاء للإمارات، وليس مطلوباً من اتفاقية مبدئية سوى رسم الخطوط العريضة لمباديء وهيكل دولة الاتحاد، حيث تركت تفصيلات ذلك لميثاق كامل ودائم، تقرر إعداده وتشكلت لجنة من المستشارين القانونيين لحكومات الإمارات للقيام بهذه المهمة ووضع جدول أعمال الدورة الأولى للمجلس الأعلى، وكان واضحاً منذ البداية ظهور اتجاهين داخل لجنة المستشارين، استمرا داخل المجلس الأعلى أيضاً في دورته الأولى أحدهما يمثله أبوظبي والبحرين ويرى تجميد العمل بالاتفاقية إلى حين وضع الميثاق الكامل والدائم للاتحاد، والآخر تمثله قطر ومؤيديها، ويرى ضرورة العمل بالاتفاقية فينتخب الرئيس ويتألف المجلس الاتحادي ويعين المقر وتستكمل تنظيمات الدولة.. الخ، ورأت قطر في مذكرة قدمتها بهذا الشأن أنه إذا لم

تتخذ هذه الخطوات التأسيسية فإن ذلك يعد مخالفة صريحة لاتفاقية دبي فضلاً عن تعطيل اتخاذ الإجراءات القانونية لاستكمال مقومات دولة الاتحاد، تمهيداً لإعلان استقلالها والاعتراف بها دولياً[١٩].

وبالرغم من أن الخلاف انحسم لصالح الاتجاه الذي تمثله قطر، وذلك باستشارتين قانونيتين إحداهما من خبير مصري هو الدكتور وحيد رأفت، والأخرى من فرنسي هو الأستاذ شارل روسو، حيث أفتيا بشرعية البدء في إنشاء تنظيمات الدولة الاتحادية دون انتظار لإعداد الميثاق الكامل الدائم[٢٠]، إلا أن هذا الخلاف منذ البداية يكشف عن خلافات أخرى في المواقف وفي النظرة إلى فكرة الاتحاد ذاتها وإلى الدور الذي تريد أن تلعبه كل إمارة داخل الاتحاد مما سوف ينعكس بطبيعة الحال على كثير من المسائل خلال جلسات المباحثات.



وخلال جلسات الدورة الأولى للمجلس الأعلى للاتحاد في أبوظبي في ١٥ - ٢٦ مايو ١٩٦٨ توالت الخلافات حول المسائل المعروضة واختلاف وجهات النظر، واعترف البيان المشترك المقتضب الذي صدر عن المجلس بوجود الخلاف أثناء المشاورات، وانعكس ذلك بدوره على خروج قرارات المجلس بشكل غير حاسم أو نهائي، فالمجلس الاتحادي أصبح «مؤقتاً» والرئاسات أصبحت «بالتناوب» ومقار الجلسات «دورية»[٢١].. الخ، واختير الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، رئيساً للمجلس الاتحادي المؤقت، واعترضت البحرين واقترحت أن يكون رئيس المجلس متفرغاً، أي لا

يشغل أية مناصب في إمارته، ولكن البحرين لم يؤخذ باقتراحها وتولى الشيخ خليفة الرئاسة[٢٢].

وبدأ المجلس الاتحادي المؤقت، الذي يُعتبر بمثابة مجلس وزراء تنفيذي للاتحاد، يمارس نشاطه، فعقد خمسة اجتماعات سجلت محاضرها، خلال الفترة من سبتمبر ١٩٦٨ حتى يونيو ١٩٦٩، انعقدت في الدوحة، والشارقة، ودبي، وعجمان ثم الدوحة مرة أخيرة، وخلال الاجتماع الأول استمر الخلاف قائماً حول اختصاصات المجلس الاتحادي ذاته، وهل يمارسها أم توكل للمجلس الأعلى، وهل يباشرها منذ الآن أم ينتظر إعداد الميثاق الكامل، وما إذا كانت المسائل التي يدرسها يصدر بها قرارات أم مجرد توصيات.. الخ، وخلال المناقشات برز الاتجاهان المختلفان بشكل واضح، الأول الذي تتزعمه قطر ودبي ورأس الخيمة، والآخر الذي تتزعمه البحرين وأبوظبي [٢٣].

وعندما نوقشت مسألة الدفاع، خلال الاجتماع الثاني للمجلس الاتحادي المؤقت (بالشارقة في نوفمبر ١٩٦٨)، اقترحت البحرين أن يعهد لبريطانيا باختيار خبيرين عسكريين لتولي مهمة دراسة إعداد القوة الدفاعية للاتحاد، ووفق على اقتراحها، ورشحت بالفعل الجنرال «سيرجون ويلوبي» وبعض مساعدين له لإنجاز المهمة [٢٤] . وكان المجلس الأعلى للاتحاد في دورته الثانية (بالدوحة ٢٠-٢٢ أكتوبر ١٩٦٨) قد قرر أن تتم مسألة الدفاع عن الاتحاد من خلال جهازين : قوات مسلحة للاتحاد في شكل جهاز دفاعي موحد التدريب والتسليح والقيادة، ثم جيوش صغيرة محلية للإمارات، تصبح جزءاً من الجهاز الدفاعي عند الضرورة[٢٥]، ولهذا

الأمر خطورته بطبيعة الحال، مهما كانت الصلة بين الجيوش، فربما تظهر مع الزمن بعض أوجه التناقض، نتيجة لوجود ولاءين عسكريين خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الكثير من نزاعات الحدود بين الإمارات لم تسوَّ بعد.

وقد أحرز المجلس الاتحادي المؤقت خلال اجتماعيه الثالث والرابع (دبي وعجمان مارس وابريل ١٩٦٩) تقدماً ملموساً في اتخاذ قرارات بشأن استكمال بناء دولة الاتحاد، كان من أهمها الاتفاق حول توحيد النقد والبريد، وتكليف لجنة لمتابعة إعداد ميزانية عامة، وفوق ذلك كله صدرت عدة قرارات بإنشاء ثلاث إدارات اتحادية للتربية والتعليم، والخدمات الطبية والصحية، والمواصلات، لتكون بمثابة نويات للوزارات الاتحادية في مجالها [٢٦]، ثم زيدت إدارة رابعة للصناعة والتجارة في الاجتماع الخامس والأخير للمجلس الاتحادي (في الدوحة يونيو ١٩٦٩)، وإن كان المجلس في هذا الاجتماع قد تعثر في إعداد مشروع قانون موحد للعمل، وكذلك إنشاء إدارة اتحادية للتأمينات الاجتماعية، كما تعثر في شأن توحيد قوانين الهجرة والجنسية وأجهزة الإعلام، فدخل ذلك كله في طور تشكيل اللجان، ولم تتخذ بشأنه أية قرارات[٢٧]، نظراً لبعض الحساسيات التي أثيرت حول ذلك، ولم يقدر للمجلس الاتحادي بعد ذلك أن ينعقد، أو يمارس دوره كمجلس وزراء اتحادي، كما تقرر فيما بعد.

وكان من الواضح أن ثمة خلافات بين قطر والبحرين قد ألقت بظلالها على الاجتماعات السابقة للمجلس الاتحادي المؤقت، مما كرس انقسام المجلس، ليس فقط في المسائل الفنية الاتحادية، وإنما في المسائل الإجرائية

والشكلية، فتبودلت الاتهامات حول الرغبة في الانفراد بزعامة الاتحاد، وفسرٍ عدم انعقاد أي من الاجتماعات في البحرين، رغم ثقلها بين الإمارات الكبرى، بالخشية من إغضاب إيران، التي ما فتئت تهاجم الاتحاد وتكرر ادعاءاتها في البحرين.

أما المجلس الأعلى للاتحاد فقد تعطلت اجتماعاته، منذ دورته الثانية التي تقررت فيها مسألة الدفاع، أي منذ أكتوبر ١٩٦٨، وحتى بدأت دورته الثالثة في الدوحة (١٠-١٤ مايو ١٩٦٩) ، وخلال الفترة التي انقضت بين الدورتين، نشطت الاتصالات الفردية، وخاصة تلك التي قام بها رئيس المجلس الاتحادي المؤقت، مع كل من أبوظبي والبحرين، نوقشت خلالها الكثير من المسائل المختلف حولها، تمهيداً لانعقاد الدورة الثالثة، وقد أثارت هذه الاتصالات والمشاورات حفيظة الإمارات الأخرى ، وعلى رأسها دبي، كما لاحظ أحد المراقبين[٢٨].

وخلال اجتماعات الدورة الجديدة بدا واضحاً أن المجتمعين يعودون إلى نقاط البداية في الموضوعات المختلف عليها، واعترضت البحرين على جدول الأعمال الذي كانت قطر قد أعدته وقدمته للأعضاء لدراسته قبيل الاجتماع، وقدم الوفد البحريني جدول أعمال آخر، فشكلت لجنة لإعداد جدول ثالث، كما أثارت البحرين، عند مناقشة موضوع مجلس الوزراء، موضوع ضرورة تفرغ الوزراء الاتحاديين، لكن أبوظبي، ضغطت عليها لقبول فكرة عدم النص على التفرغ في الفترة الراهنة.

ومن الموضوعات العامة التي طرحت خلال هذه الدورة وناقشته ما تم بشأن الاتصالات التي أجريت مع الجهات البريطانية المختصة، لبحث موعد

وطريقة إنهاء المعاهدات القائمة، وإعلان اتحاد الإمارات العربية، دولة مستقلة ذات سيادة، فاقترحت أبوظبي أن يتم ذلك بعد قيام حكومة الاتحاد وإنشاء وزارة للخارجية، ووافقتها الإمارات جميعاً، عدا قطر، التي طلبت أن تجرى الاتصالات فوراً، على اعتبار أن الاتحاد قائم قانوناً بموجب إتفاقية دبي منذ ٣٠ مارس ١٩٦٨، بينما أصرت أبوظبي والبحرين على أن الاتحاد لم يقم بعد، إلى أن تعترف به الدول الأخرى بما فيها بريطانيا، فكان رد قطر أن الاعتراف يأتي بعد الاستقلال، والاستقلال يأتي بعد إلغاء المعاهدات، وإلغاء المعاهدات يكون بعد إجراء الاتصالات، وأن الاتحاد لن يستقل إلا بعد إلغاء المعاهدات[٢٩]، ولم يستجب الأعضاء لرأي قطر، واتفقوا على أن تبدأ الاتصالات مع الحكومة البريطانية بعد إنشاء وزارة الخارجية للاتحاد !!

وكانت القضية الهامة التي فجرت الخلاف على أشده خلال اجتماعات نفس الدورة هي قضية تشكيل المجلس الوطني الاستشاري، الذي سيعتبر برلماناً للاتحاد، فقد اقترح مندوب البحرين أن يكون التمثيل في المجلس وفقاً لعدد سكان كل إمارة، كما طالب بأن يكون اختيار النواب بالانتخاب العام المباشر[٣٠]، وطبقاً لما طالبت به البحرين فإن أكثر من نصف مقاعد المجلس ستكون لنوابها، على اعتبار أن عدد سكانها يتجاوز عدد سكان الإمارات الأخرى جميعاً، ويبدو أن البحرين كانت تريد أن تجد لها مكانة في المناصب الاتحادية العليا، بعد اختيار حاكم أبوظبي رئيساً للمجلس الأعلى، ونائب حاكم قطر رئيساً للمجلس الاتحادي فتعللت في تمسكها بطلبها، بتبرير منطقي ليكون المجلس ممثلاً لشعب الاتحاد، وبطريقة ديمقراطية حسب تفسير ممثليها.. وقد وافقت قطر على اقتراح البحرين، فما

كان يضيرها الاقتراح كثيراً، لأن عدد سكانها يلي عدد سكان البحرين، وأيدت أبوظبي نفس الاقتراح، وجاء الاعتراض هذه المرة من الإمارات الأخرى جميعاً، حين أصر حكامها على أن يكون تمثيل الإمارات بأعداد متساوية داخل المجلس.

أما بالنسبة لموضوع الانتخاب العام فكان وفد قطر قد أعد مذكرة بمشروع قانون ينص على أن يختار كل حاكم عدداً لا يقل عن عشرين من ذوي الرأي والمكانة في إمارته، ويتولى هؤلاء انتخاب نواب كل إمارة من غيرهم من أبناء الشعب، فاعترضت البحرين متمسكة بمبدأ الانتخاب العام، فأقرت قطر بوجاهة رأيها، لكنها رأت أن أغلب الإمارات لا توافق على ذلك نظراً لظروفها، فاضطرت قطر لأن تضمن اقتراحها حكماً جديداً، مؤداه أنه يجوز لأي إمارة أن تستعيض عن طريقة الانتخاب السابقة، بالانتخاب العام[٣١]، ثم تعطل الأخذ بالاقتراح نتيجة الخلاف حول نسبة التمثيل داخل المجلس.

ثم أعقبت ذلك أزمة جديدة حول تعيين مقر عاصمة الاتحاد، فاقترحت البحرين أن تكون أبوظبي هي المقر المؤقت، بينما أصرت قطر على ضرورة تحديد المقر الدائم أولاً، وكانت حجة البحرين «أنه يجب أن نضع حداً للاجتماعات المتنقلة في كل إمارة، وأن تعقد الاجتماعات التالية في المقر المؤقت» فكشفت بذلك عن أزمة تجاهلها عند اختيار المقر المؤقت للجلسات السابقة، سواء بالنسبة للمجلس الأعلى أو للمجلس الاتحادي، غير أن الإمارات الأخرى أيدت رأي قطر بضرورة تعيين المقر الدائم أولاً، فتأجل الموضوع.

وعلى الرغم مما سبق فقد اتفق الأعضاء في بيانهم المشترك على تنظيم رئاسة الاتحاد وكذا منصب نائب الرئيس، وتعيين اختصاصاتهما، واستبدال المجلس الاتحادي المؤقت بمجلس وزراء من ثلاثة عشر وزيراً، وحددت طريقة تشكيله واختصاصاته. واتفق على أن يكون للاتحاد علم واحد يمثله في الخارج، على أن تحتفظ كل إمارة بعلمها الخاص، ثم تشكيل لجنة لوضع دستور مؤقت للاتحاد، على أن تعرض نتائج عملها على خبير دستوري عربي[٣٢].

وإزاء المشاكل التي أشرنا إليها فيما سبق رؤي ضرورة التمهيد لاجتماع المجلس الأعلى في دورته الرابعة، باجتماع لنواب الحكام عقد بالفعل في أبوظبي في ٢٠ أكتوبر ١٩٦٩، اتفق فيه المجتمعون تقريباً على تسوية كل موضوعات الخلاف، فوافق الأعضاء على تحديد المقرين المؤقت والدائم للعاصمة، وقبلت قطر كافة الحلول المقترحة لمسألة التمثيل في المجلس الوطني الاستشاري، بل وافقت البحرين على مبدأ المساواة في التمثيل بين الإمارات جميعاً[٣٣]. ومهّد الطريق بالفعل للدورة الرابعة التي انعقدت في أبوظبي (٢١-٢٥ أكتوبر ١٩٦٩)، ولكن لم تلبث أن تفجرت أزمة جديدة عند مناقشة مسألة الترشيحات للمناصب الوزارية، فكثرت الاجتماعات الجانبية، وخاصة بين الإمارات الصغيرة والتي رأت نفسها، بعد انتهاء توزيع المناصب العليا، أحق بالوزارات الهامة، فدخل المؤتمر في أزمة جديدة[٣٤].

ولم تلبث أن وقعت القارعة، حين دخل إلى قاعة الاجتماع المعتمد السياسي البريطاني في أبوظبي (جيمس ترديل) وتلا رسالة موجهة

للحكام من المقيم السياسي البريطاني، تحثهم على بذل أقصى جهودهم لتحقيق الاتحاد، وتذليل العقبات التي تعترض طريقه، وتؤكد حرص بريطانيا على ذلك.. الخ[٣٥]، وعندئذ احتج الشيخ أحمد بن علي آل ثاني حاكم قطر، وتبعه الشيخ صقر القاسمي حاكم رأس الخيمة، وانسحبا من المؤتمر احتجاجاً على تدخل بريطانيا في شئون الحكام، ثم رفض بقية الحكام التوقيع على البيان المشترك، حتى لا يتهموا بالانقياد لتعليمات القيادة البريطانية.

ويطرح الموقف الجديد أسئلة تبدو محيرة، أكان يمكن التغلب على مشكلة توزيع المناصب الوزارية، وبالتالي ينجح المؤتمر ويفلح الاتحاد لو لم يتدخل المعتمد البريطاني؟ هل كان الأعضاء في مأزق جديد، لم يخرجهم منه سوى الموقف البريطاني؟ وإذا فسرنا موقف رأس الخيمة، التي كانت تتزعم الإمارات الصغيرة في طلب المناصب الوزارية الهامة وأنها لم تجد استجابة لطلبها، وموقف دبي بأنها تخشى تفسير موقفها باعتباره استعداء لإيران، فبماذا نفسر موقف حاكم قطر في ذلك الوقت ؟ لقد اتخذ الموقف البريطاني ذريعة لفشل المؤتمر كله، وانفرط عقده من غير أن يصدر قرارات، ولم يقدر للحكام أن يجتمعوا مرة أخرى لإتمام مشروع الاتحاد.

وقد جرت بعد ذلك محاولات للتمهيد لاستكمال اجتماعات الدورة الرابعة للمجلس الأعلى، فانعقد اجتماع تمهيدي آخر للجنة نواب الحكام في أبوظبي في يونيو ١٩٧٠ - أي بعد سبعة شهور - دخل الأعضاء فيه في مناقشات مطولة وحلقات مفرغة[٣٦]، ثم عقدت نفس اللجنة اجتماعاً آخر لنفس السبب في أكتوبر من نفس العام، إلا أن هذا الاجتماع كان

انتكاسة لكل ما تم الاتفاق عليه فيما قبل، فتراجعت البحرين عما كانت قد وافقت عليه بشأن التمثيل في المجلس الوطني الاستشاري ورفضت قاعدة المساواة ثم تحفظت على قضية التصويت داخل المجلس الأعلى، بل وعلى موضوع مقر العاصمة، كما احتفظت برأيها بشأن توصيات لجنة الميزانية، اللجنة الوحيدة التي عقدت في عاصمتها، وعندما طرح الرأي حول مشروع الدستور المؤقت برمته، تحفظت البحرين أيضاً، بعد أن وافقت الإمارات الثمان الأخرى بالإجماع على ما تقرر بشأن تلك الموضوعات[٣٧].



ونتيجة لتوقف مباحثات الاتحاد، على أثر الخلافات المستمرة، والانتكاسة التي أصيبت بها النتائج التي كان قد تم التوصل إليها، جرت محاولتان للتوسط لحل هذه الخلافات، ودفع عجلة الاتحاد إلى الأمام، المحاولة الأولى من جانب بريطانيا، والأخرى من جانب المملكة العربية السعودية والكويت، وأياً كانت الدوافع لدى الوسطاء فقد كانت النتيجة غير إيجابية بالمرة.

وقد فسر التدخل البريطاني بحرص بريطانيا على قيام الاتحاد من ناحية، وبتفاقم الخطر الإيراني من ناحية أخرى، خاصة بعد سقوط ادعاءات إيران في البحرين، وقد قامت بريطانيا بمحاولتها في أعقاب تسلم المحافظين الحكم، حيث عين وزير الخارجية البريطاني ممثلاً شخصياً عنه في الخليج يُدعى السير وليم لوس للقيام بالمهمة، حضر إلى المنطقة في أغسطس ١٩٧٠ ودرس محاضر جلسات المباحثات ومسودات الدساتير، مع لجنة الدستور وتوصل إلى اتفاق بشأنها عدا مسألتي المجلس الوطني

الاستشاري والعاصمتين المؤقتة والدائمة..[٣٨]، واستمر لوس يتنقل بين عواصم الإمارات الأربع الكبرى المعنية بالخلاف حاملاً مقترحاته خلال أكتوبر ١٩٧٠، دون جدوى حيث دخل في نفس الدائرة المفرغة، وفي ١٩ أكتوبر ١٩٧٠ أصدرت حكومة قطر بياناً شرحت فيه موقفها، وأوضحت «أن البحرين الشقيقة تطالب بتعديل الأحكام المتصلة بهاتين المسألتين بما يخالف الإجماع الذي انعقد عليه رأي باقي الإمارات الثماني الأخرى، وذلك على الرغم من أنها كانت قد انضمت إلى هذا الاجماع ببيانات حاسمة مكتوبة..»[٣٩].

أما الوساطة السعودية - الكويتية، فتمثلت في إرسال وفد مشترك من البلدين إلى حكام الإمارات التسعة، يحمل مقترحات جديدة، تتضمن تسويات وحلولاً وسطى لمسائل سبع، رؤي أنها موضع الخلاف بين الإمارات، ورأت قطر في ردودها أن أربع مسائل منها لم يجر خلاف بشأنها، وأن من الخير حصر الخلاف في المسائل الثلاث الأخرى (التمثيل في المجلس الوطني- مقر العاصمة - التصويت في المجلس الأعلى) حتى لا تتشعب الخلافات من جديد [٤٠]، وتبودلت الاقتراحات في شكل مذكرات بين الوفد الثنائي والإمارات الأربع الكبيرة، وعندما صيغت المقترحات السعودية - الكويتية في صورتها النهائية، اكتشفت قطر أنه لم يؤخذ بوجهة نظرها، رغم أنها أبدت تساهلاً في موضوع العاصمة، أي ترك تحديد العاصمة الدائمة للدستور الدائم، وأنه لم يؤخذ برأيها في مسألة التصويت، وضرورة توفر شرط الاجماع لصحته، لذلك جاء ردها الأخير على المقترحات في صورتها النهائية في مذكرة قدمت في ١٤ أبريل ١٩٧١ أبدت فيها عدم اقتناعها بالحجج التي سيقت لتبرير إرجاء النص

على العاصمة الدائمة في الدستور، وأبدت قبولاً بالتخلي عن مبدأ الاجماع عند التصويت، وموافقة على فكرة الاكتفاء بموافقة سبعة أصوات، عند إعادة التصويت، «على أن تكون الإمارات الأربع (الكبيرة) من بينها، باعتبارها أكثر الإمارات تحملاً للمسئوليات الاتحادية»[٤١]. وإزاء الموقف السابق، وإصرار البحرين على مسألة التمثيل النسبي في المجلس الوطني الاستشاري، خلافاً لمبدأ المساواة الذي أقره الحكام، انتهت مهمة الوساطة الجديدة بغير جدوى.

* * *

لقد أصبح من المحتم بالنسبة لسير الأحداث على النحو السابق، أن مشروع اتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج سيواجه بأحد احتمالين : **أولهما**: أن تبدي البحرين وقطر مرونة كافية، فيما يتعلق بمسائل الخلاف، التي بات واضحاً، أنهما قطباً الرحى فيها، مما يدفع الاتحاد إلى الوجود، وهذا الاحتمال لم يكن صعباً أو مستحيلاً على الإطلاق ؛ **وثانيهما**: أن تبتعد الدولتان عن الاتحاد فيصبح «سباعياً» يضم إمارات الساحل العُماني، وكان هذا الاحتمال قائماً منذ البداية، على نحو ما رأينا في الجولة البريطانية التي قام بها روبرتس، وفي صيغة الاتفاق الثنائي بين دبي وأبوظبي، واستمر ممكناً خلال جولات المباحثات، خاصة وأن دبي قد أبدت تساهلاً فيما أثارته من مطالب، أما الإمارات الخمس الأخرى، فقد كان بوسعها أن ترى بسهولة أن وجودها داخل اتحاد سباعي، أفضل لها في كل الأحوال، إن كان الاتحاد التساعي قد أصبح مستحيلاً.

ويمكننا أن نستنتج أن بقاء هذا الاحتمال طوال جلسات المباحثات كان له أثره السلبي على نجاح فكرة الاتحاد الموسع، عند التحليل النهائي، فقد كانت أبوظبي، خاصة بعد تسوية مشاكلها مع جارتها القوية دبي، ترى نفسها قائدة لاتحاد يشمل الإمارات الخمس الأخرى، إلى جانب دبي، أكثر منها قائدة ومتزعمة لاتحاد يضم قطر والبحرين، وهذا يفسر حياد أبوظبي «السلبي» في بعض الأحيان، وتدخلها إلى جانب البحرين أحياناً أخرى ، ولم تلعب دور القائد المؤثر، رغم أن رئاسة المجلس الأعلى للاتحاد قد انعقدت لها، كما عقدت بعاصمتها معظم اجتماعات الحكام ونوابهم.

ومن الواضح أنه كان للبحرين مصلحة في قيام دولة الاتحاد، وأنها سعت في البداية لإنجاحه، لأنها بحجمها السكاني والحضاري ستكون أكثر أهمية وتأثيراً على المدى الطويل، داخل الوحدة السياسية الأكبر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن لياذها بالاتحاد «العربي المنتظر»، سيجعلها في مأمن من «الأطماع الإيرانية»[٤٢]، غير أن هذه المسألة الأخيرة قد جرت عليها متاعب كثيرة، لأن وجودها داخل الاتحاد، وهو ما احتجت عليه طهران، قد أثر على موقف الإمارات الأخرى منها، خاصة ما كان منها على علاقة طيبة بإيران ولا ترغب في معاداتها، وهذه المسألة تفسر الكثير من سلوك الأعضاء داخل الجلسات، ومن موقف البحرين ذاتها، المتناقض أحياناً، من الاتحاد، لذلك يبدو صحيحاً الاستنتاج بأن مسألة عدم مواجهة التهديدات الإيرانية، سواء بالنسبة للبحرين أو باحتلال الجزر العربية في الخليج، بجبهة قوية موحدة كان من أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر المباحثات، أما مسألة الحجم السكاني والحضاري للبحرين، التي كانت تري نفسها أعز نفراً، فقد نفسته عليها إمارات أخرى، ترى نفسها أكثر مالاً

ومساحة، فقد انعكس ذلك بدوره على الصراع حول المناصب والمراكز القيادية في الاتحاد.

وقد بدأت البحرين تفكر في تنظيم إداراتها استعداداً للمرحلة الجديدة منذ بداية عام ١٩٧٠، وبالتحديد منذ فشل الدورة الرابعة للمجلس الأعلى، فاتخذت في ١٩ يناير ١٩٧٠ قراراً بإنشاء مجلس دولة، يُعد بمثابة نواة لمجلس وزراء، وتوالت المراسيم بتعيين رؤساء للدوائر الحكومية، بعد إعادة تنظيمها[٤٣]، واعتبرت هذه التطورات خطوة، لها ما بعدها، خاصة على المستوى الدولي، حين أنشأت دائرتين للدفاع والخارجية، ففسر ذلك كله بأن البحرين تتجه لإعلان استقلالها منفردة، وأنها قررت أن تشق طريقها بعيدة عن الاتحاد، وخلال شهر مارس ١٩٧٠ حدث تغير مفاجيء في السياسة الإيرانية تجاه البحرين، أعقبه التطورات التي نتج عنها الاستفتاء الذي أجرته الأمم المتحدة بشأن استقلال البحرين، أو اتحادها مع إيران، والذي جاءت نتيجته في صالح عروبتها واستقلالها في ١١ مايو ١٩٧٠.

ولايمكننا قبول فكرة أن الإجراءات السابقة تؤكد رغبة البحرين في الابتعاد عن اتحاد الإمارات العربية، وأنها بدأت تستقل عنه، رغم ما يبدو من تحسبها من فشل الاتحاد وموقفها من ذلك، فقد فعلت قطر نفس الشيء، بل كانت فيها دوائر حكومية ووزارية قائمة بالفعل، وأنشأت في يونيو ١٩٦٩ إدارة للشئون الخارجية [٤٤] على سبيل المثال، فالمقصود بالإجراءات السابقة لدى البحرين وقطر، الاستعداد للاستقلال عن بريطانيا، وليس عن الاتحاد، فالاستقلال عن بريطانيا شيء، وضرورة البقاء داخل

الاتحاد شيء آخر، وميعاد الانسحاب البريطاني يقترب، ومباحثات الاتحاد تتعثر، ولابد من وجود صيغ جديدة تؤهل الإمارات للاعتراف الدولي باستقلالها.

وكما هو معروف، أعقبت الخطوات السابقة في البحرين، تعثر لجنة نواب الحكام في التمهيد لاجتماعات المجلس الأعلى للاتحاد على نحو ما مرّ بنا (من يونيو - أكتوبر ١٩٧٠)، ثم فشل الوساطة البريطانية (أغسطس - أكتوبر ١٩٧٠)، ثم الوساطة السعودية - الكويتية (يناير - أبريل ١٩٧١)، فكان أن أعلنت الإمارات السبع الأخرى استقلالها كدولة تحت اسم «دولة الإمارات العربية المتحدة» - وإن كانت رأس الخيمة قد تأخرت قليلاً في الانضمام للاتحاد الجديد - وتم ذلك في ١٨ يوليو ١٩٧١، ولم يبق إلا أن تحدد البحرين، وقطر، موقفهما، فاختارت البحرين أن تعلن استقلالها منفردة في ١٤ أغسطس ١٩٧١، ثم أعقبتها قطر في أول سبتمبر ١٩٧١.



موقف قطر واستقلالها:

رأينا الدور الرئيسي الذي لعبته قطر لتحقيق الاتحاد، منذ كان مجرد فكرة، إلى أن أرسيت الكثير من تنظيماته، ووضعت مسودة دستوره المؤقت، وعندما انفضت الدورة الرابعة للمجلس الأعلى الاتحادي، أصدرت قطر بياناً بلورت فيه نقاط الخلاف، وحددت موقفها، وبالرغم من قيامها باتصالات جديدة، لكي تثبت أن انسحاب وفدها، ورفضها استئناف

الجلسات في ٥ نوفمبر ١٩٦٩ - كما كان مقرراً - لا يعني أنها تعتزم الانسحاب من الاتحاد.

لكننا نلاحظ، بالرغم من ذلك، أن حكومتها بدأت تفرض احتمالاً جديداً يتعلق بفشل إتمام الاتحاد، ومن هذا الاحتمال، بدأت تفكر فيما يكون عليه الحال، لو أزف موعد الانسحاب البريطاني ولم يقم الاتحاد، ومن هذا بدأ التفكير السياسي فيها يتخذ بُعداً جديداً. ويبدو صحيحاً أن قطر كانت تجد نفسها مؤهلة للقيام بدور قيادي في الاتحاد، بحكم أقدميتها في العمل السياسي ونموها الاقتصادي، ويعزز هذا الرأي إصرارها على رفض هيمنة البحرين على الاتحاد، شاعرة بأن لديها مركزاً متميزاً، بين الإمارات المتزعمة للاتحاد، فهي ليست لها مشكلة أمنية مع أحد، كما أنها حلت مشاكلها الحدودية مع السعودية، فتوثقت صلتها بها[٤٥].

وكانت قطر قد قطعت شوطاً خلال عقد الستينيات في بناء تنظيماتها الإدارية، بل كان بها منصبان وزاريان أحدهما للمعارف منذ عام ١٩٥٧، والآخر للمالية عام ١٩٦٠ - كما ذكرنا -، كما أُلغي منصب المستشار الحكومي (البريطاني) الذي كان يهيمن على دوائر الحكومة في قطر وتولى صلاحياته الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، الذي كان نائباً للحاكم ووليا للعهد آنئذ[٤٦]. كما تبنت الحكومة خطة لتعريب الإدارة وتقطيرها، فتم إقصاء مدير الأمن البريطاني «كوكرين» وكذلك تم الاستغناء عن معظم المديرين البريطانيين، حتى أنه لم يأت عام ١٩٦٨ إلا ولم يبق بالإدارة القطرية، سوى بعض المختصين في بعض الشئون الفنية والعسكرية[٤٧].

وكان طبيعياً أن تستكمل الدولة بناءها الإداري بعد أن أنشأت منذ عام ١٩٦٢ إدارات رئيسية للشئون المالية، والإدارية، والبترول، ثم إدارة الشئون القانونية، فرأت عام ١٩٦٩ أن تنشيء إدارة للشئون الخارجية، وصدر بها مرسوم بقانون في ٢٧ يونيو، وقد أثار إنشاء هذه الإدارة تساؤلات من جانب بعض الإمارات، التي رأت أن قطر بإقدامها على ذلك فإنها تعمل على وأد الاتحاد، ولكن الحكومة القطرية ردت على ذلك بأن إمارتي البحرين وأبوظبي قد أنشأتا مثل هذه الإدارة في كل منهما قبل شهور، ولم يوجه مثل هذا الاتهام إليهما [٤٨]، ورأت الحكومة القطرية أن هذه الإدارة، وكذا الإدارات المماثلة في الإمارات الأخرى، من شأنها أن تخلق نواة صالحة لوزارة الخارجية الاتحادية في المستقبل، وأن هذا المرسوم يهدف إلى تحقيق غاية مرحلية محدودة حتى يتم قيام هذه الوزارة الاتحادية[٤٩].

وهكذا يمكن القول أن التفكير القطري، أصبح يتحسب للمستقبل، ويستكمل بناء الدولة استعداداً لمرحلة الاستقلال عن بريطانيا، كما يسير هذا الاتجاه في خطين متوازيين، بالنسبة لما سبق، وبالنسبة للاتحاد، من الممكن أن يلتقيا.

ويعزز رأينا السابق أن الحكومة القطرية قد عقدت العزم على إعداد دستور خاص، وأنها قبيل أربع وعشرين ساعة من إعلان هذا الدستور الذي سمي «النظام الأساسي المؤقت» والذي صدر في الثاني من أبريل ١٩٧٠، أرسلت مبعوثيها لإبلاغ الإمارات الأخرى بالخطوة الجديدة[٥٠]، ويبدو أن هذا الإعلان قد قوبل بالتشكيك في موقف قطر من الاتحاد، فأصدرت حكومتها مذكرة في ١٥ أبريل توضح بها أن نصوص الدستور الجديد لا

تتعارض مع عضوية قطر في اتحاد الإمارات، بل هي تطبيق لها، واقتبست من نصوص مواد الدستور ما يؤيد المعنى السابق وخاصة المادة الأولى التي تنص على أن قطر عضو في اتحاد الإمارات العربية، ثم أضافت المذكرة بأن قرار المجلس الأعلى رقم (٣) لعام ١٩٦٩ ينص على أنه من بين اختصاصات مجلس الوزراء بحث الدساتير والقوانين التي تسنها الإمارات لنفسها، كما أن اتفاقية دبي تنص على دعم احترام كل إمارة لاستقلال الأخرى وسيادتها [٥١] ويؤكد الفكرة السابقة كذلك أن قطر حرصت على ألا يحتوي دستورها على نص بإنشاء وزارة للخارجية، وأخرى للدفاع، على الرغم من تضمنه إنشاء الوزارات الأخرى، على اعتبار أن هاتين الوزارتين من اختصاص السلطات الاتحادية[٥٢].

وبالرغم من أن هذا الدستور المؤقت كان ينص على أن يعمل به بعد تسعين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، إلا أن حاكم قطر، أصدر مرسوماً بتشكيل أول مجلس وزراء قطري في ٢٩ مايو ١٩٧٠، وفقاً لأحكام الدستور، ومع أن الحكومة حرصت على تأكيد رغبتها في إقامة الاتحاد التساعي وسعيها من أجل إتمام مشروعه، فإن الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني نائب الحاكم وولي العهد، لم يخف احتمال اتجاه قطر نحو الاستقلال، وذلك أثناء زيارة له للكويت في أواخر يونيو ١٩٧٠، حين صرح بأن بلاده، مع ترحيبها بمساعي الكويت، ستمضي قدماً نحو إرساء أسس الدولة الحديثة، وفي تطبيق النظام الدستوري الذي أعلن مؤخراً، وأن الاتجاه الجديد في السياسة القطرية، سيستمر في حالة تعذر قيام الاتحاد[٥٣].

وطبقاً للمبررات السابقة، فإن وجود قطر في الاتحاد، لا يحرمها من حق إصدار دستور خاص بها، فولايات الدولة الاتحادية تحتفظ باستقلالها الذاتي الذي يجسده دستورها المحلي، وإعلان قطر في دستورها أنها عضو في الاتحاد، يعني أنها تلتزم بتعديل دستورها، لو تبين تعارضه مع الدستور الاتحادي، ولعل السبب في مسارعتها بإصدار هذا الدستور يرجع إلى ما أوضحته قطر نفسها من أنها لاتريد أن يسبقها الوقت، فإن لم يقم الاتحاد، تكون هي قد أكملت بناء تنظيماتها الداخلية تمهيداً لإعلان استقلالها[٥٤] .

وقد ساعد على تحمس قطر لاتخاذ الخطوة السابقة، أن الحكومة البريطانية قد أعلنت في أول مارس ١٩٧٠ أنه سوف ينتهي مفعول المعاهدات المعقودة بينها وبين إمارات الخليج مع نهاية عام ١٩٧١، وأن قواتها سوف تنسحب، كما أعلنت عن رغبتها في عقد معاهدات صداقة وتعاون معها[٥٥].

وقد خلقت الخطوة القطرية، وما سبقها في البحرين من إنشاء مجلس الدولة، خلقت انطباعاً واضحاً أن كلا الدولتين قد بدأتا في ترتيب شئونهما الداخلية، قبل مواصلة المباحثات الاتحادية ثم أن قطر بتنظيماتها الجديدة، أصبحت أكثر ثقة بقدرتها على التعامل مع مشاكل الاتحاد، حيث أعدت بديلاً له وهو السير في سبيل الاستقلال[٥٦].

وعندما تعثرت اجتماعات لجنة نواب الحكام في التوصل إلى دفع عجلة الاتحاد، وتعذر عليها تسوية الخلافات، خلال اجتماعيها في يونيو، وأكتوبر ١٩٧٠، شرعت الحكومة القطرية منذ أوائل عام ١٩٧١ تدرس

«الخطوات الواجبة الاتباع في مجال الشئون الخارجية، في حالة اتجاه قطر - اضطراراً - إلى الاستقلال» فقدم مستشارها القانوني للحكومة مذكرة تحمل العنوان السابق أشارت إلى تعثر مسيرة الاتحاد، بفعل عوامل دولية وإقليمية ومحلية «جعلت أيضاً إقامة اتحاد من قطر والإمارات السبع الأخرى - بدون البحرين - التي ثبتت رغبتها في الانفصال والحصول على استقلالها - أمراً صعب المنال» وأضافت المذكرة أنه لما كان التاريخ الذي حدد نهائياً للانسحاب البريطاني قد أصبح قاب قوسين أو أدنى، فإنه أصبح واجباً على قطر أن ترسم طريقها، لتحديد مصيرها وتحقيق مصلحتها، ولم يكن ثمة طريق آخر لذلك غير طريق الاستقلال.. لذلك يبدو من الأهمية بمكان معرفة الوسيلة التي تستطيع بها قطر أن تنفصل عن الاتحاد، الذي أصبح ميئوساً من إخراجه إلى حيز الوجود، وفي حالة التأكد من عدم نجاح الاتحاد، فإنه يتطلب حصولها على الاستقلال، اتخاذ الخطوات التالية :

(أ) عقد اتفاقية بين الحكومة البريطانية وحكومة قطر، تقرر إلغاء إتفاقية الحماية لعام ١٩١٦، والاعتراف باستقلال قطر. والمفروض أن تبذل المساعي الحثيثة لإتمام عقد الاتفاقية في غضون الشهور القليلة القادمة.

(ب) الحصول على الاعتراف بقطر دولة كاملة الاستقلال تامة السيادة من الدول العربية وبواسطتها، وبواسطة أمانة جامعة الدول العربية من ناحية والحكومة البريطانية من ناحية أخرى ، والحصول على ذات الاعتراف من أكبر عدد من الدول.

(جـ) التقدم بطلب انضمام إلى الجامعة الدول العربية والأمم المتحدة.. وإنشاء وزارة للخارجية، ويمكن مع بعض التعديلات، تحويل إدارة الشئون الخارجية، التي أنشئت عام ١٩٦٩، إلى هذه الوزارة[٥٧].

وهكذا لم يبق أمام قطر، سوى أن تحدد موقفها بعد التطورات الأخيرة المتلاحقة التي حفلت بها الشهور الثمانية الأولى من عام ١٩٧١، فقد أعلنت إمارات ساحل عُمان المتصالح استقلالها في دولة متحدة في ١٨ يوليو، ثم أعلنت البحرين استقلالها منفردة في ١٤ أغسطس، لم يكن ثمة سبيل أمام قطر سوى أن تُعلن استقلالها هي الأخرى ، فأعلنته في أول سبتمبر ١٩٧١، بعد أن تبادلت وثائق الاستقلال مع الجانب البريطاني، ليصدر نائب الحاكم وولي عهده، الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، بياناً يُعلن فيه «.. إنه تنفيذاً لقرار إعلان استقلال بلدنا، قررنا إنهاء العلاقات التعاقدية الخاصة، وجميع الاتفاقيات والالتزامات والتنظيمات المترتبة عليها، المبرمة مع الحكومة البريطانية، وبذلك تصبح قطر دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات سيادة كاملة... وسنبدأ فوراً باتخاذ الإجراءات اللازمة لانضمام دولتنا العربية الفتية إلى جامعة الدول العربية وإلى هيئة الأمم المتحدة...»[٥٨].

وقد ترتب على إعلان الاستقلال أن صدر في ٣ سبتمبر ١٩٧١ قرار بإنشاء وزارة للخارجية تولاها - بالنيابة، نائب الحاكم وولي العهد، كما صدر قرار بتغيير لقب رئيس الدولة من «حاكم» إلى «أمير»[٥٩]، وفي ١١ سبتمبر انضمت قطر بالفعل إلى جامعة الدول العربية، وفي ١٦ سبتمبر نضمت إلى هيئة الأمم المتحدة، وشرعت تمارس سياستها الخارجية بنفسها

لأول مرة في تاريخها، وانطوت بذلك صفحة الحماية البريطانية. وقد استبدلت معاهدة الحماية الملغاة، بمعاهدة صداقة بين قطر وبريطانيا وقعت في ٣ سبتمبر ١٩٧١، تضمنت إشارة إلى المذكرات المتبادلة بين الدولتين بشأن إنهاء العلاقات التعاهدية الخاصة بينهما «لمنافاتها لتولي قطر كامل مسئولياتها الدولية، كدولة مستقلة»[٦٠].

وقد حددت المعاهدة أسس الاتفاق بين الجانبين حول تشجيع التعاون بينهما من خلال المؤسسات التعليمية والميادين الثقافية والهيئات المهنية والفنية، بالإضافة إلى تنمية وتقوية العلاقات التجارية بين البلدين، كذلك اتفق الجانبان على أن تكون هذه المعاهدة سارية المفعول لمدة عشر سنوات من تاريخ توقيعها، ما لم ير أحد الطرفين إنهاء العمل بها. وهكذا تركزت مجالات التعاون في الأمور السلمية، كما لم ترد بالمعاهدة أية التزامات عسكرية لبريطانيا نحو قطر، واتسمت بطابع التوازن والندية من حيث حق كلا الطرفين وحريته في إنهائها. وباتخاذ الخطوات السابقة، ثم تولى الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني مقاليد الحكم في ٢٢ فبراير ١٩٧٢، دخلت قطر مرحلة جديدة من مراحل تاريخها.



هوامش الفصل السادس

(١) راجع جمال زكريا قاسم : الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١، ص٣١٥-٣٢٥ ؛ محمد مرسي عبدالله : دولة الإمارات العربية وجيرانها، ص ٩٨ ؛ وكذلك فريد هوليداي : النفط والتحرر في الخليج العربي وإيران، ص ٧٨. «ويذكر هوليداي أن زعيم المحافظين إدوارد هيث زار الخليج ووجه اللوم لحكومة العمال على قرارها، ولكنه لم يلزم نفسه بضرورة نقض هذا القرار عندما يعود حزبه للسلطة، وعندما عاد حزبه للسلطة فعلاً أعلن في مارس ١٩٧١ أن القرار البريطاني لا يمكن نقضه» .

(٢) يرى سيد نوفل في كتابه : الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، ص ٣٥٣، «أن القرار البريطاني سياسي وليس عسكرياً ».

(٣) Zahlan, R.S., The Creation of Qatar, p. 103.

(٤) رياض نجيب الريس : الخليج العربي ورياح التغيير، ص ١٤ - ١٦.

(٥) عادل الطبطبائي : النظام الاتحادي في الإمارات العربية، دراسة مقارنة، ص ٣٠.

(٦) Sakr, N., Federalism in the United Arab Emirates, p. 179 (in Social and Economic Develpment...).

(٧) محمد أبو الحديد : الحركة الوحدوية في الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، يناير ١٩٦٩، ص ١٥١ - ١٥٢.

وكذلك سيد نوفل : الخليج العربي، ص ٣٤٤، حول نشاط الجامعة العربية وموقف بريطانيا.

(٨) Peck, M.C., The United Arab Emirats, p. 40.

(٩) Zahlan, R.S., The Greation of Qatar, p. 104.

- ويشير Peck, M.C. في كتابه السابق إلى أن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبوظبي قد عرض أن تتولى إمارته تسديد تكاليف بقاء الوجود العسكري البريطاني من دخل النفط في إمارته، انظر p. 48 .

(١٠) سليم اللوزي : رصاصتان في الخليج، ص ١٥، وهناك تأييد لفكرة تشجيع بريطانيا لقيام الاتحاد في كتابي فريد هوليداي : النفط والتحرر، ص ٨٠ - ٨١، وكذلك عادل الطبطبائي : النظام الاتحادي، ص ٣٦.

(١١) وحيد رأفت : وثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج، المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد ٢٦، عام ١٩٧٠، ص ٥، والتصريحات منسوبة لحكام البحرين وقطر ودبي وتدور جميعها حول نفس الأفكار.

(١٢) وثائق اتحاد الإمارات العربية «التساعي» : بيان مشترك في ٢٢ يناير ١٩٦٨، أبوظبي، ديوان الحاكم. وقد أضاف البيان أنه تسهيلاً لربط البلدين الشقيقين قرر الشيخ زايد بن سلطان تعبيد طريق السيارات بين دبي وأبوظبي.

(١٣) وثائق اتحاد الإمارات العربية : مشروع مقدم إلى عظمة حاكم قطر وسمو نائبه، من الدكتور حسن كامل مستشار حكومة قطر، الدوحة في ٢٤ يناير ١٩٦٨ (والمشروع يتضمن فراغاً لتوقيعات الحكام التسعة وليس خمسة).

(١٤) وثائق اتحاد الامارات العربية : مشروع مقدم من حكومة قطر إلى مؤتمر الحكام بدبي لإنشاء إمارة الساحل العربي المتحدة. في نفس التاريخ وهو مرفق بالمشروع السابق، وقد تضمن أن تسمى كل إمارة من الإمارات الخمس ولاية، يتناوب الحكام الولاة رئاسة هذه الإمارة، ثم تنضم هذه الإمارة إلى إتحاد الإمارات العربية وتلتزم بميثاقه. ولكن هذا الاقتراح القطري لم يلق موافقة من جانب الإمارات الخمس المعنية، التي أصرت على مساواتها بالإمارات الأخرى.

(١٥) وثائق اتحاد الإمارات العربية : بيان مشترك صادر عن ديوان الحاكم دبي في ١٨ فبراير ١٩٦٨، وحول تسوية المسألة يمكن مراجعة كتاب سليم اللوزي : رصاصتان في الخليج، ص ٢٢ - ٢٤.

(١٦) وثائق اتحاد الإمارات العربية : اتفاقية اتحاد الإمارات العربية، دبي في ٢٧ فبراير ١٩٦٨.

(١٧) تذكر Zahlan, R. S. في كتابها المشار إليه سابقاً p. 104 أن المشروع القطري قُبِلَ في نفس الاجتماع، دون أن تدرس التعديلات التي ذكرناها في المتن.

(١٨) راجع حول نقد الاتفاقية : جمال زكريا : المرجع السابق، ص ٣٦٦ - ٣٦٧، عادل الطبطبائي، المرجع السابق، ص ٤٣ - ٤٤، محمد العيدروس : التطورات السياسية في دولة الإمارات، ص ٣٨٢ - ٣٨٣، محمد أبو الحديد : الحركة الوحدوية في الخليج، ص١٥٦.

- ثم وجهة نظر أخرى لمحمد الرميحي تنظر إلى إقامة الاتحاد ذاته على أنه محاولة للقضاء على البدائل الشعبية في الخليج، والتي باتت تنذر بالخطر بالنسبة للقوى المستفيدة من

الوضع القائم. (دراسته بعنوان : «الصراع والتعاون بين دول الخليج العربي »، ٤٤٦، وهي واردة بكتاب مركز دراسات الوحدة العربية «القومية العربية في الفكر والممارسة»، بيروت ١٩٨٠).

(١٩) وثائق اتحاد الإمارات العربية، مذكرة وفد حكومة قطر إلى الاجتماع الأول للمجلس الأعلى، أبوظبي ٢٥ مايو ١٩٦٨.

(٢٠) المصدر السابق، نص استشارة دكتور وحيد رأفت في ١٩٩٨/٦/٤، وكذلك نص استشارة الأستاذ روسو في ١٩٦٨/٦/٢٢.

(٢١) راجع نصوص القرارات في وثائق اتحاد الإمارات العربية، القرارات (١)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦)، (٩) عن المجلس الأعلى للاتحاد.

(٢٢) نجيب الريس : صراع الواحات والنفط، ص ٤٨، وكان الشيخ خليفة نائباً للحاكم وولياً للعهد ورئيساً للحكومة في قطر.

(٢٣) وثائق اتحاد الإمارات : محضر الاجتماع الأول للمجلس الاتحادي المؤقت الدوحة ٨ سبتمبر ١٩٦٨.

(٢٤) المصدر السابق : محضر الاجتماع الثاني للمجلس الاتحادي المؤقت، الشارقة ٢٧ نوفمبر ١٩٦٨، ثم نص القرار رقم (٩) عن نفس المحضر.

(٢٥) المصدر السابق : محضر اجتماع الدورة الثانية للمجلس الأعلى للاتحاد، الدوحة ٢٠ - ٢٢ أكتوبر ١٩٦٨.

(٢٦) المصدر السابق : محضر الاجتماع الثالث للمجلس الاتحادي المؤقت، دبي ٤ - ٦ مارس ١٩٦٩.

وكذلك محضر الاجتماع الرابع لنفس المجلس، عجمان ١ - ٢ أبريل ١٩٦٩.

(٢٧) المصدر السابق : محضر الاجتماع الخامس للمجلس الاتحادي المؤقت، الدوحة ٢٢ يونيو ١٩٦٩.

(٢٨) راجع رياض الريس : صراع الواحات والنفط، ص ٨٤ - ٨٥.

(٢٩) وثائق اتحاد الإمارات : محضر اجتماع الدورة الثالثة للمجلس الأعلى للاتحاد، الدوحة ١٠ - ١٤ مايو ١٩٦٩، (والعضو القطري صاحب هذا الرأي هو السيد علي جيدة).

(٣٠) المصدر السابق : محضر اجتماع الدورة الثالثة للمجلس الأعلى، الدوحة ١٠ - ١٤ مايو ١٩٦٩.

(٣١) نفس المصدر : وأيضاً مذكرة بعنوان «اتحاد الإمارات العربية، بعض الحقائق المستمدة من الوثائق، بقلم مؤرخ منصف، ص ١٩ - ٢٠ بدون تاريخ.

(٣٢) المصدر السابق : نص البيان المشترك الصادر عن المجلس الأعلى، الدوحة في ١٤ مايو ١٩٦٩.

(٣٣) المصدر السابق : محضر اجتماع لجنة نواب الحكام للتمهيد لاجتماعات الدورة الرابعة للمجلس الأعلى، أبوظبي ٢٠ أكتوبر ١٩٦٩ وكان المقر المؤقت المقترح هو أبوظبي، أما العاصمة الدائمة فيختار لها مكان بين إمارتي أبوظبي ودبي.

(٣٤) المصدر السابق : محضر اجتماع الدورة الرابعة للمجلس الأعلى، أبوظبي ٢١ - ٢٥ أكتوبر ١٩٦٩ وحول الأزمات التي أثارتها الإمارات الصغيرة بشأن المناصب الوزارية راجع جمال زكريا قاسم : المرجع السابق ص ٣٩١، زكريا نيل : بؤرة الخطر في الخليج العربي، ص ١٣٠ - ١٣٥.

(٣٥) النص الوحيد الذي عثرنا عليه لرسالة المعتمد السياسي البريطاني ورد في كتاب زكريا نيل: بؤرة الخطر في الخليج العربي، ص ١٣٦ - ١٣٧ ثم راجع تعليقه ص ١٣٨ وما بعدها، وكذلك : Zahlan, R.S. op. cit., p. 106.، وجمال زكريا قاسم : المرجع السابق، ص ٣٩٠ - ٣٩١.

(٣٦) وثائق اتحاد الإمارات العربية : محضر اجتماع لجنة نواب الحكام للتمهيد للاجتماع الثاني للدورة الرابعة للمجلس الأعلى، أبوظبي ١٣ - ١٤ يونيو ١٩٧٠.

(٣٧) المصدر السابق : محضر اجتماع لجنة نواب الحكام للتمهيد للاجتماع الثاني للدورة الرابعة للمجلس الأعلى، أبوظبي ٢٤ - ٢٦ أكتوبر ١٩٧٠.

(٣٨) حول مهمة لوس راجع: رياض نجيب الريس : صراع الواحات والنفط، ص ١٣٦ ومابعدها، وكذلك وثائق اتحاد الإمارات العربية : مذكرة قدمها الدكتور حسن كامل إلى لجنة مراجع مشروع الدستور المؤقت أبوظبي ٢٥ أكتوبر ١٩٧٠.

(٣٩) وثائق اتحاد الإمارات العربية : بيان من حكومة قطر حول مداولات اتحاد الإمارات العربية، الدوحة ١٩ أكتوبر ١٩٧٠.

(٤٠) المصدر السابق : رد حاكم قطر على مقترحات الوساطة السعودية - الكويتية الأولية، الدوحة ٢٠ يناير ١٩٧١.

(٤١) المصدر السابق : رد حكومة قطر على المقترحات السعودية - الكويتية النهائية، الدوحة ٢٤ أبريل ١٩٧١.

(٤٢) Zahlan, R. S., op. cit., p. 106; Peck, M. C., op. cit., p. 51.

(٤٣) محمد الرميحي : البحرين، مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، ص ٢٤٨ (وبعد الاستقلال تحول مجلس الدولة إلى مجلس وزراء دون تغيير في تكوينه أو عضويته).

(٤٤) مجموعة قوانين قطر، المجلد الرابع، ص ٢٠٨٧ .. وقد اعتبرت اللائحة التنفيذية للمرسوم أن إنشاء هذه الإدارة خطوة طيبة في إطار اتحاد الإمارات العربية (وهو المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ في ٢٦ يونيو).

(٤٥) Zahlan, R. S., op. cit., p. 105.

- يضيف رياض الريس : صراع الواحات والنفط، ص ٧١ - ٧٢ «بأنها الإمارة الوحيدة غير المتنازع عليها، أي لا مطالب أجنبية فيها كالبحرين، ولا مطالب عربية في أرضها كأبوظبي، ولا مشكلة أقلية أجنبية - هي أكثرية في الواقع - كالإيرانيين في دبي».

(٤٦) مجموعة قوانين قطر، المجلد الثاني، ص ٩١٣ ومابعدها.

(٤٧) راجع، قطر وثروتها النفطية، كتاب العهد، ص ٢٤٤ ومابعدها.

(٤٨) وثائق اتحاد الإمارات العربية : مذكرة بعنوان «اتحاد الإمارات العربية، بعض الحقائق المستمدة من الوثائق التاريخية بقلم مؤرخ منصف» بدون تاريخ، ومن الواضح أنها تتبنى وجهة النظر القطرية وأنها صدرت في أعقاب الدورة الثانية للمجلس الأعلى بالدوحة ١٠ - ١٤ مايو ١٩٦٩، وتقع في ٢٣ صفحة.

(٤٩) مجموعة قوانين قطر، المجلد الرابع، ص ٢٠٨٨ ومابعدها، نص المرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٩ ولائحته التنفيذية.

(٥٠) راجع Zahlan, op. cit., p. 107 حيث تذكر أن تبليغ الحكومة القطرية لحكام الإمارات بالدستور قبل ٢٤ ساعة من إعلانه قد أعطى فرصة ضئيلة للمراجعة.

(٥١) وثائق اتحاد الإمارات العربية : مذكرة عن عضوية قطر في اتحاد الإمارات العربية تطبيقاً لأحكام النظام الأساسي المؤقت للحكم في قطر، الدوحة ١٥ أبريل ١٩٧٠، بتوقيع المستشار

حسن كامل، وأيضاً راجع نص الدستور المشار إليه في مجموعة قوانين قطر، المجلد الثالث، ص ٣ ومابعدها وبالذات الديباجة والمادة الأولى والفقر (ب) من المادة الخامسة حول علاقة قطر باتحاد الإمارات.

(٥٢) Sadik, M. and Sanvely, W., Bahrain, Qatar and United Arab Emirates, p. 196.

(٥٣) زكريا نيل : بؤرة الخطر في الخليج العربي، ص ٢٢٥.

وكـــذلك : Al-Ajmi, Hamza Jassim, The International History of the Gulf 1958 - 1979, p. 231.

(٥٤) راجع رأي الدكتور وحيد رأفت في هذا الصدد في دراسته حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد ٢٦ لعام ١٩٧٠، ص ١٣٣، ثم عادل الطبطبائي : النظام الاتحادي في الإمارات العربية، ص ٦٦.

(٥٥) Al-Ajmi, H. J., The International History of the G. p. 239.

(٥٦) رياض الريس : صراع الواحات والنفط، ص ٢١٩ - ٢٢١.

(٥٧) وثائق اتحاد الإمارات العربية : مذكرة سريعة عن أهم الخطوات الواجب اتباعها في مجال الشئون الخارجية، في حالة إتجاه قطر - اضطراراً - إلى الاستقلال، الدوحة في ٢٥ فبراير ١٩٧١، بتوقيع الدكتور حسن كامل مستشار حكومة قطر.

(٥٨) نص بيان استقلال قطر في مجموعة خطب وبيانات حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، ١٩٧١ - ١٩٨١، ص ١٢- ١٦.

(٥٩) مجموعة قوانين قطر، المجلد الأول، ص ٥٥.

(٦٠) نص معاهدة الصداقة بين دولة قطر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية في ٣ سبتمبر ١٩٧١. (الملحق الرابع بكتاب يوسف عبيدان : المؤسسات السياسية في دولة قطر، ص ٣٧٦ - ٣٧٧).



الفصل السابع

التاريخ السياسي للنفط (*)

(*) كتب هذا الفصل الدكتور أحمد زكريا الشلّق.

الفصل السابع

التاريخ السياسي للنفط [*]

إن قصة اكتشاف النفط في قطر، وتداعياتها، ذات تأثير هام في حياة قطر والقطريين، وليس فقط لأهمية الاكتشاف والإنتاج وما ترتب عليه من آثار ونتائج هامة بعيدة المدى، انتقلت بالبلاد إلى عصر جديد، وإنما أيضاً لارتباط ذلك بالصراع السياسي حول عمليات الكشف وامتيازاتها، ذلك الصراع الذي استغرق نحو ربع قرن، شملت الفترة من بدايات التنقيب الأولى عام ١٩٢٦، وحتى خروج أول شحنة من نفط قطر الخام إلى أسواق العالم في نهاية عام ١٩٤٩، وقد توالت فصول القصة بعد ذلك متخذة أبعاداً اقتصادية وسياسية بين الحكومة والشركات القائمة المنتجة، حتى صارت هذه الشركات وطنية صرفة مع أواسط السبعينات من هذا القرن. إنها ملحمة من صراع المصالح، عبر تاريخ استمر نحو نصف قرن، كانت الشركات الكبرى، من بريطانية وأمريكية وغيرها، طرفاً فيها، كما كانت القيادة القطرية، والحكومة البريطانية طرفان أساسيان، وتفرعت عنها قضايا هامة مثل قضية الحدود، وقضية الحماية البريطانية على قطر، وقضية ضمان بريطانيا لانفرادها بالنفوذ والسيطرة.. وغيرها مما يمثل الجانب السياسي للموضوع.

عندما تم اكتشاف النفط بكميات تجارية على الساحل الشرقي للخليج العربي، أي في فارس، منذ عام ١٩٠٨، بات أمر وجوده على الساحل

(*) آثر الكاتب هذا العنوان لانطباقه على موضوع هذا الفصل ، واتساقه مع كتاب يعالج موضوعات سياسية ، فضلاً عن أن معالجة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لموضوع النفط ، من حيث الإنتاج وعلاقاته وآثاره الاجتماعية والاقتصادية هي موضوع دراسات أخرى .

الغربي متوقعاً أيضاً. وحتى قبيل الحرب العالمية الأولى، كانت السلطات البريطانية في المنطقة تضغط على الحكام من الشيوخ العرب، لتحصل منهم على تعهدات، بأن لا يمنحوا أية امتيازات للتنقيب عن النفط في بلادهم، لأفراد أو شركات غير بريطانيين، أو ليس لبريطانيا النصيب الأكبر في هذه الشركات، دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية، وحصلت بريطانيا على تعهد بذلك من شيخ الكويت عام ١٩١٣، ومن شيخ البحرين عام ١٩١٤، ثم شيخ قطر عام ١٩١٦، وأخيراً شيوخ الامارات العربية في الساحل المتصالح عام ١٩٢٢.

وفيما يتعلق بقطر، فمن المهم الإشارة إلى أن المعاهدة البريطانية - القطرية لعام ١٩١٦، قد نصت في مادتها الرابعة، على تعهد الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني حاكم قطر، بأن لا يقيم أي علاقات أو يجري أي اتصالات مع دولة أخرى، وأن لا يستقبل وكيلاً عنها، وأن لا يتنازل لها عن أي قطعة من أراضي قطر، بأي شكل من أشكال التنازل، دون موافقة الحكومة البريطانية، كما نصت المعاهدة في مادتها الخامسة، على تعهده بأن لا يمنح أية مساعدات لصيد اللؤلؤ، أو أية «امتيازات أو احتكارات لأي كان دون موافقة الحكومة البريطانية» [١].

وهكذا قيدت بريطانيا الحاكم بهاتين المادتين، حتى لا يمنح امتيازات أو أية احتكارات لأي شركة أو دولة دون موافقة بريطانيا، وهو ما ستتخذه سلاحاً قانونياً ضد الشيخ فيما بعد، عندما يحتدم الصراع بين شركات النفط للحصول على امتيازات التنقيب والإنتاج، خاصة بين الشركات لبريطانية والشركات الأمريكية، خلال العشرينات والثلاثينات.

وحتى بداية العشرينات لم تكن قطر قد دخلت حلبة الصراع حول الامتيازات النفطية، ذلك الصراع الذي أشعلته الشركات الأمريكية، على ما سوف يتضح، عندما نجح مهندس مناجم نيوزيلندي يُدعى فرانك هولمز Holmes في أعقاب الحرب العالمية الأولى، في التأكيد على وجود كميات ضخمة محتملة من النفط في الجزيرة العربية، واستطاع في عام ١٩٢٠، وبرأسمال متواضع وبعض الذين آمنوا بتفكيره، أن يؤسس «الشركة الشرقية والعامة (سنديكيت) Esatern and General Syndicate » في لندن، والتي تركزت أهدافها في شراء امتيازات التنقيب عن النفط في الجزيرة العربية، ثم بيعها للشركات الكبرى المتخصصة في النفط وصناعاته.

وعندما عقدت السلطات البريطانية مؤتمر «العقير» مع عبدالعزيز بن سعود عام ١٩٢٢، لترسيم الحدود بين نجد وبين العراق والكويت، استطاع هولمز أن يحضر هذا المؤتمر، وأن يلفت انتباه ابن سعود [٢]، وأن يحصل لشركته في النهاية على امتياز التنقيب عن النفط في الاحساء في مايو ١٩٢٣، رغم معارضة البريطانيين لذلك، لأن الشركة الشرقية والعامة أصبحت منافساً خطيراً للشركة البريطانية الشهيرة «الشركة الأنجلو فارسية Anglo - Persian Oil Company » [٣]، التي عرفت باسمها المختصر (أبوك APOC) ، ولتخوفها من أن الشركة الشرقية قد تبيع هذا الامتياز للشركات الأمريكية، وهو ما حدث بالفعل.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد نزلت إلى مجال النفط في المنطقة، بواسطة شركاتها الكبرى، ونجحت في عام ١٩٢٨ في أن تصبح

شريكاً مع شركتي النفط التركية وشركة نفط العراق IPC ، وتواكب هذا النشاط مع نجاح هولمز في الحصول لشركة الشرقية على امتياز التنقيب في البحرين عام ١٩٢٥، ثم بيع هذا الامتياز إلى شركة نفط أمريكية هي «شركة نفط كالفورنيا Standared Oil of California » التي عرفت باسمها المختصر (سوكال SOCAL)، بعد أن أحجمت شركة نفط العراق، التي تعتبر شركة بريطانية، عن شرائه، ثم تأسست شركة نفط البحرين (بابكو BAPCO) التي هي في الواقع شركة أمريكية الملكية، وإن قام على إدارتها موظفون إنجليز، والتي نجحت في اكتشاف النفط في مايو ١٩٣٢ لتصبح البحرين أول إمارة خليجية يكتشف فيها النفط.. وفي نفس العام بدأت تحركات شركة نفط كالفورنيا (سوكال) في المنطقة الشرقية للحصول على امتياز سعودي، حتى حصلت عليه بالفعل في يوليو ١٩٣٣، رغم منافسة شركة نفط العراق (البريطانية)، والتي تعتبر الشركة الأنجلو فارسية (أبوك) جزءاً منها، لأن عروض سوكال كانت أكثر سخاءً وكرماً.

هكذا بدأت تحركات الشركات الأمريكية تجني الامتيازات في البحرين والإحساء، ثم الكويت، بعد أن استطاع هولمز أن يفوز بامتيازاتها - دون الشركة الأنجلو فارسية - وكذلك بامتياز المنطقة المحايدة، بين الإحساء والكويت، وبذلك يعتبر هولمز مسئولاً عن تدخل الشركات الأمريكية في الخليج.. المهم أنه لم يعد بوسع الحكومة البريطانية أن تقف متفرجة، لذلك اضطرت إلى دراسة أوضاع النفط ونشاط الشركات والامتيازات في الخليج بشكل عام، بغية أن تضمن للشركات البريطانية وحدها، السيطرة على الامتيازات، ولم تكن قطر بطبيعة الحال مستثناة من ذلك، خاصة وأن

حاكمها مرتبط مع الحكومة البريطانية بمعاهدة تمنعه من منح أية امتيازات دون موافقتها [٤].

المحاولات الأولى ٢٦ - ١٩٣٥

وبمناسبة انعقاد مؤتمر العقير عام ١٩٢٢، ورد ذكر قطر لأول مرة، بعد معاهدة عام ١٩١٦، خلال المفاوضات، عندما نبه المقيم السياسي البريطاني (السير برسي كوكس Cox) كلاً من عبدالعزيز بن سعود وفرانك هولمز، وكانا يستعدان للتفاوض بشأن الامتياز الذي سيمنحه ابن سعود لهولمز وشركته الشرقية، والمنطقة التي يشملها هذا الامتياز، وخشي كوكس من أن تمتد هذه المنطقة إلى شبه جزيرة قطر، لذلك نبّه إلى أن قطر مرتبطة بمعاهدة مع بريطانيا، ومن ثم لا يشمل هذا الامتياز أراضيها، وتأكيداً لذلك رسم كوكس خطاً على الخريطة يمثل حدود قطر مع الإحساء، مبيناً أنه يمثل نهاية الحدود الشرقية لأي امتياز يمنحه ابن سعود لشركات النفط في بلاده، وقد وافق ابن سعود على هذا الخط دون جدال، واعتبر كوكس أن المسألة منتهية عن هذا الحد [٥].

ولما كان السير أرنولد ويلسون Wilson، ممثل الشركة الأنجلو فارسية (أبوك) حاضراً برفقة كوكس، فقد لفت الموضوع نظره، إلى ضرورة إسراع الشركة بالاهتمام بقطر، قبل أن تدركها تطلعات الشركة الشرقية التي يمثلها هولمز، خاصة وأنه ثبت أن هولمز في نفس العام (١٩٢٢) قد اتصل بالشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني حاكم قطر، وطلب إليه منح شركته امتيازاً للتنقيب عن النفط في قطر، مقنعاً إياه بأن بلاده تمتلك مخزوناً نفطياً كبيراً، غير أن المعتمد السياسي البريطاني في البحرين، استطاع إقناع الشيخ

عبدالله بصرف النظر عن هذا الطلب [٦]، وخلال العام التالي (١٩٢٣) طلبت الشركة الشرقية من المقيم السياسي البريطاني تصريحاً لمقابلة الشيخ عبدالله للتباحث معه بشأن امتياز للنفط في قطر، وكانت الشركة الأنجلو فارسية قد طلبت طلباً مماثلاً، فردت السلطات البريطانية بأن الوقت ليس مناسباً من الناحية السياسية للدخول في مباحثات تتعلق بالنفط في قطر.

غير أن السلطات البريطانية بدأت تقتنع منذ عام ١٩٢٥ بأنه ليس ثمة مبررات قوية لعدم تشجيع عمليات التنقيب عن النفط في المنطقة، طالما أن بوسعها ضمان ألا تخرج هذه العمليات عن إطار الشركات البريطانية، لذلك عندما تقدمت الشركة الأنجلو فارسية في أكتوبر من نفس العام، بطلب إلى الحكومة البريطانية، من خلال المقيم السياسي، لمنحها فرصة إجراء عمليات كشف أولي للتنقيب عن النفط في قطر، وافقت السلطات البريطانية بالفعل، فجرت الاتصالات بين مندوبي «شركة دارسي D'Arcy للاستكشافات»، والتي كانت إحدى فروع الشركة الأنجلو فارسية، وبين الشيخ عبدالله بن قاسم، في مارس ١٩٢٦، حيث حصل المندوبون على موافقته بقيام شركتهم - دون أي شركة أخرى - بإجراء مسح جيولوجي لشبه جزيرة قطر لاستكشاف النفط فيها، وذلك لمدة عام ونصف [٧].

وفي الواقع، لم يكن الشيخ عبدالله يدرك آنئذ حقيقة أو حجم الثروة المتوقعة، التي تنتظر بلاده، فيما لو ثبت وجود النفط فيها، وما يعنيه ذلك من رخاء اقتصادي.. ورغم أن شركة دارسي لم تحرز أية نتائج تذكر، خلال المهلة التي منحت لها، فإن الشيخ وافق دون تحمس، على تجديد عقد امتيازها لمدة أخرى، قبيل انتهاء المدة الأولى بوقت قصير، وربما كان

مدفوعاً إلى ذلك بتأثير الأزمة الاقتصادية التي بدأت تخيم على العالم في أواخر العشرينات، وانعكست أثارها على بلاده بتدهور تجارة اللؤلؤ، فكان البحث عن النفط يشكل أملاً يحتاج إلى مزيد من الصبر والاهتمام.. ورغم ذلك كله بدا أن الشركة عاجزة عن اكتشاف شيء، ربما لضعف إمكانياتها ووسائلها، أو لتراخيها.



وفي يونيو ١٩٣٢ جددت الشركة الشرقية والعامة اهتمامها بمسألة اكتشاف النفط في قطر، فأرسلت مندوباً عنها يُدعى (حسن يتيم) للتفاوض مع الشيخ عبدالله بشأن منح الشركة امتيازاً للتنقيب، بعد أن أكد له أن النفط موجود في البحرين، وأن أصله موجود في مكان ما قريب من الدوحة، وطلب منح شركته الامتياز، غير أن الشيخ أحال الطلب إلى السلطات البريطانية، التي أبدت اهتماماً واضحاً بهذه الزيارة، ورأت أن حصول الشركة الشرقية على الامتياز، رغم جنسيتها البريطانية، قد يهدد المصالح البريطانية، لعدم تخصصها في شئون النفط، مما سيدفعها لأن تبيع ما تحصل عليه من امتيازات إلى شركات أخرى، وربما تكون شركات أمريكية، وكان لدى المسئولين البريطانيين اعتقاد، بأن المصالح الأمريكية قد تكون وراء الشركة الشرقية (٨).

المهم أن السلطات البريطانية، وليس المقيم السياسي فاول Fowel وحده، بدأت تدرك مرة أخرى، خطورة ما تتعرض له السياسة البريطانية العامة في الخليج من جراء نشاط شركة نفط كالفورنيا (سوكال) في

الخليج، حيث أنها تقدم شروطاً مغرية تفوق مثيلاتها المقدمة من شركة نفط العراق، وهذا ما مكنها من الفوز بامتياز العربية السعودية، كما وصلت أنباء الذهب الذي كانت تدفعه لابن سعود، إلى مسامع حكام الإمارات في الخليج العربي، الذين أصبحوا مدركين لقيمة الامتيازات النفطية، وصاروا على استعداد لحجبها عن الشركة الأنجلو فارسية (أبوك) ذات العروض المتواضعة، وكان الشيخ عبدالله بن قاسم يدرك ذلك بطبيعة الحال.

زاد من خطورة الموقف عندما بلغت المقيم السياسي البريطاني أنباء تفيد بأن شركة سوكال، بدأت بواسطة مكاتبها في السعودية والبحرين، في إرسال مبعوثين إلى عدد من الحكام، وفي تكتم شديد، تغريهم بمنحها الامتيازات، وصار المقيم يرتاب بشكل خاص في تحركات هولمز وشركته الشرقية، عندما ترامت إليه شائعة مؤداها أنه حاول إثناء الشيخ عبدالله بن قاسم وإبعاده عن الشركة الأنجلو فارسية (أبوك) كما دخل في روع المقيم أن يكون ابن سعود نفسه وراء نشاط شركة سوكال.. وانتقلت هذه المخاوف إلى الدوائر الحكومية في لندن، التي بدأت تتساءل : متى يمكن الحصول على امتياز نفط قطر ؟ وكيف ستتم إدارته ؟ وبات واضحاً أن المقيم السياسي فاول هو وحده القادر على الإجابة على ذلك، وأن عليه أن ينشط لتشكيل اتجاه سياسة قطر النفطية، وأن يبذل جهوداً كبيرة لحمل الشركة الأنجلو فارسية على تقديم أفضل العروض الممكنة (٩).

وعلى إثر التطورات السابقة بدأت الشركة الأنجلو فارسية تتخذ خطوات إيجابية للحصول على امتياز التنقيب في قطر، فتوجه ممثلها مايلز Mylles إلى قطر في أغسطس ١٩٣٢، وبرفقته مغامر بريطاني اعتنق

الإسلام وأجاد اللغة العربية وانخرط للعمل في سلك الشركة منذ عام ١٩٢٤ (يُدعى الحاج عبدالله وليامسون) حيث أجرى الرجلان مفاوضات مع الشيخ عبدالله، استندا فيها في البداية إلى اتفاقية عام ١٩٢٦ التي منحت للشركة حق المسح الجيولوجي.

وقدم مايلز عرضاً للشيخ طلب بموجبه موافقته على منح الشركة الأنجلو فارسية، أو أي شركة بريطانية شريكة لها، حق إجراء مسح جيولوجي للتنقيب عن النفط في أراضي قطر لمدة عامين، وأن يوافق خلالهما على دراسة العرض الذي تقدمه الشركة، أو أي شركة بريطانية أخرى، للحصول على «امتياز استخراج النفط» من بلاده خلال العامين المذكورين، أي عندما تكتشف الشركة النفط بكميات تجارية فعلاً، مع حق الشيخ في التحلل من هذا الأمر، إذا فشلت الشركة في تقديم عرضها، حيث يصبح من حقه منح الامتياز لأي شركة يريدها، كما عرضت الشركة دفع مبلغ شهري مقداره ألف وخمسمائة روبية شهرياً للشيخ منذ بداية موافقته.

وافق الشيخ على عرض الشركة، وحدد نفس الشهر بداية لتنفيذ العقد الذي وقعَّهُ معها، والذي سينتهي في أغسطس ١٩٣٤، وأضاف أنه بعد انتهاء العامين، يمكن تجديد العقد، إذا ما قدمت الشركة شروطاً تكون مقبولة من جانبه، وإلا فإنه سيكون حراً في منح الامتياز لأي شركة يريدها[١٠]، وهكذا منحت شركة أبوك أول امتياز للتنقيب عن النفط في قطر عام ١٩٣٢، ولم يكن بوسع الشيخ عبدالله بن قاسم أن يمنحه لغيرها، بحكم تقيده بمعاهدة عام ١٩١٦، إلا إذا فشلت الشركة في العثور على النفط.

وبدا واضحاً أن السياسة البريطانية، وليست مصالح الشركات وحدها، وراء ذلك كله، فمالبثت الشركة أن أرسلت وثائق الاتفاقية إلى المقيم السياسي البريطاني، الذي صدَّقْ عليها وأرسلها بدوره إلى حكومة بلاده ليحصل على موافقتها الرسمية، ليبلغها إلى الشيخ عبدالله في بداية سبتمبر ١٩٣٢، كما تم التنبيه على الشركة، بصورة شبه رسمية، بأن تظل باستمرار على صلة وثيقة بالسلطات البريطانية في المنطقة للتشاور.

وفي ١٧ ديسمبر ١٩٣٢ أبلغ المقيم السياسي الشيخ عبدالله بأن فريقاً من الجيولوجيين التابعين للشركة سوف يصلون إلى الدوحة، لبدء تنفيذ الاتفاقية، فرحب الشيخ وأبدى استعداده لتقديم كافة التسهيلات اللازمة لهم. ومن جانبه طلب المعتمد السياسي البريطاني في البحرين لوخ Loch من المقيم أن يصرح له بزيارة قطر من وقت لآخر، لتوثيق علاقات ودية مع الشيخ ،واستعداداً للدخول معه في مفاوضات هامة فيما بعد، ومتابعة أعمال الشركة وحل أي مشكلات قد تظهر [١١].



شرعت الشركة تمارس عملها في المسح الجيولوجي والتنقيب، طبقاً للاتفاقية، وبعد نحو عام بدأت تتخذ خطوات لمفاوضة الشيخ عبدالله بن قاسم، خشية انتهاء المدة دون حصولها على الامتياز من ناحية، ولشعورها بأن الحاكم بدأ يتعرض لإغراءات جديدة من قِبَل الشركات الأمريكية .. وبالفعل تفاوض ممثل عن الشركة يُدعى تشيشولم Chisholm مع الشيخ، الذي سأله عما إذا كان من الأفضل توقيع الامتياز مع الحكومة البريطانية أم مع الشركة، فأجابه بأن الامتياز يكون مع الشركة أولاً، ثم تصادق عليه

الحكومة البريطانية بعد ذلك، وبينما تجري هذه المفاوضات أطلع الشيخ ممثل الشركة على صورة كتاب وصل إليه من شركة نفط كالفورنيا (سوكال) تعرض عليه بدء مفاوضات للحصول على الامتياز .. ولذلك بدأت السلطات البريطانية، تمارس ضغوطاً جديدة، للمسارعة في إنجازتجديد الاتفاقية ومتابعة موضوع الامتياز .

وأثمرت الضغوط جميعاً، وبدا واضحاً أن الشيخ عبدالله بات على استعداد للارتباط مع الشركة الأنجلو فارسية بعقد امتياز طويل الأمد، عند ذلك بدأت السلطات البريطانية في دراسة بعض المسائل المتعلقة بالمستقبل، ففي ٢٧ ديسمبر ١٩٣٣ أثارت سلطات حكومة الهند ووزارة الخارجية في لندن مسألتين هامتين أولهما تتعلق بممارسة السلطات القضائية بالنسبة للأجانب الذين سيقيمون في قطر، ولمن ستكون المرجعية القضائية، وثانيهما تتعلق بإمكانية تطبيق المواد المؤجلة في معاهدة عام ١٩١٦ (المواد ٧، ٨، ٩) التي تتناول السماح للبريطانيين بالإقامة في قطر ومسئولية الحاكم عن حماية أرواحهم وممتلكاتهم، ومسألة قبول معتمد سياسي بريطاني في قطر، وأخيراً السماح بإنشاء وحماية مركز بريطاني للبريد والبرق. كما كانت القوات الجوية الملكية البريطانية (R A F) تأمل، من جانبها، ممارسة ضغوط على الحاكم، للحصول على تسهيلات بشأن الملاحة الجوية في بلاده [١٢].

ويبدو أن المقيم السياسي، الذي كان يحسن تقدير الموقف أكثر من غيره، ضجر من كثرة الضغوط على الشيخ، فراح يحذر من أن ذلك سيثير عداوته، لذلك أبرق في ١٠ يناير ١٩٣٤ إلى وزير الدولة لشئون الهند في

لندن، يخبره بحرج الموقف، وبأن السعوديين يدعمون محاولات (سوكال) للحصول على امتياز نفط قطر، واقترح تذكير الشيخ فقط بمعاهدة عام ١٩١٦ التي تمنعه من منحهم هذا الامتياز، وفي مواجهة الأمريكيين، فإن هذا الأمر لا يعني تجاهل سياسة «الباب المفتوح» أمام شركاتهم، التي هي على صلة بشركة نفط العراق، والتي تعتبر الشركة الأنجلو فارسية فرعاً منها [١٣].

والملاحظ أن السلطات البريطانية ربطت المسألة بما اعتبرته محاولات من جانب ابن سعود لضم قطر إلى الأراضي السعودية [١٤] وبين موضوع منح قطر الحماية البريطانية الكاملة، لذلك قدم المقيم السياسي اقتراحه السابق بتذكير الشيخ بمعاهدة عام ١٩١٦، والمادة الخامسة فيها بالتحديد، وهو ماوافقته عليه حكومة الهند، وأضافت إليه، أنه من أجل ضمان توقيع الامتياز القطري لصالح الشركة الأنجلو فارسية، فإن المقيم يجب عليه في نفس الوقت أن يعرض تقديم الحماية البريطانية الكاملة على قطر، والتي سبق للشيخ عبدالله أن طلبها عام ١٩٢١، وبالتالي فإن موضوع السطة القضائية سيحل بطبيعة الحال، كما رأت حكومة الهند كذلك أن الحاجة تدعو لتطبيق المادة الثامنة من معاهدة عام ١٩١٦، المتعلقة بقبول وجود معتمد سياسي في قطر، وإن رأت أن ذلك يمكن ترتيبه فيما بعد، عندما تمنحها الحماية الكاملة [١٥]، وهكذا بدا واضحاً أن مسألة منح الحماية الكاملة لقطر أصبحت مسألة مهمة وضرورية، وأنها إذا لم تتم، فإنها ستفتح الباب على مصراعيه لضغوط وتدخلات أجنبية.

ومن جانبه أدرك الشيخ عبدالله طبيعة التنافس، وأراد اغتنام الفرصة، مع اقتراب نهاية عقد الشركة (أغسطس ١٩٣٤) فطلب من مندوب

الشركة رفع عوائده إلى خمسة آلاف روبية، ولكن الشركة رفضت ذلك وربطت بين الزيادة وبين توقيع عقد الامتياز فيما بعد، ثم اقترح الشيخ منح الشركتين الأنجلو فارسية (أبوك) ونفط كالفورنيا (سوكال) نفس الامتيازات والتسهيلات لتتنافسا معاً ، مثلما حدث في الكويت، مما يحقق مصلحة بلاده، لكن السلطات البريطانية انزعجت من الاقتراح، خاصة وأن الشركة الأمريكية عرضت فوائد تزيد بمقادر ١٠٪ عن الفوائد التي تقدمها الشركة الأنجلو فارسية، لذلك بدأت السلطات البريطانية في تهديده وتذكيره بمعاهدة عام ١٩١٦، كما بدأ المعتمد السياسي البريطاني في البحرين في ممارسة الضغوط هو الآخر.

أما الشركة فقد بدأت هي الأخرى تستحث الحكومة البريطانية، لكي تبسط حمايتها على قطر، وأوضحت أن حصول الشركات الأمريكية على نفط قطر، معناه امتداد المصالح الأمريكية من الكويت حتى الساحل المتصالح (دولة الإمارات) وبالتالي احتمال تدخل القوات الأمريكية لحماية هذه المصالح في حالة وقوع أية اضطرابات، كما حذرت الشركة من أن الشركات الأمريكية إذا لم تحصل على الامتياز، فيرجح أنها ستحاول الحد من مساحة الأراضي التي سيشملها امتياز قطر بإثارة إدعاءات بأن ابن سعود يتملك مساحات من الأراضي جنوبي قطر، أما في حالة إعلان الحماية البريطانية الكاملة على قطر، فلن يستطيع ابن سعود أو الشركات الأمريكية مهاجمة قطر [١٦].

لقد تعدت المسألة مجرد حصول شركة انجليزية على امتياز النفط القطري إذن، لتتناول تطوراً جديداً في طبيعة العلاقات البريطانية القطرية،

والتي كانت تنظمها معاهدة عام ١٩١٦، التي «تمنع» معظم بنودها حاكم قطر من إقامة علاقات أو لعب أدوار، دون موافقة بريطانيا، ومن هنا يعتبرها البعض صورة، بشكل ما، من «المعاهدات المانعة» التي عقدتها بريطانيا مع سائر حكام الخليج منذ أواخر القرن التاسع عشر، وإن كانت هذه المعاهدة (١٩١٦) تعتبر بوجه من الوجوه، نوعاً من «الحماية المحدودة» حيث تعهدت بريطانيا، في مادتها العاشرة، بحماية الشيخ ورعاياه وأراضيه من كل اعتداء من جانب البحر، و «بذل الوساطة» إذا جاء الاعتداء من ناحية البر .. تلك كانت صورة العلاقات، كما حددتها معاهدة ١٩١٦، لكن الأمر اختلف خلال الثلاثينات، فمع اشتداد الصراع حول الامتيازات النفطية، احتاجت العلاقات إلى تطوير أكثر، من كلا الجانبين، لتسير في اتجاه منح الحماية البريطانية الكاملة لقطر.

المهم.. بعد التطورات السابقة، واتفاق كافة السلطات البريطانية، سواء في الخليج أو الهند أو في لندن، على ضرورة حسم موضوع الامتياز لصالح الشركة الأنجلو فارسية، وبعد موافقة الحكومة البريطانية على شروط الحماية التي سوف تمنحها لقطر، شعر المقيم السياسي أن بوسعه السفر إلى قطر، ووضع شروطه أمام الشيخ، مما اعتبر إغراءً كافياً له، لكي يمنح الامتياز للشركة.

وبالفعل وصل فاول إلى الدوحة في ٩ مارس ١٩٣٤ وعقد اجتماعين مع الشيخ عبدالله بن قاسم، الذي أبدى امتعاضه من الضغوط التي تمارسها الشركة الأنجلو فارسية عليه، بما لا يتفق مع اتفاقيتها معه، ومن جانبه أعرب فاول عن لومه للشيخ لاتصاله بابن سعود، وإجرائه ترتيبات

معه بما لا يتفق والمعاهدة البريطانية القطرية، وأوضح له ضرورة التقيد بنصوصها وبالقرارات البريطانية، فرد الشيخ بأن الشركة فشلت في التوصل إلى اتفاق معه حتى الآن، وأنه سيضطر، عند انتهاء مدة العقد، إلى منح حق التنقيب لشركة نفط كالفورنيا إذا أرادت، وأنه سيطلب بذلك تصريحاً في حينه من الحكومة البريطانية، واعترف الشيخ بأنه أجرى بعض الترتيبات مع عبدالعزيز بن سعود، لكنها لم تتخذ شكل اتفاقية.. لقد وصف فاول الشيخ بأنه كان عنيداً جداً، ورأى أن مقترحاته وكذلك اتصالاته مع ابن سعود يجب التصدي لها بأي ثمن، وأضاف أنه غادر الدوحة تاركاً للشيخ فرصة للتفكير.

وفي الثاني من أبريل عاد المقيم إلى الدوحة وبرفقته المعتمد السياسي بالبحرين، وأجرى محادثات مع الشيخ استغرقت ثلاثة أيام، وكان المقيم يعتقد أن لهجته الحازمة السابقة قد أثرت في الشيخ، لكنه وجد الرجل على العكس من ذلك رابط الجأش، صارماً بالنسبة لحقوقه، ولما طالبه المقيم بالإسراع في منح الامتياز للشركة الأنجلو فارسية، حتى لا يُضيِّع على أفراد أسرته وشعبه أموالاً طائلة، أخبره الشيخ بأنه لن يمنح الامتياز لأي شركة، إذا لم يوافق على الشروط التي تقدمها الشركة المذكورة، وأعلن تحديه لاتهامات فاول بأنه ليس له الحق في الارتباط بأية ترتيبات مع ابن سعود، مبرراً ذلك بأن هذه الترتيبات ذات طبيعة خاصة وأنها تحميه من أية أخطار [١٧].

وفي ١٢ أبريل أبلغ المقيم السياسي (فاول) وزير الدولة لشئون الهند في لندن أنه تلقى معلومات جديدة، تفيد بأن شركة نفط كالفورنيا، أبلغت

لشيخ عبدالله بأنها ستقدم شروطاً أفضل من أي شروط تقدمها الشركة لأنجلو فارسية، وأن الشيخ أجاب بأنه يمكنهم الدخول في مفاوضات معه، عد انتهاء مدة عقد الشركة الأنجلو فارسية، وبدا لفاول أن الشيخ يمارس عبة كسب الوقت، انتظاراً لانتهاء عقد الشركة في أغسطس ١٩٣٤، وعند ذلك ستكون له حرية التفاوض مع الشركة الأمريكية [١٨].

لذلك سارعت الشركة الأنجلو فارسية وأوفدت ممثلها في البحرين (يوسف كانو) إلى الشيخ في ٦ يونيو، حيث أجرى معه مفاوضات كتب عنها تقريراً ورد به أنه وجد أن الشيخ على استعداد لتمديد عقد التنقيب، لكنه يأمل في زيادة الرسوم الشهرية التي يحصل عليها (وهي ١٥٠٠ روبية) وأن الشيخ أعرب عن خيبة أمله في الشركة لعدم اكتراثها به، فقد أرسل لها رسالة منذ أربعة أشهر ولم ترد عليها، وأنها وعدته بإرسال ممثلين عنها إليه قبل انتهاء مدة العقد، لكنها لم ترسل أحداً، وأضاف أن الشركة إذا لم ترغب في تجديد العقد، فإنه يمكن منحه لآخرين، أما إذا رغبت في تجديده فإنه يطلب مضاعفة الرسوم الشهرية .. ونتيجة للتقرير السابق بادرت الشركة بإرسال مايلز وبرفقته يوسف كانو ووليامسون، حيث أجروا مفاوضات مع الشيخ، الذي كان غاضباً ومستاءً، انتهت إلى تجديد فترة العقد ثمانية أشهر أخرى ، يحصل الشيخ خلالها على ٢٥٠٠ روبية شهرياً [١٩] .

وقد تنبهت السلطات البريطانية، في لندن إلى أن معاهدة عام ١٩١٦ إنما تقتصر على الشيخ عبدالله بن قاسم شخصياً، ولا تنسحب إلى ولي عهده أو من سيخلفه، ومن ثم رأت أن عليها معاودة الاتصال بالشيخ

وبحث الوضع من جديد، وإقرار الأمور في حالة وفاته أو اعتزاله، وكانت هذه المسألة، عاملاً آخر من العوامل التي دعت بريطانيا إلى المسارعة لإنهاء موضوع امتياز نفط قطر، وقررت السلطات البريطانية، بأنه حالما يتم الانتهاء من هذا الموضوع، فإن الحكومة البريطانية سوف تعترف بنجله الشيخ حمد بن عبدالله ولياً للعهد بشرط أن يقبل ويلتزم ببنود معاهدة عام ١٩١٦ [٢٠].

ومن المهم ملاحظة أن الشيخ عبدالله بن قاسم، رغم ظروفه المالية المتردية، كان ينظر إلى المسألة من زاويتها السياسية، وليس من زاويتها الاقتصادية فحسب، فلم يكن يدرك خلال هذه الفترة، حجم الأرباح أو الثروة التي يمكن أن يجنيها فيما لو تم التأكد من وجود النفط بكميات وفيرة في قطر، بل إن القلق الواضح الذي أبداه كلا من المقيم السياسي فاول وممثل الشركة مايلز، وتلهفهما الواضح لعقد الامتياز، قد لفت نظره إلى ذلك، فضلاً عن الدور الذي لعبته الشركات الأمريكية وعروضها المغرية .

غير أن المسألة أثارت مشكلة سياسية نتجت عن اتجاه عبدالعزيز بن سعود إلى أن يطلب من الشيخ الحصول على موافقته قبل التوقيع على أي امتياز للنفط، بعد أن أثارت الشركات المتصارعة قضية الحدود السعودية- القطرية، حين بدا أن كل متر مربع من الأرض أصبح يعني ثروة كبيرة مدفونة، ومع ذلك فإن الشيخ عبدالله نظر إلى المسألة من بُعدها السياسي أيضاً، وحاول قدر استطاعته أن يستفيد منها لضمان الاستقرار السياسي لبلاده قبل الحصول على أي ربح مادي.

على أية حال، ناقشت الشركة من جانبها نقاط مسودة الامتياز الأولية، التي وضعت في أكتوبر ١٩٣٤، بعد مفاوضاتها مع الشيخ، ثم عقد اجتماع بين ممثليها وممثلين عن حكومة الهند البريطانية في ١٠ يناير ١٩٣٥، نوقشت فيه التعديلات التي طلبتها الشركة، وما أبداه الشيخ من مطالب، مثل حصوله على عوائده نقداً، واعتماد الخريطة التي يشملها الامتياز، والتي وضعتها الشركة، ورسم الشيخ حدودها الجنوبية بنفسه.. وبدا واضحاً أن الأمور استقرت وأن الشركة بسبيلها للحصول على امتياز نفط قطر.. ففي مارس ١٩٣٥، وبعد مفاوضات نهائية بين ممثل الشركة والشيخ، الذي أضاف شروطاً جديدة.. أعلنت الشركة أنها ستظفر قريباً بالتوقيع على الامتياز.

وفيما يتعلق بموضوع الحماية البريطانية الكاملة على قطر، أصرت الحكومة البريطانية، على شرط أساسي قبل منحها، وهو أن يكون معظم الموظفين الذين سوف يعملون في الشركة لتنفيذ عقد الامتياز، من الرعايا البريطانيين، إن لم يكونوا كلهم، أو من رعايا شيخ قطر، وتمسكت الحكومة بهذا الشرط، مفسرة ذلك بعدم وجود كوادر إدارية، ولأن الموظفين البريطانيين سيكونون أسهل قيادة واستجابة لتعليمات السلطات المحلية البريطانية، مما سيقلل من حدوث احتكاكات بينهم وبين الأهالي.

وهكذا بدا واضحاً حرص الحكومة البريطانية على ربط موضوع الحماية على قطر بحصول الشركة الأنجلو فارسية (البريطانية) على امتياز نفط قطر، ولعب فاول دوراً مهماً في إتمام الإجراءات حتى اتخذت شكلها النهائي، فعقد عدة اجتماعات متواصلة مع الشيخ عبدالله في الدوحة خلال

ابريل ١٩٣٥، حتى تم الاتفاق على كافة المواد والبنود، ثم عاد في أوائل مايو لوضع اللمسات الأخيرة لموضوعي الامتياز والحماية، وبحث مع الشيخ موضوع المرجعية القضائية والمحاكم المشتركة التي ستنشأ لحل المنازعات بين الرعايا البريطانين ورعايا الدول من غير المسلمين، وبين المواطنين القطريين، ووافق الشيخ على البنود المنظمة لذلك، والتي تضمنتها المعاهدة (التي اعتمدت بعد ذلك في ٢٥ مايو ١٩٣٥) . كما تم الاتفاق على ترتيبات الأمن المتعلقة بحماية الشركة ومنشآتها، تلك الترتيبات التي أطلقت يد الشيخ في طلب الأسلحة، وجعلته غير مقيد بما ورد في معاهدة عام ١٩١٦، رغم تحفظات الحكومة البريطانية على نوعية وحجم طلباته، خاصة فيما يتعلق بطلبه مدافع سريعة الطلقات ومصفحات ودبابات، حيث رأت أن ذلك قد يستفز جيرانه، فضلاً عن أنه لايوجد قطريون مؤهلون بعد لاستخدامها(٢١).



امتياز النفط عام ١٩٣٥ وآثاره

لن نتوقف طويلاً أمام العناد الذي عبر عنه فاول في جولة مفاوضاته الأخيرة مع الشيخ، وعن نفاد صبره من إصرار الشيخ على التدقيق وإعادة التدقيق مراراً في كل البنود تقريباً، وعلى تشككه وارتيابه في وعود المقيم، وطلبه رؤية حقوقه المالية، وعلى طلبه أسلحة متطورة ومصفحات، كل ذلك قبل أن يضع توقيعه على الامتياز، حتى لقد ضاق المقيم بكل ذلك، فمن الواضح أن ذلك كله يثبت ذكاء الشيخ وحنكته وحرصه على مصلحة بلاده.

المهم، أنه قبل التوقيع النهائي، تم تبادل الرسائل بين المقيم السياسي والشيخ عبدالله، وهي الرسائل التي وضعت أسس معاهدة الحماية البريطانية الجديدة والكاملة على قطر، والتي تضمنت، كما هو معروف، منح الشيخ وبلاده الحماية ضد أي هجمات خطيرة وغير متوقعة من الخارج، كما «تنتظر منه اتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عنكم ولحفظ الأمن داخل حدودكم» [٢٢]، مما يعني أن الأمن الداخلي صار مسئولية الشيخ، إلا فيما يتعلق بالمشكلات التي تحدث بسبب الشركة، وإن كان من الواضح، من روح المعاهدة والترتيبات المتعلقة بها أن بريطانيا ستضمن الحماية ضد أي هزات داخلية مما سيعزز وضع الشيخ بشكل عام، ونصت المعاهدة الجديدة كذلك على أن يتولى سلاح الطيران الملكي البريطاني أمر هذه الحماية، مع ما يقتضيه ذلك من توفر المعدات ومهابط الطائرات ووسائل البرق، فضلاً عن السماح للعسكريين بالزيارات، وتأسيس جهاز مخابرات.. الخ.

ولما كان الشيخ قد طلب الاعتراف بابنه حمد ولياً للعهد بشكل رسمي من جانب السلطات البريطانية، فقد تضمنت إحدى رسائل فاول نصاً بذلك، بشرط أن يوافق ولي العهد على الالتزام بمعاهدة عام ١٩١٦ خلال حكمه، ووافق الشيخ حمد على ذلك بالفعل في رسالة منه إلى المقيم [٢٣] .

وأخيراً وبعد انتهاء المفاوضات والاتصالات والمراسلات، وضع الشيخ عبدالله توقيعه على عقد امتياز النفط في قطر للشركة الأنجلو فارسية (أبوك) في ١٧ مايو ١٩٣٥، والتي وقع عنها ممثلها تشارلز كلارك مايلز، وتم ذلك في الدوحة، وبحضور سكرتير الشيخ (صالح المانع) وولي عهده الشيخ حمد بن عبدالله، ويوسف كانو، رجل الأعمال البحريني المعروف.

وبدوره أرسل المقيم السياسي نص اتفاقية الامتياز إلى الحكومة البريطانية في أوائل يونيو ١٩٣٥ للتصديق عليها، فصدقت فعلاً ، بعد أن توصلت إلى اتفاقية مع الشركة بشأنها في ٥ يونيو في لندن، واعتبرت أنه عند حدوث اختلاف في تفسير بنود الإتفاقية التي بينها (أي الحكومة البريطانية) وبين الشركة، فإن اتفاقية الامتياز الأصلية هي المرجع الأساسي، وأبلغت الشيخ عبدالله بذلك، فوافق على ذلك وعيَّن كلاً من صالح المانع وحمد بن عبدالله ممثلين له لدى الشركة.

وسوف نعرض محتوى الامتياز من زاوية حقوق والتزامات كلا الطرفين (الشيخ والشركة) كما وردت في نصوصها. ففيما يتعلق بحقوق الشركة والتزاماتها، فقد تضمن عقد الامتياز أن للشركة وحدها الحق في التنقيب والبحث والحفر واستخراج وشحن وتصدير وتكرير وبيع النفط والغاز الطبيعي والاوزوكريت Oxokerite والاسفلت، وذلك في جميع أراضي قطر باستثناء الأراضي المخصصة للأغراض الدينية والمقابر، أو المخصصة للمشروعات الأساسية، على أن تلتزم باستخدام الوسائل التقنية والعلمية الحديثة في جميع عمليات التنقيب الجيولوجي، وأن تحتفظ بأوراق وخرائط الآبار المحفورة وبياناتها، وأن تقبل التفتيش من قبل الشيخ أو من يرسله، وأن تقدم حساباً كل ستة أشهر عن الكميات المستخرجة.

وللشركة كذلك الحق في إنشاء الطرق وخطوط البرق والتليفونات والمحطات اللاسلكية والسكك الحديدية ومعامل التكرير وخطوط الأنابيب ومحطات الضخ والورش والمنازل وغيرها مما تتطلبه عملياتها، واختيار الميناء اللازم للتصدير، فضلاً عن حريتها في استخدام كافة وسائل النقل

(عدا النقل الجوي الذي يحتاج إذناً من الشيخ).. وكذلك للشركة الحق في استعمال الأراضي غير المزروعة المملوكة للشيخ، بالاتفاق معه ودون مقابل، باستثناء الأراضي المحيطة بالريان، على أن تعيد إليه ما تجده غير ضروري، بالإضافة إلى حصولها على المياه التي تحتاجها، دون ضرر على السكان، وأن تتولى في المستقبل البحث عن المياه.

وقد أعفى الامتياز الشركة من الضرائب والرسوم - عدا أمتعة موظفيها - وأوجب على الشيخ حمايتها واختيار الحراس لها، على أن تدفع مرتباتهم، وأعفاه من مسئوليته عن أي هجوم من عدو.. أما بخصوص تحويل الامتياز أو إلغائه، فللشركة الحق في تحويله لشركة أخرى، بموافقة الشيخ، أو إلغائه إذا وجدت أن الاستمرار فيه غير مُجد، لكن ليس قبل ثلاث سنوات من بدء العمل، وذلك بإخطار الشيخ كتابياً قبل ستة أشهر من التنفيذ، وإذا تم إلغاء الاتفاقية بعد ٣٥ سنة من بداية تنفيذها، تسلم جميع ممتلكاتهاوآبارها للشيخ دون مقابل.. أما الخلاف الذي ينشب بخصوص الإلغاء فيتم التحكيم بشأنه، بشروط وإجراءات وفقاً لمبادىء قانونية تقرها الأمم المتحضرة، وأن تكون قطر هي مكان التحكيم، وأن يكون النص العربي للاتفاقية هو المعتمد عند تفسير أي خلاف.

أما عن حقوق والتزامات الشيخ، فإلى جانب حقه في التفتيش على الشركة ومراجعة وتدقيق حساباتها كل ستة أشهر، فقد نصت الاتفاقية على حصوله على «رسوم امتياز» مقابل الحقوق الي مُنحت للشركة، وهذه الرسوم تتضمن ٤٠٠ ألف روبية عند التوقيع، و ١٥٠ ألف روبية عند نهاية كل سنة من السنوات الخمس الأولى، وكذلك ٣٠٠ ألف روبية عن

كل سنة بعد ذلك وحتى نهاية الامتياز.. وعند استخراج النفط فإن الشركة تدفع له عوائد تتضمن ٣ روبيات عن كل طن نفط، ثم روبية ونصف عن كل طن من الاسفلت والأوزوكريت، وكذلك آنتين (أي ١٦/٢ من الروبية) عن كل قدم مكعب ينتج من الغاز.

كما أن للشيخ الحق في إلغاء الاتفاقية إذا عجزت الشركة عن دفع المبالغ المتفق عليها، خلال ستة أشهر من تاريخ استحقاقها.. وقد منحت الاتفاقية الشيخ الحق في استخدام ما تقيمه الشركة من طرق وخطوط برق وتليفونات وأجهزة لاسلكي وسكك حديدية، فضلاً عن استخدام الموانئ التي تقيمها أو تستعملها الشركة، وذلك دون مقابل وبالتسهيلات اللازمة، سواء لأعمال الشيخ الخاصة أو للأغراض الحكومية.. وقد نصت الاتفاقية كذلك، على طلب الشيخ، بأن يكون تعيين العمال الذين تحتاجهم الشركة من رعايا قطر، أو ممن يوافق الشيخ عليهم، عدا الفنيين والمديرين ممن لا تجدهم الشركة في قطر..

والمعروف كذلك أن الشركة التزمت بالتزامات إضافية، جاءت في شكل رسالة من مايلز للشيخ عبدالله، تضمنت قيام الشركة بحفر بئرين ارتوازيين مجاناً، وقيامها بإخطار موظفيها بضرورة مراعاة القوانين العامة واحترام مشاعر الأهالي الدينية، وتعيين ممثلين اثنين للشيخ، بناءً على طلبه واختياره، في الشركة للمحافظة على حقوقه الواردة في الامتياز، على أن تتولى الشركة دفع مرتباتهما التي تكون ملائمة لواجباتهما.. وتقدم الشركة للشيخ، عيناً أو نقداً، حصة سنوية معينة ومتزايدة، من البنزين والكيروسين [٢٤].

* * *

وليس من الإنصاف النظر إلى هذه الاتفاقية بعين الحاضر، فقد تطورت الأوضاع والتعاقدات والعلاقات مع شركات النفط تطوراً كبيراً، وانتهى الأمر إلى أن أصبحت قطر هي المسئولة مسئولية تامة عن شئونها النفطية منذ أواسط السبعينات من هذا القرن، فقد ألغيت هذه الاتفاقية ولم تتم مدة امتيازها (التي كان مقدراً أن تنتهي عام ٢٠١٠) وحلت محلها اتفاقيات أخرى، حققت مصلحة قطر بالدرجة الأولى، لكن من المسلم به أن الشيخ عبدالله بن قاسم نجح، منذ أوائل الثلاثينيات، وبإصرار شديد في الحصول على أقصى ما استطاع الحصول عليه آنذاك، من الناحيتين السياسية والاقتصادية، فقد فتح المجال، وان بتردد وحرص شديدين[٢٥]، أمام بلاده للحصول على ثروة نفطية هائلة، رغم أن هذه الثروة لم تصبح حقيقة فعلية إلا بعد نحو أربع عشرة سنة من توقيع الاتفاقية، إلا أن اكتشاف النفط واستخراجه وتصديره صار أهم حدث في تاريخ قطر المعاصر، حيث انعكست أثاره على مجمل أوضاعها في كل المجالات على نحو ما هو معروف.

لكن تقييمنا لعقد الامتياز كمستند قانوني، يفيد بأن المبالغ التي قدمتها الشركة للشيخ، وساومته عليها، كانت ثمناً بخساً لما حصلت عليه، حتى بتقديرات عام ١٩٣٥، ربما يكون ذلك لعدم ثقة الشركة في نجاحها تماماً آنئذ، أو لأنها كانت مدعومة بالحكومة البريطانية، وبمعاهدة عام ١٩١٦، التي شكلت قيداً على الشيخ يمنعه من التعامل مع شركات أخرى غير بريطانية، وقد يكون عدم توفر خبراء وفنيين في شئون النفط لدى قطر خاصة في مجال الإشراف الإداري والفني على نشاط الشركة سبباً آخر .

ولكن من الواضح أن الشيخ حاول قدر استطاعته الحصول على أقصى ما يستطيع من حقوقه القانونية، خاصة عند تحويل العقد إلى شركة أخرى أو إلغائه، كما حصل على حق التفتيش والرقابة على أعمال الشركة، من خلال ممثليه، وألزم الشركة بتقديم كشف حساب نصف سنوي عن إنتاجها، ورغم أن ذلك قد يبدو صعباً من الناحية العملية حينئذ، إلا أن توفر الخبراء لدى قطر فيما بعد، مع وجود هذا النص القانوني، فتح الباب أمام محاسبة الشركة.. وكان لإصرار الشيخ على أن تكون الأولوية للعمالة القطرية للتعيين في الشركة، أثره الهام فيما بعد، في انخراط فئات كثيرة من أبناء الشعب في العمل في الشركة، وتشكيل «طبقة عمالية» جديدة برز دورها أكثر خلال الخمسينات والستينات من خلال صراعها مع قيادات الشركة لتحسين أوضاعها الفنية والمادية.

لقد كان ذلك أقصى ما استطاع الشيخ الحصول عليه من حقوق وضمانات وردت بعقد الامتياز، والتي إذا ما قورنت بغيرها من الامتيازات الأخرى التي وقعتها إمارات المنطقة مع الشركات الأخرى، لثبت أن الرجل كان حريصا وحكيماً، خاصة إذا تذكرنا تقيده بمعاهدة عام ١٩١٦، والتي أجبرته على الدوران في فلك الشركات البريطانية وحدها، وأنه استطاع أن ينجح في استخدام ضغوط الشركات الأمريكية وعروضها للحصول على فوائد أكثر.. وهناك من يفسر تشدد الشيخ مع الشركة بتأكده أن كلا من الحكومة البريطانية والشركة سوف توافقان في النهاية على مطالبه، حيث لن تستطيعا التفريط في الامتياز، بعد الفشل الذي مُنيت به الشركات الإنجليزية في كل من الكويت والبحرين والسعودية، مما عرض الحكومة البريطانية للنقد في مجلس العموم، فكان ذلك دافعاً لإصرار الشيخ على مطالبه خلال مفاوضات عقد الامتياز [٢٦].

وإذا كانت الاتفاقية وما نتج عنها قد أرست أوضاعاً سياسية وقانونية جديدة، تتعلق بتجديد الحماية ووضع الأجانب في قطر، وإحياء المواد المعلقة في معاهدة عام ١٩١٦، إلا أنها أثارت قضية الحدود، بين قطر وكلا من المملكة العربية السعودية والبحرين، وهو ما انعكست أثاره على تطور العلاقات بينها وبين الجارتين العربيتين.

فبالنسبة للحكومة البريطانية باتت تدرك أن عليها مسئولية حماية قطر، ومن هنا تكررت زيارات كل من المعتمد السياسي البريطاني في البحرين، والمقيم السياسي، للدوحة، وأصبح وجودهما أمراً مألوفاً، لتوثيق العلاقات الودية مع الشيخ عبدالله لضمان تعاونه، وبدأت قطر تدريجياً تأخذ وضع بقية الإمارات العربية في الخليج من حيث علاقاتها ببريطانيا، وأدى ذلك في النهاية (١٩٤٩) إلى قبول معتمد سياسي بريطاني في الدوحة، وحصلت بريطانياعلى مكاسب وامتيازات اقتصادية، خاصة فيما بعد، غيرت من طبيعة علاقاتها ليس مع قطر وحدها، وإنما مع المنطقة كلها، فلم تعد مجرد ممر بحري استراتيجي، وإنما صارت موطن ثروة هائلة بدأت شركاتها تجني أرباحها الضخمة [٢٧].

أما الشيخ عبدالله، فقد تحسنت أوضاعه المالية نسبياً ، لضمانه مورداً مالياً ثابتاً، وساعد ذلك على تقوية نفوذه واستعادة قوته بعد الانهيار الاقتصادي الذي استمر حتى أوائل الثلاثينيات، كما تدعم وضعه السياسي الداخلي، بعد أن ضمن حماية بريطانيا ومساندتها له، واعترافها بابنه حمد ولياً لعهده، كما أصبحت بريطانيا مسئولة عن حماية حدود قطر، خاصة من جانب جارتيها، كذلك لعبت شخصية الشيخ وشعبيته وقيادته

الحكيمة دوراً مهماً في إنجاز هذا التطور الإيجابي، مما أعطى البلاد مزيداً من الأمن والاستقرار.

وكان أمراً واقعاً أن ينتج عن اتفاقية النفط إثارة قضايا الحدود بين قطر وجارتيها العربيتين، ويكفي الإشارة هنا إلى أن قضية الحدود مع المملكة العربية السعودية أثيرت منذ بداية الثلاثينات بالتحديد منذ بدأت شركة (أبوك) في إجراء عمليات المسح الجيولوجي، ووصول عملياتها قرب الإحساء ، وما نتج عن ذلك من إثارة العراقيل في وجهها، واحتجاج الحكومة البريطانية لدى الملك عبدالعزيز وتذكيره باتفاقه مع كوكس عام ١٩٢٢، واتفاقية جدة عام ١٩٢٧، بينما طلب الملك في رسالة له إلى الشيخ عبدالله بن قاسم في أغسطس ١٩٣٥ إيقاف العمل باتفاقية النفط حتى تتم تسوية مسألة الحدود، وبالتفاوض معه بشأنها، كما احتج لدى السفير البريطاني في جدة على منح الامتياز قبل أن ينتهي الخلاف حول الحدود.. وقد أعقب ذلك دراسة الحكومة البريطانية للمسألة وخرائطها، وطمأنة الشيخ عبدالله بتوليها حماية منطقة الامتياز، ثم استمرار المفاوضات قُبيل وبُعيد الحرب العالمية الثانية، جرى ذلك بينما كان نشاط شركات النفط في كلا البلدين قد كشف عن مخزون كبير، فأعطيت الأولوية في كل من السعودية وقطر للاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واعتبرت مسألة الحدود مشكلة ثانوية، إلى أن حلت بصورة ودية بين البلدين عام ١٩٦٥.

كما نتج عن منح الامتياز عام ١٩٣٥ مشكلة حدود أخرى مع البحرين، بشأن مجموعة جزر حوار، التي تضمنتها خريطة الامتياز،

باعتبارها أراضٍ قطرية، ضمن المياه الإقليمية لقطر، ولم تكن هذه الجزر موضع مطالبة سابقة من قِبَل البحرين، التي بادرت منذ عام ١٩٣٦، عندما اكتسبت المنطقة كلها أهمية كبرى ، بإرسال حامية عسكرية إلى الجزر، وبدأت في حفر آبار للمياه، على نحو ما هو معروف، مما أثار احتجاج الشيخ عبدالله بن قاسم، لدى السلطات البريطانية في البحرين، مستنداً إلى خريطة الامتياز، ودخلت المسألة في دور أزمة، تبادل فيها الطرفان الحجج والأسانيد والمفاوضات، ولازالت تنتظر الحل.. وفي عام ١٩٣٧ أثار حكام البحرين مشكلة أخرى تتعلق بادعاءات تاريخية وعاطفية في الزبارة، عندما زار المدينة ممثلون عن شركة النفط للقيام بمسح أولى لإنشاء مرفأ على الساحل الغربي لقطر، وتبادل الجانبان، القطري والبحريني، المناوشات والاتصالات والمفاوضات، التي أثبت خلالها المقيم السياسي البريطاني عدم أحقية البحرين بأي ادعاءات في الزبارة التي هي جزء من قطر، وعقد اتفاق موادعة عام ١٩٤٤ بين شيخي قطر والبحرين بوساطة المعتمد البريطاني في البحرين، وظلت المسألة معلقة بعضاً من الوقت حتى تخلى آل خليفة عن هذه الإدعاءات [٢٨].

والجدير بالذكر أن امتيازات النفط وشركاته التي كانت وراء إثارة قضايا الحدود ، قد أثارت هذه القضايا ليس بين قطر وجارتيها فقط، وإنما أثيرت بين كل إمارات الخليج العربي وبعضها البعض تقريباً، فكان ذلك واحداً من الآثار السلبية لاكتشاف النفط، عانت منه المنطقة وماتزال، مما يقتضي حسم مشكلاته، لتتفرغ البلدان لبرامج التنمية، ولسعيها نحو تحقيق اتحاد حقيقي يصون مصالحها.

* * *

أما عن تطور أعمال الشركة داخل قطر فالمعروف أنها حولت امتيازها، حسب شروط الاتفاقية إلى شركة في لندن باسم «شركة امتياز البترول المحدودة Petroleum Concession Ltd., » التي قامت في أغسطس من نفس العام (١٩٣٥) بتشكيل شركة تابعة لها تحت اسم «شركة تطوير بترول (قطر) المحدودة» Petroleum Development (Qatar) Ltd., التي تولت تنفيذ الاتفاقية، حيث بدأت بإجراء مسح جيولوجي لشبه جزيرة قطر، وجاءت نتيجته مؤيدة لوجود تحدب ظاهر في النصف الجنوبي من القطاع الغربي لشبه الجزيرة، في منطقة دخان، يبلغ طوله ٢٤ ميلاً، وعرضه بين ٤ و ٧ أميال، ويشمل على مناطق رئيسية ثلاث هي : الخطية والفحاحيل وجليحة.. وبدأت الشركة في حفر ثلاثة آبار تجريبية، ورغم أن نشاطها كان بطيئاً في البداية، إلا أنها عينت سبعة خبراء منهم خمسة من الإنجليز، فأعطوا للعمل دفعة قوية، حتى ظهرت أول عينة من النفط من بئر حفرت قرب (زكريت) وبعدها بدأت النتائج مُبشرة.. بل وثبت أن نفط دخان من أجود الأنواع من حيث كثافته النوعية، ومواصفاته التحليلية، مما جعله من أغلى زيوت الخليج سعراً فيما بعد [٢٩].

وفي صيف عام ١٩٤٢، ونتيجة لاتساع عمليات الحرب العالمية الثانية واستمرار وطأتها، وجدت السلطات البريطانية، أن مصلحتها تقتضي إيقاف أعمال شركة بترول قطر المحدودة، بل وتدمير كافة الآبار التي تم حفرها، وبأوامر عسكرية، ولم يتقبل الشيخ عبدالله بن قاسم هذه الإجراءات لأن بلاده ستحرم من الإيراد الذي كانت في أمسّ الحاجة إليه، لذلك تعهدت الشركة بالوفاء بالتزاماتها المالية تجاهه، وتلقى رسالة من المعتمد السياسي في البحرين في ٢٨ يونيو ١٩٤٢ تطمئنه عن تعويضه وممثليه

نتيجة توقف العمل، وبعد أخذ ورد وتبادل المراسلات بشأن هذه التعويضات والترتيبات المتعلقة بها، تم توقيع اتفاق التوقيف في ٢٦ نوفمبر ١٩٤٢.

وفي خريف عام ١٩٤٥، بعد أن وضعت الحرب أوزارها وزالت الأسباب التي أوقفت العمل، شرعت الشركة في الاستعداد لاستئناف نشاطها، وبدأت عملياً اتخاذ الخطوات الضرورية لذلك في صيف ١٩٤٧، فأعادت تشييد منطقة دخان، وأنشأت المخازن والورش والصهاريج، ومدت خطوط الأنابيب، واختارت موقع «أمسيعيد» لإقامة مرفأ للتصدير في أكتوبر ١٩٤٨، أي في ذلك العام الذي شهد عمليات استخراج النفط بكميات تجارية واعدة، من حقل دخان، وخلال العام التالي بذلت جهود جبارة، لتعويض فترة التوقف، واشتغل العمال ليلاً ونهاراً، حتى في أيام الجمعة، إلى أن كللت بنجاح عملية إنتاج النفط وضخ الزيت عبر الأنابيب إلى أحواض التخزين في أمسيعيد، ومنها خرجت أول ناقلة شحن من نفط قطر الخام إلى العالم في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٩، في احتفال يليق بالجهد الذي بُذل وبالمناسبة التاريخية [٣٠].



تطور العمليات وعقود الامتياز

أما بالنسبة للبحث عن النفط واكتشافه في مياه قطر الإقليمية على سواحل الخليج، فقد تأخر منح امتيازه نسبياً ، كما حصلت على امتيازه في البداية شركات أمريكية، وقد بدأت المسألة عندما دارت في أغسطس

١٩٤٧ مفاوضات بين الشيخ عبدالله وبين ممثلين عن شركتي «استثمارات التعدين المركزية المحدودة Centeral Mining and Investment Corporation » و «شركة سوبيريور للنفط Soperior Oil Campany » للحصول على امتياز البحث عن النفط في مياه قطر المغمورة لمسافة ثلاثة أميال داخل حدود المياه الإقليمية لقطر، وكللت جهود الشركتان بالنجاح فمنحتا الامتياز في ٨ يونيو ١٩٤٩، ثم شكلتا شركة فرعية فيما بينهما، سميت «الشركة العالمية للنفط البحري International Marine Oil Company » [٣١].

وترتب على ما سبق أن احتجت شركة بترول قطر المحدودة، صاحبة امتياز الأراضي البرية، لدى الشيخ عبدالله، بسبب منحه الامتياز السابق، وطالبت بالتحكيم في المسألة، استناداً إلى نصوص امتياز عام ١٩٣٥، وبالفعل جرى التحكيم في هذا الخلاف، الذي جاءت نتيجته، في نوفمبر عام ١٩٥٠ مؤكدة حق الشيخ في منح الامتياز لمن يشاء، على اعتبار أن امتياز عام ١٩٣٥ الممنوح للشركة البريطانية، لا يشمل أي جزء من قاع الخليج في مياه قطر الإقليمية، فكان ذلك انتصاراً للشيخ، خرج به من احتكار الشركات البريطانية، وفتح الباب على مصراعيه أمام الشركات المنافسة، ورغم ذلك لم تنجح الشركة العالمية للنفط البحري في العثور على النفط، ولذا تنازلت عن امتيازها عام ١٩٥٢.

ونتيجة لذلك منح الشيخ، وفي نفس العام، امتيازاً جديداً للبحث عن النفط البحري، لشركة هولندية تأسست وعُرفت باسم «شركة شل قطر Shell Company - Qatar ، التي نشطت في البحث عن النفط، بتجهيزات

ووسائل مبتكرة، ورغم تكبدها خسائر جسيمة خلال الخمسينات، حيث حطمت العواصف منصاتها العائمة، إلا أنها كانت واثقة من وجود النفط، لذلك طورت وسائلها واستأنفت العمليات في ديسمبر ١٩٥٩، على مسافة تقرب ستين ميلاً من شمال شرق الدوحة، في المنطقة التي عرفت باسم «حقل العد الشرقي» حيث تم اكتشاف النفط بالفعل بكميات تجارية عام ١٩٦٠، ثم زادت الشركة من نشاطاتها في حقول أخرى، وشرعت في التصدير من حقل العد الشرقي في فبراير (١٩٦٤) ، وحقل ميدان محزم (١٩٦٥) وحقل بلحنين (١٩٧٢) ، ومن هذه الحقول مدت خطوط الأنابيب إلى مراكز للتخزين أنشئت في جزيرة «حالول» [٣٢] .

ثم دخلت ميدان النفط البحري في قطر مجموعة من الشركات، ضمت شركات بريطانية وفرنسية ويابانية، استطاعت أن تحصل بالمشاركة، بعد تأسيس «الشركة المتحدة لتطوير النفط باليابان»، على امتياز جديد في أواخر الستينات، وذلك في المناطق التي تخلت عنها شركتي بترول قطر وشل قطر، بالإضافة إلى مناطق جديدة في المياه المغمورة، خاصة في المناطق الجنوبية الشرقية، والتي امتدت خارج المياه الإقليمية لقطر، لتتصل مع مياه أبوظبي، حيث يوجد «حقل البندق» الذي تديره شركة أبوظبي البحرية، وتتشارك الدولتان في عائداته بالتساوي، وقد كانت مدة الامتياز الياباني الجديد ٣٥ عاماً ، تتنازل خلالها الشركة عن نسب تدريجية منه، كما نصت بنوده على مراجعة شروط الامتياز إذا تحصلت حكومة قطر أو أي حكومة أخرى في الشرق الأوسط على مزايا أكثر من المقررة لها في الامتياز [٣٣].

ويتصل بكل ما سبق، أن نشير إلى أنه قد نتج عن عمليات إنتاج النفط، تأسيس صناعات جديدة في قطر ارتبطت بإنتاجه، فأسست شركة النفط مصنعاً للتكرير في أمسيعيد عام ١٩٥٤، كان صغيراً في البداية ثم نما وتطور بتطور حجم الإنتاج والاحتياجات، وقد امتلكته شركة البترول القطرية عام ١٩٦٨، كذلك مدت الحكومة القطرية خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من دخان إلى الدوحة بطول ٥٥ ميلاً لاستخدامه في الأغراض الصناعية، فأقيمت كثير من المشروعات لتصنيع الكميات الفائضة من الغاز، التي استخدمت في إنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية مياه الشرب، وأنشئ مصنع للغاز المسال، وآخر للاسمنت في أم باب، حيث بدأ إنتاجه عام ١٩٦٩، ثم أنشيء مصنع للأسمدة الكيماوية في أمسيعيد عام ١٩٧٣[٣٤].. وكانت الحكومة القطرية قد شكلت إدارة لشئون البترول، ضمن إداراتها الرئيسية عام ١٩٦٢، فحولتها إلى وزارة للبترول بعد الاستقلال عام ١٩٧١ كما هو معروف.

* * *

لقد كانت عقود الامتياز الأولى، التي منحتها إمارات الخليج العربية والسعودية قبل الحرب العالمية الثانية، في صالح الشركات المستغلة بالدرجة الأولى، بحكم توليها عمليات التنقيب لانعدام خبرة الإمارات وعدم استقرار كثير من الأوضاع، فلم يكن بالإمكان إجراء عمليات التنقيب والإنتاج إلا باللجوء للشركات الأجنبية والعمالة والتكنولوجيا الأجنبية، كما كانت الشركات تحدد أسواق التصدير، المهم أنها مارست العمليات باحتكار كامل يتحكم في مراحل صناعة النفط وهي تتمتع بالتأييد

الاقتصادي والسياسي وأحياناً العسكري لحكوماتها، غير أن الصورة لم تلبث أن تغيرت بعد الحرب، نتيجة تزايد الطلب العالمي على النفط، ونتيجة اتباع الولايات المتحدة سياسة الاحتفاظ بمخزون استراتيجي، فضلاً عن التطور التقني لوسائل الإنتاج والنقل، فاشتد التنافس على نفط الخليج العربي بصورة لم يسبق لها مثيل، مما حفز بلدانه إلى المطالبة بتعديل شروط عقود الامتياز، بالإضافة إلى أن نمو الوعي الوطني والسياسي قد شجع الأنظمة الحاكمة على ذلك، حتى أسفر الأمر في النهاية عن اضطرار الشركات الأجنبية المحتكرة إلى التنازل عن كثير من الحقوق التي كفلتها لها الامتيازات الأولى.. فأخذت بمبدأ مناصفة الأرباح، في السعودية (١٩٥٠) ثم تبعتها الكويت والبحرين، وإن كان تطبيق هذا المبدأ قد لقي صعوبات بسبب عدم إعلان الشركات عن أرباحها الحقيقية، وعدم احتسابها لأرباح التكرير والنقل والتسويق، وعدم إخضاع حساباتها لرقابة الحكومات المحلية [٣٥].

وبالنسبة لقطر فقد طلب الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني، الذي خلف أباه في الحكم، من الشركة زيادة رسوم الامتياز، في مارس ١٩٥١، فزيدت الرسوم بمعدل ١٠ روبيات لكل طن، ونتيجة لتزايد العوائد دخل الشيخ في مفاوضات مع الشركة، توصلا خلالها إلى اتفاقية تنص على اقتسام عوائد النفط بين الشركة والحكومة عام ١٩٥٢، ويبدو أن رضوخ الشركة راجع إلى ضعف الامبراطورية البريطانية، وإلى التحدي الممثل في عمليات التأميم، بعد تأميم النفط الإيراني، ثم تأثير حالة الغليان التي عاشها العالم العربي في أعقاب ثورة يوليو في مصر.. ونتج عن مبدأ المناصفة تطور العلاقة بين الشركة والحكومة، حيث صار للحكومة مصلحة

مباشرة في التدخل في نشاط الشركة، خاصة في مجال التشغيل والإنتاج وحجم التصدير... الخ، مما أظهر تناقضاً واضحاً في المصالح بينهما.

فبدأت جولة مفاوضات أخرى بين عامي ١٩٥٢، ١٩٥٤، مثّل الحكومة فيها عبدالله الدرويش، الذي سعى في الحصول لحكومة قطر على نفس الحقوق التي حصلت عليها حكومات إيران والعراق من الشركات العاملة في أراضيها، وخشيت الشركة من أن تضع الحكومة العراقيل في وجهها، فوقعت في أغسطس ١٩٥٥ اتفاقية سعرية جديدة، حصلت الحكومة بموجبها على مبلغ كبير، ووافقت هذه من جانبها على تعديل ضريبة الدخل لصالح الشركة. وخلال عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٨ زادت ضغوط الشيخ لزيادة سقف الإنتاج، حتى يتسنى له إنجاز مشروعات البنية الأساسية، فوافقت الشركة، ثم لم يلبث أن أبدى عدم قناعته بمبدأ مناصفة الأرباح، فوافقت الشركة على دفع متأخرات ضريبة الدخل وأرباحها، ووعدته بالبحث عن النفط خارج دخان. وفي عام ١٩٦١ جدد الشيخ طلبه بزيادة الإنتاج حتى يتمكن من الوفاء بمتطلبات أسرته وبلاده الآخذة في الزيادة، ولكن الشركة أعربت له عن خشيتها من تأثر الاحتياطي، ولم تستطع أن تزيد الإنتاج حتى نهاية الستينات بأكثر من ٩ مليون طن سنوياً، ثم بلغت الزيادة في أوائل السبعينات ١١ مليون طن [٣٦] .

وينبغي الإشارة إلى أن تناقض المصالح بين الحكومات وشركات النفط، ليس في قطر وحدها، وإنما في كل الدول المنتجة للنفط تقريباً، واستمرار حصول الشركات على أرباح خيالية مقابل التكاليف المتدنية للنفط الخام، وممارستها سلوكاً احتكارياً مسيطراً على الإنتاج والتسويق، فضلاً عن

الضغوط السياسية على البلاد المنتجة، بما يتناقض مع أهدافها في التنمية الاقتصادية والاستقلال السياسي، كل هذا أدى إلى ظهور منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في سبتمبر ١٩٦٠ التي أدركت أهمية التشاور لحماية مصالحها ضد احتكار الشركات، والتي رأت ضرورة المطالبة باستمرار بإعادة النظر في الامتيازات القائمة وشروطها، وانتهت المنظمة عام ١٩٧١ إلى رفع نسبة الأرباح إلى ٥٥٪ كحد أدنى، وزيادة الأسعار المعلنة، وطالبت بمبدأ المشاركة في التملك بين الدول والشركات، وقد ساعدت هذه الخطوة قطر في السيطرة الكاملة على نفطها مستقبلاً.. حتى لقد ارتفعت حصة الحكومة القطرية في الا متيازات النفطية لتبلغ ٦٠٪ عام ١٩٧٤، وأخيراً وقعت الحكومة اتفاقية مع شركة نفط قطر عام ١٩٧٦ خولت بموجبها الحكومة السيطرة الكاملة على النفط القطري [٣٧].

وهكذا انطوت صفحة صراع طويل، استمر نحو نصف قرن من الزمان، بين شركات النفط والحكومة البريطانية من جانب، وبين حكام قطر وحكومتها من جانب آخر، واستطاعت قطر في النهاية أن تمتلك وأن تتحكم في مصادر ثروتها النفطية وإنتاجها، بما يحقق مصالحها، وكان عليها توظيف عائداتها في تأسيس بنية اقتصادية واجتماعية حديثة، وهو ما تواكب مع بناء الدولة الحديثة، وتدعم مع بلوغها مرحلة الاستقلال .

* * *

هوامش الفصل السابع

(١) راجع نص المادتين (٤) ، (٥) من المعاهدة البريطانية القطرية في نوفمبر عام ١٩١٦ في وثائق هذا الكتاب .

(٢) Zahlan, R.S., The Creation of Qatar, p. 70.

(٣) وهي شركة إنجليزية أنشأها ممولون اسكتلنديون عام ١٩٠٩ .

(٤) Zahlan,op. cit., P. 71.

(٥) عبدالعزيز المنصور : التطور السياسي لقطر ١٩١٦ - ١٩٤٩ ، ص ١٧٦-١٧٧ .

(٦) Zahlan,op. cit., P. 71.

(٧) طبقاً لشروط اتفاقية الخط الأحمر لم يكن بوسع الشركة الأنجلو فارسية إنجاز الامتياز في قطر دون موافقة شركائها الآخرين في شركة نفط العراق (الشركة الأم) لذلك خططت الشركة الأنجلو فارسية لتحويل حقوق الامتياز إلى شركة جديدة تابعة تؤسس فيما بعد لهذا الغرض بالذات وهي شركة امتياز نفط قطر المحدودة (PCL) التي تأسست في لندن عام ١٩٣٥ وشارك فيها نفس الشركاء بنفس الحصص دون تمثيل لشركة نفط العراق في مجلس إدارتها. راجع Zahlan,op. cit., P. 71.

(٨) راجع عبدالعزيز المنصور ، المرجع السابق ، ص ١٧٨ .

(٩) Zahlan, op ., cit., pp. 71-72, Longrigg, S.H., Oil in the Middle East, London, 1968, p. 107.

(١٠) Al-Abdulla, Y. I, A Study of Qatari - British Relations, 1914 - 1945, pp. 70 - 71. (R/15/1/626).

(١١) المنصور ، المرجع السابق ، ص ١٨٠-١٨١

انظر أيضاً : Al-Abdulla, op. cit., p. 71

(١٢) Zahlan, op. cit., p. 71., Al-Abdulla, op. cit., pp. 71-72.

(١٣) نص رسالة من المقيم السياسي إلى وزير الدولة لشئون الهند في R/15/1/627.

(١٤) Zahlan,op. cit., P. 72.

(١٥) Zahlan,op. cit., P. 73. (L.P. and S/12/3800, P.Z).

(١٦) المنصور ، المرجع السابق ، ص ١٩٠ .

(١٧) Al-Abdulla, op. cit., p. 73, Zahlan, op. cit., 73.

(١٨) نفس المرجعين السابقين .

(١٩) Al-Abdulla, op. cit., p. 74.

(٢٠) Zahlan,op. cit., P. 75.

(٢١) راجع المنصور ، المرجع السابق ، ص ١٩٦ - ١٩٨ .

(٢٢) راجع نص وثيقة الحماية البريطانية على قطر في ١١ مايو ١٩٣٥ في وثائق هذا الكتاب .

(٢٣) Zahlan,op. cit., pp. 76 - 77.
وراجع نص خطاب الشيخ حمد بن عبدالله بشأن قبوله العمل بمعاهدة عام ١٩١٦ في كتاب قطر وثروتها النفطية، كتاب العهد، ص١٣٧.

(٢٤) راجع نص اتفاقية امتياز النفط في ١٧ مايو ١٩٣٥ بكتاب وثائق التاريخ القطري (٢) ، من الوثائق البريطانية والعثمانية ١٨٦٨ - ١٩٤٩ ، ص ٢٨ - ٤٧ (Oxokerite تعني مادة الشمع المعدني).

(٢٥) حول تمسك الشيخ وتشدده وهو ما شهدت به الوثائق الإنجليزية ، راجع IO.R/15/1/632

(٢٦) إبراهيم شهداد : تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية، ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٢٧) موزة الجابر : التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر ١٩٣٠ -١٩٧٣، ص ٦٧ - ٦٨ ، وكذلك : Zahlan,op. cit., P. 75.

(٢٨) راجع : المنصور ، المرجع السابق ، ص ١١٩ - ١٢٣ ، Al-Abdulla, op. cit., pp. 53 - 55. ، وقطر وثروتها النفطية، ص١٥١-١٥٤.

(٢٩) المنصور ، المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .

(٣٠) المراسلات المتعلقة بذلك ونص اتفاقية التوقيف ، في أوراق قصر الدوحة (قسم الوثائق) ، وحول عمليات النقل والتخزين والتصدير ، ص ١٩٠ - ١٩٢ ، أنظر قطر وثروتها النفطية ص ١٦٦ - ١٧٠ .

(٣١) El-Malakh, R., Qatar, Development Oil Company, p. 44.

(٣٢) راجع قطر وثروتها النفطية ، ص ٢٢٦ وما بعدها ، جمال زكريا : الخليج العربي ٤٥ - ١٩٧١ ، ص ٤٣٨ - ٤٤٠ ، حيث يضيف أنه في عام ١٩٦٤ أيضاً أن شركة كونتيننتال أويل دخلت ميدان التنقيب في قطر وشمل امتيازها جميع المناطق البرية والبحرية التي تخلت عنها شركتها نفط قطر وشركة شل ، إلا أنها فشلت في العثور على النفط بكميات تجارية ، فتنازلت عن امتيازها في أواخر عام ١٩٦٨.

(٣٣) El-Malakh, R., Qatar, Development Oil Company, p. 34.

(٣٤) راجع : جمال زكريا ، المرجع السابق ، ص ٤٤٠ ،

El-Malakh, op. cit., pp. 72 - 73.

(٣٥) راجع جمال زكريا ، الخليج العربي ٤٥ - ١٩٧١، ص٤٥٣ - ٤٥٥، وكذلك :

Hay, R., The Persian Gulf States, Washington,1959, p. 62

وإبراهيم شهداد : تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية، ص ١٧١ ومابعدها.

(٣٦) موزة الجابر ، المرجع السابق ، ص ٧١ - ٧٤ ،

Crystal, Jill, Oil and Politics in the Gulf, Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar, Great Britain,1990, p.118.

(كان الجنيه الاسترليني يساوي ١٣ روبية آنئذ) .

(٣٧) راجع : موزة الجابر ، المرجع السابق ، ص ٧٥ ،

فريد هوليداي : النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإ يران ، ص ١٩ وما بعدها ، وجمال زكريا ، المرجع السابق ، ص ٤٥٣ - ٤٥٧ .

❊ ❊ ❊



وثائق أساسية في تاريخ قطر

١ - اتفاقية سبتمبر ١٨٦٨ بشأن السلام البحري

٢ - معاهدة الحماية البريطانية على قطر في نوفمبر ١٩١٦

٣ - تجديد الحماية في مايو ١٩٣٥

٤ - قانون رقم (١) لعام ١٩٦٢ بتنظيم الإدارة العليا للأداة الحكومية .

٥ - قانون رقم (٢) لعام ١٩٦٢ بتحديد اختصاصات المدير العام للحكومة .

٦ - معاهدة الصداقة بين دولة قطر والمملكة المتحدة ٣ سبتمبر ١٩٧١ .

٧ - بيان استقلال دولة قطر في ٣ سبتمبر ١٩٧١



الوثيقة الأولى

اتفاقية عام ١٨٦٨ بين الشيخ محمد بن ثاني والحكومة البريطانية، بشأن السلام البحري(*)

أتعهد أنا، محمد بن ثاني شيخ قطر، بموجب هذه الاتفاقية أمام الله، بتنفيذ المواد الموضحة فيما يلي، والتي تم الاتفاق عليها، بيني وبين اللفتنانت كولونيل بيلي، المقيم السياسي لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية في الخيج (الفارسي) :

أولاً : أتعهد بالعودة إلى الدوحة والإقامة بسلام في مينائها .

ثانياً : أتعهد بأن لا أقوم بأية أعمال عدوانية في البحر، مهما كانت الأسباب، وعندما تنشب أية نزاعات، أو سوء تفاهم، فإنني أتعهد، في جميع الحالات، أن أرجع إلى المقيم السياسي البريطاني بشأنها .

ثالثاً: أتعهد بأن لا أساعد محمد بن خليفة، تحت أية ظروف، أو أقيم معه أية ارتباطات من أي نوع .

رابعاً : أتعهد كذلك بأنه إذا وقع محمد بن خليفة في يدي، أن أسلمه للمقيم السياسي .

(*) Aitchison, A Collection of Treaties, Engagments and Sanads, Relating to India and Neighbouring Countries, Vol. XI, Delhi, 1973, p. 255.

خامساً : أتعهد بأن أحافظ للشيخ علي بن خليفة، شيخ البحرين، على كافة العلاقات التي كانت قائمة فيما بيننا وبين شيخ البحرين، حتى الآن، وفي حالة حدوث أي خلاف في الرأي، ينشأ عن أي مشكلة، سواء بشأن أي دفعات مالية أو خلافها، فإننا نحيل هذا الخلاف إلى المقيم السياسي البريطاني .

- وقعت بحضوري من جانب محمد بن ثاني شيخ قطر .

٢٤ جمادى الأولى ١٢٨٥ هـ

١٢ سبتمبر ١٨٦٨ م

توقيع

اللفتنانت كولونيل لويس بيلي

المقيم السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية في الخليج

الكابتن ر . أ. براون

قائد سفينة صاحبة الجلالة «فيجيلانت»

الوثيقة الثانية

معاهدة نوفمبر عام ١٩١٦ البريطانية - القطرية

نص الاتفاقية المؤرخة في ٣ تشرين ثاني - نوفمبر ١٩١٦م والتي تم التصديق عليها في ٢٣ آذار - مارس ١٩١٨م، بين حكومة جلالته والشيخ عبد الله آل ثاني حاكم قطر.

«حيث أن جدي، المرحوم الشيخ محمد بن ثاني وقع اتفاقاً يوم ١٢ أيلول - سبتمبر ١٨٦٨م ملتزماً فيه عدم القيام بأي خرق للسلام البحري وحيث أن هذه الالتزامات تجاه الحكومة البريطانية قد انتقلت إلي بصفتي خلفه على قطر، فإنني :

١ - أتعهد أنا الشيخ عبد الله بن جاسم بن ثاني، كما فعل الشيوخ العرب الأصدقاء حكام أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان ورأس الخيمة وأم القوين بالتعاون مع الحكومة البريطانية السامية، بالقضاء على تجارة العبيد والقرصنة وعلى الحفاظ على السلام البحري عموماً.

لهذا الغرض قام الكولونيل السير برسي كوكس المقيم السياسي في الخليج (الفارسي) بتزويدي بالاتفاقيات والالتزامات السارية المفعول بين الشيوخ المذكورين أعلاه والحكومة البريطانية السامية، وأنا أعلن بهذا بأنني سوف أتقيد بروح ونصوص الاتفاقيات والالتزامات السالفة الذكر.

٢ - من جهة أخرى، تتعهد الحكومة البريطانية بأن تمنحني أنا وسفني، ورعاياي وسفنهم، كافة الحصانات والامتيازات والأفضليات التي تمنحها للشيوخ

أصدقائها، وكذلك لرعاياهم ولسفنهم. تصديقاً على ذلك فقد قام السير برسي كوكس، في التاريخ المذكور، بتوقيع كافة الاتفاقيات والالتزامات في النسخة الممنوحة لي. كما أنني من جهتي أقوم في نفس التاريخ بختم كافة الاتفاقيات والالتزامات بتوقيعي وخاتمي، وذلك على نسختين أخريين مطبوعتين لنفس المعاهدات والالتزامات حتى يكون ذلك معلوماً.

٣ - وقد قمت بشكل خاص، أنا الشيخ عبد الله، بالإضافة إلى ذلك، بإصدار إعلان يمنع استيراد وبيع الأسلحة في الأراضي التابعة لي وفي مرافئ قطر؛ وتقديراً للالتزامات التي أدخل فيها الآن، توافق الحكومة من جهتها على منحي تسهيلات لشراء واستيراد الأسلحة من مخازن مسقط أو من أي مكان آخر توافق عليه الحكومة البريطانية وذلك لاستعمالي الشخصي وتسليح أتباعي، وذلك من الأسلحة والذخائر التي قد أحتاجها بكميات معقولة أقوم بطلبها بطريقة يمكن ترتيبها فيما بعد عن طريق المعتمد السياسي في البحرين. كما أنني أتعهد بشكل قاطع بأن الأسلحة والذخائر التي أحصل عليها بهذه الطريقة لن يعاد تصديرها بشكل من الأشكال خارج أراضي، أو بيعها لعامة الناس، ولكنها ستكون مخصصة فقط لتلبية احتياجات رجال القبائل التابعين لي وأتباعي الذين يجب علي تسليحهم للمحافظة على الأمن في الأراضي التابعة لي ولحماية حدودي. وفي تقديري، أن الكمية التي أحتجاها في البداية ستكون بحدود خمسمائة قطعة سلاح.

٤ - ألتزم أيضاً، أنا الشيخ عبد الله، بأن لا أقيم علاقات أو أراسل أو استقبل مندوب أية دولة أخرى دون موافقة الحكومة البريطانية السامية ؛ كما أنني بدون تلك الموافقة لن أمنح أية دولة أخرى أو رعاياها أي أراضٍ

سواء عن طريق الإيجار أو البيع أو أو نقل الملكية، أو كهدية أو بأية طريقة أخرى مهما كانت.

٥ - كما أعلن أيضاً بأنني لن أمنح أحداً، حق صيد اللؤلؤ أو أية امتيازات أواحتكارات أخرى أو حقوق تمديد كابلات، دون موافقة الحكومة البريطانية السامية.

٦ - لن تزيد الضرائب الجمركية على بضائع التجار البريطانيين المستوردة إلى قطر، عن تلك المحصلة من رعاياي على بضائعهم، والتي لن تزيد بحال من الأحوال على ٥٪ من قيمة البضائع. كما أن البضائع البريطانية لن تكون عرضة لأية مستحقات أو ضرائب أخرى من أي نوع كان بخلاف تلك التي تم تحديدها.

٧ - بالإضافة إلى ذلك أتعهد أنا الشيخ عبد الله، تعهداً خاصاً، بالسماح للرعايا البريطانيين بالإقامة في قطر بغرض التجارة وأن أحمي أرواحهم وممتلكاتهم.

٨ - كما أتعهد أيضاً، إذا وجدت الحكومة البريطانية ضرورة لذلك، باستقبال معتمد من قبل الحكومة البريطانية يكون مقر إقامته في البدع، ليكون وسيطاً في تسيير الأعمال التي قد تكون للحكومة البريطانية معي ولرعاية مصالح التجار البريطانيين المقيمين في موانئ أو الذين يقومون بزيارة تلك الموانئ بطريقة قانونية.

٩ - أتعهد أيضاً بالسماح بإقامة مركز بريد بريطاني وتمديد خطوط البرق في أي مكان من الأراضي التابعة لي من الآن فصاعداً عندما ترغب الحكومة البريطانية في ذلك. كما أتعهد بحماية هذه المنشآت عند إقامتها.

١٠ - تتعهد الحكومة البريطانية السامية، من جهتها، تقديراً للاتفاقيات والالتزامات التي دخلت فيها معها، بحمايتي وحماية رعاياي والأراضي التابعة لي من أي اعتداء من جهة البحر وأن تفعل ما بإستطاعتها لتحصيل التعويضات عن أي أذى قد يلحق بي أو برعاياي عند ركوبنا البحر للقيام بنشاطنا المشروع فيه .

١١ - كما أنها تلتزم بالوقوف إلى جانبي إذا ما تعرضت أنا أو رعاياي لأي اعتداء من جهة البر داخل الأراضي القطرية. مع ذلك فإنه يُفهم من ذلك بأن هذا التعهد يلزم الحكومة البريطانية فقط في الحالات التي لم يأت هذا الاعتداء سواء من ناحية البر أو البحر من حادث استفزازي أو اعتداء من قبلي أو من قبل رعاياي ضد الآخرين.

تصديقاً لذلك قمنا أنا ليوتنانت - كولونيل سير برسي كوكس المقيم السياسي في الخليج (الفارسي) وأنا الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني على التوالي بتوقيع ووضع أختامنا على هذا المستند الأصلي وعلى أربع نسخ أخرى منه.

تحرر في السادس من محرم ١٣٣٥هـ الموافق للثالث من تشرين ثاني - نوفمبر ١٩١٦م.

(وُقّع وَخُتِمَ من)

عبد الله بن قاسم آل ثاني
شيخ قطر

ليوتنانت كولونيل بي . زد. كوكس
المقيم السياسي في الخليج (الفارسي)

سي . هيلمز فورد
نائب الملك وحاكم عام الهند

مرفق (١) بمعاهدة عام ١٩١٦

الرسالة الموجهة من المقيم السياسي، في الخليج (كوكس)

إلى الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني حاكم قطر .

بعد التحية :

حيث أن سموكم قد أبرمتم اليوم معي نيابة عن الحكومة البريطانية، معاهدة بغرض توثيق العلاقات بين الحكومة البريطانية السامية وبينكم وحيث أن سموكم قد عبر عن رأيه بأن الوقت لم يحن بعد لوضع البنود ٧ و ٨ و ٩ موضع التنفيذ والتي تتعلق بـ :

١ - السماح بدخول الرعايا البريطانيين إلى قطر والإقامة فيها بغرض التجارة.

٢ - السماح بوجود معتمد مقيم نيابة عن الحكومة البريطانية .

٣ - إقامة مكاتب بريد وبرق في أراضيكم.

لذا فإنني، نيابة عن الحكومة البريطانية، قبلت برأيكم وأخبركم بهذا وبأن الحكومة البريطانية لا ترى ضرورة في الوقت الحاضر لتنفيذ هذه الاجراءات وسوف تمتنع عن الضغط عليكم من أجلها إلى أن تنشأ الحاجة إليها في المستقبل. كما أن هذه البنود لن توضع موضع التنفيذ بدون التشاور التام معكم والحصول على موافقتكم .

وحيث أنكم أوضحتم لي بأنكم وأتباعكم تمتلكون عدداً لا بأس به من العبيد منذ أمد طويل، سابق لهذه المعاهدة، وأنه سيكون من الصعب على موظفي الحكومة التدخل بينهم وبين أربابهم، بناء عليه فإني أخبركم بأني أقدر موقفكم من هذه المسألة وأنه لو حصل عبيدكم على المعاملة الحسنة والعادلة فإنه لن يكون هناك أي تدخل من قبل ممثلي الحكومة في هذه المسألة.

هذا ما لزم توضيحه وليحفظكم الله ...

ليوتنانت كولونيل پي . زد. كوكس
المقيم السياسي في الخليج (الفارسي)

حرر في البدع، الثالث من تشرين ثاني - نوفمبر ١٩١٦م
(السادس من محرم ١٣٣٥هـ).

مأخوذ عن : R/15/1/627, pp. 211 - 212 .

مرفق (٢) بمعاهدة عام ١٩١٦

إعلان من الشيخ عبد الله يتعلق بتجارة السلاح

ليكن معلوماً لكل من يطلع على هذا البيان :

حيث أنه أصبح معلوماً لدينا بأن تجارة السلاح ونقله إلى الهند البريطانية وفارس والكويت والبحرين والساحل المتصالح، أمر ممنوع تماماً .

لذا ، قررت أنا الموقع أدناه عبد الله بن جاسم آل ثاني شيخ قطر، أن أفعل ما باستطاعتي لمساعدة الحكومة البريطانية لوضع حد لهذه التجارة غير القانونية، وأني أعلن بهذا أنه من تاريخ هذا الإعلان يمنع منعاً باتاً استيراد وبيع السلاح والرصاص وكافة أنواع الأسلحة والذخائر المستوردة إلى الأراضي القطرية أو التي تصدر منها وأنها ستكون عرضة للضبط والمصادرة في المستقبل.

توقيع وختم — عبد الله بن جاسم آل ثاني
شيخ قطر

حررفي البدع في السادس من محرم ١٣٣٥هـ
(٣ تشرين ثاني – نوفمبر ١٩١٦م).

مأخوذ عن : . R/15/1/627, pp. 211 - 212

الوثيقة الثالثة

تجديد الحماية عام ١٩٣٥

مكتب المقيم السياسي
في الخليج (الفارسي)

مؤرخ في الحادي عشر من آيار - مايو ١٩٣٥م
رقم س/١٢٨ لعام ١٩٣٥م

الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني ، C.I.E. (*)
حاكم قطر المحترم

بعد التحيات

بالإشارة إلى رسالتكم رقم ٥٤/٨ المؤرخة في ١٨ نيسان - أبريل ١٩٣٥م (١٤ محرم ١٣٥٤هـ)حول موضوع الحماية التي تكون الحكومة البريطانية على استعداد لتقديمها لكم على البر، حيث أنكم في هذه الرسالة تسألون عن الترتيبات التي تنوي الحكومة اتخاذها حول موضوع الحماية هذا.

٢ - أن تعليماتي من حكومة جلالته تخولني إجابتكم بما يلي :

(أ) سوف تمنح الحماية لكم على شرط - وهو ما كنت قد أوضحته لكم شفهياً - أن تعطوا امتياز النفط الذي تقوم شركة الزيت الأنجلو - فارسية بالتفاوض بشأنه، لتلك الشركة.

(ب) إن حماية حكومة جلالته - كما سبق أن أوضحت لكم شفهياً - سوف تتعلق بأي اعتداء خارجي، مثل تلك الغزوات أو الاعتداءات الخطيرة التي

(*) في نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ منحت الحكومة البريطانية شيخ قطر هذا اللقب (CIE) وهي تعني : Companion of (the order of) The Indian Empire «صديق الامبرارطوية الهندية» وبذلك أصبح يتميز عن شيوخ الساحل العُماني بسبب علاقاته الممتازة ببريطانيا خلال الحرب.

تتعرض لها أراضيكم من خارج حدودكم، فهذه الحماية، كما أوضحت لكم شفوياً أثناء زيارتي الأخيرة وهو ما وافقتم عليه، تعني بطبيعة الحال، الغزوات الخطيرة، وليس الاعتداءات الصغيرة، وفيما يتعلق بهذا الأمر، تتوقع حكومة جلالته منكم اتخاذ كافة الخطوات المعقولة للدفاع عن أنفسكم والحفاظ على الأمن داخل حدودكم .

(ج) أما بشأن الأساليب التي تقترحها حكومة جلالته لمساعدتكم، فإنها تقترح تنفيذ هذا الأمر من خلال سلاح الجو الملكي.

(د) أنكم تعلمون بالطبع أنه لكي تتمكن الطائرات في الحالات الطارئة من المجئ لمساعدتكم في أسرع وقت ممكن ولتمكينها من مباشرة مهامها بصورة فعّالة عند وصولها فإنه من الضروري لسلاح الجو الملكي الحصول على تسهيلات معينة في أراضيكم، هذه التسهيلات هي كالتالي : حرية استعمال التلغراف اللاسكي عند الضرورة لأنه كما تعلمون، فإن جوهر الدفاع بواسطة الطائرات يكمن في سرعة الاتصال، وإعداد بعض الأماكن لنزول الطائرات سيكون ضرورياً أيضاً بالإضافة إلى بعض الترتيبات لتخزين الوقود والاحتياجات الأخرى الضرورية لتتمكن الطائرات من العمل بفاعلية، وسيتطلب الأمر أيضاً قيام طائرات وضباط من سلاح الجو الملكي بزيارة قطر من وقت لآخر، عندما يرى قائد هذا السلاح ضرورة لذلك من أجل معاينة ترتيبات سلاح الجو الدفاعية ومن أجل الحصول على المعلومات بالتعاون معكم التي ستكون ضرورية لهم لإعداد خططهم في الدفاع عنكم.

وتفضلوا بقبول فائق الحترام،

توقيع وختم

ليوتنانت كولونيل تي . سي . فاول

المقيم السياسي في الخليج (الفارسي)

مأخوذ عن : R/15/1/632, pp. 36 - 38.

الوثيقة الرابعة

قانون رقم (١) لسنة ١٩٦٢[*]

بتنظيم الإدارة العليا للأداة الحكومية

نحن أحمد بن علي آل ثاني حاكم قطر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٦ جمادى الأولى ١٣٨٠ الموافق ٥ نوفمبر ١٩٦٠ بإنشاء وزارة المالية،

وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٦ جمادى الأولى ١٣٧٠ الموافق ٥ نوفمبر ١٩٦٠ بتعيين حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ولي العهد ونائب الحاكم وزيراً للمالية،

وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٦ جمادى الأولى ١٣٨٠ الموافق ٥ نوفمبر ١٩٦٠ بإنشاء المجلس الاستشاري لشئون المالية العامة،

وبناء على ما عرضه علينا نائب الحاكم ووزير المالية قررنا القانون الآتي :

مادة (١)

يُعهد لنائب الحاكم بالسلطات الآتية :

١) إعداد سياسة عامة تقوم على أساس خطة شاملة تكفل للدولة أكبر قسط من النهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإداري .

وترفع تلك الخطة الشاملة للحاكم لإقرارها خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون .

(*) نشر بالجرية الرسمية عدد (١) لسنة ١٩٦٢ .

وعلى نائب الحاكم أن يقدم للحاكم سنوياً تقريراً كاملاً عن السياسة الحكومية العامة يشمل تفصيلاً ملاحظاته ومقترحاته على ضوء تجربة تطبيقها في العام المنصرم .

٢) اقتراح القوانين والمراسيم المنظمة للمبادئ الرئيسية والقواعد الأساسية للسياسة الحكومية العامة في كل من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية وغيرها .

٣) إصدار اللوائح والقرارات والأوامر الإدارية والنشرات الدورية اللازمة لتنفيذ السياسة الحكومية العامة وفقاً لأحكام القانون .

٤) الرقابة العليا على سير النظام الحكومي المالي والإداري .

٥) تعيين الموظفين وإعفاؤهم من مناصبهم وفقاً لأحكام القانون .

مادة (٢)

تنشأ للحكومة إدارة عامة تكون الهيئة المركزية لها .

مادة (٣)

تتألف الإدارة العامة من ثلاث إدارات رئيسية هي :

١ - إدارة الشئون المالية .

٢ - إدارة الشئون الإدارية .

٣ - إدارة شئون البترول .

ويصدر نائب الحاكم قراراً بتحديد اختصاصات كل من هذه الإدارات، وينظم أقسامها .

مادة (٤)

يعين مدير ووكيل لكل من الإدارات المبينة في المادة (٣) كما يعين رئيس لكل قسم من أقسام كل إدارة وفقاً لأحكام القانون .

وتدعم كل إدارة بالعدد الكافي من الموظفين ذوي الكفايات الملائمة .

مادة (٥)

تنشأ للحكومة إدارة للشئون القانونية يتولى إدارتها المستشار القانوني للحكومة .

ويعين المستشار القانوني بمرسوم بناءً على عرض نائب الحاكم .

ويصدر بتحديد اختصاصات إدارة الشئون القانونية وبتنظيم أقسامها قرار من نائب الحاكم بناءً على عرض المستشار القانوني .

مادة (٦)

ينشأ منصب يسمى من يتولاه المدير العام للحكومة ويعين المدير العام بقرار من نائب الحاكم بعد الحصول على موافقة الحاكم .

ويصدر نائب الحاكم قراراً بتحديد اختصاصات المدير العام. ويكون المدير العام مسؤولاً أمام نائب الحاكم عن أداء واجباته وممارسة اختصاصاته [(١)].

مادة (٧)

يلغى منصب المدير العام للشئون المالية والإدارية .

مادة (٨)

تلغى جميع القواعد والأنظمة المخالفة لأحكام هذا القانون .

مادة (٩)

يصدر نائب الحاكم القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة (١٠)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

حاكم قطر

أحمد بن علي آل ثاني

صدر في ١٧ فبراير ١٩٦٢ - الموافق ١٣ رمضان ١٣٨١ .

---

(١) ألغي بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٧ .

الوثيقة الخامسة

قرار رقم (٢) لسنة ١٩٦٢[*]

بتحديد اختصاصات المدير العام للحكومة

نائب الحاكم

بعد الاطلاع على المادة (٦) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم الإدارة العليا للأداة الحكومية .

قررنا الآتي :

مادة (١)

يُعهد لمدير عام الحكومة بالاختصاص الآتي :

١ - متابعة الخطط التنفيذية لسياسة الحكومة العامة ومراقبة تطبيق كافة الإدارات الحكومية لتلك الخطط وفقاً لأحكام القانون .

٢ - الإشراف المباشر على طرق أداء كل إدارة من إدارات الإدارة العامة لوظائفها.

٣ - رسم القواعد الكفيلة بتنسيق وسائل التعاون بين إدارات الإدارة العامة فيما بينها ، وتنظيم الاتصال بينها وبين سائر إدارات الحكومة الأخرى .

٤ - دراسة ومعالجة المسائل الهامة المختلفة التي تعرض للإدارة العامة .

٥ - عرض جميع المسائل الهامة والكبرى على نائب الحاكم لاستصدار قراراته بصددها .

(*) نشر بالجرية الرسمية عدد (١) لسنة ١٩٦٢ .

مادة (٢)

يعتمد تنفيذ حكم المادة السابقة اعتباراً من تاريخ هذا القرار، وينشر بالجريدة الرسمية .

خليفة بن حمد آل ثاني

صدر في ١٧ فبراير ١٩٦٢ - الموافق ١٣ رمضان ١٣٨١

مذكرة تفسيرية
بتحديد اختصاصات المدير العام للحكومة

تضمنت المادة الأولى من هذا القرار تحديداً لوظائف المدير العام التي تشمل متابعة الخطط التنفيذية لسياسة الحكومة العامة، ومراقبة تطبيق كافة الإدارات الحكومية لتلك الخطط وفقاً لأحكام القانون، والإشراف المباشر على طرق أداء كل إدارة من إدارات الإدارة العامة لوظائفها، ورسم القواعد الكفيلة بتنسيق وسائل التعاون بين إدارات الإدارة العامة فيما بينها، وتنظيم الاتصال بينها وبين سائر إدارات الحكومة الأخرى، ودراسة ومعالجة المسائل الهامة المختلفة التي تعرض للإدارة العامة، وعرض جميع المسائل الهامة والكبرى على نائب الحاكم لاستصدار قراراته بصددها .

ويبين مما تقدم أن القرار يترك لإدارات الإدارة العامة تصريف المسائل العادية، ويوجب عرض المسائل الهامة على المدير العام لدراستها ومعالجتها بنفسه. كما يوجب على الأخير عرض جميع المسائل الهامة والكبرى على نائب الحاكم لاستصدار قراراته بصددها .

صدر في ١٧ فبراير ١٩٦٢ - الموافق ١٣ رمضان ١٣٨١ .

الوثيقة السادسة

معاهدة الصداقة بين دولة قطر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية في ٣ سبتمبر ١٩٧١

إن دولة قطر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلنداً الشمالية، نظراً لأن دولة قطر قد استعادت كامل مسؤولياتها الدولية كدولة مستقلة ذات سيادة.

ونظراً لأن عزم الدولتين قد استقر على أن تستمر علاقات التعاون والصداقة الوثيقة التقليدية الطويلة الأمد القائمة بينهما .

ولما كانتا ترغبان في التعبير عن هذا العزم في شكل معاهدة صداقة، قد اتفقتا على ما يلي :

المادة (١)

تستمر العلاقات بين دولة قطر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية تسودها روح الصداقة الوثيقة، وإقراراً بذلك يقوم الطرفان المتعاقدان – إدراكاً منهما لمصلحتهما المشتركة في استتاب السلام والاستقرار في المنطقة – بما يلي :

أ – التشاور معاً حول المسائل التي تهمهما سوياً عند الحاجة لذلك .

ب – تسوية كل خلافاتهما بالطرق السلمية وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

المادة (٢)

يشجع الطرفان المتعاقدان تعاونهما في ميادين التعليم والعلوم والثقافة طبقاً للترتيبات التي يتفق عليها بينهما، ويجوز أن تشمل هذه الترتيبات، بين ما تشمل، ما يأتي :

أ – تدعيم الفهم المتبادل لثقافتيهما وحضارتيهما ولغتيهما .

ب - تدعيم الاتصالات بين الهيئات المهنية والجامعات والمنشآت الثقافية في بلديهما .

ج - تشجيع تبادل المعلومات التقنية والعلمية والثقافية بينهما .

المادة (٣)

يحافظ الطرفان المتعاقدان على العلاقات الوثيقة بينهما حالياً في حقل التجارة ويتقابل ممثلو الطرفين المتعاقدين من وقت لآخر للنظر في الوسائل الكفيلة بتنمية وتقوية تلك العلاقات، بما في ذلك إبرام المعاهدات والاتفاقيات حول الأمور التي تهمهما في هذا الصدد .

المادة (٤)

يجري العمل بهذه المعاهدة اعتباراً من تاريخ توقيعها ، وتبقى سارية المفعول مدة عشرة سوات. وإذا لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر برغبته في إنهاء المعاهدة قبل انقضاء المدة المذكورة بإثنى عشر شهراً تظل المعاهدة قائمة حتى انقضاء إثنى عشر شهراً من تاريخ الإخطار بتلك الرغبة وإثباتاً لما تقدم، جرى توقيع هذه المعاهدة من الموقعين عليها .

وقد حررت من نسختين في جنيف في ٣ سبتمبر ١٩٧١ الموافق ١٣ رجب ١٣٩١ باللغتين الإنجليزية والعربية، على أن يكون لكل من النصين ذات الحجية.

عن دولة قطر	عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
الشيخ أحمد بن علي آل ثاني	جيفري آرثر (المقيم السياسي البريطاني في الخليج)

الوثيقة السابعة

نص بيان بمناسبة إعلان استقلال دولة قطر في ٣ سبتمبر ١٩٧١
ألقاه الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
نائب الحاكم وولي العهد

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الأخوة المواطنون

تعلمون علم اليقين أن أمنية بلدنا الكبرى كانت أن يقوم اتحاد الإمارات العربية التسع. ولقد كانت هذه الأمنية ولا تزال تنبثق من إيماننا وطيداً بأن ذلك الاتحاد التساعي هو أمثل وسائل التقدم والازدهار لأعضائه جميعاً ، وأفضل سبل توطيد أواصر الأخوة الوثيقة بينهم وبين باقي وطننا العربي الكبير وأقوى ضمان لاستتباب الاستقرار الذي ننشده لمنطقتنا. وانطلاقاً من هذا الإيمان، بدأت قطر في سبيل إقامة اتحاد الإمارات العربية التسع، بإعداد مشروع اتفاقية دبي التي قام بموجبها هذا الاتحاد. كما أعدت بعد ذلك خطة عملية لتنفيذ هذه الاتفاقية تنفيذاً صحيحاً في أقصر وقت ممكن .

وما فتئت قطر تعمل، بكل ما توفر لها من قوة وصبر ومثابرة على تنفيذ هذه الخطة لإخراج الاتحاد التساعي إلى النور، على ذات الأسس التقليدية السليمة التي تقوم عليها الاتحادات عامة – القديم منها والحديث – وبخاصة في مرحلتنا الأولى ، حتى شاء الله سبحانه وتعالى أن يوفق الإمارات التسع بعد مناقشات دامت عامين كاملين إلى اتفاق إجماعي على الحلول الملاءمة الكفيلة بتحقيق هذا الغرض السامي والتي تضمنها الدستور المؤقت ليوفر للاتحاد في مرحلته الأولى باعتباره نواة الدستور الدائم الكامل نظاماً للحكم يتفق كما يجب مع واقع المنطقة وحاجاتها وإمكاناتها الحقيقية .

ولقد كان في الإمكان أن يقوم الاتحاد فعلاً - فور الوصول إلى ذلك الاتفاق- على أساس ذلك الدستور المؤقت - القابل للتعديل للأحسن في أي وقت بمقتضى ذات أحكامه وتتحقق بذلك كبرى الأماني - غير أن بعض الإمارات الشقيقة فتحت باب المناقشة من جديد فيما سبق أن تم الاتفاق عليه واستمرت المناقشات عاماً ثالثاً، الأمر الذي رأى معه مشكوراً كل من حضرة صاحب الجلالة الأخ الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود، عاهل المملكة العربية السعودية وحضرة صاحب السمو الأخ الشيخ صباح السالم الصباح، أمير دولة الكويت، ضرورة تأليف وفد سعودي - كويتي مشترك للمعاونة على الوصول من جديد إلى اتفاق إجماعي يكفل قيام الاتحاد بالسرعة المنشودة على أسس سليمة يقبلها الجميع. على أن مساعي هذا الوفد الأخوية الكريمة وجهوده الكبيرة المخلصة القيمة لم تؤد إلى ذلك الإتفاق الإجماعي الضروري لقيام الاتحاد التساعي المرجو بسبب استمرار الخلاف بين الإمارات. وانقضت فترة رأت بعدها ست إمارات شقيقة أن تتفق على إنشاء اتحاد بينها، ثم تلا ذلك إعلان استقلال البحرين الشقيقة، الأمر الذي لم يترك أمام قطر إلا سبيلاً واحداً ممكناً هو أن تقرر انتهاج سبيل الاستقلال الذي أصبح الوسيلة الوحيدة لصيانة ودعم كيان بلدنا والاستمرار في بناء نهضتنا الشاملة في ظل حياة أفضل، يشرق علينا في كنفها مزيد من القوة والعزة، ويتهيأ لنا شغل المكان اللائق بنا في الأسرة الدولية، ومسايرة ركب التقدم والارتقاء، قياماً بأوجب واجباتنا نحو أنفسنا ونحو منطقتنا ونحو أمتنا العربية التي نحن جزء لا يتجزأ منها .

وطبيعي، وقد جاء قرارنا انتهاج سبيل الاستقلال نتيجة للظروف السابق إيضاحها، أن لا نجد أنفسنا بحاجة إلى تأكيد أن مثل هذه الظروف التي نرجو زوال أسباب لايمكن أن تؤثر على إيماننا الوطيد في أن اتحادنا في هذه المنطقة ضرورة مصيرية تحتمها مصلحتنا العليا المشتركة وتقتضيها كل تلك الروابط العميقة الجذور التي تربط بعضنا بالبعض الآخر والتي قلَّ أن توجد بلاد في العالم تجمع بينها روابط تضاهيها قوة وشدة وأصالة. ولسوف تبقى قطر، حاكماً

وحكومة وشعباً، مؤيدة لمبدأ ذلك الاتحاد عاملة على تحقيقه متطلعة إلى ذلك اليوم الذي يضمها فيه إلى شقيقاتها .

وتنفيذاً لقرار إعلان استقلال بلدنا، قررنا إنهاء العلاقات التعاقدية الخاصة وجميع الإتفاقيات والالتزامات والتنظيمات المرتبة عليها المبرمة مع الحكومة البريطانية. وبذلك تصبح دولة قطر دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات سيادة كاملة. تمارس كل مسئولياتها الدولية بنفسها، وتتولى وحدها سلطانها الكامل في الخارج والداخل على السواء، وسنبدأ فوراً باتخاذ الإجراءات اللازمة لانضمام دولتنا العربية الفتية إلى جامعة الدول العربية وإلى هيئة الأمم المتحدة.

أيها الأخوة المواطنون

لقد سعينا جاهدين سوياً، قبل استقلالنا التام لتحقيق نهضة شاملة في بلدنا العزيز .. وخطونا في هذا السبيل خطوات واسعة، كان لها أثرها الملموس في الارتقاء بمستوى مجتمعنا في كلك النواحي .

ولقد كان النظام الأساسي المؤقت للحكم عندنا، الذي أصدرناه في ٢ أبريل عام ١٩٧٠ م، بين أهم الخطوات التي قمنا بها، حيث أرسى القواعد الرئيسية لنظام الحكم في دولتنا خلال فترة الانتقال، فنظم السلطات العامة فيها واختصاصات هذه السلطات وعلاقاتها بعضها بالبعض الآخر، وحقوق المواطنين وواجباتهم إزاء هذه السلطات. كما أنه رسم المبادئ الجوهرية الموجهة لسياستنا الداخلية في تلك النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكلها مبادئ تهدف إلى تطوير مجتمعنا تطويراً يكفل له اطراد الازدهار والرفاهية في مختلف المجالات .

هذا عن سياستنا الداخلية، وأما عن سياستنا في المجالين العربي والدولي، فقد أرسى أسسها الجوهرية أيضاً النظام الأساسي المؤقت للحكم في دولتنا،

وأنه ليعنيني في هذه المناسبة السعيدة أن أؤكد تعهد دولة قطر بالالتزام بالأسس الآتية :

١ - دولة قطر دولة عربية مسلمة وشعبها جزء من الأمة العربية .

٢ - تعمل الدولة بكل طاقتها على تقوية الروابط بينها وبين جاراتها الشقيقة والصديقة، وعلى إنماء روح التعاون وتدعيم صلات حسن الجوار والتضامن في كل المجالات. كما تعمل على التعاون معها على المحافظة على السلام واستتباب الاستقرار في المنطقة .

٣ - تؤمن الدولة بأخوة العرب جميعاً .. وتسعى جاهدة لتوثيق عرى التآزر والترابط مع كل شقيقاتها الدول العربية .. وتساعد بكل قواها الجهود المشتركة لتحقيق الوحدة العربية والكفاح في سبيل نصرة قضايا العرب وفي مقدمتها قضية أرض فلسطين المغتصبة، وقضية الأراضي العربية المحتلة، وهما قضيتا كل عربي وتؤيد الدولة تأييداً مطلقاً حق شعب فلسطين العربي في استرجاع وطنه المغتصب، كما تؤيد تأييداً مطلقاً دول المواجهة العربية في نضالها لاستعادة أقاليمها المحتلة .

٤ - تهدف السياسة الخارجية للدولة إلى توثيق عرى الصداقة مع جميع الدول والشعوب المحبة للسلام. على أساس من الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

٥ - تؤيد الدولة تأييداً تاماً جامعة الدول العربية .. والأهداف العليا التي يرمي ميثاقها إلى تحقيقها، وتلتزم بأحكام هذا الميثاق .

٦ - تقبل الدولة الالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة .. وتعتنق مبادئ هذا الميثاق، التي تهدف إلى تدعيم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وإنماء التعاون الدولي لخير البشرية، وإشاعة السلام والأمن في أرجاء العالم، والتزام الدول بفض خلافاتها بالطرق السلمية، وإقامة

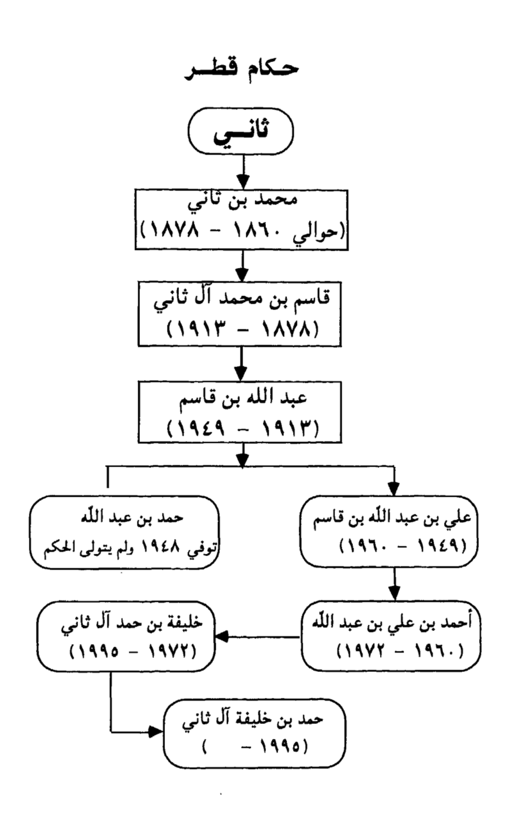
علاقاتها فيما بينها على أساس العدالة والمساواة في ظل أحكام القانون الدولي .

أيها الأخوة

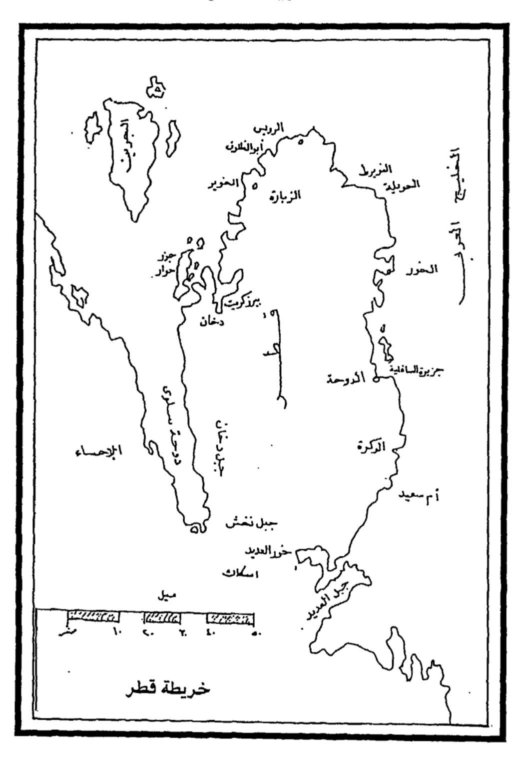
في هذه المرحلة الجديدة من مراحل حياتنا، يقتضينا الواجب أن نعمل معاً في ظل المبادئ والالتزامات التي أشرت إليها - على تحقيق ما نصبو إليه سوياً- من توفير كل أسباب الرفاه لشعبنا والرقي لمجتمعنا وضمان كل عوامل تمكين دولتنا من أن تكون وقد احتلت مركزها الطبيعي في الأسرة العربية خاصة، والأسرة الدولية عامة، دولة خير وعون وسلام لنفسها ولأمتنا العربية وللإنسانية جمعاء .. وإني لعلى يقين من أننا بإذن الله فاعلون .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

حكام قطر


ثاني
محمد بن ثاني
(حوالي ١٨٦٠ - ١٨٧٨)
قاسم بن محمد آل ثاني
(١٨٧٨ - ١٩١٣)
عبد الله بن قاسم
(١٩١٣ - ١٩٤٩)
علي بن عبد الله بن قاسم
(١٩٤٩ - ١٩٦٠)
حمد بن عبد الله
توفي ١٩٤٨ ولم يتولى الحكم
أحمد بن علي بن عبد الله
(١٩٦٠ - ١٩٧٢)
خليفة بن حمد آل ثاني
(١٩٧٢ - ١٩٩٥)
حمد بن خليفة آل ثاني
(١٩٩٥ -)

خريطة قطر



البحرين
الرويس
أبو الظلوف
الخوير
الزبارة
الفويرط
الحويلة
الخليج العربي
جزر حوار
الخور
بيرزكريت
دخان
جزيرة السافلية
الدوحة
خليج سلوى
الإحساء
الوكرة
أم سعيد
جبل نخش
خور العديد
اسكاك
جبل العديد
ميل
١٠ ٢٠ ٣٠ ٤٠ ٥٠
خريطة قطر



المصادر والمراجع



المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق غير المنشورة

(أ) باللغـة العربيـة

● وثائق اتحاد الإمارات العربية بالخليج (الإتحاد التساعي) خمسة مجلدات، وهي بقسم الوثائق والأبحاث بالديوان الأميري، دولة قطر (قصر الدوحة)، والوثائق التي استعنا بها كما يلي :

- مشروع مقدم إلى عظمة حاكم قطر وسمو نائبه، من الدكتور حسن كامل مستشار حكومة قطر، ١٩٦٨/١/٢٤ .
- اتفاقية اتحاد الإمارات العربية، مشروع مقدم من حكومة قطر .
- اتفاقيـة إنشاء «إمارة الساحل العربي المتحدة»، مشروع مقدم من حكومة قطر إلى مؤتمر حكام الإمارات العربية في الخليج المنعقد بدبي في ١٩٦٨/٢/٢٥.
- اتفاقية اتحاد الإمارات العربية، الصادرة عن مؤتمر الحكام في دبي ١٩٦٨/٢/٢٧.
- البيان المشترك عن مؤتمر الحكام في دبي في ١٩٦٨/٢/٢٧ .
- البيان المشترك عن اجتماع الدورة الأولى للمجلس الأعلى، أبوظبي، ١٩٦٨/٥/٢٦.
- محضر الاجتماع الأول للمجلس الاتحادي المؤقت ونص قراراته، الدوحة ٨-١٩٩٨/٩/٩ .
- محضر اجتماع الدورة الثانية للمجلس الأعلى للاتحاد والبيان المشترك، الدوحة ٢٠ - ١٩٦٨/١٠/٢٢ .

- محضر الاجتماع الثاني للمجلس الاتحادي المؤقت ونص قراراته، الشارقة، ٢٦ - ١٩٦٨/١١/٢٧ .

- محضر الاجتماع الثالث للمجلس الاتحادي المؤقت ونص قراراته، دبي، ٤ - ١٩٦٩/٣/٦ .

- محضر الاجتماع الرابع للمجلس الاتحادي المؤقت ونص قراراته، عجمان، ١ - ١٩٦٩/٤/٢ .

- محضر اجتماع الدورة الثالثة للمجلس الأعلى والبيان المشترك، الدوحة، ١٠- ١٩٦٩/٥/١٤ .

- محضر الاجتماع الخامس للمجلس الاتحادي المؤقت ونص قراراته، الدوحة، ١٩٦٩/٦/٢٢ .

- محضر اجتماع لجنة نواب الحكام للتمهيد للدورة الرابعة للمجلس الأعلى، أبوظبي، ١٩٦٩/١٠/٢٠ .

- محضر اجتماع الدورة الرابعة للمجلس الأعلى والبيان المشترك، أبوظبي، ٢١ - ١٩٦٩/١٠/٢٥ .

- محضر الاجتماع الأول للجنة نواب الحكام للتمهيد لعقد الاجتماع الثاني للدورة الرابعة، أبوظبي ١٣ - ١٩٧٠/٦/١٤ .

- محضر الاجتماع الثاني للجنة نواب الحكام للتمهيد لعقد الاجتماع الثاني للدورة الرابعة، أبوظبي، ٢٤ - ١٩٧٠/١٠/٢٦ .

- مذكرة وفد حكومة قطر إلى الاجتماع الأول للمجلس الأعلى، أبوظبي، ١٩٦٨/٥/٢٥ .

- مطالعة قانونية في اجتماعات المجلس الأعلى، للدكتور وحيد رأفت في ١٩٦٨/٦/٤ .

- استشـــارة قانونيـــة فـــي مشـــروع الاتحـــاد للأستـاذ شـارل روسـو فـــي ١٩٦٨/٦/٢٢.

- بيان من حكومة قطر بشأن المداولات الأخيرة حول اتحاد الإمارات العربيـة، الدوحة، ١٩٧٠/١٠/١٩ .

- مذكرة عن عضوية قطر في اتحاد الإمارات العربيـة تطبيقاً لأحكام النظام الأساسي، الدوحة، ١٩٧٠/٤/١٥ .

- مذكرة حكومة قطر رداً على مقترحات الوفد السعودي - الكويتي، الدوحة، ٢٧ يناير ١٩٧١ .

- مذكرة حكومة قطر رداً على مقترحات الوفد السعودي - الكويتي النهائية الدوحة ١٩٧١/٤/٢٤ .

- مذكرة سريعة عن أهم الخطوات الواجبة الاتباع في مجال الشئون الخارجية في حالة اتجاه قطر - اضطراراً - إلى الاستقلال، مقدمة من الدكتور حسن كامل، الدوحة ١٩٧١/٢/٢٥ .

(ب) باللغة الأوربية :

- Bombay Government Records..
- National Archive of India (The Imperial Record Dept.,).
- India Officel Liberary and Records (R/15, Persian Gulf).

(L./P. and S)

- R/15/2/30 (1913 - 1915).
- R/15/2/30 (1922 - 1931).
- R/15//627 (1934) Qatar Oil.

- Public Record Office: (PRO) : Foregin Office Correspondence.

- F.O. 371/52262 (1946).
- F.O. 371/68345 (1948) .
- F.O. 371/74935 (1949) Political Review, During the year 1948.
- F.O. 371/82003 (1950), Annual Political and Economic Report.
- F.O. 371/82004, 82005, 82122, 1950.
- F.O. 371/91258, 1951, Annual Political Report for the year 1950.
- F.O. 371/91259, 1951, Monthly Intelligence Summaries, Dec. 1950 - Dec. 1951.
- F.O. 371/982323, 1952, Annual Report for the year 1951.
- F.O. 371/98324, 1952, Nonthly Report Dec. 1952 - Dec. 1953.
- F.O. 371/104260, 1953, Summary of Events, Nov. 1952 - Nov. 1953.
- F.O. 371/109805, 1954, Annual Report for the year 1953.
- F.O. 371/109806, 1954, Monthly Summaries Dec. 1953 - Dec. 1954.
- F.O. 371/114576, 1955, Summary of the events in 1954.
- F.O. 371/114577, 1955, Monthly Summaries, Dec. 1954 - Dec. 1955.

◆ C.A.B. Cabinet Conclusions.

● دار الوثائق برئاسة الوزارة التركية (الباشبكنلك)، أرشيف وزارة الخارجية التركية وأرشيف قصر طوب قابو، ومحفوظات ديوان همايون مهمة دفتري .

● مركز الوثائق البرتغالية في توري دي تومبو، في لشبونه، بالبرتغال .

ثانياً : الوثائق المنشورة

(أ) باللغة العربية

- لجنة كتابة تاريخ قطر : وثائق التاريخ القطري، الجزء الأول، تأليف ج. أ. سالدانا «الشئون القطرية ١٨٧٣ - ١٩٠٤» تعريب أحمد العناني، الدوحة، ١٩٧٦ .

- قسم الوثائق بمكتب الأمير، الدوحة : وثائق التاريخ القطري، الجزء الثاني، من الوثائق البريطانية والعثمانية، تقديم أحمد العناني، الدوحة، ١٩٧٩ .

- ج. ج. لوريمر : دليل الخليج، القسم التاريخي، المجلد الثالث، الدوحة، ١٩٧٥ .

- فتوح الخترش وعبد العزيز المنصور:مصادر تاريخ قطر ١٨٦٨-١٩١٦، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٧٩ .

- وزارة العدل، إدارة الشئون القانونية : مجموعة قوانين قطر ١٩٦١ - ١٩٨٥، ٦ مجلدات + فهرس، الدوحة ١٩٨٦ .

- مضابط جلسات مجلس الشورى بدولة قطر .

- وزارة الإعلام القطرية : الأحادث الصحفية لأمير دولة قطر، الدوحة ١٩٧٦ .

- وزارة الإعلام القطرية : مجموعة خطب وبيانات أمير دولة قطر ١٩٧١ - ١٩٨١، الدوحة ١٩٨٢ .

- رياض نجيب الريس : وثائق الخليج العربي ١٩٦٨ - ١٩٧١، طموحات الوحدة وهموم الاستقلال، لندن ١٩٨٧ .

- مجموعة الوثائق البرتغالية المنشورة بمجلة بر رسيهاي تاريخي الإيرانية عام ١٩٧٧، التي أشرف على نشرها جهانكير قائم مقامي .

(ب) باللغة الإنجليزية

- Records of Qatar, Primary Documents, 1820 - 1965, 13 Vols., Archive Editions, 1991 - 1997.

- Ruling Families of Arabia, Qatar: The Ruling Family of Al-Thani, Archive Editions, 1991.

- The Persian Gulf Administriation Reports, III Vols., 1857 - 1947, Archive Editions, 1986.

- Arabian Boundaries, Archive Editions, 1988, Vols. 9 - 10 .

- Aitchison, C.U., A. Collection of Treaties, Engagements and Sanads, vols, X-XI. Delhi, 1933.

- Heurwitz, J. C., Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record. 2 vols. Princeton 1956.

- Thomas, R. H., The persian Gulf, Bombay, 1858.

ثالثاً : الدوريات القطريـة

- الجريدة الرسمية (بدأت في ٢ يناير ١٩٦١) .
- مجلة المشعل (بدأت في ٢ يناير ١٩٦١) .
- مجلة الدوحة (بدأت في أول نوفمبر ١٩٦٩ - توقفت في أغسطس ١٩٨٦).
- مجلة التربية (بدأت في ديسمبر ١٩٧٠) .
- مجلة العروبة (بدأت في ٥ فبراير ١٩٧٠) .
- صحيفة العرب (بدأت في ٥ مارس ١٩٧٢) .
- مجلة العهد (بدأت في ٩ يوليو ١٩٧٤) .
- مجلة الفجر (بدأت في ٢٥ يناير ١٩٧٥ - توقفت في ٦ ديسمبر ١٩٧٦).
- مجلة ديارنا والعالم (بدأت في أول يناير ١٩٧٦) .
- مجلة الجوهرة (بدأت في أول يناير ١٩٧٧) .
- مجلة الخليج الجديد (بدأت في مارس ١٩٧٦ - توقفت في فبراير ١٩٨٣) .
- صحيفة الراية (بدأت في ١٠ مايو ١٩٧٩) .
- مجلة أسواق الخليج (بدأت في أول يناير ١٩٨٠) .

- مجلة الأمة (بدأت في يناير ١٩٨٠ - توقفت في أغسطس ١٩٨٦) .
- صحيفة الخليج اليوم (بدأت في أول ديسمبر ١٩٨٥ وتوقفت في ١٥ يوليو ١٩٨٧) .
- صحيفة الشرق (حلت محل الخليج اليوم وبدأت في أول سبتمبر ١٩٨٧) .
- مجلة تجارة قطر (١٩٦٤ - ١٩٧١) .
- مجلة أخبار الأسبوع (بدأت في أبريل ١٩٨٦) .

رابعاً : المؤلفات والدراسات

(أ) باللغة العربية

- إبراهيم أبو ناب : قطر، قصة بناء دولة، الدوحة، بدون تاريخ .
- إبراهيم شهداد : تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية، الدوحة ١٩٨٥.
- ابن ماجد (أحمد) : ثلاث أزهار في معرفة البحار، تحقيق د. و. ر. شوموفسكي، ترجمة محمد منير مرسي، طبعة لننجراد ، سنة ١٩٦١ .
- أحمد العناني : المعالم الأساسية لتاريخ الخليج وبحوث أخرى ، الطبعة الأولى، الدوحة ١٩٨٣ .
- ــــــــــــ : مصادر تاريخ الخليج، محاضرة بالموسم الثقافي العاشر بجامعة قطر، ثمار الفكر، العدد العاشر، ١٩٨٥ .
- أحمد زكريا الشلّق ومصطفى عقيل : قطر واتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي ٦٨ - ١٩٧١، الدوحة ١٩٩١ .

- جفري باركلو (محرراً) : الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية، ترجمة صالح أحمد العلي، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٤ .

- جمال زكريا قاسم : الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤ .

- ــــــــــ : الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥، دار الفكر بالقاهرة ١٩٧٣ .

- جهينة سلطان العيسى : التحديث في المجتمع القطري، الكويت ١٩٧٩ .

- ــــــــــ : المجتمع القطري، دراسة تحليلية لملامح التغير الاجتماعي المعاصر، ط١، ١٩٨٢ .

- حسن الخياط : الرصيد السكاني لدول الخليج العربية، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، ١٩٨٢ .

- حسن عثمان : منهج البحث التاريخي، الطبعة الخامسة، القاهرة ١٩٨٤ .

- حسن كامل : دور التشريع في بناء النظام الإداري بدولة قطر، معهد الإدارة، دورة الإدارة، غير منشورة، الدوحة ١٩٧٤ .

- حسين أحمد محمود وأسامة سيف الدين : الصحافة القطرية، نشأتها وتطورها، الدوحة ١٩٨٤ .

- روز ماري زحلان : الوحدة والحكم البريطاني، حالة الإمارات العربية المتحدة، دراسة بندوة «تجربة دولة الإمارات العربية»، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، بيروت ١٩٨٥ .

- رياض نجيب الريس : الخليج العربي ورياح التغيير، ط١، دار الريس بلندن ١٩٨٧ .

- رياض نجيب الريس : صراع الواحات والنفط، هموم الخليج العربي ٦٨ - ١٩٧١، ط ١، بيروت ١٩٧٣ .

- زكريا نيل : بؤرة الخطر في الخليج العربي، القاهرة، مايو ١٩٧٤ .

- سليم اللوزي : رصاصتان في الخليج، ط١، منشورات الحوادث، بيروت ١٩٧١ .

- سيد نوفل : الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، ط١، بيروت ١٩٦٩ .

- عادل الطبطبائي : النظام الاتحادي في دولة الإمارات العربية، دراسة مقارنة، ١٩٧٨ .

- عاصم الدسوقي وآخرون : الصحافة القطرية والقضايا العربية، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر، ١٩٨٤ .

- عبد الأمير أمين ومصطفى النجار : دور السجلات الهندية ومحفوظاتها من وثائق العراق وبقية أقطار الخليج العربي والجزيرة العربية، بغداد ١٩٧٨ .

- عبد العزيز المنصور : التطور السياسي لقطر ١٨٦٨-١٩١٦، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٧٥ .

- -------------- : التطور السياسي لقطر ١٩١٦-١٩٤٩، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٧٩ .

- عبد العزيز المنصور وفتوح الخترش : نشوء قطر وتطورها، الكويت ١٩٧٧ .

- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم : حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي، الطبعة الأولى، الرياض ١٩٨١ .

- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم : سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي ١٢٧٥ - ١٣٣٣ هـ/١٨٥٨ - ١٩١٤م، الرياض ١٩٨٢.

- علي عبد اللطيف المسلماني : السياسة الخارجية القطرية، ماجستير لم تنشر، الرباط ١٩٨٨ .

- فؤاد سعيد العابد : سياسة بريطانيا في الخليج العربي ١٨٥٣ - ١٩١٤، الجزء الثاني، الكويت ١٩٨٤ .

- فريد هوليداي : النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران، ترجمة ماجد زهران، بيروت ١٩٧٥ .

- كتاب العهد : قطر وثروتها النفطية، الدوحة ١٩٨٤ (الناشر عبد الله الحسيني).

- لجنة تدوين تاريخ قطر : البحوث المقدمة إلى مؤتمر دراسات شرق الجزيرة العربية، الجزء الثاني، الدوحة ١٩٧٦ .

- محمد أبو الحديد : الحركة الوحدوية في الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، يناير ١٩٦٩ .

- محمد أحمد غنيم : التحضر في المجتمع القطري، الاسكندرية ١٩٨٣ .

- محمد جابر الأنصاري : تراث قطر وثقافتها المعاصرة، الطبعة الأولى، وزارة الإعلام بقطر، ١٩٨٠ .

- محمد حسن العيدروس : التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، الكويت ١٩٨٣ .

- محمد شريف الشيباني : إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، دار الثقافة، بيروت ١٩٦٢ .

- محمد طالب الدويك : الأغنية الشعبية في قطر، الطبعة الأولى، أربعة أجزاء، الدوحة ١٩٧٥ .

- ــــــــــــ : القصص الشعبي في قطر، الطبعة الأولى، جزءان، الدوحة ١٩٨٤ .

- محمد عبد الله المري : الأمثال الشعبية في البيئة القطرية، الدوحة ١٩٨٥ .

- محمد علي الكبيسي : التنمية الصناعية في دولة قطر ١٩٥٠ - ١٩٨٠، الدوحة ١٩٨٦ .

- محمد غانم الرميحي : البحرين، مشكلات التغير السياسي والاجتماعي، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٨٤ .

- ــــــــــــ : الخليج ليس نفطاً، دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، شركة كاظمة، الكويت ١٩٨٣ .

- ــــــــــــ : البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي : منشورات الوحدة، الكويت، ١٩٧٥ .

- ــــــــــــ : الصراع والتعاون بين دول الخليج العربي، ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٠ .

- محمد مرسي عبد الله : دولة الإمارات العربية وجيرانها، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٨١ .

- محمود بهجت سنان : تاريخ قطر العام، الطبعة الأولى ، بغداد ١٩٦٦ .

- محمود السيسي: التنظيم الإداري في دولة قطر، معهد الإدارة، دورة الإدارة، محاضرة غير منشورة (١٩٧٤) .

- محمود الصراف : تطور قطر السياسي والاجتماعي في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، القاهرة ١٩٨٠ .

- مصطفى عقيل الخطيب : التنافس الدولي في الخليج العربي ١٦٢٢-١٧٦٣، بيروت ١٩٨١ .

- مصطفى مبارك : دليل الباحث القطري لجمع الفولكلور، وزارة الإعلام بقطر، ١٩٨٥ .

- مصطفى مراد الدباغ : قطر، ماضيها وحاضرها، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٦١ .

- موزة سلطان الجابر : الحياة الاقتصادية والاجتماعية في قطر ١٩٠٠ - ١٩٣٠، ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس ١٩٨٦.

- موزة سلطان الجابر : التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر ١٩٣٠ - ١٩٧٣، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، ١٩٩٥ .

- ناصر العثمان : السواعد السمر، قصة النفط في قطر، الدوحة، بدون تاريخ.

- وحيد رأفت : دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج، المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد ٢٦، عام ١٩٧٠ .

- يوسف عبد الرحمن الخليفي : التحفة البهية في الآداب والعادات القطرية، الدوحة ١٩٨٠ .

- يوسف عبيدان : المؤسسات السياسية في دولة قطر، وزارة الإعلام بقطر، ١٩٧٩ .

- ــــــــــــ : معالم التنظيم السياسي المعاصر في دولة قطر، بيروت ١٩٨٤.

(ب) باللغــة الإنجليزية :

- Abu Saud, Abeer, Qatari Women, Past and Present, Great Britain, 1984. Longman Group Limited.

- AL-Abdulla, Y.I., A Study of Qatari - British Reltations 1914 - 1945, Doha 1981.

- Al-Ajami, H.J., The International History of the Gulf, Unpublished Thesis for PhD. Univeristy of Glasgo, 1988.

- Al-Misnad, Sheikha A., The Development of Modern Education in Bahrain, Kuwait and Qatar with special reference to the Education of Women and their position in modern Gulf Society. Thesis For PhD degree, University of Durham , 1984.

- Bonnie, M.E., "The Urbanization of the Persian Gulf Nations" in : The Persian Gulf States. A General Survey by Cottrell, A. J., U.S.A., 1981, Second Printing.

- Crystal,Jill, Oil and Politics in the Gulf, Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar, Great Britain, 1990.

- El Mallakh, R., Qatar, Energy and Development, London 1985.

- --------------------, Qatar: Development of an Oil Economy, New York 1979.

- Graham, H., Arabian Time Machine. Self-Portrait of an Oil State. London, Morrison and Gibb Ltd. 1978.

- Hay, Rupert, The Persian Gulf States, Washington, 1959.

- Marlowe Jhon, The Persian Gulf in the Twentieth Century. London 1962.

- Peck, Malcolm, The United Arab Emirates, A Venture in Unity, Colorado, 1986.

- Sadik, M. and Sanvely, W., Bahrain, Qatar and United Arab Emirates, Canada, 1972.

- Sakr, Naomi, Federalism in the United Arab Emirates, in (Social and Economic Development in the Arab Gulf, Edited by Tim Niblock) London 1979.

- Tuson, Penelope, The Records of the British Residency and Agencies in the Persian Gulf (IOR) London 1979.

- Unwin, P.T.H., (Compiler) Qatar, Vol. 37, World Bibliographical Series, Oxford 1982.

- Villiers, Alan, Sons of Sindbad, London 1940.

- Zahlan, Rosemarie, The Creation of Qatar, London 1979.



المحتويــــات

الصفحة

تقديـم ٧

الفصـل الأول :

مصادر التاريخ القطري ١١

الفصـل الثاني :

نشأة قطر وتطورها حتى عام ١٨٦٨ .... ٥٩

الفصـل الثالث :

التنافس العثماني - البريطاني حول قطر ١٨٧١- ١٩١٣ .... ٩٣

الفصـل الرابع :

التطور السياسي لقطر ١٩١٦ - ١٩٤٩ .... ١٢٥

الفصـل الخامس :

بناء الدولة الحديثة ومقدمات الاستقلال ١٩٤٩ - ١٩٧١ .... ١٦١

الفصـل السادس :

قطر : من الاتحاد «التساعي» إلى الاستقلال ١٩٦٨ - ١٩٧١ .... ٢٠٣

الفصـل السابع :

التاريخ السياسي للنفط ٢٤٥

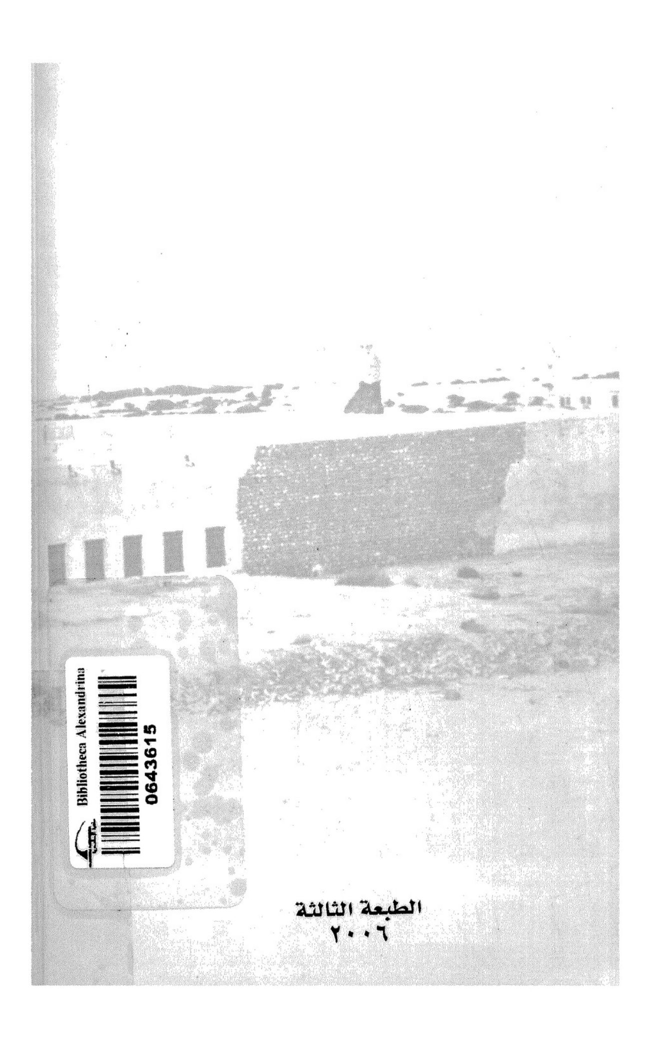
وثائق أساسية في تاريخ قطر ٢٨٧

المصادر والمراجع ٣١٥

٩٥٣,٦ أحمد زكريا الشلق
تطور قطر السياسي من نشأة الإمارة حتى إستقلال
الدولة / أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب،
يوسف إبراهيم العبد الله. - ط، ٣ -
الدوحة - المؤلف ، ٢٠٠٦
٣٣١ ص ، ٢٤ سم
رقم الإيداع بدار الكتب القطرية : ٤٠٢ / ٢٠٠٦
الرقم الدولي (ردمك) : ١ - ٤٤ - ٧٠ - ٩٩٩٢١

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية : ٤٠٢ / ٢٠٠٦
الرقم الدولي (ردمك) : ١ - ٤٤ - ٧٠ - ٩٩٩٢١

مطابع رينودا الحديثة
طباعة - نشر - توزيع
تليفون: ٤٤١٥٤١٤ - ٤٣٦٢٤٧٦ - فاكس: ٤٤٣٣٧٤٧


الطبعة الثالثة
٢٠٠٦